جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم الاقتصاد

التنمية الصناعية في ظل الفوائض المالية
التجربة السعودية
١٩٧٠ - ١٩٨٠م

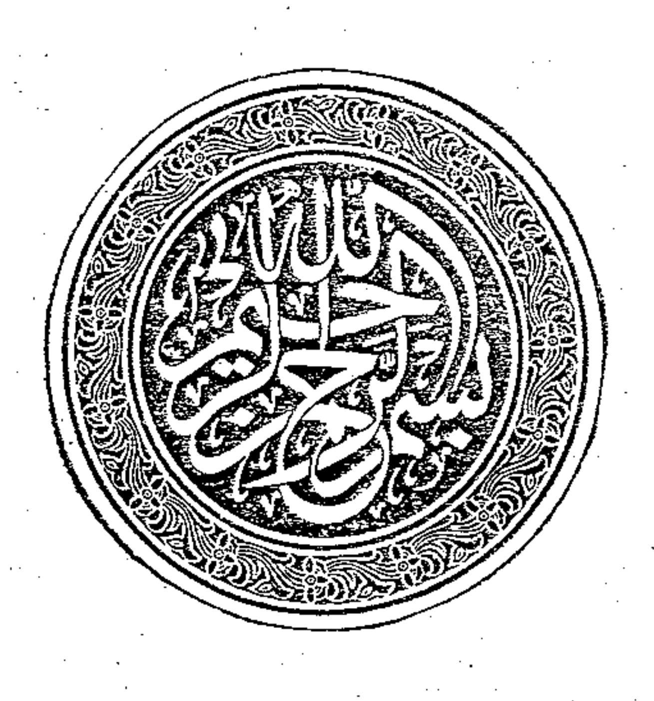
رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه

إشراف
الأستاذ الدكتور احمد الصفتي

إعداد
درويش صدقي حسنين



١٩٨٣


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

★ "وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ"

★ "رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ، وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ"

★ "رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ"

صدق الله العظيم

الاهداء

الى الوالدين الكريمين اللذين استجاب الله لتضرعهما فأمدني بالعون والتوفيــق ..

الى اخواني وأخواتي الاحبــاء..

الى زوجتي العزيزة ، وأبنائي صديق وحسن ، وبناتــي أمل وسحر وسامية .. أهدي ثمرة تضحياتهم ومعاناتهم معــي أثناء اعداد هذه الرسالـة..

الى زملائي وطلابي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة ،والى كل باحث في هذا الموضوع .. أهدي عملا أسأل الله تعالـــى أن يكون مقبولا وأن ينفع به..

شكر وتقدير

الحمد لله الذى هدانا لهذا وماكنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .
والصلاة والسلام على سيدنا محمد المعلم والقدوة وبعد :

فيسعدنى أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان لاستاذى الفاضل المشرف على هذه الرسالة الاستاذ الدكتور أحمد الصفتى الذى أعتز بملاحظاته القيمة وتوجيهاته ، والذى تفضل على مشكورا بوقته ونصائحه حتى تم اعداد هذه الرسالة فى شكلها النهائى .

كما أتوجه بالامتنان العميق للاستاذ الدكتور عبدالحميد الغزالى الذى كان له فضل ارشادى عند تصحيحه للمحاولات الاولى لاعداد بعض فصول هذه الرسالة أثناء اشرافه سابقا .

وبكل اجلال لاساتذتى رئيس واعضاء لجنة المناقشة الذين كان لى شرف تفضلهم بالموافقة على مناقشة رسالتى وهم : الاستاذ الدكتور عمرومحيى الدين الاستاذ بقسم الاقتصاد بجامعة القاهرة ، والاستاذ الدكتور الفونس عزيز المستشار بمعهد التخطيط القومى ، والاستاذ الدكتور أحمدالصفتى الاستاذ بقسم الاقتصاد بجامعة القاهرة . أقدم لهم جميعا أعمق الشكر والتقدير وبكل اعتزاز بمكانتهم العلمية فان ملاحظاتهم وتعليقاتهم أثناء المناقشة تعتبر ولاشك اثراء لموضوع البحث وستكون محل عنايتى واهتمامى للاستفادة منها مستقبلا ان شاء الله .

كما أقدر باعتزاز ، المشاعر الاخوية الصادقة التى أحاطنى بها أخى الاستاذ صالح صديق جستنيه ، وأخى الدكتور عبدالعزيزجستنيه ، وكذلك أعبر عن تقديرى لمعالى الصديق الاستاذ الدكتور محمدعمر زبير ، مدير جامعة الملك عبدالعزيز سابقا واستاذ مادة الاقتصاد الاسلامى بالجامعة حاليا ، الذى وفر لى كثيرا من التسهيلات والتشجيع المعنوى . ولايفوتنى كذلك أن أشكر الزملاء بالمركز العالمى لابحاث الاقتصاد الاسلامى بجامعة الملك عبد العزيز بجدة الذين قاموا باعمال النسخ والتصوير . جزى الله الجميع كل خير... وأسأله تعالى لى ولهم التوفيق والسداد .

* * * *

بعون الله وتوفيقه

تمت المناقشة العلنية لهذه الرسالة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة فى يوم الاثنين ١٤٠٣/١١/٢٠هـ الموافق ١٩٨٣/٨/٢٩ م ، ومنح الباحث درجة دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد " بتقدير مرتبة الشرف الاولى " .

نبذة عن الباحث

- ولد بمكة المكرمة عام ١٣٥٧ هـ الموافق ١٩٣٨ م
- اتم الدراسة الابتدائية والثانوية بمدرسة الفلاح بمكة المكرمة
- حصل على بكالوريوس الاقتصاد من كلية التجارة ـ جامعة القاهرة عام ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م
- عمل باحثا اقتصاديا بالموءسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) بالرياض وجدة حتى منتصف عام ١٣٨٥ هـ/١٩٦٥م
- حصل على درجة الماجستير فى الاقتصاد من جامعة اريزونا بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م
- الى جانب التدريس بقسم الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز عمل بعد حصوله على الماجستير فى عدة وظائف مالية وادارية بالجامعة بمكة المكرمة وجدة حتى شغل منصب مدير الادارة العامة لسنوات عديدة ، كما كلف بالعمل مشرفا عاما بالمركز العالمى لابحاث الاقتصاد الاسلامى بجامعة الملك عبد العزيز بجدة
- فى نهاية عام ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م حصل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد فى موضوع التخطيط الاقتصادى والتنمية الصناعية فى المملكة العربية السعودية .
- عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والادارة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة .

......

((الفهـــرس))

الباب الاوّل : الاساس النظرى

الباب الثانى : الاساس التطبيقى

صفحة

فهرس بالجداول والرسوم البيانية

الفصل الرابع :

مقدمة البحث :

كتب العماد الاصفهانى يقول :

" انى رأيت انه لايكتب أحد كتابا فى يومه الا قال فى غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .

وأنا أقول " ان الكمال لله وحده ، وأننى بذلت من الجهد ما أستطيعه فى هذا البحث الذى ارجو له أن ينال استحسان ورضى من يطلع عليه خاصة اللجنة المشرفة على البحث ، وانني أعلم علم اليقين أن ماكتبته ليس الا جهد المقل وان فوق كل ذى علم عليم ، وأسأل الله التوفيق والسداد ، ولاشك أن هناك مآخذ كثيرة ولكن يشفع لى أننى لست سوى طالب علم استزيد فى كل يوم مما يكتبه غيرى ، وليس عملى سوى حلقة فى سلسلة طويلة من البحث العلمى وحسبى أن اتمكن من وضع لبنة فى مكانها الصحيح .

***

أسلوب البحث العلمي ومنهج البحث :

ان النظرة العلمية ترفض الجمود الفكري ، والوقوف عند نظرية معينة على أنها غير قابلة تماما للتعديل أو التغيير ،وان الافكار الانسانية مهما تشعبت وتفرعت الى ميادين انما تؤلف كلا متكاملا يعكس تكامل الحياة وترابطها

واذا كان مصطلح الاسلوب العلمي يشير الى ذلك الاطار الفكري الذى يعمل بداخله عقل الباحث ، فان كلمة منهج البحث تعني الخطوات التطبيقية لذلك الاطار الفكري[1] .

ولما كانت مناهج البحث تختلف من حيث طريقها فى اختبار صحة الفروض ويعتمد ذلك على طبيعة وميدان المشكلة موضع البحث فان اختياري لمنهج البحث الاستدلالى أو الاستنباطى له ما يبرره من حيث انه الاسلوب العلمي الذى يربط فيه العقل بين المقدمات والنتائج أو بين الاشياء وعللها على أساس المنطق ، والتأمل الذهنى ، فهو يبدأ بالكليات ليصل منها الى الجزئيات .

---

(١) د . محمد زيان عمر : البحث العلمى ، مناهجه وتقنياته ، دار الشروق ، جدة ١٩٧٥م ، ص ٧٣ .

وباتباعنا لهذا الاسلوب في منهج البحث فاننا نستنبط من دراستنا للمتغيرات المحيطة بالمشكلة محل البحث ، والاساليب التى اتبعت فى معالجتها ، تصور للمشكلة ككل ونحاول أن نقترح حلولا مستنبطة من واقع المتغيرات الحالية أو المحتملة .

***

أغراض البحث :

منذ سنوات عديدة قبل البدء في كتابة هذا البحث ، كان يشغلني دائما التفكير في أهمية الصناعة لبلد مثل بلادي تعتمد اعتمادا أساسيا على مورد اقتصادي واحد هو ايرادها من تصدير البترول ..

وزاد من اهتمامي ماحدث في بداية العقد الماضي من تطور في مفهوم ونظرة المسئولين في بلادي عن التنمية الاقتصادية بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة ،وعندما تراكمت الفوائض المالية من عائدات البترول وماتبع ذلك من تساؤلات حول أفضل الطرق لاستغلال هذا التكوين الرأسمالي المؤقت في تنويع مصادر الدخل وبيان السياسة الصناعية الذي أصدرته الدولة ،شحذ همتي في دراسة ظاهرة الاتجاه نحو الصناعة ، فعزمت على أن يكون موضوع بحثي هو " التنمية الصناعية في ظل الفوائض المالية ـ التجربة السعودية خلال ١٩٧٠/١٩٨٠م" . ووجدت من تشجيع السادة المشرفين على هذا البحث ، ومساعدتهم القيمة ـ ما أتاح لي فرصة المزيد من الدراسة والتحليل في هذا الموضوع ، الذي هو محل اهتمام جميع الدول النامية عامة ودول الشرق الأوسط العربية البترولية على وجه الخصوص .. ورأيت أن أتتبع بالدراسة تطور الصناعة في المملكة العربية السعودية في ظل الفائض المالي الذي أتيح لها في الفترة محل البحث .

وقد شهدت فترة السبعينات من هذا القرن اهتماما عالميا بأرتفاع أسعار البترول وماتبعه من آثار مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات جميع دول العالم دون استثناء . فقد أدى - تصحيح أسعار البترول - من وجهة نظر الدول المنتجة والمصدرة للبترول الى ارتفاع اسعاره العالمية مما دفع الدول الصناعية الى زيادة أسعار منتجاتها بصفة عامة ونتج عن ذلك تضخم مالى عانت منه جميع دول العالم بما فيها الدول المنتجة للبترول ذاتها ، قامت على أثره فكرة الحوار الاقتصادى بين دول الشمال والجنوب الذى برهن على أن دول العالم الثالث تتطلع الى تحقيق نموها الاقتصادى وأن التصنيع ونقل التكنولوجيا هو أهم وسائل تحقيق أهدافها الاقتصادية .

أما فيما يتعلق بالدول المصدرة للبترول وأهمها على الاطلاق المملكة العربية السعودية ، فقد أدت زيادة الاسعار والانتاج الى تراكمات أو فوائض مالية كبيرة كانت محل أهتمام رجال السياسة والمال والاقتصاد فى العالم أجمع . حيث كان نمط وأسلوب أستخدام أو أستثمار هذه الفوائض المالية هو محور اهتمام الدول المصدرة للبترول من ناحية والدول الصناعية من ناحية أخرى .

وحيث أن المملكة العربية السعودية قد اختارت طريق التنمية الصناعية كأفضل طريق لاستثمار الفائض المالى المتحقق من ايراد تصدير البترول وان التجربة السعودية هى موضوع البحث فى هذه الرسالة الذى تناول الباب الاول فيها الاساس النظرى للدراسة ، ثم تناولت الابواب التالية الاساس التطبيقى لها .

ففى الفصل الاول تناولت لمحة عن بعض استراتيجيات التنمية الاقتصادية وسياسات التصنيع فى الدول النامية ، ثم خصصت المبحث الاول من هذا الفصل البحث فى بعض استراتيجيات التنمية والتصنيع فتعرضت لبعض نظريات التنمية الاقتصادية فى الدول النامية وامكانية

تطبيقها فى المملكة العربية السعودية ثم تعرضت فى المبحث الثانـى لأهم مشكلات التصنيع فى البلاد النامية عموما حيث تتشابه فيهـا ظروف التخلف الاقتصادى وان كانت تختلف فيها الامكانيات والموارد.

والفصل الثانى من الاساس النظرى لهذا البحث خصصته للبحث فـى الفوائض المالية فى الدول العربية البترولية ، فاستعرضت أهميـة البترول العربى العالمية ثم حاولت تحديد حجم الفوائض المالية العربيـة وأثر التضخم المالى العالمى على حجم هذه الفوائض . واختتمت الفصـل بايضاح أهمية التعاون المالى والنقدى بين الدول العربية لاستثمـار الفوائض المالية .

ولقد كان تخصيص الباب الاول من هذه الرسالة كأساس نظـرى لهذه الدراسة أمر ضرورى وطبيعى باعتباره خلفية هامة البحث فـى الفوائض المالية السعودية فى الفصول التالية ، كما أن تخصيص الفصـل الثالث للبحث فى هيكل الاقتصاد السعودى خلال (١٩٦٥ـ١٩٧٠ م) كـان مدخل هام حدا للتعرف على خصائص الاقتصاد السعودى ومشكلاته فـى الفترة التى سبقت خطتى التنمية الاولى والثانية محل البحث موضوع الرسالة ، لذلك فقد عرضت فى المبحث الاول بعض سمات الجغرافيـا الاقتصادية للمملكة العربية السعودية حتى عام ١٩٦٥ ، ثم افـردت المبحثين الثانى والثالث لعرض أهم المتغيرات الكلية والسمات القطاعيـة للاقتصاد السعودى .

وفى الفصل الرابع تناولت الفوائض المالية فى المملكة العربيـة السعودية حيث افردت المبحث الاول لتطور اسعار وكميات الانتـاج البترولى خلال الفترة محل الدراسة ثم حاولت فى المبحث الثانى تقديـر حجم الفوائض المالية السعودية واختتمت الفصل بالمبحث الثالث حيـث تعرضت الى نمط واسلوب استخدام الفوائض المالية السعودية .

وكان لابد من البحث فى موضوع مشكلة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودى حيث خصصت الفصل الخامس من هذه الرسالة لشرح مفهوم الطاقة الاستيعابية وكيف استطاعت المملكة ان توسع الطاقة الاستيعابية لاقتصادها وان تذلل أهمّ معوقات التنمية الاقتصادية ببناء واعداد التجهيزات الاساسية الضرورية باعتبارها القاعدة الاساسية للتنمية الاقتصادية والصناعية فى المملكة العربية السعودية .

ولقد افردت الفصلين السادس والسابع من الباب الثالث لموضوع التنمية الاقتصادية واستراتيجيتها فى المملكة . فتناولت فى الفصل السادس تقويم التنمية الصناعية فى ظل الخطة الخمسية الاولى للمملكة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٥م) حيث عرضت فى المبحث الاول اساسيات الخطة الخمسية الاولى من حيث الاستراتيجية والاهداف ثم عرضت فى المبحث الثانى انجازات الخطة ومعوقاتها قطاعيا ، وفى المبحث الثالث تم تقويم الصناعة فى الخطة ، واتبعت نفس الاسلوب فى الفصل السابع حيث تناولت تقويم التنمية الصناعية فى ظل الخطة الخمسية الثانية خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٠م) فقمت بعرض اساسيات الخطة فى المبحث الاول وانجازات الخطة ومعوقاتها قطاعيا فى الفصل الثانى وانتهت بتقويم الصناعة فى الخطة فى المبحث الثالث .

أما الباب الرابع والاخير فقد بحثت فيه اساسيات استراتيجية التصنيع المتبعة فى المملكة العربية السعودية وحاولت تقويمها فى ضوء نتائج البحث والدراسة ، وكان لابد من افراد الفصل الثامن لعرض اساسيات الاستراتيجية المتبعة فى القطاعات الصناعية فى المملكة فخصصت المبحث الاول لتقويم التجربة السعودية ، وعرضت فى المبحث الثانى الاستراتيجية الصناعية المتبعة ، ثم ناقشت فى المبحث الثالث موضوع الاستثمار الصناعى من خلال الاتجاه العام لميزانية الدولة وأوجزت فى المبحث الرابع أهم المشكلات التى تواجه التنمية الصناعية فى المملكة العربية السعودية .

وانتهيت فى الفصل التاسع الى تقويم الاستراتيجية المتبعة للتصنيع فى المملكة فافردت المبحث الاول لموضوع التنمية الصناعية فى داخل المملكة ، وتكلمت فى المبحث الثانى عن أهمية التكامل الصناعى الخليجى والعربى .

ولقد تبين لنا من خلال البحث أن الفوائض المالية العربية وان كانت فى حد ذاتها تعتبر تراكما ماليا هاما وغير عادى بالنسبة لايرادات هذه الدول من تصدير البترول منذ اكتشاف البترول فيها وحتى عام ١٩٨١/٨٠ م ، فان حجم هذه الفوائض السنوية المتراكمة لايشكل الا نسبة ضئيلة من الاقتصاد الدولى ، ولايزيد عن الدخل القومى السنوى لاحدى الدول الاوربية . لذلك فان الحملة الدعائية ضد الارصدة العربية بأنها تهدد الاقتصاد العالمى غير واقعية ، كما تبين لنا أن التجربة السعودية بالنسبة لاستثمار الفوائض المالية فى تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطنى والاعتماد على التصنيع تعتبر فى الواقع أفضل البدائل المطروحة أمامها للاختيار ، وانتهينا من خلال البحث الى أن التكامل الصناعى بين الدول العربية البترولية وغير البترولية أمر ضرورى يحقق المصالح الاقتصادية لجميع الدول العربية بصرف النظر عن طبيعة نظمها الاقتصادية .

الفصل الأول

لمحة عن بعض استراتيجيات التنمية الاقتصادية وسياسات التصنيع في الدول النامية

(الباب الاوّل)

الفصل الاوّل

بعض ملامح استراتيجيات التنمية الاقتصادية وسياسات التصنيع فى الدول النامية

نتناول فى هذا الفصل عرضا سريعا لبعض ملامح استراتيجيات التنمية الاقتصادية وسياسات التصنيع فى الدول النامية فنتكلم فى المبحث الاوّل عن بعض النظريات والسياسات التى تبحث فى مجالات التنمية الاقتصادية والتصنيع فى دول العالم الثالث على وجه الخصوص ، وفى المبحث الثانى نعرض الى التصنيع فى الدول النامية ماله وماعليه .

المبحث الاوّل : بعض استراتيجيات التنمية والتصنيع فى الدول النامية :

" تعتبر الدولة فى عملية تنمية اقتصادية اذا تعمدت تكريس جهودها من أجل زيادة معدل تطوير وتغيير المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية التى تحكم النشاط ، بحيث تحقق التغيرات المطلوبة فى النشاطات الوظيفية القائمة "(١)

---

(١) Albert Waterson: Development Planning: Lessons of Experience, (Baltimore: The Jhone Hopkins Press, 1965, p.21.

وفهم" نهرو " عملية التخطيط على أنها ممارسة الذكاء واستغلاله فى التعامل مع الحقائق والمواقف كماهى فى الواقع ،وايجاد الحلول المناسبة لحل المشكلات ."(١)

وقال (ألفريد مارشال Alfred Marshall) لكل عصر ولكل قطر مشاكله الخاصة ،وكل تغير فى الظروف الاجتماعية يتطلب بالضرورة تطوير فى الافكار والقوانين الاقتصادية السائدة .(٢)

ومن هذا المنطلق ظهرت أفكار (Schumpeter) التى تتكلم عن الربح باعتباره الحافز على الابتكار،وأن رجل الاعمال هو القوة الاساسية المحركة للنشاط الاقتصادى ،وأن الهدف من نشاطه هوالثروة ، وأن رجل الاعمال تعتمد قوته على الابتكار.

ويعلق الاستاذ (والش) على نظرية (شوميتر) بأنها "لسوء الحظ غير قابلة للتطبيق فى البلاد المتخلفة لان رجل

---

(١) Jawaharlal Nehru: Strategy of the Third Plan, Problems of the Third Plan, (New Delhi: India, 1961) pp. 33-34.

(٢) Alfred Marshall: Principles of Economics, (New York, The Macmillan Company, 1949), p.37.

الاعمال فيها ليس هو القوة الدافعة الرئيسية ،وأن الابتكار ليس هو الطابع السائد وأن الحوافز الخاصة ليست هى الهدف الذى يوصل المجتمع الى تطلعاته ."(١)

ومنذ بداية منتصف القرن الميلادى الحالى ، بدأت الظروف الدولية تتغير فحصلت كثير من دول العالم الثالث على استقلالها ،ثم أخذت وسائل الاتصال فى التطور ، وبدأ بذلك عصر جديد انقسم فيه العالم الى دول متقدمة وأخرى متأخرة اقتصاديا .

وبدأ الاهتمام العالمى بالتخطيط والنمو الاقتصادى يتزايد ، وبدأ كثير من المفكرين الاقتصاديين الغربيين يهتمون بمشكلات التخلف فى الدول الفقيرة النامية . وبدأت الامم المتحدة فى محاولات تقديم المساعدات والخبرات الاقتصادية لحل مشكلات " فجوة النمو الاقتصادى " وحاولت كثير من الدول النامية أن تطبق فكرة التنمية الاقتصادية المخططة ، فقامت باعداد خطط للتنمية الاقتصادية ، ولكن لم توفق معظمها للاسف بسبب تداخلات

(١) Henry C. Wallich: Some Notes Towards a Theory of Desired Development, The Economics of Underdevelopment, New York: Oxford University Press, 1963, p.189.

اجتماعية وسياسية واقتصادية كثيرة نذكرمنهاعلى سبيل المثال مايلي :

(١) لميكن الفرق بين التخطيط للنمو الاقتصادى Economic Growth والتخطيط للتنمية الاقتصادية Economic Development واضحا تماما فى أذهان المسئولين عن القرارات الاقتصادية فى الدول النامية ،وكماهو معروف للاقتصاديين ، فان "التخطيط للنمو الاقتصادى مثلا أن تخطط الدولة لزيادة الانتاج فى القطاع الانتاجى الرئيسى للحصول على دخل أكبر يرفع مستوى النشاط الكلى للاقتصاد ، بينما التخطيط للتنمية الاقتصادية له معنى أوسع بكثير من التخطيط للنمو الاقتصادى ، فهو" عملية تخطيط ذات أبعاد متكاملة مختلفة تهدف الى تحسين مستوى الاداء فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والاخلاقية "(١). أى أنها أكثر من مجرد التخطيط لمشروعات استثمارية هدفها زيادة الانتاجية والربح.

(٢) معظم الدول النامية تفتقر الى النظم والاساليب الادارية التى تسمح باعداد بيانات احصائية متكاملة يمكن الاعتماد عليهافى اتخاذ القرارات كما أن اللقاءات المؤهلة نادرة والقرارات معظمها لاشباع الاهواء السياسية الآنية.

---

(١) Badr Fayez I.: Developmental Planning in Saudi Arabia: A Multidimensional Study, University of Southern California, PH.D. Dissertation, 1968, U.S.A., P.20.

(٣) تعتمد الدول النامية على الخبرات الأكاديمية الاقتصادية من الدول المتقدمة صناعيا ، بل تحاول تطبيق النظريات الاقتصادية والمفاهيم السائدة فى البلاد الغربية أو الشرقية وبرغم مقدرة الخبرات الأجنبية الآن دورها محدود بسبب عدم توفر المعلومات الكافية عن طبيعة البلد النامى ومشكلاته الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن مظاهر التخلف الاقتصادى التى تسود المجتمعات النامية واحدة وتنحصر ندرة رأس المال ، ووفرة اليد العاملة غير المهنية وانخفاض مستوى المعيشة ،وارتفاع نسبة الأمية ، وانخفاض المستوى الصحى والرعاية الاجتماعية. ولكن لكل دولة ظروف بيئية خاصة بها وتحتاج الى حلول اقتصادية تلائمها.

وذلك بالضبط ماعناه بروفسور(ميرد ال) G. Myrdal حين تمنى أن "يهتم الاقتصاديون الشباب فى الدول النامية بدراسة مشكلات بلدانهم واحتياجاتها الخاصة ،وأن لايلتفتوا الى النظريات والنظم الخارجية ، التى كثيراماتكون فارغة المعنى بل ومضللة لافكارهم أحيانا ،ذلك لأن عليهم بناء النظريات والأساليب التى تناسب مجتمعاتهم وتحل مشكلاتهم"(١)

(٤) عدم الاستقرار السياسى فى الدول النامية من أهم معوقات التنمية الاقتصادية حيث أن له آثار سلبية مباشرة على الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى ، ولسناهنا بصدد تعقب أسباب عدم الاستقرار.

---

(١) Gurner Myrdal: Rich Lands and Poor, New York: Harper and Row Publications, 1958), P.104.

(٥) لاتقدم الدول المتقدمة صناعيا مساعدات حقيقية لتنمية البلاد المتخلفة اقتصاديا ، بل على العكس من ذلك تحاول الضغط على أسعار المواد الاولية التى تصدرها الدول النامية ، ورفع أسعار المنتجات الصناعية باستمرار، وفى نفس الوقت لاتشجع على نقل التكنولوجيا الى البلاد النامية .

(٦) كما يجب التفرقة بين " التخطيط الاقتصادى " فى حد ذاته وبين " الخطة الاقتصادية " فليست كل خطة تتبناها أية دولة نامية تعنى انها اعدت بناء على اعتبارات اقتصادية بحته . " فهناك خطط اعدت فى البلاد النامية فى آسيا وامريكا اللاتينية وغيرها لم تكن فى الحقيقة اكثر من " احلام اليقظة " وذلك لانها غير قابلة للتنفيذ عمليا"(١) .

ويؤكد احد الباحثين هذه الحقيقة بقوله " من الناحية الفنية فان أحد الاسباب الرئيسية لعدم تنفيذ الخطط يرجع الى فشل تكوين الخطة ذاتها عن تطبيقها عمليا"(٢) وبتعبير آخر ان الخطط تحتوى على معلومات تفصيلية عن الاهداف المطلوب تحقيقها ، ولكن لاتحتوى الا على اشارات عابرة عن وسائل تنفيذ هذه البرامج للوصول الى الاهداف المطلوبة .

---

(١) Badr Fayez I.: Developmental Planning in Saudi Arabia: A Multidimensional Study, Ph.D. Dissertation, University of Southern California, U.S.A., 1968, p. 31.

(٢) Mathew Mcqueen: The Economics of Development: Problems and Policies, Weidenfield & Nicolson, London, 1973, p.123.

بعض نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية :

حدد الفكر الكلاسيكي في النظرية الاقتصادية أربعة عناصر رئيسية للنمو الاقتصادي هي :[١]

(١) معدل مرتفع لتكوين رأس المال في النشاط الصناعي.

(٢) تقدم مطرد في الفن الانتاجي.

(٣) اتساع الاسواق .

(٤) مناخ اقتصادي اجتماعي ملائم .

ومن خلال متابعة بعض ما كتب في هذا الموضوع ، نستعرض بايجاز أهم النظريات والاستراتيجيات التي تتعلق بموضوع بحثنا لنتبين من خلال المسلك الذي اتبعه برنامج التخطيط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، ونرى مدى ملاءمة هذه الاستراتيجيات للتطبيق العملي في المملكة.

---

(١) د. عبدالرحمن يسري : مساهمة الفكر الكلاسيكي في التحليل الحديث للتنمية الاقتصادية ، بيروت ، دار الأحد ، ١٩٧٤ ، ص ٦.

يرى بعض الاقتصاديين أن الدول المتخلفة تتميز بتوازن شبه مستقر ومهم" لايبنشتاين" ، الذى تقوم نظريته على عدة افتراضات أهمها[(١)] :

أ- أن الاعمال الاقتصادية التى يقوم بها الافراد تسير على نمط واحد خلال الازمنة المتلاحقة ، حيث يرجع ذلك الى عوامل كثيرة تتعلق بأفكار الناس واتجاهاتهم نحو حياة أفضل باستمرار.

ب- اذا حدثت أية تغييرات فى التكوين الاقتصادى لأى بلد متأخر اقتصاديا تؤدى بصورة أو بأخرى الى ارتفاع متوسط دخل الفرد عما كان عليه فانها تثير فى نفس الوقت قوى اقتصادية واجتماعية جديدة.

جـ- يمكن تقسيم هذه القوى الاجتماعية والاقتصادية الى قوى مساعدة على ارتفاع دخل الفرد ، وقوى مضادة تعوق هذا التقدم.

د- نجد أن الحل فى اطار هذه النظرية يكمن فى ضرورة أن يكون الحد الاعلى لصلابة القوى المعاكسة أقل من

---

(١) د.عبد الهادى حسن طاهر : استراتيجية التنمية والبترول فى المملكة العربية السعودية ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة ١٩٧٠، ص ٤٩ - ٥١

الحد الاعلى لطلاية القوى المساعدة ، مما يجعلها تتغلب عليهـــا وبذلك يصبح النمو الاقتصادى ممكنا ، وبعبارة أخرى فلابد لكى تكون التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فعالة ، أن يتم حقن الاقتصـــاد القومى بجرعات كبيرة ومتتابعة من الاستثمارات فى مختلف القطاعات الانتاجية حسب الاستراتيجيات والأولويات المستهدفة.

وينتقد البعض نظرية " لايبنشتاين" على أساس " أنهاتستند الى فرض خاطئ، هو أن التفاعل بين الاستثمار والدخل يتم فـــى عزلة عن المناخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، ووفقا لهـــذا المنطق نجد أن زيادة الادخار تؤدى مباشرة الى زيادة الاستثمـــار الذى يؤدى بدوره الى زيادة الدخل الفردى ، ولايخفى أن هـذا لا يمكن أن يتم فى عزلة عن المناخ الذى يساعد على زيادة الادخـــار ونمو الميل للاستثمـــار.(١)

---

(١) د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، التنمية الاقتصاديـــة نظرياتها وسياساتها ،مكتبة الجلاء بالمنصورة ، ١٩٨١ / ١٩٨٢م ، ص ٦٢.

كمـا ترجع فكرة " النمو المتوازن" الى مقالة للبروفسور "روزنستين رودان" Rosenstien - Rodan نشرت عام ١٩٤٣[١]، ولقد حصلت هذه الفكرة على شهرة أوسع بالاضافات التى أحدثها البروفسور " نيركسه " Prof. Nurkse ولقد أضفى كل من رودان ونيركسه ظلالا من الشك حول فعالية التجارة الدولية " كمحرك للنمو" وركزوا على أن محدودية الأسواق المحلية هى مصدر التخلف الاقتصادى ، ذلك لأنّ مخاطر عدم وجود الأسواق الكافية تقلل من حوافز الاستثمار[٢]

ولقد ركز(رودان) على أهمية " التغلب على صغر حجم السوق فى دولة نامية لأنّ حجم السوق يتأثر بمستوى الدخل الفردى المنخفض وبالتالى بانخفاض المقدرة الشرائية للمستهلكين ، وأورد على ذلك مثالا بمصنع حديث لايمكن أن ينجح الا بوجود عدد من المصانع الاخرى تتبادل الانتاج وتوفر فرص للعمالة والدخل بين المستهلكين[٣]

ولقد طور " نيركسه " هذه الافكار فيما بعد حين أشار الى حلقات الفقر المفرغة ، ومعناها أن الانتاج لايزيد الا اذا

---

(١) N.P. Rosenstien-Rodan: Problems of Industrialization of Eastern and South-Eastern Europe, Economic Journal, Vol.53, June, 1948, pp.202-211.

(٢) Ranger Nurkse: The Conflict between Balanced Growth and International Specialization, in G.M. Meiers, Leading Issues in Development Economics, New York, Oxford University Press, 1964, pp.250-254.

(٣) Ibid., p.203.

كان هناك طلب على السلع التى تنتج ، وقوة شرائية تحمى هذا الطلب ، ودخل للافراد كاف لشراء هذه السلع ،ولايمكن البدء فى الانتاج مالم توجد ادخارات ، ولاتوجد ادخارات الا اذا وجد الدخل ولا يوجد الدخل الا اذا وجد الانتاج ، وهكذا تدور فى حلقة مفرغة وذكر أن " محدودية الاسواق ترجع الى الفقر المنتشر وأن سبب الفقر هو انخفاض الانتاجية "(١)

وقد ذكر "نيركسه" أن الوسيلة الوحيدة لكسر حلقة الفقر المفرغة هى بالبدء بخطة انتاجية تشمل معظم أوجه النشاط الاقتصادى بشكل "متوازن" متكامل بحيث يخلق كل نشاط اقتصادى طلبا على سلع نشاط اقتصادى آخر ، ويولد دخلا لافراد يعملون فى نفس النشاط ولكنهم يشترون من الصناعات الاخرى ، أن أن " النمو المتوازن " يحتاج الى دفعات متوازنة ".(٢)

"Balanced Growth" rests on the need for a "Balanced Diet".

كما أشار "نيركسه" الى وجوب اتباع وسائل عدة لتنمية مدخرات الافراد حتى من دخلهم البسيط ، والاقتراض من الخارج بالاضافة لعدة وسائل آخرى للاستفادة من البطالة المقنعة لزيادة الانتاج القومى ومن ثم زيادة متوسط الدخل الفردى السنوى.

---

(١) Ranger Nurkse: The Conflict between Banalced Growth and International Specialization, in G.M. Meiers, Leading Issues in Development Economics, New York, Oxford University Press, 1964, p.250.

(٢) Ranger Nurkse: Probems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, New York, Oxford University Press, 1953, p.q1.

نخلص من هذا الى أن " رودان ونيركسه " متفقان على أن أية صناعة لاتستطيع البقاء بمفردها لأنّ معظم الدخل ، سوف ينفق على انتاج القطاعات الاخرى مثل الغذاء والكساء والسكن ولذلك فان قيام صناعات متكاملة فى نفس الوقت ضرورى ، كما أن حماية الصناعة أفقيا يعتمدعلى مرونة الطلب الدخلية Income Elasticity of Demand.

أى أن معيار التوازن هو فى أن ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلاءم ومرونة طلب الدخل على كل منتج داخل القطاع أو الصناعة .

كماأنه من الواضح أن كلاهما توصلا الى أن توفر" حد أدنى من الاستثمار "a minimum quantum of investment: من جانب الدولة النامية " شرط ضرورى" ولوأنه غير كاف للخروج من حلقة الفقر المفرغة " Vicious circle of poverty الى حيز "النموالاقتصادى الذاتى" "Self Sustained Economic Growth" أى أن هذا الحد الادنى من الاستثمار هو بمثابة "الدفعة القوية" التى تستطيع أن تحدث نموا ملموسا متوازنا فى كافة القطاعات وفى الغالب لايتم ذلك الاعن طريق التدخل الحكومى فى الدول النامية ، ولقدعبر بروفسور" هيجنز" عن ذلك قائلا" أن السبب الاساسى لدور الحكومة فى عملية التنمية يرجع الى أن كل مجموعة من قرارات الاستثمار الخاصة ربما تبدو غير محققة للربح فى

---

(١) P.N. Rosenstein - Rodan: Notes on the Theory of the Big Push, in H.D. Ellis and H.C. Wallish (eds), Economic Development for Latin America, (London Macmillan Company, 1961), pp. 57-67.

ذاتها ،بينما لو وجد برنامج استثماري ضخم يعمل كوحدة واحدة ربما يؤدي الى زيادة ملموسة في الدخل القومي ".(١)

ولقدحاول (هلا- ماينت) Hla Myint أن يفرق بين ثلاث صيغ (Versions) أو مراحل لنظرية النمو المتوازن نوجزها فيما يلي :(٢)

(أ) الصيغة الأولى - وتبحث في أهمية التغلب على صغر حجم السوق الداخلية.

(ب) الصيغة الثانية - ركزت على "التكامل الفني في رأس المال الاجتماعي والحاجة الى التوازن بين قطاع الخدمات العامة من ناحية وبين القطاعات الانتاجية من ناحية أخرى أو ما اصطلح على تسميته بالبنية الأساسية للاقتصاد

Physical Infrastructure.

(ج) والصيغة الأخيرة تركز على أن "الدفعة القوية" ليست الاتعبيراعن محاولة لوضع برنامج شامل ومتكامل للتصنيع ،ويتضمن هذا الاطار النظري انتاج جميع السلع الاستهلاكية والانتاجية والاستثمارات الاجتماعية.

---

(١) B. Higgins: Economic Development, Problems, Principles and Policies, Revised edition, (New York, W.W. Norton and Company Inc. 1968) P.329.

(٢) Mynit Hla: The Economics of the Develping Countries, Praeger, 1965, p.109-127.

وهذا معناه انه لكى تتم عملية التنمية الاقتصادية بنجاح فلابد أن لانكتفى بتوسيع حجم السوق للحصول على (الوفورات الداخلية) للانتاج الكبير ، وانما نعمل على الحصول على الوفورات الخارجية ، عن طريق انشاء صناعات تكاملية تعتمد فنيا على بعضها البعض . ذلك لان هذه الوفورات لاتتحقق بالتكامل الصناعى الافقى فقط وانما لابد أن يكون هناك تكامل رأسى ايضا بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الانتاجية .

ويرى مايئت Myint أن الصيغة الاخيرة لنظرية النمو المتوازن تحاول تحقيق العلاقات التوازنية التالية فى نفس الوقت :

١ ـ النمو المتوازن الافقى بين السلع الاستهلاكية ، وتحدد الصناعات على آساس نموذج التوسع المبنى على طلب المستهلكين .

٢ ـ التوازن بين رأس المال الاجتماعى المستثمر من ناحية وبين النشاطات الانتاجية المباشرة لكل من المستهلكين وقطاع السلع الانتاجية .

٣ ـ النمو المتوازن الرأسى بين الصناعات الانتاجية الرأسمالية ذاتها ، وتتضمن السلع الوسيطة وصناعات السلع الاستهلاكية التى يحددها التكامل الفنى .

ويجب أن نلاحظ هنا أن فى اقتصاديات الرفاهية Welfare Economics
تعرف الوفورات الخارجية External Economics
بأنها الخدمات غير المدفوع ثمنها التى يحصل عليها المنتج ، أى
أنها البنية الاساسية التى تقوم الدولة بتوفيرها للمنتجين من
طرق وموانى ونظم اتصالات ... الخ .. وهى بطبيعة الحال تكاليف
لايتحملها المنتجون مباشرة ولاتنعكس على أسعار منتجاتهم .ومع ذلك
فانها تدفع بطريق غير مباشر وهو الضرائب ، أما بالنسبة للمملكة
العربية السعودية فلاتوجد ضرائب على الانتاج أو الدخول

ومع أن "رودان" له الفضل فى تأكيد أهمية توفير أسباب
دفعة قوية "لعملية التنمية فى ظل تدخل حكومى" ، الا أن نظريته
تتسم ببعض القصور ؛ ذلك لانه يركز اهتمامه على الاستثمار الصناعى
ويتجاهل الاستثمار فى الزراعة والقطاع الأولى ،ولا يخفى أن
الدول النامية تحتاج الى استثمارات ضخمة فى الرى والصرف
والنقل واصلاح الأراضى وتحسين أساليب الزراعة ،ورفع مستوى
الانتاجية ، وهذه الاستثمارات لازمة أيضا للتنمية الصناعية
وعلى ذلك فان اهمال الزراعة يخفض من معدل النمو فى هذه الدول".(1)

ويرى البعض أن "النمو المتوازن" كاستراتيجية للنمو
يجب أن يختلف مفهومها عن "النمو المتوازن" نتيجة لعملية التنمية
الاقتصادية ذاتها ،ذلك لأن الدول النامية تعانى من "عدم التوازن
فى هياكلها الاقتصادية ،وعلى هذا الأساس فان "النمو المتوازن"
كاستراتيجية يؤدى فى النهاية الى تصحيح هذا الاختلال التوازنى
من خلال الاستثمار الرأسمالى فى قطاعات صناعية واسعة.(2)

---

(١) د.عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد: التنمية الاقتصادية نظريتها وسياستها ،مكتبة الجلاء بالمنصورة، ١٩٨١-١٩٨٢، ص١٦٦

(٢) Omair, Saleh A.: A Study of the Association between Absorptive Capacity and Development Strategy in Saudi Arabia, Texas Technical Univeristy, Ph.D., 1976,P.270.

وكان البروفسور(ماركوس فلمنج (Marcus Fleming
من أوائل منتقدى استراتيجية "النمو المتوازن " وقد بنى جدله
على أساس آنه فى الظروف الواقعية وعندمايكون عرض العمل
ورآس المال وبقية الموارد ليس كامل المرونة فان التوسع فى
الصناعات الاستهلاكية سوف يوّدى الى "ارتفاع النفقات
"External Diseconomics" من خلال المنافسة على
السلع المحدودة العرض ،وأن تزايد النفقات سوف يلغى أثر
"الوفورات الخارجية " External Economics
الناتجة عن التوسع الافقى للصناعات ،واقترح" فلمنج" – أن
يخطط لصناعات رّأسية " vertical group بحيث تكون
كل منها منتجا ومستهلكا لانتاج الصناعات الاخرى .(١)

وكذلك انتقد "هانزسنجر" Hans Singer نظرية "النمو
المتوازن" متسائلا اذاكان فى استطاعة دولة نامية .ْن تهيىء
لنفسها كل هذه المجهودات التنموية والاستثمارات المطلوبة
للنموالمتوازن ، فانها لايمكن أن تعتبر دولة نامية ".(٢)

---

(١) J.J. Fleming: External Economics and the Doctrine of Balanced Growth, Economic Journal, Vol. LXV, No.258, June 1955, pp.241-256.

(٢) H.W. Singer: The Concept of Balanced Growth and Economic Development: Theory and Facts, University of Texas, Conference on Economic Development, April 1958, p.10.

ثم جاءت نظرية "هيرشمان" Prof. A.O. Hirschman
لتقف على طرفى النقيض من أفكار "نيركسه" واستراتيجية النموالمتوازن
ونادى "هيرشمان" باتباع استراتيجية النموالغير متوازن" وبنى
انتقاده للنموالمتوازن على أساس أن الموارد المالية والبشرية
اللازمة لتنفيذ ماينادى به "نيركسه" تزيد بكثيرعن امكانياتأى بلد
نام ، فليس من المعقول أن تتوفر فى بلد نام موارد مالية كافية
لانشاء شبكة من الصناعات التى يكمل بعضها بعضا من حيث العرض والطلب
ومن ثم فان "هيرشمان" يرى بأن يكون" التطور الاقتصادى عن طريق
الازمات وعدم التوازن بحيث يثير ذلك القوى الكامنة لدى الافراد
لكى يقوموا بأنفسهم باستغلال الفرص الناتجة عن عدم التوازن
والازمات على أن يكون ذلك فى حدود معينة بحيث لا تؤدى هذه الازمات
وعدم التوازن الى نكسة للاقتصاد القومى ".(١)

أى أن "هيرشمان" يرى أن عملية التنمية فى اطار سياسة النمو
غيرالمتوازن تتم على أساس تركيز الاستثمارات فى قطاعات معينة وفى
صناعات مختارة تمثل اقطابا للنمو بحيث يؤدى نموها الى حفز النمو
فى صناعات أخرى.

وهذا النمو للصناعات الرائدة يصحبه دائما "اختلال فىالتوازن"
يأخذ شكل خلق " طاقة فائضة " فى الصناعات أوالقطاعات القائدة
ويولد ضغوطا فى الصناعات الاخرى التابعة.

---

(١) A.O. Hirschman: The Strategy of Economic Development, (New Haven, Yale University Press, 1958), pp.10-117.

وحيث أن التقدم الاقتصادى فى نظر "هيرشمان" عملية مستمرة تتولد عن سلسلة من الاختلالات المتتالية ،فانه من المفروض أن تحافظ السياسة الاقتصادية على حالة " عدم التوازن" وذلك بواسطة توجيه كميات ضخمة من الاستثمارات الى "صناعة رئيسية " Key Industries وبالذات تلك التى يمكنها أن تنتج أكبر قدر من آثار الدفع الى الامام والى الخلف "Forward & Backward Linkage Effects" ويفضل "هيرشمان" الاستثمار فى قطاع الصناعة على الاستثمار الزراعى ليس لسبب انخفاض انتاجية الاخير ولكن لأن الاستثمار الصناعى قادر على توليد مزيد من الاستثمارات من خلال "آثار الدفع الرأسى" The vertical linkage effects ويجب التأكيد على أن "هيرشمان" يرى أن أهم معوقات النمو يكمن فى نقص رجال الاعمال الذين يملكون القدرة على التحقق من الفرص الاستثمارية المربحة ثم اتخاذ القرار المناسب ،وعلى الحكومة أن تتعمد خلق حالة عدم التوازن بانشاء صناعات أساسية مثل صناعة الصلب ثم تعمل على الاستثمار فى الصناعات السابقة واللاحقة لانشاء صناعة الصلب(١)

ويرى ("روستو" أن أى مجتمع لابد وأن يعبر فى تطوره بخمسة مراحل هى :: (٢)

(١) مرحلة المجتمع التقليدى

(٢) مرحلة التأهب للانطلاق

(٣) مرحلة الانطلاق

---

(١) Mathew Mcqueen: The Economics of Development: Problems & Policies, Weidenfield & Nicolson, London, 1973, p.105.

(٢) W.W. Rostow: Stages of Economic Growth, Cambridge University Press, 1960.

(٤) مرحلة الاتجاه نحو النضوج.

(٥) مرحلة الاستهلاك الوفير.

ويتطلب تعريف (روستو) للانطلاق الشروط الثلاثة التالية :

١) ارتفاع فى نسبة الاستثمار الانتاجى مابين ٥-١٠/ من الدخل القومى سنويــــا.

٢) تطوير واحد أو أكثرمن القطاعات الاساسية بنسبة عاليـــة للنمو. ولايشترط أن يكون القطاع القائد صناعى بل قـــد يكون قطاع انتاج الموادالغذائية للتصدير(زراعى)

٣) ان خلق قطاع انتاجى رائد سوف يترتب عليه آثار تعمل على نمو قطاعات أخرى على التوالى.

وان فهم"روستو" للانطلاقة نحو النمو الاقتصادى كاستنتـــاج تاريخى يعتمدعلى التجربة ، ويؤكد على الحافزالاساسى للنمو وهـو (التصنيع) لازالة كافة العقبات أمام النموالاقتصادى.

ويتحدث "روستو" عن القطاعات المختلفة فى الاقتصاد أثنـاء وبعد الانطلاقة مباشرة ، ويصنف هذه القطاعات الى ثلاثة :[1]

(١) قطاعات النموالأولى : حيث تعطى امكانيات الابتكار أواستغلال مصادر مربحة جديدة ،أوغيرمعروفة.

---

(١) د. عبدالهادى حسن طاهر :استراتيجية التنمية والبترول فـى المملكة العربية السعودية ، الدارالسعودية للنشروالتوزيـع جدة ١٩٧٠م ، ص ٥٩.

(٢) قطاعات النمو المنبثقة : حيث يحدث تقدم سريع واستجابة مباشرة للتقدم في قطاعات النمو الأولية أو كمتطلبات لها .

(٣) قطاعات النمو الاضافية : حيث يحصل التقدم بنسبة ثابتة معتدلة في نمو الدخل الاجمالي الحقيقي والسكان، والانتاج الصناعي أو بعض المتغيرات الأخرى .

ومما يوءخذ على نظرية روستو أنها تعطي نوعا من التعميم لاينطبق على الواقع ، كما أنها تعني أن الدول المتخلفة مهيأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لاجتياز هذه المراحل الخمسة ، وهو أمر لايمكن قبوله ببساطة .

مدى ملاءمة النظريات السابقة للتطبيق في المملكة العربية السعودية :

لانحاول هنا المفاضلة بين النظريات السابقة ، لانها لاتشكل أكثر من اطار فلسفي فكري جل مهمته أن يتنبأ بالتغيرات المتوقع

حدوثها ويضع تفسيرات نظرية لها. هذا من ناحية ،ومن ناحية أخرى فليس هناك مخطط اقتصادى فى مجتمع ما مفروض عليه أن يلتزم باتباع احدى النظريات أو الاستراتيجيات السابقة بعينها. وكما يقول "هيجنز" "عندما نعرف أننا لانتعامل مع موقف للاختيار المحدد Either or Position فاننا نستطيع التوقف عن الجدل بخصوص النمو المتوازن أو غير المتوازن ، وبدلا من ذلك نتطلع الى التفاعل الاقتصادى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة Economic Interdependence ".(١)

وحيث أن معظم الدول النامية ذات اقتصاديات صغيرة وتعتمد على قطاع انتاجي واحد ،لذلك فان هذه البلاد قد يكون من مصلحتها توجيه استثماراتها الى تطوير هذا القطاع تدريجيا ، مع محاولة ازالة العوائق التى تحد من قدراته.

لذلك فانه ينبغى ألا يفتن السياسيون بخطط تنمية شاملة لايستطيعون تنفيذها، اما لعدم واقعيتها أو لسوء التنفيذ، ويؤكد هذا المعنى اثنين من الاقتصاديين المعروفين بخبرتهم فى هذا المجال ،حيث يقول (واترسون) Waterson, A. " معظم الدول النامية فشلت فى تحقيق معدلات متوسطة للدخل والانتاج فى خطط التنمية الاقتصادية فى الاجل الطويل والاسوء من ذلك أن الحالة الاقتصادية تزداد سوءا كلما استمر تنفيذ الخطة.(٢)

---

(١) B. Higgins; Economic Development, Problem, Principles and Policies, Revised edition (New York, W.W. Norton and Company Inc., 1968) p.342.

(٢) A. Waterson: According to Mathew Mcqueen: The Economics of Development: Problems and Policies, Weidenfield & Nicolson, London, 1973, p.122.

ويقول (لويس) W.A. Lewis "بفشل التخطيط فى البلاد النامية لانه لايوجد ارتباط بين التنمية المخططة والنمو الاقتصادى ، أو بمعنى آخر فان أكثر البلاد نجاحا فى تحقيق النمو الاقتصادى هى تلك البلاد التى لم تكن صاحبة أفضل الخطط الاقتصادية"(١) ذلك لأن الأمر يتطلب أن تكون الخطة مناسبة لاحتياجات النمو الواقعية ويمكن تنفيذها من خلال المعطيات والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة السائدة .

ولاشك أن ذلك يرجع فى الدول النامية الى اعتبارات اقتصادية واجتماعية ودولية متشابكة . بالاضافة الى عدم استيعاب مفاهيم التنمية عموما وعدم توفر الخبرة والمقدرة الجيدة والادارة فى التنمية ، حتى بعد اختيار الاستراتيجية . ولقد عبر أحد الباحثين من أبناء دولة نامية عن ذلك بقوله : " أننى أعرف كل شىء عن التنمية الاقتصادية ماعدا الطريقة التى أستطيع أن أضعها لبلادى لتحقيق هذه التنمية ."(٢)

من هذا يتضح أن المهم ليس التمسك بتطبيق اطار نظرى معين وانما دراسة واستيعاب النظريات المختلفة لاتخاذ قرارات اقتصادية سليمة على أسس علمية . ولعل ماذكره أحد الكتاب بقوله " ان فهم عملية التنمية يكون أكثر فائدة اذا ما أخرجت تعبيرات كل من "النمو المتوازن" والنمو غير المتوازن" من القاموس ".(٣)

---

(١) W.A. Lewis: According to Mathew Mcqueen: The Economics of Development: Problems and Policies, Weidenfield & Nicolson, London, 1973, p.122.

(٢) Bruton Henry J.: Principles of Development Economics, Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1965, p.397.

(٣) Ibid., P.356.

وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تعتبر من أحدث البلاد النامية عهدا بخطط التنمية الاقتصادية ، اذ أنها الآن تنفذ الخطة الخمسية الثالثة ، الا أن هيكل الاقتصاد السعودي يختلف اختلافا جذريا عن بقية البلاد النامية . فعلى حين أن اقتصاد المملكة يعتمد الى حد كبير على قطاع انتاجي واحد الآن هذا القطاع البترولى له أهمية محلية ودولية لاتقارن بأى قطاع انتاجي آخر فى الدول النامية الاخرى ، كما أن البنية الاجتماعية وعدد السكان يختلف عن باقى البلدان النامية ، وسوف نتعرض بالتفصيل لهذه الملامح فى الفصول القادمة ، أما فيما يتعلق بمدى ملاءمة النظريات الاقتصادية التى سبق الحديث عنها للتطبيق فى المملكة فان لكل نظرية كما رأينا وجهة نظر يمكن أن ينطبق جزء منها على ظروف المملكة ، فمثلا يعتقد أحد الباحثين " أن المملكة العربية السعودية خلال فترة ١٩٧٥-١٩٨٠ ركزت على تطوير البنية الاساسية للاقتصاد ، وهو الشيء الذى ينطبق على الصيغة الثانية لنظرية "النمو المتوازن". (١)

كما قام أحد الباحثين بفحص عدد من النظريات المعروفة مثل نظرية هيرشمان ، ونركسه ولايبنشتاين وخلص الى أن" نظرية روستو" للانطلاقة هى النظرية الوحيدة بين النظريات التى جرى فحصها ، التى تؤدى الى ذلك النوع من القوة الاقتصادية الذى يحقق العدالة الاجتماعية على مستوى أعلى وأكثر استقرارا

---

(١) Mannan, M.A.: Theoritical and Analytical Framework of Industrialization in Saudi Arabia, Paper, K.A. University, Jeddah, 1983, p.3.

مما يمكن الحصول عليه نتيجة لتطبيق النظريات الاقتصادية الاخرى". (١)

ولقد بنى هذا الرأى على أساس أن " نظرية (روستو) للانطلاقة هى الطريق العملى الى القوة الاقتصادية والصناعية ، مما يحتم فى رأى الكاتب - اختيار نظرية (روستو) للانطلاقة وتبنيها فى رسم الوسائل الاقتصادية والصناعية " التى سوف تؤدى الى الحصول على ذلك النوع من القوة الاقتصادية ، الذى يحقق أهدافنا على أعلى مستوى من الفاعلية ." (٢).

وفى رأينا أن نظرية (روستو) يمكن أن تعتبر اطارا عاما نظريا ذو صبغة تاريخية يمكن تطبيقه على وصف حالة التطور الاقتصادى التاريخى فى أية دولة نامية ، ولكنه ليس (نموذجا) رياضيا مبنى على أساس احصائى ، وأن المملكة العربية السعودية أو أى دولة أخرى لها ظروف مشابهة ليس بالضرورة أن تمر بالمراحل التاريخية التى تفترضها النظرية . ولذلك فانه لايمكن تطبيقها كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والصناعية فى المملكة العربية السعودية .

ويعتقد بعض الاقتصاديين أنه " فى ضوء المشاكل الاقتصادية

(١) د. عبد الهادى حسن طاهر : استراتيجية التنمية والبترول فى المملكة العربية السعودية ، الدار السعودية للنشر والتوزيع جدة ، ١٩٧٠م ، ص ٦٤

(٢) د. عبد الهادى حسن طاهر : مرجع سابق

والاجتماعية التى تعانى منها الدول الساعية للتقدم فانه يمكن القول أن القيام باستثمارات ضخمة على جبهة عريضة للاقتصاد القومى تنوء عنه قدرة هذه الدول وامكانياتها المالية ،فقد تكون سياسة الدفعة القوية والنمو المتوازن صحيحة بالنسبة لدول متخلفة ذات قدرات مالية كبيرة مثل دول البترول ، بحيث تتمكن من توفير أسباب الدفعة القوية.(١)

وليس من أهداف هذا البحث اجراء دراسة تفصيلية للنظريات الاقتصادية المتعلقة بموضوع التخلف الاقتصادى والتنمية، ولكن الذى نريد أن نصل اليه هو الاقتناع بأن كل من هذه النظريات تنظر الى حل مشكلات التخلف الاقتصادى من زاوية أو وجهة نظر معينة ، ولكنها تتفق كلهاعلى أنه لابد من أن تكون هناك" بداية حقيقية" للسير فى طريق التطور والتنمية الاقتصادية ،وهذا بالضبط ماعبر عنه أحد الكتاب قائلا : " يواجه الانسان بمجموعة من النظريات مثل " الثورة الصناعية " والثورة الزراعية" "والدفعة القومية" "ونظرية الانطلاقة "..... الخ . وبرغم أن كل من هذه النظريات ،تؤكد على منحنى معين الاأنهاجميعها منبثقة عن فكرة أومنطلق أساسى واحد ، ذلك أن الامر يتطلب عملا جذريا كبيرا ، لأن الدولة المتخلفة لاتستطيع أبدا أن تبدأ مسيرة التنمية مالم تبذل مجهودات كافية لتجاوز عوامل ومسببات اعاقة النمو" (٢).

---

(١) د.عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد: التنمية الاقتصادية نظرياتها وسياساتها ،مكتبة الجلاء بالمنصورة ،١٩٨١-١٩٨٢م ص ١٧٣

(٢) El-Ghazali Addel Hamid, Ph.D.: Planning for Economic Development, The Modern Cairo Bookshop, Cairo, 1971, p.33.

و"نظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية المتاحة ، وتوفر الرغبة فى اللحاق بالدول المتقدمة ،فان عملية التنمية قد تأخذ مجرى وسط بين الخيارات الواقعية المتعلقة بالتنمية الصناعية والزراعية وبمجرد البدأ والاستمرار لبعض الوقت ،فان التنمية التى كان يعتقد أنها غير متوازنة ستكون فى الواقع متوازنة، ذلك لأنّ المهم فى الموضوع هو من يستطيع أن يبدأ عملية السير نحوالتنمية وكيف ..؟"(١)

ونخلص من ذلك كله الى أن ظروف المملكة العربيةالسعودية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تستدعى الاخذ بأسلوب تخطيط متميز يأخذ من مزايا كل الاستراتيجيات بما يتناسب مع أوضاع المجتمع السعودى والظروف الدولية المحيطة به.

وبرغم أن بعض الكتاب الاقتصاديين كما أشرنامن قبل ـ يعتقدون بأن المملكة العربية السعودية تطبق جانبا من نظرية النمو المتوازن ،الا أننى أعتقد أن العكس هوالصحيح .. ذلك لانّ طبيعة الاقتصاد السعودى فرضت أن يكون قطاع البترول هو الرائد وأن هذا فى حد ذاته يشكل أساسا لاستراتيجية النموغير المتوازن. وعندما تم تنفيذ خطط التنمية الاوْلى والثانية تم الانفاق على التجهيزات الاسّاسية مما جعل البعض يعتقد أنه اتجاه للاخذبأسلوب النموالمتوازن مع أنالحقيقة فى نظرى لاتعدو أنتكون تصحيحا طبيعيا لعدم التوازن.

---

(١) El-Ghazali Abdel Hamid, Ph.D.: Planning for Economic Development, The Modern Cairo Bookshop, Cairo, 1971, P.33.

والدليل على ذلك أن الخطة الخمسية الثالثة للدولة ركزت على قطاع الصناعات الاستراتيجية باعتباره القطاع الرائد للتنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية كما سوف نرى فيما بعد ..

السياسات التصنيعية فى البلدان النامية :

تزخر الكتابات الاقتصادية بكثير من الآراء حول السياسات التصنيعية التى يجب أن تسير عليها الدول النامية لتحقيق التقدم الصناعى والاستفادة من ثمراته .

ويمكن الاشارة بايجاز الى أن أهم هذه السياسات هى :

(١) التصنيع عن طريق توسيع وقيادة الصناعات التصديرية
Export Oriented Industries

(٢) التصنيع لاشباع الاحتياجات المحلية عن طريق احلال الواردات
Import Substitution Industries

(٣) التركيز على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة
Light Industries

(٤) التركيز على الصناعات الثقيلة Heavy Industries

(٥) تصنيع القطاع الزراعى وتوسيع نشاطه.

وطبيعى أن يكون لكل من هذه السياسات جوانب ايجابية وسلبية من وجهة نظر المخطط الاقتصادى فى الدولة المعنية. كما أن اختيار السياسة الصناعية الملائمة من بينها ، يعتمد على متغيرات كثيرة من ضمنها نوعية المواد الخام المتوفرة داخل الدولة والتركيب الهيكلى والنوعى للعمالة ، وحجم الاستثمارات المتوفرة والمتوقع الحصول عليها ، والتركيب الهيكلى للتجارة الخارجية ومدى كفاءة البنية الأساسية (رأس المال الاجتماعى) ، ومستوى المقدرة على تطوير واستيراد المعرفة الفنية (التكنولوجيا) وطبيعة النظام السياسى ، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

لذلك فان اتخاذ القرار المناسب ليس أمرا سهلا ، ولابد أن تسبقه دراسة على المستويين الكلى والجزئى Marco-Micro Levels

ولسنا هنا بصدد تقويم السياسات السابقة ، وانما نشير فقط وبايجاز الى أهم ملامح هذه السياسات التصنيعية ، فلاشك أن السياسات التى سبق الاشارة اليها متداخلة ويمكن أن تصنف تحت أى من السياستين الرئيستين التاليتين :

(١) توجيه الانتاج الصناعى للسوق الدولية أساسا للاستفادة من الميزات النسبية Export-Oriented

(٢) انشاء الصناعات أساسا للسوق المحلية Import-substitution

وتحظى مسألة الاختيار بين هاتين السياستين باهتمام رجال الاقتصاد والتنمية ، لانها فى الواقع جزء من مشكلة العلاقة بين العناصر الداخلية والخارجية للتنمية الاقتصادية والتصنيع ،ذلك لأن هذا الاختيار مرتبط بالفلسفة الاقتصادية والسياسية للدولة ففى النظام الرأسمالى مثلا فى الدول المتقدمة يتم التصنيع أساسا لاجّل اشباع الطلب المحلى ثم التصدير ،أما بالنسبة لدول أخرى متقدمة فى النظام الاشتراكى فان التصنيع يتم أساسا لاشباع الطلب المحلى ، وليس بالضرورة أن يكون أى من هذين الاختيارين هو الافضل بالنسبة للدول النامية .

وكما قلنا فان فلسفة الاختيار فى الدول النامية - بين هاتين السياستين ، تعتمد أساسا على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة نامية على حدة ، حيث أن هناك متغيرات كثيرة واختلافات جوهرية بين الدول النامية ذاتها بحيث لايمكن أن نجد صيغة علمية مقبولة يمكن تطبيقها حرفيا بالنسبة لجميع الدول النامية ، نظرا لاختلاف هياكلها الانتاجية واتساع أسواقها المحلية والظروف الدولية كما أشرنا الى ذلك من قبل .

فبالنسبة لسياسة التنمية الصناعية من أجل التصدير يمكن القول بصفة عامة أن انشاء قطاع صناعى موجه للتصدير فى الدولة النامية ذات الظروف الاقتصادية المناسبة يمكن أن يلعب دوراكبيرا فى عملية التنمية الاقتصادية للاسباب التالية.(١)

Spetter Henry: Inward Looking and Export Oriented Industrialization in Developing Countires, Studes on Developing Countries # 35, Center for Afro-Asian Research of the Hungarian Academy of Science, Budapest, 1970, p.11.

(١) من خلال توسيع هذا القطاع سواء تم ذلك عن طريق تصنيع سلعة صناعية نهائية أو وسيطة ،تستطيع الدولة أن تزيد من حاصلاتها النقدية لاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية .

(٢) أن تطوير القطاع الصناعى بهذا الاسلوب يوسع من أسواق الدولة النامية مما يمكنها من تحقيق ميزات كثيرة منها تطوير التكنولوجيا الانتاجية المستعملة والحصول على الوفورات الاقتصادية للحجم الامثل Economics of Scale

(٣) أن تحقيق الميزات السابقة يساعد الدولة على تغيير الهيكل الفرعى Branch Structure للصناعة وبالتالى الهيكل الاقتصادى ، مما يؤدى فى النهاية الى انخفاض التكاليف ،وتحسين نوعية الانتاج ،وزيادة المقدرة التنافسية فى الاسواق العالمية .

واذا استطاعت أغلب الدول النامية تحقيق ذلك فان هذا معناه تحول فى النموذج الحالى لتقسيم العمل الدولى من ناحية ،كما يؤدى فى النهاية الى توسيع السوق المحلية من خلال زيادة الدخول وفرص العمالة المتولدة عن نشاط القطاع الصناعى ،وبالتالى انتقال أثر ذلك الى بقية قطاعات الاقتصاد ولعل هذه هى المحصلة النهائية التى يتطلع اليها المخطط الاقتصادى ورجال السياسة فى البلدان النامية .

ولاشك فى أن "التصنيع للتصدير تواجهه العديد من القيود ولا تتمثل هذه القيود فقط فى القيود المفروضة من قبل الدول الصناعية المتقدمة على الصادرات الصناعية للدول المتخلفة انما تكمن هذه القيود فى نواح أخرى ، ذلك أن المستويات السائدة فى الدول النامية من حيث التقدم الفنى والتكنولوجى ومستوى القدرات التنظيمية يجعل من الصعب على الدول النامية الدخول بالصناعة فى أولى سنوات انشائها الى مجال التصدير ، أوقد لاتستطيع هذه الصناعات الوقوف فى وجه المنافسة العالمية السائدة" (١)

أما سياسة التصنيع عن طريق احلال الواردات ، فانها تعنى أن تنتج الدولة محليا ماكانت تستورده من الخارج من قبل ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلى للصناعة التى تحل محل الواردات وذلك فى محاولة لتوفير العملات الصعبة للاستفادة منها فى شراء المواد الخام والآلات الانتاجية للسلع الرأسمالية ، وتسلك معظم الدول النامية طريق الحماية الجمركية برفع التعرفة الجمركية أومنع استيراد السلع التى تريد احلالها بالانتاج المحلى.

ويترتب على فرض القيود على استيراد تلك السلع أمرين "الاوّل هوأن المنتج المحلى يصبح فى وضع أفضل من المنتج الاجنبى

---

(١) د.عمرو محيى الدين : التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٤١

من حيث المنافسة السعرية ، والثانى أن بفرض هذه القيود على الاستيراد ينشأ محليا فائض فى الطلب على هذه المنتجات ، مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها ، وبالتالى ربحية الاستثمار فيها ويستوى فى ذلك أن يقوم بالاستثمار فى هذه الصناعة المنظمون المحليون أو الحكومة ."(١)

ويرى محبذى سياسة احلال الواردات أن" الواردات الكلية لن تزيد نتيجة لاتباع هذه السياسة ، بل من المحتمل أن تتجه الواردات الكلية نحو الانخفاض . المهم أن هيكل الواردات ،نتيجة لسياسة التصنيع هذه سوف يتغير كليا ، اذ سوف يترتب عليها انخفاض الاهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية"(٢)

كما تؤدى سياسة التصنيع عن طريق احلال الواردات الى زيادة معدل الادخار والاستثمار على المستوى القومى ،فسياسة الحماية سوف " تؤدى الى تغيير معدلات التبادل المحلى لصالح القطاع الذى يتمتع بالحماية "(٣)

كما أن سياسة التصنيع من أجل احلال الواردات يمكن تبريرها من وجهة نظر معظم الدول النامية باعتبارها" توجد أعمالا تستوعب عددا كبيرا من الطاقة العمالية غير الموظفة الناتجة

---

(١) د.عمر محى الدين،التخلف والتنمية ،دار النهضة العربية ،القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٤٢.

(٢) المرجع السابق ص ٣٤٤

(٣) K.B. Griffin & J.L. Enos: Policies for Industrialization in Underdevelopment and Development, Edit H. Bernstien, Penguin Books, 1975, p.217.

عن الانفجار السكانى ، كما أنها وسيلة هامة لرفع مستوى الدخول الفردية". (١)

واذا كان مفهوم احلال الواردات بمعناها الضيق" انما يتعلق بنشاط معين ، أو أنشطة معينة ويقاس اما بالانخفاض فى نسبة الواردات الى العرض الكلى لهذه السلعة أو بزيادة الانتاج المحلى كنسبة من العرض الكلى لها (٢) فان بعض الاقتصاديين يرى أنه "لايمكن قبول نسبة الواردات الى الناتج القومى الاجمالى كمقياس لاحلال الواردات . ذلك أن التغير فى هذه النسبة قد يخفى تأثير سياسة احلال الواردات فى قطاع معين أوفى سلعة بذاتها." (٣) ويعتبر هذا الرأى منطقيا خاصة اذا كنا نتطلع اليه من زاوية أثره على توفير العملات الصعبة التى تفتقر اليها الدول النامية أصلا ، بل وتعتبر ندرة هذه العملات الصعبة احدى المعوقات الرئيسية للتنمية فيها.

وبطبيعة الحال فان لسياسة احلال الواردات جوانب ايجابية وسلبية تعرض لها كثيرمن الكتاب فى موضوع التنمية الاقتصادية والصناعية ، ولايتسع المجال لتقييمهافى هذه الرسالة وانما نشير بايجاز الى خلاصة ماتوصل اليه بعض هؤلاء الكتاب.

(١) Mathew Mcqueen: The Economics of Development: Problems & Policies, Weidenfeld & Nicolson, London, 1973, p.104.

(٢) H. Bruton: Import-Substitution Strategy of Economic Development, A Survey; Pakistan Development Review, Vol.X, Summer 1970, No.2, p.127.

(٣) د.عمر محيى الدين .... التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٨٣م، ص: ٣٤٦.

(١) من المسلم به أن كل الدول النامية (غير البترولية) تعانى من ندرة شديدة فى رأس المال ، ويترتب على ذلك أن محاولة التصنيع من أجل احلال الواردات سوف تكون ضرورية للبداية فى عملية التصنيع . بل هى الخطوة العملية فى رأينا . ذلك لانه بالرغم من أن تطبيق هذه السياسة ، لا يؤدى فى الاجل القصير الى توفير العملات الصعبة كما هو متوقع لانّ ذلك يتطلب استيراد الكثير من المواد الخام والمنتجات الوسيطة ، خاصة وأن الكفاية الانتاجية منخفضة فى الدول النامية . وكما أشار أحد الكتاب فان" على الدولة التى ترغب فى تقليل الواردات فى الاجل الطويل ــ أن تزيد الواردات فى الاجل القصير، وذلك بشرط أن تتجه الدولة الى تصنيع السلع الرأسمالية حتى لايزيد الطلب على السلع الاستهلاكية ".(١)

(٢) ويرى أحد الاقتصاديين أن استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات ــ عند استخدام نمط معين ــ يؤدى فى التطبيق الى نتائج غير مرغوب فيها ، ذلك لأن هيكل الحماية الذى تستند اليه سياسة احلال الواردات يؤدى الى تحيز واضح تجاه صناعات التصدير، حيث أنه من المفروض " بعد انتهاء المرحلة الاوّلى من احلال الواردات السلع الاستهلاكية ، لابد أن ينتقل الاقتصاد القومى الى المرحلة الثانية وهى

---

(١) K.B. Griffin and J.L. Enos: Policies for Industrialization Underdevelopment and Development, The Third World to Day, Panguin Books, 1982, p.220.

انشاء الصناعات الوسيطة والرأسمالية ، الا أن خبرة التصنيع للدول التى اتبعت أسلوب احلال الواردات قد تجمدت جميعها عند المرحلة الأولى ، وما يمكن تسميته بمصيدة المرحلة الأولى ".(١)

وقد بنى الكاتب تحليله السابق على أساس أن هذا النمط يخلق سلبيات عديدة أهمها زيادة اعتماد الاقتصاد القومى على الواردات ، كما يخلق تحيز واضح تجاه الكثافة الرأسمالية العالية للفنون الانتاجية المطبقة ، مما يجعل القدرة الاستيعابية للقطاع الصناعى ضعيفة ، كمايؤدى الى خطورة احتمال زيادة مستوى الاستهلاك . وبالتالى انخفاض معدل الادخار عماكان مخططا له (٢) بالاضافة الى أن الظروف التنافسية للتجارة العالمية قد تعوق تصدير السلع المصنعة الى الخارج.

ومن تجربة بعض الدول النامية ، نلاحظ أن اختيار الحكومة لاستراتيجية احلال الواردات يفرض عليها اللجوء لبعض الأساليب لتشجيع بعض الصناعات المحلية مثل التمويل بفوائد أقل من المعدلات السائدة ، مما يزيد من ارتفاع أسعار الفائدة بالنسبة لقطاعات صناعية وزراعية أخرى ، كما أن اعطاء ميزات أخرى يجعل التكلفة الحقيقية للسلعة المنتجة أعلى من السعر الذى تباع به مما يشكل ضغطا على مدخلات الصناعات الأخرى . ويؤدى الى ارتفاع تكاليفها ، كما تؤدى سياسة الأجور العالية فى هذه الصناعات الى التأثير على الأجور بالنسبة للصناعات الأخرى وخاصة القطاع الزراعى . ويرى بعض الاقتصاديين أن مثل هذه الأساليب " تؤدى

---

(١) د. عمرو محيى الدين : التخلف والتنمية، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٣، ص ٣٦٣.

(٢) لمزيد من التفصيل ، المرجع السابق ، ص ٣٣٩ - ٣٧٤

فى النهاية الى التضخم ".(١)

ولكننا مع صحة النتائج التى ذهبوا اليها ، نرى أن التصنيع يؤدى حتما الى تغيرات فى الاهمية النسبية لبعض القطاعات الانتاجية وبالتالى الى تغيرات فى هيكل الانتاج والاقتصاد نفسه ،وأن التغيرات فى الاسعار ليست فى الواقع سوى تصحيح لأوضاع اقتصادية كانت قائمة وعلى ذلك فنحن نتفق مع الرأى القائل بأن" الواجب الاول للمخطط هو استبعاد الاعتماد على هيكل غير متوازن للحماية مسرفا فى تحيزه لحماية الصناعات الاستهلاكية ،اذ يترتب على ذلك خلق نمط للتصنيع الاستهلاكى متوازن أفقيا من حيث خدمته لاحتياجات الطلب الاستهلاكى متحيزا فى نفس الوقت ضد احلال الواردات عن طريق قوى الارتباط الى الخلف Backward Linkages وضد الصادرات . ومن ثم فان الاهتمام بالتوازن الرأسى ضرورى من أجل نجاح النمو الصناعى بعد المرحلة الاولى ."(٢)

ومهما كان الجدل حول الاستراتيجية الصناعية الواجب اتباعها ،فانه من الواضح أن كلا من سياسة التصنيع من أجل التصدير أوسياسة التصنيع من أجل احلال الواردات ، لايمكن أن تطبق بصورتها النظرية البحتة فى التطبيق العملى ، حيث أننا لايمكن عمليا أن نفرق بين هاتين السياستين ، "اذ أنهما تشتملان على عناصر كثيرة متداخلة لايمكن فصلها فى أثناء عملية التصنيع ".(٣) ونرى بناء على ذلك أنه ليس أمام الدول النامية سوى أن تسلك استراتيجية

---

(١) Mathew Mcqueen: <u>The Economics of Development: Problems and Policies</u>, Weidenfield & Nicolson, London, 1973, p.17.

(٢) د.عمرومحى الدين ،التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣، ص ٣٧٤-٣٧٥.

(٣) Spetter Henry: <u>Inward Looking and Export Oriented Industrialization in Development Countries</u>, Studies on Developing Countries # 35, Centre for Afro-Asian Research of the Hungarian Academy of Science, Budapest, 1970,p.10.

تعتمد على التكامل الصناعى الاقليمى حتى تتمكن من تحقيق مزايا مختلف الاستراتيجيات الصناعية وتتخلص من أكثر سلبياتها. وسوف نتعرض لمزايا التكامل الصناعى الاقليمى والدولى فى الفصل الاخير من هذه الرسالة.

وعلى ذلك يمكن القول أن التصنيع فى حد ذاته لايعتبر حلا لجميع مشكلات التنمية الاقتصادية فى الدولة النامية. كما أن استراتيجيات وأنماط التصنيع تخضع لمحددات اقتصادية واجتماعية وسياسية كثيرة ، فمن الواضح أن أى دولة نامية (غيرالبترولية) تعانى من مشكلات فائض العمالة الكبير ، وندرة رؤوس الاموال ، وانخفاض الانتاجية ، وتخلف التكنولوجيا ، بالاضافة الى عدم توفر البنية الاساسية لرأس المال الاجتماعى . فمثل هذه الدولة لابد أن يكون لها عمليا استراتيجية صناعية ومتميزة لايمكن النظر الى أبعادها من منظور اقتصادى فقط ، وانما لابد أن تكون لها أبعاد سياسية واجتماعية حتى لا يؤدى اختيار السياسة الصناعية المبنى على اعتبارات اقتصادية فقط الى الفشل نتيجة للضغوط الاجتماعية والسياسية كما حدث فى كثيرمن البلدان النامية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

المبحث الثانى : التصنيع فى البلدان النامية : ماله وما عليه ..

يتمثل الاتجاه العالمى الراهن فى السير نحو التطور التكنولوجى الصناعى ، بحيث أصبح الدخول فى ذلك المجال الحيوى أمل الكثير من المجتمعات النامية لحل المشاكل الاقتصادية التى تواجهها . والحقيقة أن هذه الدول أمامها من المزايا مالم يتوفر لغيرها فى الماضى من حيث أنها أصبحت على علم تام بجميع المشاكل التى تتولد عن تطبيق الوسائل التكنولوجية الحديثة ، وتتفق غالبية الدراسات الاقتصادية والتقارير الدولية على أن اندفاع المجتمعات النامية فى اتجاه التصنيع له مبرراته على اعتبار أنه حجر الزاوية بالنسبة لعملية التنمية بالاضافة الى كونه نمطا متميزا للحياة العصرية . وأسلوبا فعالا لتصحيح الاختلالات البنيانية المرتبطة بظاهرة التخلف الاقتصادى.

ولقد حاولت عصبة الامم فى عام ١٩٤٥ أن تعرف المقصود بالتصنيع ، فأشارت الى " أن عملية التصنيع ليس المقصود منها مجرد انشاء وحدات صناعية Manufacturing Industry ولكن تعنى تغيرا فى كامل الهيكل الاقتصادى للدولة المعنية "(١)

---

(١) League of Nations: "Industrialization and Foreign Trade", Geneva, 1945, p.30.

ثم بعد ذلك عرفت لجنة التنمية الصناعية التابعة للامم المتحدة كمايلى :" التصنيع هو عملية التنمية الاقتصادية التى تؤدى الى نمو الموارد والثروات المحلية باستخدام الفن التكنولوجى المعاصر ، ويتم ذلك عن طريق تنويع قاعدة الانتاج المحلى لانتاج سلع انتاجية واستهلاكية ، ويكون هذا التصنيع قادرا على تحقيق معدلات نمو عالية للاقتصاد ككل ، ولتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى".(١)

وبناء على ذلك ، يمكن فهم عملية التنمية الصناعية على أنها توسيع للقاعدة الانتاجية للمجتمع النامى ، الامر الذى يؤدى الى رفع مستوى وحجم قوى الانتاج الفعالة داخل الاقتصاد. كذلك فان تطور قوى الانتاج المصاحبة لعملية التصنيع ،لابد وأن يرافقها تغير فى علاقات الانتاج السائدة التى تؤدى بدورها الى الاسراع فى حركة النمو الصناعى ودفع عجلتها الى الامام دوما،ذلك لانّ التصنيع حركة ذاتية ديناميكية قادرة على دفع عجلات النمو الى المستوى الذى يحدث فيه تغير جذرى فى أساليب الانتاج السائدة مما يترتب عليه القضاء على مظاهر التخلف والتفكك وعدم التجانس فيما بين الهياكل الاساسية المرتبطة بسيادة الاساليب الانتاجية المتخلفة.

---

(١) UNIDO: International Symposium on Industrial Development, The Role of the State in the Industrialization of Developing Countries, Please see Henry Spetter, p.37.

وعلى ذلك - يمكن القول بأن أهم الدوافع الى التصنيع تتمثل فيمايلي :-

(١) زيادة الدخل

(٢) خلق فرص جديدة للعمالة

(٣) تنويع الاقتصاد القومي

(٤) الاستفادة من آثار الانتشار والجذب

(١) زيادة الدخل :

يؤدى الارتفاع المطرد فى الطاقة الانتاجية الصناعية نتيجة لزيادة معدلات الاستثمار فى المجال الصناعى الى ازدياد الاهمية النسبية لذلك النشاط الاقتصادى بالمقارنة بالانشطة الاقتصادية الاخرى ، " الامر الذى ترتفع معه معدلات الدخول المتولدة من القطاع الصناعى بالمقارنة بمعدلات الدخول المتولدة عن القطاعات الاخرى ، خاصة القطاع الزراعى ".(١)

(١) د. سليم درويش : محاضرات فى الاقتصاد الصناعى ، ألقيت على طلبة قسم الاقتصاد - جامعة الملك عبد العزيز عام ١٩٨٢م ، ص ١٢٩

وفى الوقت الذى تتطلع فيه المجتمعات النامية الى التصنيع كأهم خطوة لزيادة حجم الدخل القومى بمعدلات أعلى من تلك التى يمكن الحصول عليها لو وجهت مواردها الى تنمية القطاعات الاخرى للنشاط الاقتصادى ، فانها تعتمد فى ذلك على خبرات وتجارب المجتمعات الاخرى التى سبقتها فىهذا المجال ، والتى تمكنت بالفعل من الحصول على معدلات للناتج القومى أعلى بكثير من الزيادة المتحققة فى القطاعات الاخرى بالنسبة لكل وحدة من الاموال المستثمرة . وتحقيق ذلك طبعا يرجع الى المقدرة على التحكم فى معدلات النمو السكانى وطريقة استهلاكه ، حتى تساهم الزيادة فىالناتج القومى المترتبة على زيادة المعدلات فى نمو القطاع الصناعى فى زيادة نصيب الفرد من هذا الناتج فى رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية المستهدفة .

ومن المعروف أن الزيادة فى الدخل القومى المتولدة عن القطاع الصناعى قد لاتتحقق فى بعض الحالات ، اذا كان مجموع قيمة المخرجات الناتجة عن القطاع الصناعى ، أو من صناعة معينة بالذات اقل من مجموع قيمة المدخلات ، اذ يوءدى ذلك الى انخفاض الدخل القومى بدلا من زيادته .

كما يلاحظ أن هناك طرقا غير مباشرة قد توءدى الى زيادة قيمة المدخلات الحقيقية عن قيمة المخرجات ، وبالتالى الىارتفاع غير حقيقى فى قيمة الانتاج الصناعى ، ومعدلات نموه ، مثل رفع

الرسوم الجمركية على الواردات ،أومنع دخول بعض السلع المستوردة من الخارج ، أو رفع أسعار السلع المنتجة محليا فتحدث بذلك زيادة غير طبيعية فى قيمة المنتجات الصناعية.

كذلك يمكن ادخال تخفيض غير حقيقى على قيم المدخلات الصناعية عن طريق " تحمل الدولة لجزء من نفقات الخدمات التى تقدم للخدمات والعمالة الصناعية ، وتخفيض معدلات الاستهلاك والاعفاء من بعض الرسوم وتخفيض تكاليف النقل لوسائل المواصلات المملوكة للدولة وأسعار الوقود المنتج بواسطة المؤسسات الحكومية". (١)

واذا كان هذا الامر مقبولا بصورة مؤقتة بالنسبة لبعض الصناعات الاستراتيجية فانه لاينبغى أن يكون القاعدة التى تنطلق منها التنمية الصناعية.

وتفرض هذه الحقيقة على الدول النامية ،أن تعطى اهتماما خاصا للدراسات السابقة لاقامة المشروعات الصناعية" الجدوى الاقتصادية" وأن تتابع منجزاتها حتى لاتتحول مشروعات التنمية الى أعباء على هذه التنمية.

(٢) خلق فرص جديدة للعمالة ..

ومن مبررات الاتجاه نحو التصنيع أنه " يترتب على الازدياد المستمر لمعدلات التراكم الرأسمالى فى المجال الصناعى، الارتفاع

---

(١) د.عاطف عبيد : التصنيع ،مبرراته ومشاكله فى الدول النامية جامعة بيروت العربية ١٩٧٣، ص ٥٨.

فى طاقة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة الناتجة عن زيادة معدل النمو السكانى ،كما يؤدى ذلك الارتفاع فى القدرة الاستيعابية للقطاع الصناعى على امتصاص أجزاء كبيرة من فائض القوى العاملة الموجودة داخل المجتمع ،الى زيادة الاهمية النسبية للعاملين فى المجال الصناعى ،وانخفاض الاهمية النسبية للعاملين فى المجالات الاقتصادية الاخرى ".(١)

على أن مسألة امتصاص الصناعة للعمالة الزائدة فى القطاعات الاخرى ، وبالاخص القطاع الزراعى ليست أمرا ميسورا ذلك لانّ الفائض السكانى عن احتياجات القطاعات الاخرى لايصلح بالضرورة للعمل الصناعى ، لانّ هذه الصلاحية تتطلب ايجاد برامج تدريبية مكثفة لاستيعاب القدرات والمهارات الفنية الاساسية .

(٣) تنويع الاقتصاد القومى ..

كما يلعب التصنيع دورا له أهمية قصوى فى تنويع اقتصاديات الدول النامية ، وبخاصة تلك التى تمثل الزراعة فيها النشاط الرئيسى ، ذلك النشاط الذى يجعلها فى قلق دائم من تلك الاختلالات فى موازينها التجارية والناشئة عن انخفاض قيمة صادراتها الزراعية فى الوقت الذى تتزايد فيه قيمة وارداتها من السلع الصناعية .

---

(١) د. عمرو محى الدين :التنمية والتخطيط الاقتصادى ،منشورات دار النهضة العربية – بيروت ١٩٧٢م ،ص ٢٢٥-٢٢٦.

فمع نمو حركة التصنيع يتغير التركيب السلعى للدخل القومى وتنخفض الاهمية النسبية للمحصول الاولى الواحد كمكون أساسى للدخل ، ومن ثم تقلل الاثار السلبية الناتجة عن التقلبات المستمرة فى أسعار المواد الاولية للاقتصاديات النامية . الامر الذى يؤدى فى نفس الوقت - ونتيجة للبدء فى تدفق السلع الصناعية فى القنوات التصديرية لتلك الدول - الى زيادة الاهمية النسبية للمنتجات الصناعية فى مكونات الصادرات ، وانخفاض الاهمية النسبية للمواد الاولية . هذا بالاضافة الى تلافى كافة الاثار الضارة على الاقتصاد والناجمة عن اتجاه معدلات التبادل الدولية فى غير صالح المنتجات الاولية.

(٤) آثار الانتشار والجذب ..

ويتميز قطاع الصناعة عن بقية القطاعات الاخرى بقوة جذب ذاتية يمارسها بقوة على مختلف الانشطة التى يتكون منها الاقتصاد ذلك أنه نتيجة للعلاقات المتداخلة - الافقية والرأسية - المتبادلة بين الصناعات المختلفة ،فان الاستثمار فى صناعة معينة من شأنه أن يخلق فرصا استثمارية جديدة فى مجالات صناعية أخرى ، كذلك يدفع الاستثمار فى هذا المجال على تغيير الظروف القائمة للعرض والطلب على أساس أنه يؤدى الى ظهور سلع جديدة لم تكن موجودة فى الاصل ،كما أنه يخلق دخولا جديدة ، ويرفع من مستواها ،وهذا من شأنه أن يزيد من حجم وهيكل الطلب القائم

الامر الذى لابد أن تكون له آثارا ايجابية على بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى ،بالاضافة الى مايحققه القطاع الصناعى من آثار واضحة على مستوى الانتاجية للفرد ، والمعرفة الفنية والتكنولوجية ومستوى المهارات السائدة.

ومن ذلك نرى أن " نجاح عملية التنمية الاقتصادية يتوقف على القدرة على تصحيح الاختلالات الهيكلية السائدة ، ويعتبر التصنيع الوسيلة الاساسية للقضاء على هذه الاختلالات الهيكلية ، ولا يتوقف نجاح التصنيع على مجرد رفع معدل الاستثمار فى الصناعة. بل يجب ألا يقل حجمه عن حجم أدنى وذلك أولا لمواجهة العقبات الاساسية أمام عملية النمو الصناعى ، والمتمثل فى ضيق نطاق السوق المحلى والناتجة عن الارتباط الافقى والرأسى بين الصناعات ، وثانيا : لتحقيق الاستثمارات المطلوبة فى الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعى واللازمة لنجاح عملية التصنيع ".(١)

واذا كان التقدم الصناعى " يجب أن يرافقه تقدم زراعى فى نفس الوقت "(٢) كما يرى كثير من الاقتصاديين ،فان ذلك صحيح بالنسبة للدول النامية التى تتوفر لديها المقومات الزراعية المطلوبة ،أما بالنسبة لدول مثل المملكة العربية السعودية فاننا نرى عدم امكانية تطبيق هذا الشرط لأن المملكة لا تتوفر لديها امكانيات زراعية مناسبة من ناحية ،ومن ناحية أخرى فانها

---

(١) د. عمر محى الدين : التخلف والتنمية ،دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٣، ص ٢٣٧

(٢) المصدر السابق ،ص ٢٣١.

تفتقر الى الأيدى العاملة. لذلك فان من المتصور قيام تنمية صناعية على أساس المواد الخام غير الزراعية ، والدخل من صادرات البترول ، ولا يعنى هذا اهمال القطاع الزراعى ، وانما تتم تنميته بصورة تحقق "الامن الغذائى" وقد بنى هذا الرأى على أساس أن الاختيار بين الزراعة والصناعة " يعتمد على التكلفة والدخل المتولد عن المشروعات محل الاختيار فى وقت الاستثمار". (١)

ولعله من المهم الاشارة الى الصناعة وقد أصبح لها دور أساسى فى خطة التنمية فى الدول النامية ، يمكن أن تتوفر لديها مجموعة من الظروف المحلية والدولية المناسبة للدخول فى مجال التطور الصناعى . وفيما يلى استعراض موجز لاهم هذه الظروف الايجابية ..

(١) ان الصناعات التى تقيمها الدول النامية ليست صناعات جديدة تحتاج الى بحوث وتجارب وانفاق رؤوس أموال ضخمة لتطويرها..وانما هى صناعات يمكن استيعاب تقنيتها وشراء معداتها بسهولة ويسر.

(٢) ان جزءا من الاموال اللازمة للمشروعات الصناعية الجديدة قد أصبح أكثر توافرا عن ذى قبل ،فرأس المال يمكن الحصول عليه من عدة وكالات دولية ،ومن عشرات المصادر المصرفية

---

(١) Bruton Henry J.: Principles of Development Economics, Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, N.J. 1965, p.349.

الخاصة ،وكذلك من الشركات الصناعية الراغبة فى العمل فى دول أجنبية ،وعليه " فان رأس المال الاجنبى يلعب دورا هاما فى اتجاه زيادة معدلات التصنيع فى الكثير من الدول النامية وبخاصة تلك التى تحظى باهتمام الشركات المتعددة الجنسية والتى تقيم صناعات متطورة فى الدول النامية ذات استثمارات كثيفة ، وذلك امابهدف المحافظة على أسواقها داخل هذه الدول أو بغية الافادة من انخفاض تكاليف الانتاج والتصدير ،وتعمل هذه المشروعات على تنمية مجالات التعاون مع المشروعات الام"(١) والواقع أن هذا مجال واسع يستحق أن تفرد له دراسة مستقلة.

ولعل النشاط الصناعى المتزايد والذى استثمرت فيه رؤوس أموال أجنبية ضخمة فى دول جنوب شرقى آسيا - لهو دليل على مثل هذا الاتجاه.

(٣) كمايمكن التغلب على مشكلة نقل واستيعاب التكنولوجيا الحديثة بواسطة مساهمة الشركات ورؤوس الاموال الاجنبية الوافدة حيث تشترط الدول المضيفة أن تتحمل المشروعات الصناعية الاجنبية مسئولية اعداد وتدريب المهارات المحلية اللازمة للصناعة. وهذه الدول تحقق بهذا الاسلوب أكثرمن هدف ، فبجانب الفوائد الاقتصادية للمشروع ، فان تدريب العمال المحليين يساهم فى

---

(١) ج.غ بديجو:" العالم الثالث وانعكاساته على الدول المتقدمة ،" مشكلات اقتصادية ، باريس ،ترجمة د.سليم درويش ،العدد ١٦٠٢، أكتوبر ١٩٧٨، ص ١٢٣.

التغير الاجتماعى ويخلق طبقة عاملة جيدة التأهيل يمكن أن تساهم بدورها فى توسيع قاعدة الخبرات الصناعية فى الاقتصاد الوطنى ،كما يمكن الحصول على المعونات الفنية الى جانب رأس المال من خلال ترتيبات ثنائية مع الوكالات الدولية المتخصصة.

(٤) كما أن ازدياد الاهتمام الحكومى بالنشاط الصناعى فى الدول النامية من شأنه أن يدعم حوافز القطاع الخاص للاستثمار فى المجال الصناعى وهذا طبعا فى ظل الانظمة الاقتصادية والسياسية التى تعتبر نشاط القطاع الخاص مهما لمساعدة القطاع العام فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنمية الصناعية.

بعض المظاهر السلبية فى القطاعات الصناعية فى الدول النامية:

نظرا لظروف البلدان النامية الاجتماعية والاقتصادية المتشابهة فان للقطاعات الصناعية فيها مظاهر عامة، وهذه المظاهر وان كانت تبدو سلبية من وجهة نظر المجتمع الصناعى الغربى ،الا أنها وليدة طبيعية للهياكل الاقتصادية فى البلدان النامية والظروف الاجتماعية والسياسية التى تحكمها ،ويمكن اجمال هذه المظاهر فيمايلى :ـ

١) ضعف التنويع فى القاعدة الصناعية :

ان بداية حركة التصنيع فى البلدان النامية ،لم تكن تمثل مرحلة تطور طبيعى فى بناء اقتصادياتها ، وتنويع هياكلها الانتاجية حيث أن هذه الدول مضطرة فى مواجهة اختلال موازين مدفوعاتها التى

دخول مجالات صناعية لسد احتياجات الطلب المحلى ،فاتخذت سياسات تهدف الى احلال الانتاج المحلى محل الواردات لتوفير العملات الصعبة ،فاقتصرت صناعاتها على تحويل المواد الغذائية أوانتاج المعدات الزراعية البسيطة ،أوالنسيج ،أو صناعات أخرى ثانوية ومعظم هذه الصناعات صغيرة لاتكاد تفى باحتياجات السوق المحلية الفقيرة أصلا.

٢) هيمنة الوحدات الصناعية الصغيرة ،وانخفاض نسبة القوى العاملة المصنعة :

يلاحظ فى البلدان النامية أن الحرف والمهن اليدوية والمشروعات الفردية الصغيرة تشكل النصيب الاكبر فى الناتج المحلى الاجمالى ،وأن نصيب الوحدات الانتاجية الكبيرة - سواء كانت زراعية أوخدمية ،أوصناعية أقل بكثيرمن مثيلاتهافى الدول الصناعية أوشبه الصناعية ،وهذه الظاهرة تعتبر من السمات الاساسية فى البلدان النامية ذات الكثافة السكانية العالية من المظاهر السلبية التى يركزعليهامعظم الكتاب الاقتصاديين ولقد رأينا أنه قديكون لهذه الظاهرة جانب ايجابى هو المحافظة على العلاقات التوازنية داخل النشاط الاقتصادى ذاته ، حيث أن بقاء هذا الوضع يحتوى العمالة الفائضة والدخول المتدنية ويسمح بالتطور التدريجى فى مستويات الاستهلاك دون تعريض الاستقرار الاجتماعى لمشكلات جديدة.

٣) انخفاض الانتاجية الصناعيـــة :

ان الحصة المتناهية فى الصغر لقطاع الصناعة التحويلية فى مجمل الناتج المحلى لغالبية الدول النامية غير الصناعيـــة تعنى عادة أن الحجم المطلق للانتاج الصناعى ضئيل للغاية ، وهو حجم لايسمح بوجود تصنيع على نطاق كاف لتغطيته حتى المتطلبات المحلية الاساسية بشكل مرضى ".(١) مما يؤدى بالتالى الى انخفاض الانتاجية الصناعيـــة.

٤) ضعف المقدرة على نقل واستيعاب التكنولوجيا الحديثة :

لعل أهم مشكلة تواجه التطور الصناعى فى أية دولة ناميـــة هى مشكلة ضعف المقدرة على نقل واستيعاب التكنولوجيا الحديثـــة والواقع أنه يمكن النظر الى هذه المشكلة من زوايا عديدة..

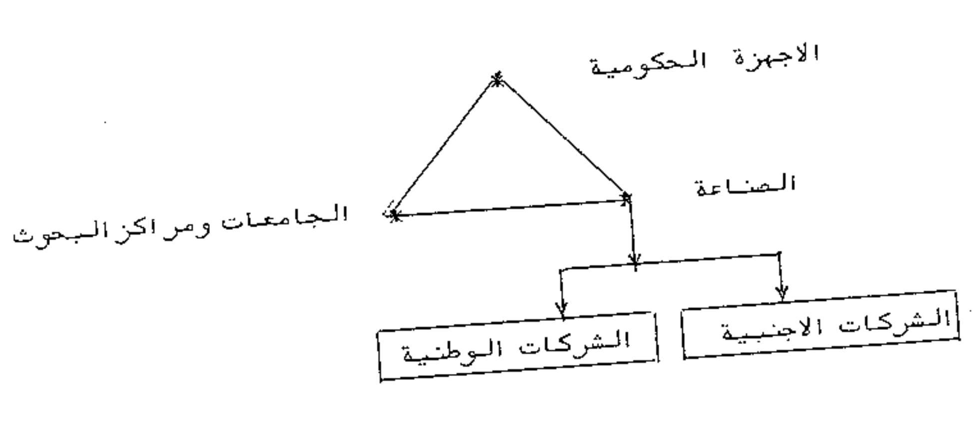
(أ) أن التكنولوجيا قد تستورد مع رأس المال الاجنبى لمشـــروع معين ، أو يمكن نقلها الى الداخل عن طريق توسيع برامـــج الابحاث وانشاء معاهد التدريب والتأهيل الفنى والكليـــات الفنية المتوسطة وتعميمها ،ففى الحالة الأولى تكون الاستفادة محدودة ،وفى الحالة الثانية لايمكن أن تنفذها الدولـــــة بمفردها فى البلدان المتخلفة لارتفاع تكاليفهـــا. وهنـــا لابد أن تتعاون جهات ثلاث أساسية وهى: الحكومة ـ الجامعـات القطاع الخاص ـ فى وضع سياسة واضحة للتعليم الفنى والاستفادة من الخريجين فى الصناعات القائمة والمخطط لها.

---

(١) د. سليم درويش : محاضرات فى الاقتصاد الصناعى ، ألقيت على طلبة قسم الاقتصاد ـ جامعة الملك عبد العزيز، عام ١٩٨٢ ،ص١٤٠ـ١٤٣

وبتعبير آخر " يجب انشاء هيكل متكامل لتطوير المفاهيم التكنولوجية وتوسيع قاعدتها من خلال الترابط بين الاجهزة الحكومية من ناحية وبين نشاط الجامعات ومراكز البحوث والتطبيق الصناعي من ناحية أخرى "(١) .

والشكل التالى يوضح هذا الهيكل :



وفيما يتعلق بدول الشرق الاوسط البترولية النامية فان .. "نوع التكنولوجيا " المطلوب هو الذى يتمثل فى الكثافة الرأسمالية على الاقل فى الاجل القصير وذلك لقلة الايدى العاملة ، وهذا يؤدى الى انتاج اكفأ وتكلفة أقل ، ومن ناحية أخرى فان "استيراد الانواع المتوسطة غير المعقدة من التكنولوجيا بالنسبة للقطاعات الانتاجية غير المرتبطة بالبترول مثل الزراعة والبناء والخدمة ، أمرمطلوب لان تصدير الانتاج للدول المتقدمة وبالتالى المنافسة فى الاسواق العالمية ليس عاملا أساسيا "(٢) .

(١) Ahmed Saied Bamakhramah: Policies for Transfer of Technology to Developing Countries, The case of Middle Eastern oil exporting countries, Ph.D. Dissertation, 1981, University of Miami, Coral Gables, Florida, U.S.A., p.190.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

ويصف أحد الباحثين التجربة اليابانية فى نقل واستيعاب التكنولوجيا الحديثة بأن من أهم عو امل نجاح التجربة اليابانية اكتشافها حقيقة اجراء التغيرات الملائمة للظروف العملية على التكنولوجيا المستوردة ،لكى تتلاءم مع ظروفها المحلية وأستدل على ذلك بما كتبه أحد أساتذة الجامعات اليابانية الذى قال من المهم للتنمية البشرية والاجتماعية ألا تطبق التكنولوجيا بسذاجة ولكن ينبغى مواءمتها بعناية لانتاج بضائع مناسبة تجد لها الاسواق المناسبة". (١)

وفى رأينا أن الذى تحتاجه الدول النامية عموما والدول العربية على وجه الخصوص هو اعادة النظر فى جميع البرامج والنظم المدرسية ووضع استراتيجية تعليمية جديدة تقوم على أساس ربط الشباب بالواقع التكنولوجى العالمى وبعث روح جديدة من الانطلاق نحو الافاق الجديدة من خلال البحوث العلمية والتطبيق العملى فى الصناعات الوطنية.

الاستراتيجيات الصناعية فى البلاد النامية :

لم يبدأ الاهتمام الحقيقى بالصناعة فى العالم الثالث الابعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ،ولقد كانت الهياكل الاقتصادية لهذه الدول حينذاك تفتقر الى رؤوس الاموال ،والمهارات الفنية ورجال الاعمال والادارة العليا،وفى خلال الثلاثة العقود الماضية استطاعت بعض هذه الدول أن تنجز الثورة الصناعية الثانية ، ولقد

---

(١) د.محمود محمدسفر: التكنولوجيا" نقل أم استنباط" بحث مقدم الى ندوة التعليم العالى والتنمية المعقودة فى البحرين، ٤-٨ يناير ١٩٨٢م،ص ١٦.

حدث هذا التغير بطريقة أكثر جذرية من الثورة الصناعية الأوّلى التى تمت فى بريطانيا فى القرن الثامن عشر ، ولقد استطاعت بعض هذه الدول أن تستفيد أيضا من المواد الخام المتوفرة فيها فى بناء صناعات متعددة أدت الى رفع مستويات المعيشة فيها.

ولقد تركز النمو الصناعى فى هذه الدول على انتاج السلع المتوسطة الأكثر استخداما للتكنولوجيا الحديثة ، مما جعل فى الامكان الاستفادة من التطور الصناعى فى تنمية باقى القطاعات الاقتصادية الاخرى فى هذه المجتمعات ،وكان لابد من الابتداء بحماية الصناعات الوليدة ، ولقد اتبعت بعض الدول فى استراتيجيتها الصناعية التركيز على مايطلق عليه اسم الصناعات الاساسية Basic Industries مثل الهند التى ركزت على الصناعات الكيماوية ، وصناعة الصلب . وطبيعى أن التركيز على مثل هذه الصناعات يتطلب رؤوس أموال ضخمة ، مما يسبب عجزا واضحا فى الاستثمار فى القطاعات الانتاجية الاخرى.

ولكن دولا أخرى اتبعت سياسات تصنيعية تركز على صناعات استهلاكية " Market Oriented " وهى الصناعات التجميعية التى تتطلب رأسمال أقل ولكنها فى النهاية تعتبر اتجاها نحو الصناعات الاساسية.

وهناك دولا أخرى ابتدأت بالتصنيع الزراعى ،والغزل والنسيج لتوفير العملات الصعبة اللازمة لتنويع القاعدة الصناعية.

وفى السنوات الأخيرة اتجهت السياسات التصنيعية فى بعض الدول النامية شبه الصناعية الى دخول الأسواق الخارجية " Export Oriented " كوسيلة هامة لتحسين استخدام مواردها الداخلية ، مما يحقق وفورات اقتصادية بسبب الانتاج الواسع ويعطى للصناعة الوطنية فى مجالات معينة – ولو على حساب صناعات أخرى – الفرصة للنمو واستخدام أفضل للتكنولوجيا الحديثة. ولقد تكلمنا عن هذه الاستراتيجيات فى المبحث الأول من هذا الفصل .

ويرى أحد الباحثين أنه من الصعب " والمشكوك فيه أن نجد تعميما مقبولا للمفاضلة بين الاستراتيجيات المختلفة التى تتبعها الدول النامية نظرا لاختلاف مواردها وتباين هياكلها الاقتصادية ".(١)

ومن ذلك نخلص الى أن الدول يجب أن تصحح سياساتها التصنيعية لتلائم ظروفها الاجتماعية والسياسة الاقتصادية .

تمويل التنمية الصناعية فى البلدان النامية :

لاشك فى أن تجميع رأس المال الحقيقى شرط أساسى للدخول فى مجالات التنمية الصناعية ، لكن مجرد خلق المؤسسات المالية

---

(١) Helen Hughes: Policies for Industrial Progress in Developing Countries, A Study jointly sponsored by UNIDO and the World Bank, 1980, p.15.

والتوسع النقدى لايكفى لتجميع رأس المال الصناعى ، اذا لم يكن هناك توجيه حقيقى للادخار نحوالمشاركة فى النشاط الصناعى ،لانّ التوسع النقدى اذا لم نحسن توجيهه لايؤدى الا الى التضخم وزيادة الاستهلاك غيرالا نتاجى ، وعليه فلكى تلعب المؤسسات المالية دورها الايجابى السريع فى عملية التنمية الصناعية فانه ينبغى على المجتمع النامى أن يسارع الى دعم السوق المالية بزيادة المدخرات التى توجه للنشاط الصناعى ، وهذا الامّر يتطلب توفر القدر الكافى من التنظيم والادارة ،لانّ عدم توفرها يؤدى الى اعاقة الاستثمار المربح حتى لايتجه المستثمرون الى توجيه مدخراتهم نحو وسائل الاستثمار التقليدية كالمضاربة فى الارّاضى والعقارات ،أوالدخول فى مجالات تجارية لانها مجالات يجد فيها المستثمرون فى البلاد النامية الامّان من ناحية أوالربح والسيولة من ناحية أخرى .

ويجب اقامة مشروعات التنمية الصناعية على قاعدة داخلية متينة " ذلك أن كل ما تستطيعه القوى الفعالة من الخارج هو حفز القوى الداخلية وتسهيل مهمتها ..أى أنها تقدرعلىمساندة عملية تمويل التنمية الصناعية فى مجراها لاعلى الحلول محلها "(١)

كما أن"بنوك التنمية الصناعية " فى الدول النامية تلعب

---

(١) د. سليم درويش : محاضرات فى الاقتصاد الصناعى ، ألقيت على طلبة قسم الاقتصاد ـ جامعة الملك عبد العزيز،عام١٩٨٢،ص ٢٥٦.

دورا هاما فى تنشيط الاتجاه نحو التنمية الصناعية ،ويؤكد البروفسور "لويس" هذا الاتجاه بقوله (ان خير أساس لاشتراك الحكومة فى عملية التمويل الصناعى هو مبدأ العامل المساعد ،أى استخدام قدر محدود من أموال الحكومة فى تشجيع أكبر قدرمن الاستثمار الخاص، ويسمى هذا المبدأ بالعامل المساعد بسبب تشابهه لاستخدام العامل المساعد فى التفاعلات الكيمائية ، وقد يكون العامل المساعد صغيرا فى حجمه وفى تكلفته اذا ماقورن بغيره من المواد ، لكنه كبير الاهمية لانه يستطيع أن يحدث التفاعل الذى لايحدث بغيره ". (١)

ولكن يجب أن تتنبه الدول النامية الى أن رأس المال الخاص يتجه بطبيعته نحو مجالات الاستثمار ذات العائد الأكبر ، وبالتالى فان هذه الدول تعانى من مشكلة ارتفاع أسعار الفائدة فى الخارج فهى أولا تزيد من تكلفة الانتاج اذا ماتم استيراد رأس المال من الخارج وفى نفس الوقت تعانى من هروب رأس المال الوطنى بشكل أو بآخر الى الخارج سعيا وراء الربح والامان.

وهكذا فلابد أن تعمل الدولة النامية على أن تحافظ على مستويات أسعار الفائدة محليا لتكون مناسبة للاسعار فى الخارج ، مع توفير الاستقرار والأمان للمستثمر الوطنى والاجنبى على حد سواء.. ويلعب الاستقرارالسياسىونوع النظام الاقتصادىهنادوراهامافى تكوين رأس المال المطلوب للتنمية الصناعية.

---

(١) موراى ،د.برايس: التنمية الصناعية " ترجمة د.عمر القبانى " دار الكرنك للنشر والتوزيع ، القاهرة ،ص ٢٣٥-٢٣٦.

كما أن اختلاف النظم والفلسفات الاقتصادية بين الدول النامية يشكل أكبر عائق أمام التكامل الصناعى بين الدول النامية ، ولابد فى رأينا من الاتفاق على فلسفة موحدة على الاقل فيما يتعلق بالنشاط الصناعى ليمكن قيام تكامل صناعى فعال بين هذه الدول نظرا لضيق الاسواق المحلية من ناحية ، وصعوبة الدخول للاسواق العالمية من ناحية أخرى لاسباب سياسية وتنافسية .

وفيما يتعلق بالدول العربية على وجه الخصوص فان الفوائض المالية فى الدول البترولية شجعت على اقامة موءسسات استثمارية عديدة للمساهمة فى النشاطات الصناعية والزراعية والتجارية للدول الاعضاء ، ولكن من تجربة واحدة من أهم هذه الموءسسات وهى الشركة العربية للاستثمار " التى انشئت فى عام ١٩٧٤ م واجهتها صعوبات عديدة عرفتها عند اشتراكى فى موءتمر المستثمرين العرب الذى عقد فى الطائف عام ١٩٨٢ م ومن هذه الصعوبات ما يتعلق بمستوى الاقتصاديات العربية ذاتها والقوانين التى تحكمها ، ومنها ما يتعلق بالمشروعات المقامة ذاتها وما تعانيه من ضغوط حكومية فى البلدان المضيفة لرأس المال (١).

---

(١) لمزيد من التفاصيل ارجع الى خطاب رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للاستثمار فى افتتاح موءتمر المستثمرين العرب بالطائف عام ١٩٨٢م

ولعل فى انشاء مجلس التعاون الخليجى وما تضمنته الاتفاقية الاقتصاديــة بين دول المجلس لتشجيع التكامل الصناعى بيــن دول المجلس ما يتجاوز هذه الصعوبات ، ويعطى فرصة أخيرة لقيــــام تكامل صناعى بين هذه الدول ينتهى الى توسع هذا التكامـــل الصناعى ليشمل بقية الدول العربية التى هى فى الواقع فى أمـس الحاجـة اليه .

وليس من شك فى أن انشاء المنظمة العربية للتنمية الصناعيـة عام ١٩٧٩م ، كاحدى المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الـدول العربية بهدف رئيسى هو التنسيق بين الدول العربية فى مجـال الانماء الصناعى وتحقيق أكبر قدر من التكامل الاقتصادى الصناعى العربى ، انما يعبر عن الرغبة الأكيـدة فى الانطلاق من بدايات صحيحة فى مجال النمو الصناعى لكافة البلدان العربيـة باعتبارهـا جزءا من دول العالم الثالث النامية .

وسوف نناقـش فى الفصل الأخير من هذه الرسالة ـ بمزيد من التفصيل ـ موضوع التكامل الصناعى بين الدول العربية والاسلاميـة بوجه عام ، ودول مجلس التعاون الخليجى بصفة خاصة .

الفصل الثانى

الفوائض المالية فى الدول العربية البترولية

الفصل الثانـي

الفوائض المالية فى الدول العربية البتروليـــــــة

المبحث الأول : أهميــة البترول العربــى :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تزايدت أهمية البترول العربى عالميا حتى أصبح محورا لاستراتيجية السياسات الدوليـــة فى منطقة الشرق الأوسط ، ولقد ارتفع المعدل اليومى للصـــادرات النفطية العربية من حوالى ١٧٦ ألف برميل خلال الفتــرة ١٩٦٥ – ١٩٦٩ [١] ، واستمر فى الارتفاع حتى بلغ المعدل اليومى حوالــــى ١٨،٥ مليون برميل عام ١٩٨٠ [٢] ، أى مايعادل ثلث الانتـــــاج العالمى الذى يقدر بحوالى ٦٠ مليون برميل يوميا . ويظهــر الجدول التالى أهميــة البترول العربى بالنسبة للانتاج العالمى خلال الأعوام ١٩٧٦–١٩٧٨م بملايين الاطنان سنويـــا .

---

(١) د. على عتيقه : النفط والتنمية العربية ، الكويت ، منظمـــة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٧٨م ، ص ٢

(٢) نشرة الخفجى : شركة الزيت العربية المحدودة ، الخفجى ، المملكة العربية السعودية ، العدد التاسع ، ديسمبر ١٩٨١م ، ص ٣ .

جدول رقم (١)

أهمية البترول العربى بالنسبة للانتاج العالمى

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
مجموع انتاج البلاد العربية	٩٤٧ر٢	٩٧٦ر٥	٩٤٢ر٤
انتاج الدول العربية نسبة الى انتاج (أوبك)	٦٢ ٪	٦٣ ٪	٦٤ر٤٪
انتاج الدول العربية نسبة الى انتاج (العالم)	٣٢ر٢ ٪	٣٢ ٪	٣٠ر٨٪

المصدر: نشرة الخفجى : شركة الزيت العربية المحدودة ، الخفجى ، المملكة العربية السعودية ، العدد التاسع ، ديسمبر ١٩٨١م ، ص ٢٢.

(١) نشرة منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، أغسطس ١٩٧٧م ، ص ٢١.

كما يوجد فى دول الشرق الاوسط عموما مخزون بترولى يقدر بحوالى ٣٠٧ بليون برميل ، وهو يعادل نصف مخزون النفط العالمى الذى يقدر بحوالى ٥٩١ بليون برميل .(١)

وبالنسبة للمراتب النسبية لانتاج البترول داخل الدول العربية تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقـــم (٢)
أهم الدول العربية المصــدرة للبترول حسب كمية
الانتاج اليومــــى لعـــام ١٩٨٠م

الدولــــة	الانتاج اليومــــى برميــل	النسبة الـى الانتـــاج الكلـى
١) المملكة العربية السعودية	٩ر٦٣١٣٦٦	١ر٦٣ ٪
٢) العراق	٢ر٥١٤٠٠٠	١ر١٦ ٪
٣) الكويـــت	١ر٣٧٨٠٠٠	٠ر٩ ٪
٤) أبو ظبـى	١ر٣٥٠٠٠٠	٧ر٨ ٪
٥) قطــر	٤٧٢٧١٦	١ر٣ ٪
الاجمالـــى	١٥ر٣٤٦٠٨٢	١٠٠ ٪

Standard Oil of California: World Energy Outlook,(1)
1981-2000, May, 1981, p.1.

أما بالنسبة للاحتياطيات البترولية فان دول منظمة (أوبـــك) تحتفظ بحوالى ٧٧ ٪ من مجموع الاحتياطى العالمى للدول غيـــــر الشيوعية ، ويبلغ احتياطى دول الشرق الاوّسط الاعضاء فى منظمــــة (أوبك) ٦٤ ٪ من هذه الاحتياطيات ، وتعتبر المملكة العربية السعودية ذات أكبر احتياطى فى الدول غير الشيوعية ،حيث تبلغ النسبة ٣٠ ٪ ومن هنا كان ومازال للمملكة العربية السعودية دور هام لايمكـــن تجاهله فيمايتعلق بقراراتها داخل وخارج منظمة (أوبك)

جدول رقم (٣)

الاحتياطي المؤكد للبترول الخام في العالم (٩)، في ١٩٨١/١/١م :-

جهة الانتاج حسب الاهمية النسبية	الاحتياطي مليون برميل	٪ المجموع
١) الشرق الاوسط	٣٦٢ر٠	٥٦ر٥٥
٢) الاتحاد السوفيتي	٧٨ر٠	١٢ر١٨
٣) افريقيا	٥٥ر١	٨ر٦٠
٤) المكسيك	٤٤ر٠	٦ر٨٧
٥) امريكا الشمالية	٣٢ر٨	٥ر١٢
٦) امريكا الجنوبية	٢٥ر٥	٣ر٩٨
٧) أوروبا الغربية	٢٣ر٢	٣ر٦٢
٨) بقية العالم	١٩ر٥	٣ر٠٤
المجموع العالمي	٦٤٠ر١	١٠٠ر٠٠
نصيب دول الاوبك من المجموع العالمي	٤٣٤ر٤	٦٧ر٨٦

المصدر : أعد الجدول على اساس معلومات من نفس المصدر السابق .

واذا انتقلنا من الانتاج والاحتياطيات الى الاستهلاك نجد أن الدول العربية تملك حوالى ٥٧ ٪ من احتياطي العالم هذا في الوقت الذى ارتفع فيه معدل استهلاك الطاقة التى تتكون أساسا من البترول من ٦ مليون طن فى عام ١٩٥٠ الى ٤٢ مليون طن فى عام ١٩٧٤ م أى تضاعف ٧ مرات خلال ٢٥ عاما ، وهو أكبر معدل زيادة فى استهلاك الطاقة فى العالم (١).

ولاشك أن ارتفاع معدلات نمو استهلاك الطاقة فى الدول العربية له ما يبرره ، حيث انه من المعلوم أن استهلاك الطاقة فى أية

---

(١) د. احمد الصباب ، المملكة العربية السعودية وعالم البترول ، نشر دار عكاظ للنشر ، جدة ـ ١٩٧٩ م. ص ١٤٠ .

دولة يتوقف بصفة عامة على عوامل كثيرة منها الدخل وتكلفة الاستثمار والضرائب والمناخ والعادات ، كما ان هناك ارتباطا وثيقا بين المستوى الاقتصادى للدولة ومستوى استهلاك الطاقة بها .

ومن العرض الموجز السابق نتبين الاهمية الاستراتيجية العالمية للبترول ونظرا لانه ارخص وانظف مصادر الطاقة المستخدمة فى الوقت الحاضر فانه من المرجح انه سيمضي وقت طويل قبل ان تتمكن مصادر الطاقة الاخرى التى تعمل الدول الصناعية الكبرى جاهدة على توفيرها بتكاليف اقتصادية كبديل للطاقة ، وعلى كل حال فانه ولو استطاعت هذه الدول ان تتوصل الى بديل للطاقة بتكاليف تنافس البترول فان البترول سوف يحافظ على أهميته المتزايدة ذلك لان مصادر الطاقة البديلة اذا كانت تصلح لتوفير الطاقة المحركة فانها لن تصلح كمادة خام للصناعة الكيمياثية التى تعتمدعليها الدول الصناعية نفسها كقاعدة لاهم صناعاتها التحويلية .

= السياسة السعرية للبترول =

اشرنا فى مواضع اخرى من هذا البحث الى تطور العلاقات الاستراتيجية بين الدول المصدرة للبترول من جهة وبين الشركات المنتجة للبترول والدول التى تمثلها من جهة اخرى . وبينا المراحل التى مرت بها سياسة تسعير البترول حتى الوقت الحاضر ، والذى يهمنا مناقشته الآن هو الآثار المترتبة على زيادة اسعار البترول فى الفترة الاخيرة أى بعد عام ١٩٧٣ م والتى ادتالى تراكم الفوائض البترولية فىالدول المصدرة للبترول العربى عموما والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص .

ففى شهر أغسطس عام ١٩٦٠ م ،كان السعر المعلن لبرميل البترول العربى الخفيف (١٫٨) دولار ثم ارتفع فى ديسمبر ١٩٧٣ م الى (٥٫٠٣) دولار ،ثم استمر فى الارتفاع حتى وصل فى نهاية عام ١٩٨٠ الى (٢٦) دولار للبرميل . ناهيك عن سعره الآن - الذى تحاول الدول المنتجة أن تحافظ عليه بعد الانخفاض النسبى فى الطلب العالمى على البترول - ويبلغ أقل من ٣٠ دولار للبرميل الواحد.

" ويبدو للوهلة الأولى أن أسعار البترول قد زادت الى حد كبير حيث أن الارتفاع فى الأسعار الاسمية قد بلغ نحو (٢٠٠ ٪) خلال الفترة من عام ١٩٧٤ - ١٩٨٠م للبترول العربى الخفيف . كما أن هذه الزيادة تعرضت الى تآكل هائل بسبب التضخم فى البلدان الصناعية ، وانخفاض سعر الدولار الذى يشكل العملة الرئيسية للدفع ، واذا ما تم تكميش الأسعار الاسمية بمعدلات التضخم فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، لكان مقدار ارتفاعها ٧٠٪ فقط ، واذا أضيف الى ذلك انخفاض قيمة الدولار خلال نفس الفترة ، فان الزيادة الحقيقية فى أسعار البترول خلال هذه الفترة تكون ٥٠٪ فقط "(١)

ويختلف الرأى حول السياسة السعرية داخل منظمة (الأوبك) فهناك رأى يدعو الى تجنب رفع الأسعار بشكل حاد ، لأن هذا يدفع البلدان الصناعية المستهلكة الى البحث عن بدائل أخرى للطاقة تؤدى الى تخفيض قيمة احتياطى البترول فى المدى البعيد.

---

(١) جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨١م ، ص ١١.

ويقول الرأى الاخر بربط أسعار النفط بمعدلات التضخم في البلدان الصناعية وبأسعار مصادر الطاقة الاخرى.

وتتعرض أسعار البترول منذ نهاية عام ١٩٨٠ لضغط مصدره زيادة المعروض من البترول ، ويرجع ذلك الى عاملين :

(أولا) تأثير فترة الانكماش التى عانت منها الدول الصناعية خلال العامين الماضيين والتى أدت الى انخفاض الطلب العالمى على البترول بمقدار ١٠ ٪.(١)

(ثانيا) سياسة اللجوء الى بدائل للطاقة والمحافظة في استخدام البترول فى الدول الصناعية.

ولقد خشى البعض أن يؤثر ذلك على قوة ومركز (أوبك) فى السوق العالمية للبترول ، الا أن الدور الهام الذى لعبته المنظمة وموقفها الصارم حول وضع سقف لحصص انتاج الدول الاعضاء وعدم تخفيض الاسعار بنسبة كبيرة يبدد مثل هذه الشكوك.

ولقد أدت الطفرة الهائلة فى عوائد البترول خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٠م الى تكديس ظاهرة اعتماد الدول العربية البترولية على عائداتها من البترول فى تكوين حصيلة الصادرات وفى تمويل الانفاق العام بشقيه الجارى والانمائى . كما أثرت الزيادة الكبيرة فى عائدات البترول على تغيير نمط تخصيص هذه العائدات بالنسبة لماكان عليه الحال فى الخمسينات

---

(١) المرجع السابق : ص ١٢.

والستينات ، حيث تم وضع برامج وخطط استثمارية شديدة الطموح تغطى النصف الثانى من السبعينات فى بعض البلدان البترولية مثل العراق والسعودية وليبيا والجزائر ودول الخليج العربى.

ولقد حقق الناتج المحلى الاجمالى للدول العربيةالبترولية خلال السبعينات (١٩٧٠-١٩٧٨) معدلات نمو حقيقية أعلى بكثير من نظيراتها فى مناطق أخرى ، وكان متوسطها كمايلى :[1]

(١) المملكة العربية السعودية أكثرمن ١٠ ٪

(٢) دول الخليج العربى حوالى ٨ ٪

* *

---

(١) د. محمود الحلو : أهم المشاكل الاقتصادية التى تواجه الاقطار العربية فى الثمانينات ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت الحلقة النقاشية الثانية ، يناير ١٩٨٠ ص ٦٤.

المبحث الثانى : الفوائض البترولية العربية :

مما تقدم ، نرى أن التاريخ الاقتصادى والسياسى المعاصر للمنطقة العربية ، ارتبط ارتباطا وثيقا باكتشاف البترول ، الذى كان له . أكبر الاثر فى تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية للمنطقة ، وربط مشكلات التنمية العربية ربطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية العالمية .

وعلاقة البترول بالتنمية فى الوطن العربى ـ لها جوانب سلبية وايجابية . فمن سلبيات هذه العلاقة ، أن معظم الايرادات ان لم تكن كلها ـ فى بعض الاقطار ، كانت تنفق على استيراد السلع والخدمات الاستهلاكية دون أدنى محاولة للاستثمار الوطنى أوالتكامل العربى.

ولاشك فى أن ذلك يرجع الى السياسة الاحتكارية التى كانت تمارسها شركات الانتاج البترولى الاجنبية بنيت على أساس الاحتفاظ بأدنى حدممكن لاسعار البترول ،وبالتالى فان العائدات البترولية لاتتجاوز كثيرا متطلبات الانفاق الاستهلاكى الضروريللدول المنتجة .

وظل الحال كذلك الى بداية الستينات ، حتى انشأت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) فكان انشائها أول اشارة الى بدء ربط السياسة البترولية بمتطلبات التنمية الوطنية والعربية التى اكد اتجاهها العربى انشاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك) وبدأت تظهر فى الافق الدعوة الى أهمية استثمار عائدات البترول باعتباره مادة خام مؤقته ناضبة ، كما تبين لكل الدول المنتجة خطورة الاعتماد على مصدر واحد للدخل ، " وأن الخطأ فى الاعتماد على مصدر واحد للدخل اكبر بكثير من أى خطأ يرتكب فى محاولة ايجاد مصدر آخر "(١) .

وبأنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) دخلت السياسة البترولية مرحلة جديدة تميزت بالخروج من مرحلة سيطرة الشركات المنتجة الاجنبية على الاسعار ، الى مرحلة المفاوضات الجماعية حيث يمكن ممارسة الضغط على تلك الشركات للحصول على اسعار أفضل وان كان هناك فارق بين السعر المحقق وبين القيمة الحقيقية الاقتصادية للبترول ، كمصدر رئيسى للطاقة فى العالم الصناعى .

ومع بداية السبعينات وبالتحديد بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ م دخلت السياسة البترولية العربية المرحلة التالية وهى مرحلة سيطرة دول (أوبك) على الاسعار وكميات الانتاج بحيث اصبحت الاسعار تتناسب مع الطلب على شراء البترول وبذلك تحول سوق البترول العالمى من سوق " مشترين " الى سوق " بائعين " مما حقق للدول المصدرة للبترول ايرادات نقدية ضخمة ، بدأت فى التراكم نتيجة لضيق " الطاقة الاستيعابية " للدول المنتجة وأطلق على هذه الايرادات اصطلاح " الفوائض المالية " .

---

(١) هشام ناظر : الجديد فى السياسة البترولية ، محاضرة ألقيت بجامعة الرياض فى ديسمبر ١٩٦٣ م .

وبالرغم من ان اصطلاح " الفوائض " استخدمته فى البداية الدوائر المالية الدولية ، فقد اصبح متعارفاً عليه فيما بعد بين الدول المنتجة للبترول نفسها ، والتعبير يشير الى " فائض الميزان التجارى" للدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للبترول[1] ، وعلى هذا فحجم الفوائض يتحدد اساسا بحجم الايرادات البترولية ، ومقدرة الدول المنتجة على الاستيراد سواء ما يتمثل اساسا فى صورة واردات تستلزمها عملية التنمية أو واردات استهلاكية .

ومن منطلق التعريف السابق " الفوائض " يمكننا ان نقسم الفائض الى فرعين اساسيين :

الاول : نطلق عليه " الفائض النقدى " ونعنى به الفرق فى حساب المعاملات الجارية أى (الصادرات - الواردات) السلعية وغير السلعية .

الثانى: نطلق عليه " الفائض الاستثمارى " ونعنى به رأس المال النقدى الفائض عن حاجة الاستهلاك والاستثمار الداخلى أى أنه " الاستثمار الحكومى الخارجى " ، ويتضمن الاحتياطيات فى المؤسسات الدولية والاجنبية والاستثمارات المباشرة والقروض الحكومية والهيئات . .

والذى يدعونا الى هذا التقسيم مايلى :

أولا: ان مقدرة الاقتصاد على امتصاص التدفقات النقدية فى فترة زمنية مقدرة محدودة ، وهى ما نطلق عليه تعبير" الطاقة الاستيعابية " ، ولابد من الاحتفاظ بجزء من الايرادات لاستعماله فى تمويل برامج التنمية الاقتصادية الحالية والمستقبلة .

---

(١) د . فؤاد هاشم وآخرين : استخدامات عوائد النفط العربىحتى نهاية السبعينات ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٧م ، ص ٧ .

ثانيا: عند تقديرنا للفائض المالى فاننا نقصد به الفائض النقدى ،والفائض الاستثمارى معا . أى أنه " الفارق بين متحصلات الدولة من النقد الاجنبى ومدفوعاتها منه ، وتشمل هذه المتحصلات حصيلة الدولة من تصدير السلع والخدمات ، وكذلك متحصلاتها من الهبات والمعونات وبقية الدفعات المحولة من جانب واحد ،كما أن استخدام الدولة للنقد الاجنبى يشمل مدفوعاتها عن استيراد السلع والخدمات ،وكذلك مدفوعاتها المحولة من جانب واحد، ولذلك " فان طرح مدفوعات الدولة من متحصلاتها من النقد الاجنبى يعطى مايسمى بأرصدة الفائض الكلى القابل للاستثمار"(١)

تقدير حجم الفوائض المالية :

ومن الطبيعى بعد هذا التعريف أن نحاول تحديد كمية " الفوائض المالية " العربية خلال السبعينات وتوقعات المستقبل. وعلى الرغم من أن البيانات الاحصائية من حجم الفوائض العربية فى السنوات الماضية متوافرة بدرجة كافية ،الا أنها لازالت الى حد كبير- متباينة- لاسباب كثيرة أهمها النقص فى دقة الحسابات القومية للدول البترولية الرئيسية مما يستدعى الرجوع أحيانا الى مصادر أجنبية غير متطابقة. ولهذا - فان حجم " الفوائض المالية " يتغير تبعا لاختلاف المصادر، الا أن الشىء المهم بالنسبة لهذا البحث ليس هو حجم الفوائض المالية الحقيقية وانما هو أسلوب وسياسة استخدام هذه الفوائض المالية.

لقد بدأت فوائض عائدات البترول تثير الاهتمام العالمى بعد اتفاقيتى طهران وطرابلس فى عام ١٩٧١ والتى ألغيت بموجبها حسومات التسويق وأدخلت ضريبة حق الامتياز ضمن تكاليف الانتاج (مسألة تنفيق الريع) .

(١) نجلاء الأهوانى : النفط العربى ونمط استخدام عائداته فى الدول العربية ، النموذج الكويتى ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ،رسالة ماجستير ١٩٧٦، ص ٦٣

ففى نهاية عام ١٩٧٢م كان اجمالى فوائض أموال النفط المتجمعة لدى دول الاوبك قد وصل الى حوالى ٥ر١٣بليون دولار (١) . غير أن الاهتمام الحقيقى بحجم هذه الفوائض المالية بدأ منذ عام ١٩٧٣م. ولقد نتج عن زيادة أسعار البترول منذ عام ١٩٧٣م دراسات متعددة للتنبؤ بآثار تلك الزيادات فى الاسعار ، وما تنتجه من فوائض مالية ستتراكم لحساب الدول المصدرة للنفط وتوقعت كثيرمن هذه الدراسات اختلال التوازن الاقتصادى الدولى بسبب سيطرة دول الاوبك على اقتصاديات العالم ثم تدميرها ومعظم هذه الدراسات بنيت على أسس سياسية لأهداف معروفة لا مجال لذكرها.

كما نشرت أيضا دراسات أقل تشاؤما وأكثر واقعية ، أخذت بعين الاعتبار مقدرة " الطاقة الاستيعابية " لاقتصاديات الدول المصدرة للبترول وعملية " تدوير" هذه " الفوائض المالية " واعادتها للدول المستهلكة للبترول بطريق أو بآخر .. فمن المفروض أن تدفق الايرادات المالية على الدول المصدرة للبترول سوف تؤدى الى ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك - على المستويات الفردية والقطاعية ، وبالتالى ارتفاع الميل الحدى للاستيراد نتيجة لضعف الهيكل الانتاجي المحلى ،وقصور هذا الهيكل عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للمجتمع من السلع والخدمات نتيجة زيادة القدرة الشرائية بارتفاع كمية الدخول.

ومن الواضح أن هناك تضخم فى الموازنات العامة نتيجة لزيادة الانفاق الحكومى على الاستهلاك العام ومشروعات التنمية ومن ثم

---

(١) د.سعود البريكان : الاستثمارات الخارجية لاموال النفط بحث مقدم الى دورة الميزانية العامة كأداة للتنمية الاقتصادية جامعة الرياض ،كلية العلوم الادارية ، محرم ١٤٠١هـ ،ص ٦.

تكون النتيجة النهائية ان زيادة دخولدول الأُوبك أو " الفوائض المالية " ستؤدى الى زيادة الاستيراد من الدول الصناعية بالاضافة الى حتمية استثمار الجزء الاكبر من هذه الفوائض المالية فى الدول الصناعية حيث تتوفر الاسواق المالية والمصرفية المتطورة ، ومهما تكن الارقام التى نستخدمها فى هذا البحث فانها كما اسلفت تقريبية خاصة فيما يتعلق بأهم جزء منها وهى" الارصدة والاستثمارات الخارجية" للدول المصدرة للبترول فى الدول الصناعية الكبرى ذلك لأنْ " معظم دول الاوّبك تحاول اخفاء حجم استثماراتها الاجنبية ، والبعض الآخر يوقع اتفاقيات مع الدول المستثمر فيها لهذا الغرض[١].

من اوائل الدراسات الواقعية لتقدير حجم الفوائض المالية تلك الدراسة التى اجرتها شركة (مرجان ترست)فىعام ١٩٧٥ ، وقدرت فيها اجمالى الفوائض المالية بمبلغ ١٧٩ بليون دولار فى نهاية عام ١٩٨٠ [٢].

وأجرى بنك تشيس مانهاتن دراسة (للفوائض المالية البترولية) توصل فيها الىان اجمالى ارصدة الفوائض بلغ حوالى١٨٨ بليون دولا ر فى نهاية عام ١٩٧٨ م ، وان حوالى ٧٠٪ من هذه الارصدة يخص المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة[٣]

وفى عام١٩٧٩ قدر فائضالحساب الجارى لبلدان منظمة (آوبك) للعام نفسه بـ(٧٩) بليون دولار ، كان نصيب دول الخليج العربى

---

(١) The Washington Post: Plays Choosing Sides on Foreign Investments, July 27, 1979, p.F2.

(٢) Morgan Guaranty Trust Company of New York: World Financial Market, January, 1975, p.7-8.

(٣) Sharif Ghalib: Some of the Oil Dollars become Oil Deutschemark, Euromoney, April, 1979, p.83.

الاربع :(السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر منها (٣٦) بليون دولار ، وبذلك تصل نسبة الفوائض المالية العربية الى أكثرمن ٤٥ ٪ من فوائض(الاوبك)[١].

ولقد قدرت استثمارات منظمة (أوبك) فى أسواق المال والنقد العالمية بـ (٥٢٫٨) بليون دولار ، أى ماتزيد نسبته على٦٨ ٪ من مجموع فوائض الاوبك لعام ١٩٧٩م ، وعلى فرض أن أكثرمن ٨٠ ٪ من هذه الاستثمارات تملكها بلدان عربية مصدرة للبترول ، يمكن تقدير الفوائض المالية العربية المستثمرة فى الاسواق العالمية بحوالى (٤٢) بليون دولار لعام ١٩٧٩م وحده [٢].

واذا ما طبقنا نسبة الـ ٨٠ ٪ نفسها على مجموع المتراكم لاستثمارات دول (أوبك) فى أسواق النقد والمال العالمية فى نهاية عام ١٩٧٩ والبالغ (٢٣٦) بليون دولار لوصلت حصة الاقطار العربية منها الى مايبلغ حوالى (٢٠٩) بليون دولار.. وهذا الرقم لايختلف كثيرا عن الرقم الذى توصل اليه البنك الدولى وقدره : (٢٠٠) بليون دولار لعام ١٩٨٠م [٣].

---

(١) Bank of England: Quarterly Bulletin: June, 1980, pp.154-158.

(٢) د.عبدالمنعم سيد على : الوضع الاقتصادى والنقدى الخارجى للاقطار العربية ،ودور الفوائض المالية فى امكانية تحقيق التكامل النقدى العربى ، بحث قدم لندوة التكامل النقدى العربى ،مركز دراسات الوحدة العربية ،صندوق النقد العربى بيروت ، ابريل ١٩٨١م ص ٤٧٨.

(٣) البنك الدولى: التقريرالسنوى ١٩٨٠ ، باللغة العربية ، واشنطن، ص ٥١.

ولقد بنى البنك الدولى تقديراته على أساس أن الانتاج الكلى للبترول قد ازداد من (١٧) مليون برميل يوميا فى عام ١٩٧٠ الى نحو ٢٢ مليون برميل فى عام ١٩٨٠م ، فاذا قدرنا القيمة بأسعار النفط الحالية ، نجد أن الايرادات التى حصلت عليها الدول المصدرة كانت (١١٠٠٠) مليون دولار فى عام ١٩٧٠م ، وارتفعت الى (٢٠٠ ٠٠٠) مليون دولار فى عام ١٩٨٠م.

وفى دراسة شملت موازين مدفوعات الدول الرئيسية المصدرة للبترول العربى وهى : المملكة العربية السعودية - العراق - الكويت - الامارات العربية المتحدة - قطر - ليبيا .. تبين أن حجم الفائض المالى فى الحساب الجارى من موازين مدفوعاتها بلغ حوالى (٢٢٠) بليون دولار خلال الفترة من ١٩٧٤ -١٩٧٩م .. وتطوراتها كما يلى :

جدول رقم (٤) [1]

حجم الفائض فى الحساب الجارى للأقطار العربية ذات الفائض البترولى - مقدرا ب (بليون من الدولارات)

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الفائض	٤٣	٣١	٣٦	٣٤	٢٠	٥٦

(١) د.فايق عبدالرسول : دور صندوق النقد العربى فى امكانية تحقيق التكامل النقدى بين الأقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ابريل ١٩٨١ ، ص ٦٢٢

وفى تقرير لجامعة الدول العربية ذكر أن حجم الفوائض للدول العربية المصدرة للنفط بلغ (١٥ر١٨٥) دولار فى نهاية عام ١٩٧٩م.(١)

ومما لاشك فيه أن الدول الغربية أعطت للفوائض المالية العربية أهمية اعلامية لها أبعاد سياسية ، والا فان الوطن العربى ككل على الرغم من مظاهر الثروة ، هو منطقة نامية فقيرة نسبيا ، فمجموع اجمالى ناتجه القومى مجتمعا ـ يزيد قليلا على الناتج القومى لايطاليا . وتبين أرقام عام١٩٧٨م أن مجموع الناتج القومى العربى هو (٢٢١) بليون دولار مقابل (٢١٨) بليون دولار لايطاليا . والاهم من ذلك أن العوائد البترولية تساهم مساهمة كبيرة فى اجمالى الناتج القومى (٧٥ ٪) بالنسبة للدول البترولية ،٤٦ / بالنسبة للوطن العربى ككل .(٢)

وهذه العوائد تأتى فعلا من نضوب أصول رأسمالية ،وليس من القيمة المضافة فى انتاج السلع والخدمات،وهذا يؤيد الآراء التى تقول

---

(١) جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨١،ص ٢٣٧ .

(٢) يوسف الشيراوى : نشرة منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك) ، العدد/٥ السنة السابعة ،مايو١٩٨١ ، ص ١٧.

" لايوجد فائض مالى اذا ما نظرنا الى المنطقة العربية فىمجموعها [١] "

نمط استخدام واستثمار الفوائض المالية العربية :

فيما يتعلق بسياسة واستخدام استثمار الفوائض المالية العربية هناك اتجاهين رئيسيين :-

الاول : يرى انه من المتوقع تراكم فائض مالى كبير فى الدول البترولية بسبب نمو الايرادات بمعدلات(تفوق الطاقة الاستيعابية) لاقتصاديات تلك الدول ، ولهذا فلابد من البحث عن مجال لاستثمار هذه الفوائض فى الاسواق المالية العالمية .

الثانى: يرى ان وجهة النظر السابقة قاصرة ، لانها تقارن العوائد المتحققة فىسنة معينة بالمقدرة على الاستيعاب فى تلك السنة بالذات ، بدلا من ربطها باحتياجات خطط التنمية الحالية والمستقبلة .

والواقع ان الفوائض المالية يجب ان ينظر اليها على أساس انها ادخار لابد من توجيهه نحو الاستثمار المنتج ، ولايجب أن ينظر اليه على انه مظهر من مظاهر اختلال التوازن بين " القدرة على الانفاق " ، و " القدرة على الاستيعاب " كما انه لايجب ان يبدو الفرق الحسابى عن طريق ادخار أو استثمار سالب لانه يمثل تآكل

---

(١) مركز دراسات الوحدة العربية ، التكامل النقدى العربى ، بيروت ابريل ١٩٨١ ، ص ٥٣٥ .

جزئى لجزء من ثروة المجتمع - الاحتياطى البترولى - أنفق على الاستهلاك ، ذلك لان الدول المصدرة للبترول هى جميعها بلاد نامية ، وجدت نفسها فى ظروف فريدة وصعبة فى الوقت نفسه والموارد البترولية التى فى حوزتها ناضبة وغير قابلة للتجديد.

ونظرا لان هذه الدول " تستخرج البترول " فقط ولايمكنها " انتاجه بحيث انه لو استخرج المزيد من البترول اليوم فسيبقى الاقل لاستخراجه غدا... فان" تكلفة استخراج " البترول يجب الا تعتبر هى و " تكلفة الانتاج " شيئا واحدا ... وان ثمن البترول يجب ان يحتوى على " ريع للندرة " يستمد قيمته من " اثمان بدائله " وان هذا الثمن يجب ان يتزايد على مر الزمن مع تزايد ندرة البترول(1)

ويوضح الجدول التالى ان فوائض دول (الأوبك) المتاحة للاستثمار قد بلغت ٢٧٣ بليون دولار للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ م منها ٢٢٠ بليون دولار تعودللأقطار العربية (ذات الفائض) وهى السعودية ، العراق ، الكويت ، الامارات ، قطر، ليبيا) وان ٢٢٥ بليون دولار او ما يعادل ٨٢٫٤ ٪ من مجموع الفوائض المتراكمةاستثمرت او اودعت فى بنوك البلاد الصناعية .

---

(١) د . صلاح الدين الصيرفى : الطاقة الاستيعابية والطلب على العائدوعرض النفط ، مجلة النفط والتعاون العربى ، العدد الثانى ، المجلد السابع ١٩٨١ م ، ص ٦٢ .

جدول رقم (٥)

تقديرات توزيع استثمارات دول (أوبك) خلال

١٩٧٤-١٩٧٩ م " (بليـــــون دولار)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المجموع ١٩٧٩/٧٤
الفائض في الحساب الجاري لدول الأوبك	٦٨	٣٥	٤٠	٣٢	٥	٦٨	٢٤٨
الفائض في الحساب الجاري للأقطار العربية ذات الفائض	٤٣	٣١	٣٦	٣٤	٢٠	٥٦	٢٢٠
زائدا معاملات القطاع النفطي	١٢-	١	٦-	١-	٢٨-	٨-	٢٤-
زائدا صافي الاقتراض	٢	٣	٨	١٠	١٦	١١	٥٠
صافي النقد الأجنبي المتوفر للاستثمار	٥٨	٣٨	٤٢	٤١	٢٣	٧١	٢٧٣
مجالات الاستثمار:							
الاستثمار في الدول الصناعية أو أسواق الدول الأوروبية	٤٩	٢٨	٣٣	٣٣	١٧	٦٥	٢٢٥
الودائع في البنوك	٣٠	١١	١٤	١٣	٥	٤٠	١١٣
سندات الحكومة القصيرة الأجل	٨	-	٢-	١-	١-	٤	٨
غيرها من التدفقات المالية	١١	١٧	٢١	٢١	١٣	٣٢	١٠٤
قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	٤	٣	٢	١-	١	٢-	٦
تدفقات مالية للبلدان النامية	٥	٧	٧	٨	٧	٨	٤٢

المصدر: صندوق النقد الدولى ، توقعات الاقتصاد الدولى، واشنطن ١٩٨٠ ص ١٠

كما يتضح من الجدول السابق أن معظم استثمارات البلدان العربية ذات الفائض المالى تتجه نحو الاستثمار فى أسواق الدولار الاوروبية والولايات المتحدة وبقية البلدان الصناعية ، وان هذه الاستثمارات معظمها موظفة فى موجودات سائلة معرضة للمخاطر النقدية كالتضخم وتقلب اسعار العملات الدولية ، بالاضافة الى تعرضها للمخاطر غير التجارية مثل التأميم والتجميد، ونزع الملكية والمصادرة . كما قدرت فوائض دول (أوبك) حديثا بحوالى (٣٠٠) بليون دولار فى نهاية عام ١٩٨٠.(١)

(١) The World Bank: World Development Report, Washington D.C., August 1981, p.91.

وقد يبدو أن الآراء تختلف حول طبيعة " الفوائض المالية " وطرق استخدامها..في حين يرى البعض أن هذه الاموال تعد رأسمالا استثماريا ، مهمته تنويع مصادر الدخل ،لايصح استخدامه لسد عجز الميزانيات الحكومية ، فانه يجرى التعامل مع هذه الأرصدة بشكل عملى ، على أساس كونها احتياطيا جاريا للميزانية العامة يتم تسييله عند الحاجة لسد عجز تلك الميزانيات ، وهذا الخلاف يستوجب " ضرورة التمييز بين احتياطى مالى محدود يمكن تسميته احتياطى الميزانية العامة وبين المال العام الاحتياطى الفائض الذى يجب اعتباره رأسمالا" .(١)

والواقع أن ظروف التنمية الاقتصادية فى البلدان العربية المصدرة للنفط تستوجب الأخذ بالمناسب من كل الآراء فى وقت واحد .. ذلك لأنها وجدت نفسها فجأة أمام "فائض مالى" أو بالأصح "مقدرة شرائية" تفوق " الطاقة الاستعابية " المحدودة لاقتصادياتها..ومن الطبيعى أن يتم الانفاق من أجل رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية لسكان هذه الدول فى نفس الوقت الذى يتم فيه التخطيط لتوظيف هذه المقدرة الشرائية فى بناء البنية الأساسية لاقتصادياتها المتخلفة المرافق والقدرات الانمائية مما يساعد على توسيع "الطاقة الاستيعابية" بشكل يتلاءم مع التدفقات الاستثمارية الانتاجية .. وهكذا نرى أن الانفاق الاستهلاكى يمكن أن يسير جنبا الى جنب مع الانفاق الاستثمارى، الا أن الشيء الحقيقى الذى لايتضح الأخذ به هو أن تعتمد دول البترول العربية على عائدات الاستثمار الخارجى فى انفاقها الاستهلاكى المباشر

---

(١) د. على خليفه الكوارى : دور المشروعات العامة فى التنمية الاقتصادية ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،يونية ١٩٨١م ،ص ١٢ .

دون استغلال هذه " الفوائض المالية " المؤقتة وعائداتها فى بناء قاعدة صناعية تضمن استمرار النمو الاقتصادى فى الاجل الطويل .

ويؤكد اهمية ما اشرنا اليه ان هناك من الاقتصاديين من يتنبأ بأن " فائض مجموع موازين المدفوعات لدول الاقطار المصدرة للبترول سينقلب عجزا خلال سنتين أو ثلاث ..." (١) .

المبحث الثالث : أثر التضخم المالى العالمى على حجم الفوائض :

لعل " التضخم المالى" هو الاصطلاح الذى تندرج تحته اهم عوامل اضعاف " المقدرة الشرائية " وتحويل" الفائض المالى" البترولى الى " عجز " يشل حركة النماء فى الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية المصدرة للبترول .

ومن المعروف انه من اهم ما تعانيه الدول المنتجة للبترول، تآكل القوة الشرائية لايراداتها المالية البترولية بسبب التضخم المستورد من الدول الصناعية ، وتدهور اسعار الصرف للدولار ، والذى بلغ حسب حسابات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (O E C D) ما لايقل عن (٥٠ ٪) من بداية ١٩٧٥ م وحتى نهاية ١٩٧٨ م ،ويقابل ذلك زيادة فى اسعار النفط لاتتجاوز (١٨ ٪) من القيمة الاسمية المحددة من قبل دول(اوبك) (٢)

(١) د . جورج قرم : بولونيا وديون العالم الثالث ، وأمن المال العربى فى الخارج ، " الاقتصاد والاعمال ،بيروت ،فبراير ١٩٨٢ ، ص ١٣ .

(٢) د . عونى شاكر العانى : الطاقة فى النظام الاقتصادي العالمى الجديد النفط والعلاقات الدولية ، اصدار منظمة (آوبك) ، الكويت ١٩٧٩م ، ص ٧٥

ويذكر الأمين العام لمنظمة (أوبك) فى التقرير السنوى السادس تعليقات على ادعاءات الدول الصناعية بأن من أهم أسباب التضخم العالمى زيادة أسعار البترول الخام "أن التضخم المالى فى الدول الصناعية . هو الذى يدفع بأسعار النفط الى الارتفاع، وأن أسعار النفط الحقيقية فى عام ١٩٧٩م لم تتجاوز أسعاره فى عام ١٩٧٤م [١] .

وكما أشرنا من قبل ، فليس من شك فى أن أهم المشكلات الاقتصادية التى تواجه الدول البترولية هى مشكلة التضخم، سواء كان ذلك لأسباب محلية ، أو بسبب التجارة الخارجية ، فكلما كان الاقتصاد القومى أكثر انفتاحا على العالم الخارجى، كلما كانت الأسعار المحلية عرضة للتأثر بالتضخم الخارجى . ذلك لأن تسرب جزء من القوة الشرائية الى الخارج فى شكل زيادة فى أسعار السلع المستوردة هو السبب الرئيسى فى تآكل القوة الشرائية للفوائض ، خاصة وأن دول الفائض البترولى تستورد كل شئ من الخارج فى كل المجالات ابتداء بالطاقات البشرية وانتهاء بالمواد الغذائية والكماليات .

"ولقد أدركت الحكومات المعنية فى الدول البترولية فى عامى ٧٦م ١٩٧٧م – أهمية الضغوط التضخمية فى أسواق الاستهلاك

---

(١) نشرة (أوبك) يناير ١٩٨١م ، الكويت، ص ٦.

والاستثمار على حد سواء . فاتخذت اجراءات عديدة ، منها الحد من الانفاق العام ".(١)

ولما كانت التجارة الخارجية تهيمن على النشاط الاقتصادى للدول البترولية العربية ، فان نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى متزايدة تتراوح بين (٧٥-٩٠ ٪).

ولقد شهد عام ١٩٨٠م زيادة ملحوظة فى الايرادات البترولية حيث تقدر هذه الزيادة بنحو (٩ر٢) بليون دولار ، أى بزيادة قدرها ٥٢ ٪ عن عام ١٩٧٩م ، وذلك على الرغم من انخفاض الانتاج بمايزيد عن ٩ ٪ .

وكان عام ١٩٧٩م قد شهد بدوره عملية تصحيح جديدة فى أسعار البترول ، تلتها ارتفاعات فى الاسعار عام ١٩٨٠م ، وقد بلغت الزيادة نحو (٦٠ ٪) فى ذلك العام بالنسبة للسعر الرسمى لبرميل النفط العربى الخفيف .

والجدول التالى - يوضح تطور الاسعار مخصومة بمعدلات التضخم وفروقات أسعار الدولار ..

---

(١) رودلف هابليترل Rudolf Hoblutzel : "قضايا التنويع الاقتصادى فى البلدان الغنية بالنفط" مجلة التمويل والتنمية ، يونيه ١٩٨١م ، تصدر عن صندوق النقد الدولى ، واشنطن ، ص ١٢.

الجدول رقم (٦)

الاسعار الرسمية لبرميل النفط العربي الخفيف مخصومة بمعدلات التضخم وتراوح سعر الدولار تجاه العملات الرئيسية

دولار / برميل

السنوات	1974	1975	1976	1977	1978	1979	*1980
السعر الرسمي	9.56	10.46	11.51	12.40	12.90	17.84	28.67
الولايات المتحدة	9.56	9.59	10.01	10.08	9.62	12.05	17.19
اليابان	9.56	9.55	9.61	8.69	6.67	9.47	14.54
المانيا الغربية	9.56	9.38	10.08	9.69	8.39	10.19	15.35
فرنسا	9.56	8.33	9.31	9.42	8.69	9.80	11.69
المملكة المتحدة	9.56	8.00	6.12	5.54	5.74	7.67	11.69
ايطاليا	9.56	8.94	10.78	10.54	9.22	11.00	14.91
المعدل	9.56	8.99	9.66	9.03	8.12	10.11	14.35

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

* تقرير الأمين العام السنوى السابع 1400 هـ – 1980 م .

وبالاستناد الى القيمة الشرائية لعام ١٩٧٤م ، كأساس يتضح أن الاسعار الاسمية للبترول العربى قد تعرض للتآكل نتيجة التضخم فى الاقطار الصناعية . فبالرغم من ارتفاعها بنسبة (٢٠٠ ٪) بالنسبة للنفط العربى خلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٠م) فان الاسعار الحقيقية لم ترتفع سوى (٧٠ ٪) فقط.(١)

ولقد أكد وزير البترول السعودى هذه الحقيقة ، عندما ذكر أن ٣٠ ٪ من قيمة الفوائض النقدية قد ابتلعها التضخم المالى.(٢)

والرسم البيانى التالى - يؤكد الحقيقة السابق ذكرها.(٣)

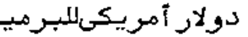
---

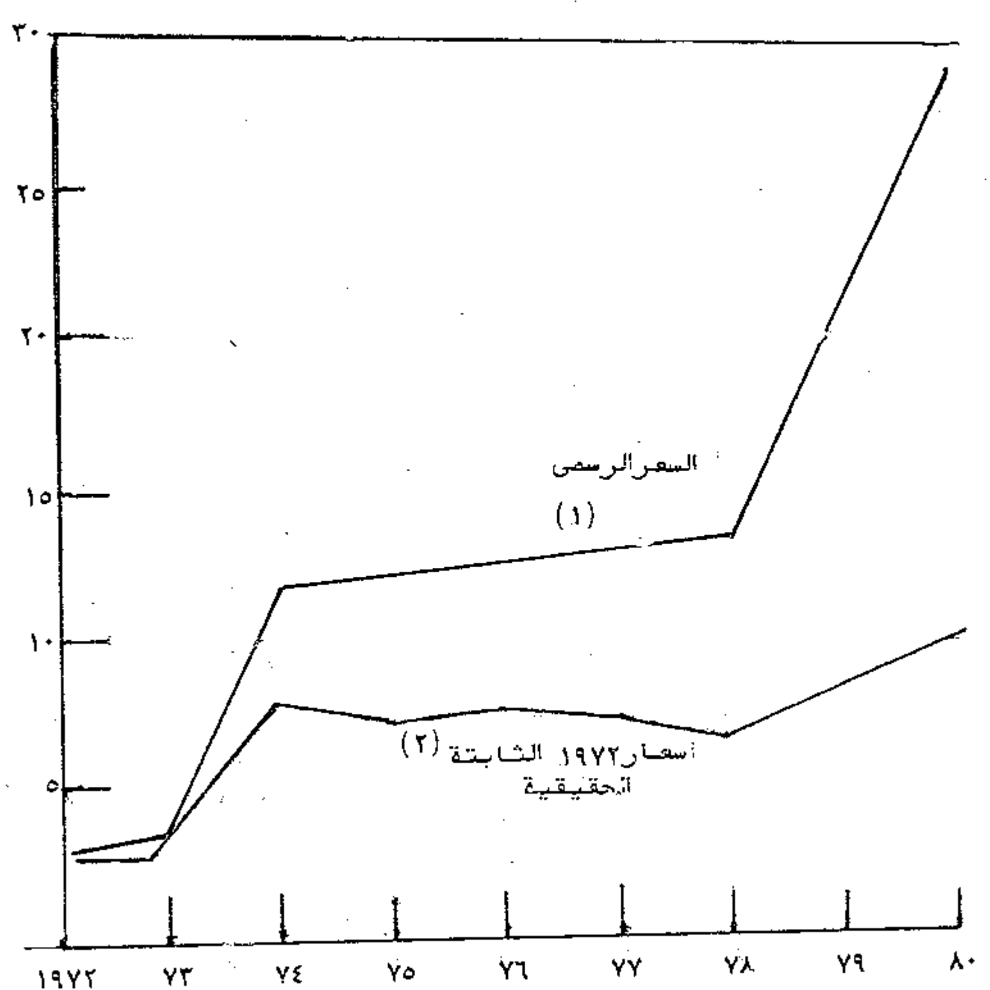
(١) جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨١، ص ٧٦.

(٢) أحمد زكى يمانى : " الحقوق المشروعة لدول النفط،" مجلة التجارة ، الغرفة التجارية الصناعية بجدة ، شعبان ١٣٩٨هـ.

(٣) البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم ، واشنطن ١٩٨٠م، ص ٢٤.

الاسعار الرسمية والحقيقية للبترول العربي الخفيف بالدولار
خلال الفترة ٠٩٧٢ – ١٩٨٠ م .





(١) الاسعار موزونة بالنسبة لحصص الانتاج .
(٢) مكمشة باسعار الصادرات من السلع المصنعة .

ويقاس التضخم المستورد عادة بالمعادلة التالية (١)

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = \frac{\text{الواردات}}{\text{الناتج القومي الاجمالي}} \times ١٠٠ \qquad (١)$$

(١) د. على توفيق صادق : " انماط التجارة الخارجية في الدول العربية المصدرة للبترول وعلاقاتها بمستقبل التنمية العربية " ، المعهد العربي للتخطيط ، بحث مقدم لحلقة النقاش الرابعة ، الكويت ، فبراير ١٩٧٩ ، ص ٦٠ .

غير أن هذه المعادلة لاتعكس مستوى التضخم المستورد بالنسبة للدول العربية البترولية لان قطاع النفط موجه أساسا الى الخارج ، وأن قيمة الصادرات النفطية تضخم مستوى النشاط الاقتصادى المتمثل فى الناتج القومى الاجمالى ، وبالتالى فان قياس مستوى تضخم الاسعار المستورد على أساس المعادلة السابقة لايكون دقيقا .

وحيث ان الاستيعاب المحلى متمثلا فى الاستهلاك الخاص والعام والاستثمار اقل من الناتج القومى الاجمالى فى الدول العربية البترولية ، فان قياس التضخم المستورد باستخدام المعادلة التالية يكون اكثر واقعية [1].

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = \frac{\text{الواردات}}{\text{الاستيعاب المحلى}} \times ١٠٠ \qquad (٢)$$

وبما أن حجم الفوائض المالية يتوقف على ثلاث متغيرات رئيسية هى :

١ـ سعر البترول .

٢ـ حجم الصادرات من البترول .

٣ـ قيمة السلع والخدمات المستوردة

فان الآثار التضخمية واقع لايمكن تجنبه وان كان يمكن التخفيف من حدتها ، ذلك لانه اذا كان فى الامكان التحكم فى المتغيرين الاولين فان السيطرة على المتغير الثالث امر بالغ الصعوبة خاصة اذا كان الامر يتطلب نقل التكنولوجيا العصرية .

---

(١) د . على توفيق صادق : انماط التجارة الخارجية فى الدول العربية المصدرة للبترول وعلاقتها بمستقبل التنمية العربية ، بحث مقدم لحلقة النقاش الرابعة ، فبراير ١٩٧٩م ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، ص ١٣٠ .

ويمكننا ان نشير بايجاز الى اهم الآثار التضخمية على الفوائض المالية العربية فيما يلي :ـ

١ـ زيادة الانفاق الداخلى تؤدى الى زيادة الطلب المحلى، وبالتالى ارتفاع الاسعار .

٢ـ زيادة الطلب على السلع المستوردة من ناحية ، ورغبة الدول المصدرة فى التعويض من الزيادة فى اسعار البترول ، من ناحية اخرى ، يؤدى دوما الى ارتفاع الاسعار (التضخم المستورد) .

٣ـ المضاربة على اسعار الذهب فى محاولة لتخزين القدرة الشرائية مما ادى الى ارتفاعه حتى وصل فى مطلع عام ١٩٨٠ الى (٨٥٠) دولار للاوقية ، ثم انخفض فى بداية عام ١٩٨٢ الى اقل من (٤٥٠) دولار للاوقية فسبب بذلك خسارة للمضاربين ..
والمستفيد الحقيقى فى كل الاحوال هى المؤسسات المالية الاجنبية التى تعيد طرح الكميات عندما يجرى تعديل السعر صناعيا فى وقت لاحق وبحسب خطط مدروسة .

٤ـ تخفيض اسعار الصرف للعملات الرئيسية مما يؤدى مباشرة الى انخفاض القيمة الحقيقية للاحتياطيات النقدية العربية المستثمرة فى الخارج .

وبعد ان بحثنا " الفوائض المالية " العربية من حيث حجمها وطبيعتها ونمط استخدامها واثر التضخم المالى العالمى على قيمتها الحقيقية فانه من المناسب ان نتعرض لنقطة هامة لها علاقة مباشرة بموضوع الفوائض المالية فى المبحث التالى :

المبحث الرابع : أهمية التعاون المالى والنقدى بين الدول العربية لاستثمار الفوائض المالية :

لقد ادركت دول الخليج العربى أهمية التعاون المالى والنقدى فيما بينها فأنشىء فى نهاية عام ١٩٨٠ م " مجلس التعاون الخليجى" الذى يهدف الى التنسيق الاقتصادى والاجتماعى والصناعى والسياسى بين الدول الخليجية المصدرة للنفط .. وفكرة انشاء هذا المجلس سبق ان نادى بها كثير من الاقتصاديين العرب .

وانبثق عن مجلس وزراء المالية لهذه الدول انشاء " المؤسسة المالية الاستثمارية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجى " فى مطلع عام ١٩٨٢م، وبرغم ان هذه المؤسسة ستكون الوسيلة الرئيسية لاستثمار الفوائض المالية ، بمعنى انها تضع وتنفذ السياسات العامة فيما يتعلق بتوفير السيولة النقدية للاستثمار فى مجالات معينة وحسب خطط مسبقة فى داخل وخارج المنطقة العربية فانها لن تكون الوسيلة الوحيدة المسؤولة عن كل الاستثمارات .

ولابد من الاشارة الى أن التنسيق المالى والنقدى بين دول المنطقة ليس أمرا سهلا إذ انه برغم الاتجاه نحو التعاون الاقليمى ، فانه ليس من المحتمل ان يؤدى ذلك الى أى تغيير فى اسلوب حركة رؤوس الاموال ما لم يكن هناك تغييرات جذرية بالنسبة للمؤسسات المالية العربية التى تحد من قدرتها على التعاون والتكامل اعتبارات عديدة أهمها " الاتفاقات الثنائية "، بدلا من وجود مؤسسة استثمارية واحدة للاقراض ، وعدم وجود طريقة موحدة لتقويم الجدوى الاقتصادية

للمشروعات الاستثمارية ، بالاضافة الى ان المناخ الاستثماري فى الدول العربية اقل تفضيلا للاستثمار من الدول الغربية "[١].

ومن الطبيعى فى ظل عدم وجود سياسة استثمارية واضحة ان يؤدى ارتفاع سعر الفائدة فى السوق العالمى الى تسرب كميات كبيرة من الاموال الى خارج المنطقة ، كما أن هناك تسربات كبيرة غير مباشرة من خلال المعاملات الدولية تعمل على تخفيض حجم الفوائض المالية نوجزها فيما يأتى :-

(١) الاسراف فى الاستهلاك غير الانتاجى الاهلى والحكومى .

(٢) قيمة التحويلات الخاصة للافراد بمعدلات كبيرة دون اية ضوابط .

(٣) النفقات العسكرية الباهظة بسبب الاوضاع السياسية غير المستقرة فى المنطقة .

(٤) ارتفاع تكلفة استيراد العمالة بصفة عامة والفنية بصفة خاصة .

(٥) ارتفاع تكلفة تنفيذ مشروعات البنية الاساسية حيث يؤدى وهم " وفرة المال لدى الدول البترولية " بالاستشاريين والمقاولين الى المبالغة فى المواصفات والتكلفة على نحو من شأنه – كما يقول وزير الصناعة السعودى[٢] أن يهدر آلاف الملايين .

---

(١) Ragaei El Mallakh & Others: Implications of Regional Development in the Middle East for U.S. Trade, Capital flows and balance of payments, International Research Centre for Energy & Economics, Development, Boulder, Colorado, 1977, p.32.

(٢) د . غازى القصيبى : التنمية وجها لوجه ، سلسلة الكتاب العربى السعودى ، موءسسة تهامة ، جدة ١٩٨٠ م ، ص ١٠٥ .

وسائل التعاون المقترحة :

١- حيث ان معظم الانظمة المالية فى دول المنطقة العربية حديثة عهد بالموءسسات المالية والاستثمارية العصرية ، فمن الضرورى العمل على تنمية وتطوير الهياكل المالية والكوادر البشرية المدربة لادارتها ، وذلك لان هذه الهياكل هى القنوات التى تمر من خلالها الايرادات وتدار بواسطتها الاستثمارات ، فلا مناص اذا من أن تكون هذه الهياكل كاملة التمولكى تتمكن من تسهيل عملية عبور الاموال الى منافذ الاستثمار المناسبة .

٢- تطوير وتشجيع الموءسسات المالية التىتقوم على أسس اسلامية باعتبار انها ذات عمق دينى واجتماعى يوءهلها لتحقيق اقصى درجات التعاون من خلال الاستثمارات الحكومية والخاصة بين الشعوب العربية والاسلامية التى يجبان تستفيد مباشرة من توظيف الفوائض المالية فى المجالات الانتاجية الانمائية .

وتأكيدا لاهمية هذا الاتجاه يقول وزير المالية السعودى (يمكن للنظام المصرفىالاسلامى ان يحقق نتائج طيبة فى المجتمع الاسلامى ، فالنظام الاسلامى يقوم على المشاركة ، وليس على الفوائد ، وكلما طورت الموءسسات المالية الاسلامية نظام المشاركة ، وسهلت التعامل عبره ، وبواسطة قنواته ، كلما اقبل الناس على التعامل به والانضمام اليه ، وهذا يتطلب تطوير هذه الوسائل والادوات فى داخل المجتمعات الاسلامية ..) (١).

---

(١) محمدأبا الخيل : المستقبل ، بيروت ، فبراير١٩٨٢م ص ٨٥ .

((خلاصة))

رأينا فى هذا الفصل كيف ان البترول اصبح قوة اقتصادية هامة فى يد الدول العربية المنتجة له ، وكيف ان دول (الاوبك) عموما والدول العربية على وجه الخصوص حصلوا على ايرادات بترولية ضخمة اثر ارتفاع اسعار النفط فيعام ١٩٧٣ وما بعده .. وان هذه العائدات تراكمت على شكل فوائض بترولية متاحة لاستعمالاتها فى برامج التنمية القطرية والعربية ، ورأينا ان زيادة الانفاق مع ضيق الطاقة الاستيعابية لهذه الدول ، التى اصبحت دولا مصدرة لرأس المال ، ادى الى آثار تضخمية تضافرت مع السياسات النقدية والمالية العالمية على انخفاض القيمة الاسمية الحقيقية لهذه الفوائض . وكذلك تبينت لنا أهمية التعاون بين الدول العربية المنتجة للبترول فىمنطقة الخليج العربى لوضع سياسات استثمارية بغرض المحافظة على الاصول الماليةمن ناحية ، وأفادة البلاد العربية والاسلامية من ناحية اخرى . وانتهينا الى وجوب تطوير الموءسسات المالية القائمة ليمكنها التعامل مع الظروف المالية المستحدثة بالمنطقة العربية .

٥٥٥

الفصل الثالث

هيكل الاقتصاد السعودى ١٩٦٥-١٩٧٠م

القسم الثانى

الباب الثانى : الاساس التطبيقى :

الفصل الثالث : هيكل الاقتصاد السعودى (١٩٦٥ – ١٩٧٠ م)

- تمهيد :
- المبحث الاول : بعض سمات الجغرافيا الاقتصادية للمملكة وحالتها حتى عام ١٩٦٥ م .
  - المطلب الاول : الموقع والمساحة .
  - المطلب الثانى : مناطق المملكة .
  - المطلب الثالث : الحالة الاقتصادية حتى عام ١٩٦٥ م .
- المبحث الثانى : المتغيرات الكلية (١٩٦٥ – ١٩٧٠ م)
  - المطلب الاول : السكان .
  - المطلب الثانى : الناتج المحلى الاجمالى .
  - المطلب الثالث : الاستثمار الخاص .
  - المطلب الرابع : القوى العاملة .
- المبحث الثالث : السمات القطاعية (١٩٦٥ – ١٩٧٠ م)
  - المطلب الاول : قاعدة الانتاج البترولى .

(أولا) : قطاع انتاج البترول الخام وتصديره :

أ – تطور انتاج الزيت فى المملكة .

ب – الايدى العاملة فى قطاع البترول.

(ثانيا) : قطاع تكرير البترول وتسويق المنتجات البترولية والتعدينية :

أ - بترومين .

المطلب الثانى : قاعدة الانتاج غير البترولى

(أولا) : قطاع الصناعات التحويلية التقليدية :

أ - الصناعات الاستهلاكية الخفيفة .

ب - قطاع البناء والتشييد .

جـ - قطاع الكهرباء .

(ثانيا) : قطاع الانتاج الزراعى والثروة الحيوانية :

أ - الزراعة .

(ثالثا) : قطاع الخدمات :

أ - الخدمات العامة .

ب - التجارة الخارجية .

الباب الثانى : الأساس التطبيقى :

الفصل الثالث

هيكل الاقتصاد السعودى (١٩٦٥ – ١٩٧٠م) :

تمهيد :

تعتبر المملكة العربية السعودية من دول العالم الثالث النامية ، واذا كانت مظاهر التخلف الاقتصادى تنطبق على الهيكل الاقتصادى والاجتماعى السعودى كماهو معروف فانهاتتميز عن أكثر البلدان النامية بميزتين هامتين :

الأولى : عدم وجود مشكلة الكثافة السكانية :

ان عدد السكان فى ذلك الوقت حوالى(٠٠٠ ٠٠٠ ٥) نسمة بالمقارنة بالمساحة الكلية للمملكة التى تبلغ حوالى (٠٠٠ ٢٤٠ ٢)كم^2،منخفض نسبيا ،فهى لا تعانى من مشكلة الكثافة السكانية ،بل على العكس تعانى من ندرة الأيدى العاملة .

الثانية : عدم وجود مشكلة تمويل الاستثمارات :

بينما تعانى كل الدول النامية من تدنى مستوى الدخل الفردى ،فى المتوسط ،بسبب الكثافة السكانية وانخفاض الدخل القومى ، فان دخل المملكة المتزايد من الايرادات البترولية لايجعلهاتفكر فى مشكلات التمويل

لمشروعاتها المختلفة ، وانما تفكر فى مشكلات استثمار مواردها المالية المتاحة .

ومن هذا المنطلق يمكن ان نتناول خلفية التركيب الهيكلى للاقتصاد السعودى فى الفترة من ١٩٦٥ – ١٩٧٠ م .

يقول احد الباحثين فى الاقتصاد السعودى " عند أية محاولة لوصف الاقتصاد السعودى يجب التأكيد على انه لاتوجد احصاءات دقيقة متتابعة زمنيا للفترة من ١٩٦٠ – ١٩٧٦ م ، وان المصادر الحكومية وغير الحكومية تعطى بيانات متناقضة بدون تبرير ، ويمكن القول أن درجة الاعتماد على البيانات الحديثة اكبر من الاحصاءات خلال الستينات ، أما الاحصائيات فى قطاعى البترول والتجارة الخارجية فأنه يمكن الاعتماد عليها بدرجة من الثقة "(١).

ومشكلة عدم دقة البيانات والاحصائيات ، ان توافرت أصلا ، تعتبر ظاهرة مسلم بها فى أية دولة حديثة عهد بالتنمية الاقتصادية بصفة عامة ، والتنمية الصناعية على وجه الخصوص .

وعلى ذلك فمن البديهى والمنطقى ، أننا ننظر الى ما نستطيع الحصول عليه من بيانات احصائية نظرة موضوعية مدققة من زاوية تختلف عن نظرة أى باحث فى بلد متقدم ، يبنى ابسط قراراته على منطق الارقام .

---

(١) Donald A. Wells: Saudi Arabian Development Stretegy, American Enterprise Institute for public policy Research, Washington DC., 1976, p.18.

وعلى كل حال فانه (عندما لاتتوافر الاحصائيات الكافية فان من واجب المخطط أو الباحث أن يستخدم كل طاقته الفنية وخبراته السابقة فى الاستفادة من القدر الضئيل المتوفر) (١).

* * *

المبحث الاول : بعض سمات الجغرافيا الاقتصادية للمملكة وحالتها الاقتصادية حتى عام ١٩٦٥ م .

(المطلب الاول) المساحة والموقع :

تبلغ مساحة المملكة العربية السعودية حوالى (٢ر٢٤٠ر٠٠٠) كم٢ من شبه الجزيرة العربية، ويمتد ساحلها الغربى على البحر الاحمر مسافة (١ر٧٦٠) كم٢ كما يمتد ساحلها الشرقى على الخليج العربى مسافة (٥٦٠) كم٢ ، اما حدودها الشمالية والجنوبية فيزيد طولها عن (٢٧٠٠) كم٢ .

وتتكون جيولوجية المملكة من جزئين رئيسيين ، هما الحوض الرسوبى الشرقى ، وتبلغ مساحته حوالى (٧٣ ٪) من مساحة المملكة وهو مثالى لتخزين الماء والزيت ، ولذلك تتركز الثروة البترولية فى شرق المملكة ، والدرع العربى ، وتبلغ مساحته حوالى (٢٧ ٪) من مساحة المملكة وهو عبارة عن تكوينات بركانية ونارية قديمة ،

---

(١) United Nations, ECA: Relations between Planning Bodies and Statistics, (E/CN. 14 CAS. 3/14), 1963, p.3.

تمثلها سلسلة جبال السروات على طول الساحل الغربي للمملكة ، وتتجه شرقا الى أن تلتقي بهضبة نجد بوسط المملكة ، وهي منطقة تتركز فيها الثروة المعدنية وتمتد شمالا الى الحدود الأردنية ، وجنوبا الى اليمن .

ومناخ المملكة صحراوى حار ، وهو لذلك شديد الجفاف والحرارة صيفا ، واما المناطق الساحلية فى شرق المملكة وغربها فهى ذات رطوبة عالية خاصة فى اشهر الصيف ، ويتراوح معدل هطول الامطار من (٣٠ مم) سنويا فى المناطق الصحراوية الى (٣٠٠) مم سنويا فى المناطق والمرتفعات الجبلية والغربية ، لذلك فان الزراعة فى المملكة تعتمد على المياه الجوفية . التى تعتمد بدورها على معدل هطول الامطار المنخفض اصلا ، وهذا معناه أن الزراعة تتواجد فى اماكن معينة فقط فى المملكة مثل : منطقة الاحساء فى شرق المملكة والقصيم فى شمالها ، وعسير فى جنوبها الغربى .

وقد كان معظم سكان المملكة يعيشون على الرعى ، والزراعة ، وبعض الحرف البدائية ، والتجارة ، وخدمات الحجاج ، ولم يكن هناك تجارة أو صناعة بالمعنى الحديث المعروف حاليا ، وذلك بسبب طول المسافات الصحراوية بين المدن ،ووعورة الطرق بين القرى ذاتها فضلا عن تباعد مناطق المملكة ، مما يشكل عوائق طبيعية أمام انتقال الاشخاص والتجارة ، ولذلك فقد كان من أساسيات خطط التنمية فى المملكة الاهتمام بتطوير شبكة المواصلات البرية والجوية ، مما ساعد على ربط اجزاء المملكة الواسعة فى الوقت الحاضر .

(المطلب الثانى) : مناطق المملكة :

توحدت اجزاء المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٣٢ م ،بقيادة الملك عبد العزيز آل سعود ، وقسمت الى خمس مناطق ادارية ، تتميز كل منها عن الاخرى بمميزات جغرافية خاصة ولكنها تتشابه الى حد كبير فى التركيب الاجتماعى ، والظروف المعيشية والثقافية وهذه المناطق تشمل :

(١) المنطقة الغربية :

وفيها الحرمين الشريفين ، وكانت أهم مركز حضارى شع منه نور الاسلام ، وامتزجت فيه حضارات الشعوب الاسلامية وأهم مدنها مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، الطائف ، جدة ، وهى الميناء الرئيسى على البحر الاحمر ، وينبع باعتبارها ميناء قديم اكتسب أهمية خاصة فى السنوات الاخيرة حيث سيصبح اكبر ميناء لتجمع صناعى فى غرب المملكة .

(٢) المنطقة الوسطى :

وفيها الرياض العاصمة السياسية للمملكة ، وهى من أهم واكبر مدن المملكة فى الوقت الحاضر من حيث المساحة وعدد السكان والنشاط الاقتصادى .

(٣) المنطقة الشرقية :

وتشمل مدينتى الدمام والخبر، ومنطقة الاحساء الزراعية وفى هذه المنطقة يختزن اكبر احتياطى بترولى فى العالم . وبها أهم موانئ تصدير الزيت الخام ، وميناء الجبيل يعتبر اهم مجمع صناعى حديث فى شرق المملكة .

(٤) المنطقة الشمالية :

وتشمل امارات حائل والقصيم وتبوك ، وبها مناطق زراعية ورعوية هامة ، وقد تطورت هذه المنطقة فى الوقت الحاضر الى مجتمعات اقتصادية هامة لتصنيع وتصدير المنتجات الزراعية ، والمواشى ، والابل ، وبعض الصناعات الاخرى الخفيفة ، وصناعة الاسمنت .

(٥) المنطقة الجنوبية :

وهى تتضمن عسير وتهامة جيزان وفيها أعلى المرتفعات الزراعية بالمملكة ،وأجمل الغابات الطبيعية ، وقد ازدادت أهميتها الزراعية والاقتصادية فى الوقت الحاضر .

استعراض تطور الاقتصاد السعودى خلال الخمسينات

(المطلب الثالث) الحالة الاقتصادية للمملكة حتى عام ١٩٧٠م

مع التركيز على الفترة من ١٩٦٥/١٩٧٠ م

تم اكتشاف البترول وتسويقه تجاريا فى عام ١٩٣٨ م ، وقد بدأ الانتاج فى ذلك العام فى المنطقة الشرقية بواسطة شركة الزيت العربية الامريكية (ارامكو) ، وكانت كمية الانتاج حوالى نصف مليون طن سنويا ، وحصلت الحكومة على ما يعادل (٢١) سنتا عن البرميل الواحد فى ذلك الوقت .

ومنذ ذلك التاريخ بدأت الحكومة تحصل على ايرادات سنوية ثابتة بعد أن كانت تعتمد اعتمادا كليا على رسوم الحج والجمارك ورسوم الخدمات والطوابع .

ونظرا لزيادة الطلب على البترول بعد الحرب العالمية الثانية فقد توسعت الشركات المنتجة للزيت ، فى استثماراتها الانتاجية ، مما خلق فرص عمل جديدة ، وطلب متزايد على السلع والخدمات المحلية ، مما استقطب كثيرا من السكان المحليين والزراعيين ، والبدو الرحل ، للعمل فى مجالات صناعة الزيت .

وبسبب زيادة هذه الايرادات ، بدأ الانفاق الحكومى على مجالات الخدمات المختلفة مثل التعليم ، والصحة ، والمواصلات ، والدفاع ،

والامن العام والتى كانت تعانى من تخلف شديد نسبيا ، فيما عدا التعليم الدينى فى الحرمين الشريفين ، وكذلك بعض الخدمات الصحية والاجتماعية فى مناطق الحج .

ومن الطبيعى أن تبدأ الدولة فىتنظيم الادارة الحكومية بطريقة تتلاءم مع النمو المتزايد فىالدخل القومى ، وبالتالى الدخل الفردى، وما يتطلبه ذلك من تطوير لبقية الخدمات والمرافق ، وحيث أن السكان كانوا يعيشون عيشة متواضعة لتواضع مواردهم وانشطتهم الاقتصادية فى ذلك الوقت ، فقد نمت احتياجاتهم وتطلعاتهم بطريقة موازية ، الى حد كبير ، لنمو الدخل القومى ، وبرغم عدم وجود خطة مرحلية رسمية للتنمية الاقتصادية قبل عام ١٩٧٠ م ، الا أن النمو الاقتصادى كان نموا طبيعيا بحسب المعطيات والمتغيرات الاقتصادية السنوية ، وبمعنى آخر فان الانفاق الحكومى لم يكن حسب خطة متوسطة المدى وانما كانت ميزانية الدولة السنوية توضع علىأساس الاحتياجات الآنية .

ولقد أنشأت اولغرفة تجارية بمدينة جده فىعام ١٩٤٦ م ثم توالى انشاء بقية الغرف التجارية فى المدن الاخرى بعد ذلك . ثم أنشأت مصلحة الزكاة والدخل عام ١٩٥٠ م ، وفى عام ١٩٥٢ م تأسست موءسسة النقد العربى السعودى وأنيطت بها مسوءليات : أهمها ، المحافظة على الاستقرار النقدى فى البلاد ، والعمل كبنك مركزى لاصدار العملات ومراقبة البنوك الاجنبية العاملة بالمملكة .

وبأنشاء أول مجلس للوزراء فى عام ١٩٥٣ م اصبحت الادارة الحكومية مهيأة للعمل بطريقة افضل تتناسب مع المعطيات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية والخارجية . وبدأت بذلك مرحلة جديدة فى التنظيم الادارى والاقتصادى بصفة عامة . وفى هذه المرحلة كان لابد من وضع تصور لاهم دعامات الحكم والنهضة فى البلاد ، وبدأ المسؤلون يركزون على مبادىء هامة يُمكن اعتبارها الاسس التى قامت عليها فلسفة الدولة السعودية الحديثة وهى :

(١) أن أى تنظيم أو تشريع لابد أن يستمد اصوله من حاجة المجتمع وعدم تعارضه مع أحكام الشريعة الاسلامية السمحة .

(٢) انتهاج سياسة اقتصادية تقوم على أساس نظام اقتصادى حر يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كأطار لوحداته الاقتصادية العاملة من جهة ، وعلى عاملى العرض والطلب كوسيلة لتوزيع موارده بين مختلف النشاطات الاقتصادية من جهة أخرى ، وهذا يعنى عدم التدخل الحكومى فى النشاطات التجارية والصناعية والزراعية الا بالقدر الذى تتطلبه حماية أفراد المجتمع كمنتجين ومستهلكين ولا تضر بمصالح المجتمع ككل .

(٣) عدم فرض أية ضرائب على الدخول الشخصية والارباح التجارية غير الزكاة الشرعية ، وذلك بالنسبة لجميع المواطنين السعوديين .

(٤) ضرورة المحافظة على الامن الداخلى ، والاستقرار السياسى، وعدم وضع قيود على حركة الاستثمارات ورؤوس الاموال فى الداخل والخارج مما يدعم ثقة القائمين بأى عمل اقتصادى ، ولايضطر رؤوس الاموال الى الهجرة أو الاختفاء .

(٥) انشاء مؤسسات حكومية تقوم بالاستثمار فى المجالات التى لايستطيع رأس المال الخاص الدخول فيها مثل النقل الجوى ، والصناعات البترولية والتعدين .... الخ .

ولقد ركزت الدولة اهتمامها على التعليم بجميع مراحله الدراسية للبنين والبنات ، باعتباره القاعدة الاساسية للبناء الحضارى، وكذلك اهتمت بالتعليم الدينى والفنى ، وأنشأت فى تلك الفترة جامعة الملك سعود بالرياض ، عام ١٩٥٧ م وجامعة الملك عبد العزيز بجدة عام ١٩٦٥ م .

ونتيجة لتطور الوعى التعليمى ، ورغبة الدولة فى اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادى على أسس علمية ، كأساس للتنمية الشاملة ، فقد تم انشاء (لجنة التنمية الاقتصادية) فى عام ١٩٥٨ م ، وحددت مهمتها (بدراسة الامكانيات الاقتصادية للمملكة ، ووضع التخطيط اللازم ، واستثمار تلك الامكانيات على وجه يكفل نهضة اقتصادية متكاملة من شأنها زيادة الدخل القومى ، وارساء قواعد الاقتصاد السعودى على أسس سليمة [١]) .

---

(١) مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٨٢/١٣٨٣هـ جدة ١٣٨٣ هـ .

وفى عام ١٩٦٠ م تم استبدال هذه اللجنة بمايسمى (المجلس الاعلى للتخطيط) ولكن عدم تفرغ اعضائه وتداخل اختصاصات الاعضاء ادى الى الغاء المجلس ، وتشكيل جهاز مستقل للتخطيط فى عام١٩٦٥ م سمى(الهيئة المركزية للتخطيط) وهى التى اضطلعت بأعباء الدراسات الاقتصادية لاعداد اول خطة خمسية للدولة بدأ تنفيذها اعتبارامن عام ١٩٧٠ [1] .

وكان من المفروض بجانب هذا العرض الموءسس ، ونتيجة له ، أن اعرض بايجاز الى التطورات الاقتصادية القطاعية فىتلك الفترة ، ولكن كما أشرت فى بداية هذا الفصل لاتوجد معلومات احصائية ذات قيمة يمكن الاعتماد عليها لاعطاء صورة واقعية عن تلك الفترة . كما وأن اهتمامى منصب علىالبحث فى الفترة من١٩٦٥-١٩٧٠م وهى الفترة التىبدأ فيها بالفعل تجميع المعلومات الاحصائية ليستخدمها المجلس الاعلى للتخطيط آنذاك .

ولاشك فى أن تطور الانتاج البترولى فى المملكة وعائداته المالية حتى عام ١٩٦٥ م يعتبر أهم ظاهرة اقتصادية مرت بها المملكة ، والجدول التالى رقم (١) يبين تطورات الانتاج وعائدات البترول لعدد مختارمن السنوات منذ عام ١٩٣٨ م وحتى عام١٩٦٤م .

---

(١) بعدأن اصدرت الهيئة المركزية للتخطيط الخطة الخمسية الثانية تحولتالىوزارة للتخطيط فى عام ١٩٧٥ م .

جدول رقم (٤)

تطورات كميات الانتاج بملايين البراميل

والعائدات بملايين الدولارات لعدد مختار

من السنوات من عام ١٩٣٨-١٩٦٤ م

السنة	كمية الانتاج (جميع الشركات	العائدات بملايين الدولارات(١)
١٩٣٨	٥ر-	-
١٩٣٩	٣ر٩	٣ر٢
١٩٥٠	١٩٩ر -	٥٦ر٧
١٩٥٥	٣٥٦ر٦	٣٤٠ر٨
١٩٥٦	٣٦٦ر٧	٢٩٠ر٢
١٩٥٧	٣٧٣ر٧	٢٩٦ر٣
١٩٥٨	٣٨٥ر٢	٢٩٧ر٦
١٩٥٩	٤٢١ر -	٣١٣ر١
١٩٦٠	٤٨١ر٣	٣٣٣ر٧
١٩٦١	٥٤٠ر٧	٣٧٧ر٦
١٩٦٢	٥٩٩ر٧	٤٠٩ر٧
١٩٦٣	٦٥١ر٨	٦٠٧ر٣
١٩٦٤	٦٩٤ر٣	٥٢٤ر٢

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٩٥ هـ ، ص ١٢٧ .

وإذا القينا نظرة تحليلية سريعة على البيانات الخاصة باتجاه الكميات المنتجة من البترول الخام والايرادات المتحصلة من تصديره فى الجدول السابق يمكننا استنتاج الملاحظات التالية :

(١) تزايد انتاج البترول ببطء ملحوظ خلال السنوات من ١٩٥٥م – ١٩٦٠ م ، وهذا يمكن تبريره بسبب آثار العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ واغلاق قناة السويس ، وانخفاض الطلب العالمى على البترول مما ادى الى تدهور اسعاره .

(٢) فى نفس هذه الفترة ورغم تزايد الانتاج النسبى فان العائدات النسبية اتجهت للانخفاض بسبب تخفيض الاسعار العالمية ثلاث مرات ، الاولى فى عام ١٩٥٧، والثانية فى عام ١٩٥٩ والثالثة فى عام ١٩٦٠م [(١)] ، وبالتالى انخفض العائد الحقيقى للبرميل الواحد ، وفى الوقت الذى كانت فيه مصالح المملكة مهددة بسبب انخفاض الاسعار المتعمد باعتبارها من اكبر الدول المصدرة للبترول فى الشرق الاوسط فان شركات البترول الاحتكارية والتى كانت تحصل على البترول بنفقات انتاج زهيدة لم يكن الامر يعنيها ، ذلك لانها كانت تبيع مباشرة الى (الشركات الام) وهذا معناه ان للشركات المنتجة مصلحة فى تخفيض الاسعار، حيث ان ذلك يضخم من أرباحها العالية المتحققة من تكرير وتسويق المنتجات البترولية .

---

(١) د . أحمد الصباب : المملكة العربية السعودية وعالم البترول ، دار عكاظ للنشر ، جدة ١٩٧٩م ،ص ٢٥٢ .

وكانت هذه التخفيضات المتتالية لاسعار البترول السبب المباشر لاتحاد الدول المنتجة وانشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) فى عام ١٩٦٠ لتحقيق موقف جماعى فى المفاوضات البترولية .

ولعله من المناسب هنا الاشارة الى أن السياسة البترولية للدول المنتجة ومن ضمنها المملكة العربية السعودية مرت بثلاث مراحل هامة :.

أ – مرحلة سيطرة الشركات المنتجة على الاسعار المعلنة وتوزيع الارباح .

ب – مرحلة المفاوضات الجماعية ،وانشاء منظمة (آويبك) الى عام ١٩٧٣م .

ج – مرحلة سيطرة الدول المنتجة على الانتاج والاسعار بعد عام ١٩٧٣ والى الآن .

(٣) برغم تدنى القيمة الاسمية لعائد برميل البترول الواحد بسبب تخفيض الاسعار فان اسعار السلع العالمية التى تستوردها الدول المنتجة ، ومن ضمنها المملكة ، زادت فى نفس تلك الفترة ، وهذا معناه انخفاض حقيقى فى عائدات البترول .

(٤) تسبب انخفاض اسعار البترول وانخفاض عائداته المالية اعتبارا من عام ١٩٥٥ م في أزمة مالية تضخمية عنيفة مرت بها البلاد بسبب اتباع الحكومة لسياسة انفاق حكومي غير مقيدة مما دفع الحكومة الى طبع أوراق نقدية جديدة دوما على حساب ايرادات البترول المستقبلة ، ولقد ادى ذلك الى تراكم الاعباء المالية على الدولة حتى بلغت في عام ١٩٥٧ م (٣٠٠) مليون دولار أمريكي وبلغت قيمة المسحوبات الحكومية على المؤسسة (١٨١) مليون دولار [١].

وتزايدت حدة التضخم النقدي في البلاد بدون سيطرة تذكر حتى وصل مستوى الاحتياطي النقدي في منتصف عام ١٩٥٨، ما يساوي صفرا وارتفع حجم الديون الحكومية الى ما يقرب من (نصف بليون دولار) . ونتيجة لذلك هبطت قيمة الريال السعودي الى ادنى مستوى في تاريخ الاقتصاد السعودي واصبحت قيمته التبادلية (٦٫٢٥) ريال للدولار الامريكي الواحد [٢] ، وانعكس ذلك في شكل ارتفاعات حادة في الاسعار .

واتبعت الحكومة سياسة تقشفية متوازنة أدت في نهاية عام ١٩٦١ الى تسديد ديون الحكومة الداخلية والخارجية بالكامل وعودة سعر الريال التبادلي الى قيمته الحقيقية السابقة . مما جعل في الامكان توجيه جميع الايرادات المتحققة نحو الانفاق العادي وبرامج التنمية .

---

(١) A.N. Young: Financial Reforms in Saudi Arabia, Middle East Journal, Vol.XIV, No.14, 1960, p.467.

(٢) D.G. Edens and W.P. Snavely: Planning for Economic Development in Saudi Arabia, Middle East Journal, Vol.24, No.1, 1970, p.21.

(المبحث الثانى) المتغيرات الكلية :

أولا : السكان :

كما يتضح من الجدول التالى رقم (٢) فقد قدر صندوق النقد الدولى عدد سكان المملكة فى عام ١٩٧٠ م بنحو (٦ر٢) مليون نسمة .

جدول رقم (٢)

عدد سكان المملكة خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٧٠م) بالمليون نسمة (١)

السنة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
العدد	٥ر٤١	٥ر٥٥	٥ر٧٠	٥ر٨٦	٦ر٠٣	٦ر٢

المصدر: International Monetary Fund: International Financial Statistics, Year Book 1981, Washington, U.S.A., p.366-367.

ورغم أن عدد السكان بالمملكة كان محل اختلاف بين كثير من الباحثين بسبب تناقض الاحصائيات ، وعدم وجود احصاءات رسمية قائمة على أسس ميدانية شاملة فى تلك الفترة ، فان الارقام التى أوردها صندوق النقد الدولى يمكن أن تكون قريبة من الواقع ، وذلك على أساس مقارنة عدد السكان الذى قدره الصندوق فى عام ١٩٧٠ بنحو (٢ ر ٦) مليون نسمة بعدد السكان فى عام ١٩٧٤ م الذى تم حصره رسميا وقدر بنحو (٧ر٠١٢) مليون نسمة .

كما أن معدل الزيادة الطبيعية فى السكان على أساس الاحصائية الحكومية التى تمت فى عام ١٩٧٤ م[1] ، أوضحت أن معدل المواليد وصل الى (٠٫٠٥٤) ومعدل الوفيات (٠٫٠١٥) يتمشى الى حد كبير مع دراسة قدرت معدل المواليد فى المملكة بنحو (٠٫٠٥١) والوفيات (٠٫٠١٥) فى عام ١٩٧٨ م[2].

وفى الواقع لاتوجد آية بيانات ذات درجة ثقة كبيرة عن التركيب السكانى فى المملكة خلال الفترة محل البحث . لكن احد الباحثين السعوديين ذكر ان حجم القوة العاملة بالمملكة للفترة من (١٩٦٣ - ١٩٦٩ م) يقارب (٣٢ ٪) من مجموع عدد السكان[3].

---

(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، مصلحة الاحصاءات العامة ، المؤشر الاحصائى ، العدد الخامس ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م ، الرياض ، ص ٣١ .

(٢) Journal of Economic Cooperation among Islamic Countries: Economic & Social Research and Training Centre for Islamic Countries, Ankara, Turkey, Vol.II, July 1981, No.4, p.66.

(٣) Hussanain, M. Ahmed: An Economic Review of the Saudi Arabian Planning Framwork, University of Pithsburgh, Ph.D., 1971, p.65.

وقد بنى الباحث هذا الرقم على أساس أن عدد السكان كان فى عام ١٩٦٣ ٣٫٣ مليون نسمة وان النمو السنوى حوالى ٨ ٪ .

ثانيا : الناتج المحلى الاجمالى :

الناتج المحلى الاجمالى هو ذلك الانتاج الذى يتم داخل الحدود السياسية للدولة ولو أن بعضا من هذا الانتاج قد يكون مستحقا لاشخاص يقيمون خارج الحدود . ويبين الجدول رقم (٣) .. الناتج المحلى الاجمالى حسب عناصر الدخل .

جدول رقم (٣)

الناتج المحلى الاجمالى حسب عناصر الدخل بالاسعار الجارية بملايين الريالات للفترة من٦٧-١٩٧٠م (١)

البيان / السنة	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
١- تعويض العاملين	٣٥٧٤ر٨	٣٩١٩ر٢	٤٣٣٣ر٠	٤٤٧٨ر٣
٢- فائض التشغيل	٩٤٢٣ر٩	١٠٥٩٤ر٢	١١٤٦٥ر٣	١٢٧٥٧ر٢
٣- الضرائب غير المباشرة ناقصا الاعانات .	١٤٣ر٨	١٤٣ر٢	١٧٧ر٠	١٦٣ر٢
الناتج المحلى الاجمالى (١ + ٢ + ٣)	١٣١٤٢ر٥	١٤٦٥٦ر٦	١٥٩٧٥ر٣	١٧٣٩٨ر٦

المصدر : بدوى خليل مصطفى ابراهيم : " الاحصاءات الاقتصادية فى المملكة العربية السعودية " ، دراسات الخليج، الجزيرة العربية ، جامعة الكويت ١٩٨٠ م ، ص ٥٨ .

ومن الجدول رقم/٣ أعلاه - يلاحظ تطور زيادة الناتج المحلى خلال أربع سنوات

بنسبة (٤ر٣٢ ٪) ويرجع السبب الرئيسي فى هذه الزيادة الى زيادة معدل انتاج البترول الخام .

كما يبين الجدول التالى رقم (٤) الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى ويتضمن نفقة الاستهلاك النهائية للحكومة ، ونفقة القطاع الخاص ، والزيادة فى المخزون ، واجمالى تكوين رأس المال الثابت والصادرات من السلع والخدمات مخصوما منها واردات السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٠ م .

جدول رقم (٤)

الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية
ملايين الريالات للفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٠ م

البيان / السنة	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
١- نفقة استهلاك الحكومة النهائية .	٦ر٢٧٣	٣ر٢٧٤٧	٤ر٣٠٢٦	٤ر٤٣٢١
٢- نفقة استهلاك القطاع الخاص .	٦ر٤٠٠٠	٩ر٤٥٨٤	٣ر٥٣٦٠	٣ر٥٨٥٩
٣- الزيادة فى المخزون	٦ر١٩٧	٢ر٧٣٥	٥ر٧٢١	٠ر٢٠٩
٤- اجمالى تكوين رأس المال الثابت	٣ر٢١٥٨	٣ر٢٣٩٢	٠ر٢٦٣٢	٠ر٢٥٩٧
٥- تصدير البضائع والخدمات	٣ر٧٦٥٠	٧ر٨٥٨٨	٨ر٩٠٨٥	٣ر١٠٣٠٢
٦- واردات البضائع والخدمات المصرفية	٩ر٣٥٣٧	٨ر٤٣٩١	٧ر٤٨٥٠	٣ر٤٩٩٠
النفقة على الناتج المحلى الاجمالى (١+٢+٣+٤+٥)- ٦	٥ر٣١٤٢	٦ر١٤٦٥٦	٣ر١٥٩٧٥	٦ر١٧٣٩٨

المصدر: المرجع السابق : ص ٥٨

ومن تحليل الجدول السابق رقم (٤) يتبين لنا أن صادرات الزيت تمثل الاهمية الكبرى ، فقد زادت خلال هذه الفترة بنسبة ٣٤٫٧٪ وهى زيادة تتناسب مع الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى ، كما أن الواردات نمت بنسبة ٤١٪ وهذه الزيادة وان كانت تفوق نسبة الزيادة فى الصادرات الا أنها كانت نتيجة للانفاق على برامج التنمية واستيراد العمالة الاجنبية . كما نما الانفاق الاستهلاكى الخاص بنسبة (٤٦٫٤ ٪) نتيجة لارتفاع مستويات الدخول الفردية وعدم وضع أية قيود على تحويلات رأس المال .

ويبين الجدول التالى رقم (٥) تطور النسبة المئوية للناتج المحلى الاجمالى فى مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية فى عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ :

جدول رقم (٥)

النسبة المئوية لمكونات الناتج المحلى الاجمالى حسب النشاط الاقتصادى لعامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ م

نوع النشاط الاقتصادى	١٩٦٥ النسبة ٪	١٩٧٠ النسبة ٪
الزراعة ، الغابات، صيد الاسماك	٨٫٠	١٫٠
البترول الخام والغاز الطبيعى	٤٤٫٠	٧٥٫٠
محاجر وتعدين	٢٫٠	٢٫٠
الصناعة	٨٫٣	٥٫٢
مصافى البترول	٦٫٤	٤٫١
صناعات اخرى	١٫٩	١٫١
الكهرباء، الغاز، المياه	١٫٣	٠٫١
البناء والتشييد	٤٫٩	٥٫٥
التجارة -(والمطاعم - والفنادق)	٧٫٠	٢٫٨
المواصلات ، والتخزين ، والاتصالات	٧٫٢	١٫٧
الخدمات	٤٫٨	٣٫٩
الخدمات الحكومية	٨٫٣	٣٫٩
((المجموع))	١٠٠	١٠٠

المصدر: Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982, p.29.

ثالثا: الاستثمار الحكومي والخاص

للاستثمار فى المملكة العربية السعودية خاصتين اساسيتين:

١ - على الاقل (٥٠ ٪) من اجمالى الاستثمار السنوي مخصصة ميزانية الدولة حيث ينفق على البنية الاساسية للاقتصاد .. (رأس المال الاجتماعى) .

٢ - اغلب الاستثمارات (الحكومية والخاصة) متجهة نحو النشاطات الانشائية باستثناء كميات بسيطة نسبيا تستثمر فى القطاع الصناعى والقطاع الزراعى .

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة الموظفة فى المصانع المحلية فلقد اجريت دراسة فى عام ١٩٦٩ م ، تبين منها أن (٨٠ ٪) من رأس المال المستثمر تعود ملكيته الى أصحاب المصانع ذاتهم [١].

كما اجريت دراسة اخرى تبين منها ما يلى [٢]:

١ - الطاقة الاستيعابية للانفاق الحكومى للفترة من ١٩٦٠-١٩٦٨ م تتراوح بين ٤٠ - ٦٠٪ من الميزانية المخصصة للانفاق على المشروعات العامة ، كما وصلت نسبة الانفاق الحكومى فى عام ١٩٧٠ م الى حوالى ٨٠ ٪ من الميزانية العامة.

---

(١) Faisal S. Al-Bashir: A Structural Econometric Model of the Saudi Arabian Economy, 1960-1970, A Wiley-Interscience Publication, 1977, p.75.

(٢) Ibid., p.78.

٢ - ان الاستثمار الخاص يتجه فى نفس اتجاه الاستثمار الحكومى ، وهو مساعدة الحكومة فى تنفيذ مشروعات الخدمات والمبانى.

رابعا : القوى العـــــاملة :

لعل من ابرز ما كانت تواجهه المملكة من مشكلات - ولاتزال - فى طريق التنمية الاقتصادية هى مشكلة القوى العاملة ، التى تتميز بندرة شديدة ، كما ونوعا ، وفى الواقع أن حجم العمالة مرتبط أساسا بحجم السكان المنخفض نسبيا ، مقارنة بمساحة المملكة من ناحية ، ومتطلبات برامج التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى .

فمشكلة اليد العاملة فى السعودية ليست فقط مشكلة تدريب وتأهيل بقدر ما هى مشكلة عدد السكان ، وكثافة توزيعهم من ناحية ومشكلة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى .

وكما أشرنا من قبل فان حجم السكان فى المملكة - خاصة فى الفترة ما قبل عام ١٩٧٤ م مختلف فى تقديراته .. لذلك فـــان التقديرات الموضحة فى الجدول التالى رقم (٦) تمت على أســاس التقديرات الحكومية المبدئية التى قدرت عدد السكان فى عام ١٩٦٢ م نحو ٣ر٢ مليون نسمة .

جدول رقم (٦) [(١)]

توزيع النشاط الاقتصادى للقوى العاملة السعودية
فى المملكة فى عامى ١٩٦٦-١٩٧٠م بالالاف ، نسبة الى حجم
العمالة الكلى

النشاط الاقتصادى	اعداد القوى العاملة			
	١٩٦٦	النسبة ٪	١٩٧٠	النسبة ٪
الزراعة والرى والصيد	٤٦٤ر٨	٤٦ر٢	٤٤٥ر٨	٤٠ر٤
المناجم والتعدين	٢٥ر٢	٢ر٥	٢٥ر٧	٢ر٣
الصناعة	٤١ر١	٤ر١	٣٦ر١	٣ر٢
الكهرباء والغاز والمياه	٨ر٣	٠ر٨	١٢ر٢	١ر١
التجارة	٩٥ر٨	٩ر٥	١٣٠ر٢	١١ر٨
التشييد والبناء	١٠٤ر٠	١٠ر٣	١٤١ر٥	١٢ر٨
المواصلات والتخزين	٤٤ر٠	٤ر٤	٦٢ر١	٥ر٦
الخدمات العامة	٢١٨ر٩	٢١ر٨	١٣٧ر٥	١٢ر٥
القطاع الحكومى	—	—	١١٢ر٧	٥ر٥
نشاطات لم تعرف	٤ر٥	٠ر٤	—	—
الاجمالى	١ر٠٠٦ر١		١ر١٠٣ر٨	

المصدر : د . مدنى عبدالقادر علاقى : تنمية القوى البشرية ، دار الشروق ، جدة ١٩٧٦م ، ص ٢٠٠

يلاحظ على الجدول مايلى :

(١) انخفاض ملحوظ فى عدد العمال الزراعيين بسبب الهجرة الى المدن وانتشار التعليم .

(٢) انخفاض العاملين بالصناعة بسببارتفاع مستويات الدخل وانتشار التعليم . وبسبب مشكلات تتعلق بالصناعة ذاتها .

(٢) اجمالى قوة العمل لم يطرأ عليها غير تحسن نسبى ،ولعل السبب يرجع الى أن تلك الفترة كانت فى فترة الاستعداد للتنمية حيث لم تبدأ الخطة الاولى الا فى عام١٩٧١ م ، كما يمكن توزيع القوة العاملة بين القطاعين العام والخاص كما هوموضح بالجدول التالى رقم (٧) :

جدول رقم (٧)
توزيع القوة العاملة بين القطاع العام والخاص بالآلاف حسب النشاط الاقتصادى عام ١٩٧٠ م

النشاط	القطاع العام	القطاع الخاص
الزراعة المستقرة والصيد		٣١١ر٩
الرعى والبدو		١٣٢ر٩
التعدين والبترول والغاز		٢٥ر٧
تكرير البترول		١ر٤
الصناعات التحويلية		٣٤ر٧
المرافق		١٢ر٢
البناء والتشييد		١٤١ر٥
التجارة والمطاعم والفنادق		١١٤ر٣
الخدمات الاخرى		١٥ر٩
النقل والمواصلات والتخزين		٦٢ر١
الخدمات الاجتماعية		١٢٧ر٥
الادارة العامة	٦٠ر٨	
التعليم	٣٨ر٥	
الصحة	١٣ر٤	
المجموع الجزئى	١١٢ر٧	٩٩١ر١
المجموع الكلى	١١٠٣ر٨	

المصدر: تقرير وزارة التخطيط لعام ١٣٩٥ هـ ، ص ١٨١ .

ومن الجدول السابق نلاحظ أن نسبة عدد العاملين بالقطاع الحكومي لاتتجاوز (٢ر١٠٪) من اجمالي عدد العاملين ، واذا قارنا اجمالي عدد العاملين في القطاعين الحكومي والخاص بعدد السكان الاجمالي عام ١٩٧٠ نجد أن نسبتهم تبلغ حوالي (١٨ ٪)[١] ، كما بلغت نسبة العمالة غير السعودية الى اجمالي العمالة السعودية في عام ١٩٧٠ م حوالي ٣٧ ٪)[٢] .

وبرغم كل سلبيات استقدام العمالة الاجنبية ، فأني اعتقد ان سياسة توسيع قاعدة التعليم بكافة مستوياته وتخصصاته ، هي السبيل الوحيد لانتاج قوة عاملة وادارية وتخصصية وفنية سعودية في الاجل الطويل ، وان العمالة غير السعودية ضرورة تحتمها ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية .

°°°

---

(١) اعتمادا على عدد السكان في عام ١٩٧٠ م كان ٢ر٦ مليون نسمة

(٢) Faisal S. Al-Bashir: A Structural Econometric Model of the Saudi Arabian Economy, 1960-1970, A Wiley-Interscience Publication, 1977, p.96.

المبحث الثالث : السمات القطاعية (١٩٦٥ - ١٩٧٠) :

يتسم الاقتصاد السعودى بخصائص رئيسية هى اعتماده على الزيت كمصدر رئيسى للدخل القومى ، واتباعه لنظام الاقتصاد الحر، واحتياجه لعدد كبير من القوى البشرية العاملة ، والتطور السريع فى كافة المجالات نتيجة لتزايد ايراداته من عائدات البترول •

ويعتمد هيكل الاقتصاد السعودى على قاعدتين هامتين للانتاج أولهما قاعدة الانتاج البترولى ، ويمكن تقسيمها الى قطاعين رئيسيين :

(١) قطاع انتاج البترول الخام وتصديره •

(٢) قطاع تكرير وتصنيع وتسويق المنتجات البترولية ومشتقاتها والتعدين •

أما القاعدة الانتاجية الثانية فهى قاعدة الانتاج غير البترولى ، ويمكن تقسيمها الى ثلاث قطاعات رئيسية ، تبعا لطبيعتها الانتاجية كما يلى :

(١) القطاع الصناعى التقليدى ، ويشمل الصناعات غير البترولية والكهرباء وتحلية المياه ، والتشييد ، والحرف والصناعات الخفيفة والمساعدة وورش الصيانة •

(٢) قطاع الانتاج الزراعى والثروة الحيوانية والسمكية ،ويشمل الزراعة والانتاج الحيوانى ومشتقاته ، ومزارع الدواجن وصناعة الاعلاف والثروة السمكية .

(٣) قطاعات الخدمات ،وتشمل : التجارة والمؤسسات المالية ، والنقل والمواصلات ، والاتصالات ، والتخزين ، والموانىء والتعليم ، والصحة ، والخدمات الحكومية ، والحج .. الخ

وبرغم من أن تركيزنا سوف ينصب على هيكل الاقتصاد السعودى فى الفترة من (١٩٦٥-١٩٧٠) ، الا أننا سوف نحاول بقدرما نستطيع الحصول عليه من بيانات احصائية ومعلومات ،أن نستعرض بايجاز الخلفية الاقتصادية لمراحل نمو القطاعات المختلفة المشار اليهـا .

المطلب الاول : قاعدة الانتاج البترولى :

أولا : قطاع انتاج البترول الخام وتصديره

تقوم باستخراج الزيت وتصديره ثلاث شركات هى شركة الزيت العربية الامريكية (أرامكو) وشركة جيتى ، وشركة الزيت العربية اليابانية ، والجدول التالى رقم (٨) يبين تطور انتاج الزيت خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (٨)

تطور انتاج الزيت فى المملكة فى الفترة من

١٩٦٥ – ١٩٧٠ م والعائدات بملايين الدولارات

السنة	أرامكو	جيتى	اليابانية	المجموع مليون برميل	العائدات مليون دولار
١٩٦٥	٧٣٩ر١	٣٣ر٠	٣٢ر٨	٨٠٤ر٩	٦٦٤ر١
١٩٦٦	٨٧٣ر٣	٣٠ر٢	٤٦ر١	٩٥٠ر٠	٧٨٩ر٠
١٩٦٧	٩٤٨ر١	٢٥ر١	٥٠ر٠	١١٢٣ر٨	٩٠٣ر٦
١٩٦٨	١٠٣٥ر٨	٢٣ر٢	٥٤ر٧	١١١٤ر١	٩٢٦ر٤
١٩٦٩	١٠٩٢ر٣	٢٢ر٧	٥٨ر٩	١١٧٣ر٩	٩٤٩ر٢
١٩٧٠	١٢٩٥ر٣	٢٨ر٦	٦٢ر٦	١٣٨٦ر٧	١٢١٤ر٠

المصدر: Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982, p.55, 62.

وباجراء دراسة تحليلية لمكونات الجدول السابق نصل الى الاستنتاج التالى :

ان حجم الانتاج البترولى زاد فى خلال الفترة محل البحث بما يعادل (٧٢ر٢٨ ٪) وان حجم العائدات زاد بنسبة (٨٤ر٨ ٪) وهى نسبة متوازنة ، ويرجع ذلك الى أن السعر المعلن للزيت السعودى ظل ثابتا عند (١ ر ٨) دولار للبرميل(١)

(١) موءسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٩٥هـ ، ص ٢٨ .

الايدى العاملة فىقطاع البتـــرول :

يوضح الجدول التالى رقم (٩) اجمالى القوى العاملة فى قطاع الزيت ، ولا تشمل العاملين فى الموءسسة العامة للبترولوالمعادن (بترومين) باعتبارها موءسسة حكوميـــة .

جدول رقم (٩)[1]

القوى العاملة فى الشركات الاجنبية المنتجـــة للزيت ونسبة السعوديين الى المجموع خـــلال الفترة من ١٩٦٥ – ١٩٧٠م

السنة	اجمالى القوى العاملة			٪ النسبة المئوية للعمال السعوديين الى المجموع		
	ارامكو	جيتى	العربية	ارامكو	جيتى	العربية
١٩٦٥	١٢٧٨٣	٩٦٣	٩٢٨	٨٠	٨٠	٤٣
١٩٦٦	١٢٦٦٤	٩٥٣	١٠٢٧	٨١	٨١	٤٥
١٩٦٧	١٢٠٧٣	٩٤٥	١٠٩٢	٨١	٨٢	٤٥
١٩٦٨	١١٥٣١	٩٣٥	١١٦٥	٨٢	٨٢	٤٥
١٩٦٩	١٠٨٦٥	٩٢٤	١٢٤٤	٨٣	٨٢	٤٦
١٩٧٠	٩٧٨٢	٩٢٠	١٢٤١	٨٧	٨٢	٥٠

Faisal S. Al-Bashir: A Structural Econometric Model of the Saudi Arabian Economy, 1960-1970, A Wiley-Interscience Publication, 1977, p.119.

وبدراســة هذا الجدول وما توفر لدينا من معلومات أخـــرى نستخلص الآتــــى : –

(١) ان الحجم الكلى لقوة العمل تتزايد فى الشركة العربية اليابانية خلال هذه الفترة بنسبة حوالى (٢٥ ٪) فقط بينما ظل العدد فى شركة (جيتى) فى حدود المتوسط ثابتا ، وانخفض بنسبة (٢٣٫٤ ٪) بالنسبة للعمال فى شركة ارامكو ولعل الانخفاض فى عدد العمال بالنسبة لشركة (ارامكو) يرجع الى تطور استعمال الآلة بدلا من القوى البشرية .

(٢) قد يبدو لاول وهلة أن نسبة استخدام العمال السعوديين فى شركات البترول مناسبة فى ضوء الندرة النسبية لليد العاملة السعودية .. خاصة وان نسبتهم فى شركة أرامكو وهى اكبر الشركات المنتجة حوالى (٨٧ ٪) ، لكن الحقيقة هى ان جميع هؤلاء السعوديين عبارة عن عمال عاديين ، ومشرفين فنيين ، اكتسبوا الخبرة من العمل نفسه ، أما الوظائف الادارية التنفيذية ذات المستوى المتوسط أو الرفيع ، فلا نجد بها موظفين سعوديين [١] وهناك أقسام هامة مثل القسم الاقتصادى ، والقانونى ، والتخطيط لم يتمكن أى موظف سعودى من الالتحاق بها ، رغم أن شروط الاتفاقيات بين شركات الزيت والحكومة أن توظف السعوديين ولكنها لم تحدد نوع الوظائف فى هذه الشروط ، ويذكر أحد الباحثين أن السبب وراء عدم توظيف السعوديين أو ذوى الجنسيات العربية فى الوظائف الادارية أو الفنية الهامة فى شركة (ارامكو) هو الخوف من (تأميم) صناعة

---

(١) Akhdar Farouk M.: Multinational Firms and Development Countries: A Case Study of the Impact of the Arabian American Oil Company "ARAMCO" on the Development of the Saudi Arabian Economy, University of California, Riverside, Ph.D., 1974, p.90.

الزيت اذا أدركت الحكومة أن فى استطاعتها ادارة الشركة والانتاج فى غياب الفنيين والاداريين الامريكيين والأوروبيين.(١)

(٣) حيث أن شركات البترول معفاة تماما من الضرائب الجمركية فان هذا شجعها على استيراد جميع ما تحتاج اليه من أوروبا وامريكا حتى المواد الغذائية ، ولذلك لم يكن لها نشاط اقتصادى يذكر فى الداخل ، كذلك لم تهتم بأى نشاط تعليمى أو اجتماعى ، أو صحى مقدم لابناء المنطقة ، فضلا عن المملكة ككل .. حتى الطرق التى تربط بين مناطق الانتاج كانت ضمن تكاليف الانتاج ، ودفعت الحكومة بذلك نصف التكلفة ، بل أن (ارامكو) حاربت فكرة انشاء جامعة البترول والمعادن منذ البداية(٢) ، ولعل ذلك يرجع الى أن خريجى هذه الجامعة سوف يكونوا موءهلين فنيا واداريا للعمل فى مجال صناعة الزيت بدلا من الخبرات الاجنبية .

٢- قطاع تكرير ، وتصنيع وتسويق المنتجات البترولية ومشتقاتها والتعدين :

ينبغى أن نلاحظ أمرين هامين قبل الدخول فى مناقشة التفصيلات الهيكلية لهذا القطاع ، وهما :

---

(١) Akhdar Farouk M.:Multinational Firms and Development Countries: A Case Study of the Impact of the Arabian American Oil Company "ARAMCO" on the Development of the Saudi Arabian Economy, Univ. of California, Riverside, Ph.D.,1974, p.118.

(٢) د . بكر عبدالله بكر : الجزيرة ، الرياض ، العدد ٣١٥٣ ، ١٩٨١/٤/٣ م .

أ - اننا اعتبرنا ان تكرير وتصنيع وتسويق المنتجات البترولية ومشتقاتها قطاعا قائما بذاته تحت قاعدة الانتاج البترولي كما ذكرنا منذ البداية - ذلك لكي يمكننا ان نفرق بين صناعة استخراج وتصدير البترول الخام بواسطة الشركات الاجنبية العاملة بالمملكة من جهة ، وبين (بترومين) الموءسسة العامة للبترول والمعادن ، من جهة أخرى ، وفي الواقع لم تكن هذه التفرقة قائمة حتى تاريخ انشاء بترومين عام ١٩٦٢م.

ب - ان التعدين كان من الطبيعي أن يدخل تحت قطاع الصناعة التحويلية وقد كانت ادارة الثروة المعدنية بوزارة البترول تشرف على اعمال ودراسات التعدين ، ولازالت كذلك حتى بعد انشاء (بترومين) واعطائها حق تنفيذ المشروعات والدراسات التعدينية ، لذلك فأنه من الضروري ، وحسب نظام انشاء (بترومين) ، ان تدخل الصناعات التعدينية ضمن نشاطاتها.

وتعتبر (بترومين) مسئولة ، بموجب نظام انشائها ، عن تنمية انتاج الزيت بواسطة الشركات الوطنية ، وعن تكرير وتوزيع منتجات البترول في الاسواق المحلية ، وعن انشاء شركات وطنية صناعية لانتاج المعادن والمواد الكيماوية البترولية والصناعات الاساسية ، كما أن لها انشاء شركات وطنية لتقديم الخدمات الضرورية لهذه الصناعات.

وفي عام ١٩٦٠ م اجريت دراسة تبين منها أن مساهمة القطاع الصناعي (عدا الزيت) (٦ر٧ ٪) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي

للقطاع الخاص وتبلغ قيمتها (٨ر٣٧١) مليون ريال ،وان عمليات (بترومين) تمثل اكثر من نصف الاستثمار الصناعي في المملكة [١].

وقد ابتدأت (بترومين) أعمالها منذ انشائها بالسيطرة على عملية توزيع المنتجات البترولية داخل المملكة بشراء مستودعات التخزين التابعة لشركة (ارامكو) ، ثم بدأت في دراسة الجدوى الاقتصادية لكثير من المشروعات الصناعية ، وفي عام ١٩٦٣م ، أنشأت وشاركت بنسبة (٧٥ ٪) من رأسمال شركة مصفاه جدة (ساركو) وكانت طاقتها الانتاجية (١٢٠٠٠) برميل يوميا ، وفي مجال التنقيب عن البترول انشأت (شركة الحفر العربية) ، وحصلت على امتياز التنقيب عن البترول بالتعاون مع شركة (اوكسيراب) الامريكية في المنطقة الغربية على ساحل البحر الاحمر ، كما تعاونت مع وزارة البترول والثروة المعدنية في مجال التنقيب عن المعادن في المملكة .

والجدول التالي رقم (١٠) يوضح المشروعات التي نفذتها (بترومين) منذ انشائها في عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٠م ، في قطاع الزيت والغاز الطبيعي .

---

(١) الهيئة المركزية للتخطيط ، تقرير الهيئة المركزية للتخطيط، الرياض عام ١٣٩٤ هـ ، ص ٩٩ .

جدول رقم (١٠)

المشروعات التى نفذتها (بترومين)

خلال ١٩٦٣م ــ ١٩٧٠م

السنة	اسم المشروع	الموقع	ملاحظات
١٩٦٣	مصفاه جدة	جدة	١٢٠٠٠ برميل يوميا
١٩٦٤	شركة الحفر العربية	الرياض	
١٩٦٥	شركة الاسمدة (سامكو)	الدمام	
١٩٦٦	اركاس للاعمال الجيوفيزائية	جدة	
١٩٦٧	معمل الطلب	جدة	١٥٠٠ طن سنويا
١٩٦٧	بترولوب	جدة	٧١٪ مع موبل اويل
١٩٦٨	الشركة العربية للانشاءات		
١٩٧٠	بترو أسيد	الدمام	٥٠ طن يوميا

المصدر : مقابلة خاصة مع احد المسئولين فى (بترومين)

ومن الجدير بالذكر أنه الى نهاية عام ١٩٧٠ ، لم تستغل الثروة المعدنية تجاريا سوى صناعة الرخام الطبيعى ، وهذه تدخل ضمن نشاطات القطاع الصناعى التقليدى .

والجدول التالى رقم (١١) والمبنى على بيانات غير منشورة من حصر المؤسسات لعام ١٣٩١ هـ نهاية ١٩٧٠م ، يعطينا صورة توضيحية عن توزيع رأس المال واليد العاملة للصناعة الكيماوية والبترولية وصناعة الحديد والصلب التى انشأها القطاع العام خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (١١)

توزيع رأس المال واليد العاملة فى صناعات القطاع البترولى العام فى عام ١٩٧٠ م (بآلاف الريالات)

الفئة الصناعية	عدد الموءسسات	رأس المال المدفوع	رأس المال المستخدم	الاصول الثابتة	عدد المستخدمين	متوسط رأس المال لكل موءسسة	متوسط رأس المال المستخدم لكل عامل	متوسط الاصول الثابتة لكل عامل
١ـ المنتجات البترولية والكيماوية	١٥	٤٢٨ر٠٠٤	٩٩٨ر٧٩٩	٥٢٨ر٨٨٤	٢ر٦٠٤	٦٦ر٥٨١	٣٨٤	٢٠٣
٢ـ الحديد والصلب	١	٣٠ر٨٠٠	٣٧ر٢٠٠	٢٥ر٤٠٥	٢١٨	٣٧ر٢٠٠	١٧١	١١٧
المجموع	١٦	٤٥٨ر٨٠٤	١٠٣٥ر٩٩٩	٥٥٤ر٢٨٩	٢ر٨٢٢			

المصدر: مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، " دليل الاستثمار الصناعي " ، الرياض ١٣٩٢هـ ، ص ٥٦ .

المطلب الثانى : قاعدة الانتاج غير البترولى:

علمنا مما سبق ان الاقتصاد السعودى يعتمد بصفة اساسية على الدخل من قطاع البترول وأن أى نقص فى ايرادات البترول ينعكس اثره مباشرة على نشاط جميع القطاعات الاخرى فى الدولة ، وحتى يمكن المحافظة على الاستقرار الاقتصادى الذى يعد دعامة اساسية للتنمية فلابد من تنويع مصادر الدخل ، والاهتمام بقطاعى الصناعة والزراعة رغم ما يمكن أن تصادفه من عقبات اساسية مثل ندرة الايدى العاملة ، ونقص موارد المياه الشديد ، وضعف القاعدة الانتاجية .

وعموما يمكن الاشارة الى أن التصنيع فى المملكة كان فى بدء مراحل نموه ، فى تلك الفترة وما يزال ، ومع أن متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع فى الانتاج المحلى الاجمالى اقل من ٢٪ كما رأينا من الجدول رقم (٥) الا أن معدل نموها كان اسرع من معدل نمو الانتاج المحلى الاجمالى ككل [(١)].

أولا : قطاع الصناعات التحويلية التقليدية :

أ ـ الصناعات الاستهلاكية الخفيفة

فى عام ١٩٦١ م قامت شركة (لاهماير) الالمانية بتكليف من المجلس الاعلى للتخطيط (حينذاك) باعداد تقرير عن تنمية الصناعات فى المملكة ، ويعتبر ذلك التقرير أول دراسة

---

(١) الهيئة المركزية للتخطيط ، خطة التنمية ١٣٩٠ هـ ، الرياض ١٣٩٠ هـ ، ص ٣٨ .

ميدانية متكاملة لاحصاء النشاط الصناعي ومشكلاته خلال العشر سنوات السابقة لاعداد التقرير ، ويمكن تلخيص أهم ما انتهى اليه التقرير فيما يلي [1]:

(١) تمت زيارة نحو (٢٧٤) مصنعا لانتاج (٥٢) منتجا صناعيا في جميع مناطق المملكة . وكانت تشمل محطات الكهرباء والغاز السائل ومعامل التكرير ، ومصانع المرطبات والثلج والحلويات وتعبئة التمور، والمكرونة ، والاثاث المعدني والخشبي ، والنجارة وصفائح التنك والمسامير والبلاط والرخام والانابيب الخرسانية ومصانع الاسمنت والطوب والجبس .

(٢) بدراسة عدد المستخدمين في الصناعة بوجه عام ، وحجم رأس المال المستثمر فيها توصل التقرير الى أن معظم المصانع " صغيرة الحجم " ، وتصنف في البلاد المتقدمة صناعيا في باب الحرف اليدوية ، الا انه كان من الضروري تسجيلها لانها تعتبر مهمة في البلاد المبتدئة في الصناعة .

ولقد وجد أن اجمالي عدد العمال بلغ (٦٦٠٠) عامل ، وبلغت تكاليف الاستثمارات بالاسعار الجارية حوالي (٠٠٠ ٠٠٠ ١٣٥) مليون ريال .

---

(١) دبليو .لاهماير وشركاه :"تنمية الصناعات في المملكة العربية السعودية " ، فرانكفورت ، مين ، المانيا ١٣٨١هـ – ١٩٦١م ،

(٣) ان احوال الصناعة في المملكة ، باستثناءات قليلة ، ليست طيبة ،لان (١٥ ٪) من المصانع – وبينها مصانع كبيرة – مغلقة ، والبقية تعمل بما يتراوح بين (٢٠ – ٢٥ ٪) من الطاقة الانتاجية ، وترجع هذه المشكلات الهيكلية لعدة أسباب من أهمها : –

أ – عدم اجراء دراسات مسبقة للجدوى الاقتصادية للمشروعات وفى معظم الاحوال كانت الشركات الموردة للمصانع هى التى تقوم باقناع المستثمر بأهمية المشروع لان لها مصلحة فى بيعه ، الالات ، والمعدات التى لاتجد لها سوقا فى بلادها بسبب التقدم الفنى هناك .

ب – المنافسة الاجنبية للصناعات المحلية بسبب قلة التمويل والصعوبات الائتمانية ، بسبب رفض فكرة المعاملات الربوية ، المحرمة فى الاسلام ، وعدم الاخذ بالبدائل الاسلامية القائمة على المشاركات الانتاجية .

ج – عدم توافر الخبرات الصناعية والتسويقية والفنية والهندسية ، وعدم توافر قطع الغيار اللازمة ، مما يتسبب فى وقف الانتاج ، بل وقفل المصانع .

د – الصناعة السعودية مضطرة للانفاق على المواد الخام والاجور والمرتبات اكثر مما تنفق نفس الصناعة فى البلاد الاخرى ، بسبب استيرادها من الخارج ، مما يخلق صعوبات هامة فى تنمية الصناعة .

وعلى كل حال يمكننا ان نقول أن القطاع الخاص قام بمحاولات جادة فى مجال الاستثمار الصناعى ، بدون أى اشراف أو تدخل ، أوتخطيط حكومى فى تلك الفترة من الزمن[١].

ونظرا لاهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية الشاملة المخططة ، وكما جاء فى عدة تقارير وضعها خبراء استشاريون أو مسؤولون حكوميون فقد ظهرت الحاجة الملحة الى الاهتمام باصدار التنظيمات التى تساعد على تحقيق التنمية الصناعية وتشجيع المحاولات الصناعية الوليدة ، وبناء على ذلك فقد تم التالى :

١ – صدر نظام السجل التجارى والصناعى فى عام ١٩٥٥ م .
٢ – صدر نظام حماية وتشجيع الصناعة الوطنية فى عام ١٩٦١ م .
٣ – صدر نظام تنظيم وتشجيع الاستثمارات الاجنبية فى عام ١٩٦٣ م .
٤ – صدر نظام الشركات فى عام ١٩٦٥ م .
٥ – انشىء مركز الابحاث والتنمية الصناعية فى عام ١٩٦٧ م .
٦ – انشأت الموءسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فى عام ١٩٦٩م .

ويلاحظ أن لكل الموءسسات والمراكز والنظم السابقة علاقة مباشرة بالتنمية عموما ، وبالصناعة على وجه الخصوص ، فعلى سبيل المثال انشىء مركز الابحاث والتنمية الصناعية من اجل : –

---

(١) Badr Fayez I.: Development Planning in Saudi Arabia: A Multidimensional Study, 1968, University of Southern California, U.S.A., Ph.D., p.94.

١ – اجراء الابحاث الصناعية ، ودراسات فرص الاستثمار،ودراسات الجدوى الاقتصادية .

٢ – تقديم المشورة فى رسم السياسات والخطط والبرامج الصناعية للمملكة .

٣ – تقديم المساعدات الفنية التى تحتاج اليها المؤسسات الصناعية .

٤ – الاشراف على تخطيط وانشاء وتشغيل المناطق الصناعية .

وبمجرد انشاء مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، اجرى بحثا شاملا للمؤسسات الصناعية فى المنطقتين الشرقية والغربية من البلاد فى عام ١٩٦٧ م ، والتى يعمل فيها (٥ عمال فأكثر) – فوجد أن عدد المؤسسات التى تمت دراستها (١٣١) موءسسة ، رأسمالها المدفوع حوالى (١٨١) مليون ريال ، وتستخدم حوالى ٦٠٠٠) شخص بين اداريين وفنيين وعمال [١].

وفى عام ١٩٧١ م ، اجرى المركز بالتعاون مع مصلحة الاحصاء العامة مسحا جديدا للمؤسسات الصناعية ، تبين منه مايلى[٢]:

١ – ان عدد المؤسسات القائمة فى عام ١٩٧٠م بلغ (٨٤٤٣) موءسسة وأن (٧٤١٨) موءسسة تستخدم من (١ – ٤) عمال فقط

---

(١) مركز الابحاث والتنمية الصناعية " دليل الاستثمار الصناعى " ، الرياض ، ١٣٩٢ هـ ،ص ٢٤ – ٢٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

وان ٣٦ موءسسة فقط تستخدم اكثر من (٥٠) عاملا ، الى أن نسبة الصناعات أو الوحدات الانتاجية الصغيرة تعادل (٨٨ ٪) من مجموع عدد الموءسسات تقريبا .

٢ – انه خلال الفترة من ١٩٦٥ – ١٩٧٠ م منحت (٢٦١) ترخيصا صناعيا ، يبلغ رأس المال المدفوع فيها (٢٦٣) مليون ريال مما يشير الى بطء نسبى فى الاستثمار الصناعى الخاص .

٣ – بموجب نظام حماية وتشجيع الصناعة ، تم اعفاء الالات ومعدات صناعية من الرسوم الجمركية ، بلغت قيمتها حوالى (٢٥٠) مليون ريال فى الفترة من ١٩٦٥ – ١٩٧٠ م ، كما بلغت قيمة المواد الخام المستوردة ، والتى أعفيت بموجب هذا النظام من الرسوم الجمركية فى نفس الفترة (١٥٢) مليون ريال .

كما اجرت وزارة التجارة والصناعة دراسة للموءسسات التى انشئت بموجب نظام حماية وتشجيع الصناعة الوطنية حتى نهاية عام ١٣٩٠/١٩٧٠م تبين منها أن عدد الموءسسات الصناعية التى تستخدم (٤٠) عاملا فاكثر بلغ (١٩٠) موءسسة كما هو موضح بالجدول التالى رقم (١٢) .

جدول رقم (١٢)

المؤسسات الصناعية التي انشئت حتى نهاية

١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م

الصناعة	عدد المؤسسات	رأس المال بآلاف الريالات	عدد العاملين
المواد الغذائية والمشروبات	٢٨	٤٢٣٥٥ر٠	١٨١٢
المنسوجات والملابس	٩	٩٧٨٤ر٠	٤١٧
الاثاث الخشبي والمعدني	٢٦	٥١٠١ر٢	٤٩
المنتجات الورقية والطباعة	٢٨	١٥٩٧٧ر٢	٤٧٥
منتجات الجلود والبلاستيك والكيماويات	١٣	١٧١٠٨ر٠	٢٦٤
مواد البناء والتعمير	٤٨	١٠٢٧٤٨ر٤	١٣٤١
المعادن والمنتجات المعدنية	١٦	٥٠٢٧ر٦	٣١٨
الالات والاجهزة والصيانة	٦	٦٩٥ر٠	٤٤
معدات وادوات قطع الغيار ووسائل النقل	٤	٨٦٣ر٧	٤٠
صناعات اخرى	١٢	٥٣٦٠ر٠	١٨٢
المجموع	١٩٠	٢٠٥٨٤٠ر١	٥٣٤٤

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لعام ١٣٩٠ هـ ، جدة ، ص ٧٧ .

من الجدول السابق نتبين أن حجم رأس المال المستثمر في الصناعات التحويلية في القطاع الخاص يبلغ (٢٠٦) مليون ريال ، وأن متوسط رأس المال المستخدم لكل عامل يبلغ (٣٨٥٠٠) ريال .

كما يوضح الجدول التالى رقم (١٣) عدد المؤسسات الصناعية التى انشئت حتى نهاية ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م ، بموجب نظام الاستثمار الاجنبى •

جدول رقم (١٣)

المؤسسات الصناعية التى انشئت حتى نهاية ١٣٩٠ هـ

بموجب نظام الاستثمار الاجنبى

الصناعة	عدد المؤسسات	مجموع رأس المال بآلاف الريالات	رأس المال الاجنبى بآلاف الريالات	نسبة رأس المال الاجنبى
المواد الغذائية والمشروبات	٩	٤٣١٦	٢٨٠٤	٦٥ر٠
المنسوجات والملابس	٢	٦٥٠	٥٠٠	٧٧ر٠
الاثاث المعدنى والخشبى	١١	٣٢٣١	٢٣٧٧	٧٣ر٣
المنتجات الورقية والطباعة	١	٧٥٠	٣٦٨	٤٩ر٠
منتجات الجلود والبلاستيك	٢	٩٨٩	٩٨٩	١٠٠ر٠
مواد البناء والتعمير	١٢	٦٩٩٨٩	١٨٨٩٩	٢٧ر٠
المعادن والمنتجات المعدنية	٣	٤٨٨	٢٦١	٥٣ر٤
الالات والاجهزة والصيانة	١	٧٥	٧٥	١٠٠ر٠
معدات وادوات قطع الغيار ووسائل النقل	٦	٩٤٥	٨٩٥	٩٤ر٧
صناعات اخرى		٤٩١	٤٥١	٩١ر٩
المجموع	٥٠	٨١٩٢٤	٢٧٦١٩	٣٣ر٧

المصدر : Katanani A. Kamal: Policies and Models for Planning the Economic Development of the Non-oil Sector in Saudi Arabia, Jowa State University, Ph.D., 1971, p.78.

ومن الجدول السابق نلاحظ أن نسبة رأس المال الاجنبى الى مجموع الاستثمارات الصناعية بموجبنظام الاستثمار الاجنبى تبلــــغ (٣٣ر٧ ٪) واذا نسبنا مجموع روءوس الاموال الاجنبية المستثمرة بموجب هذا النظام الى مجموع روءوس الاموال المستثمرة بموجـــــب نظام حماية وتشجيع الصناعة الوطنية ككل فى نفس الفترة كماهوموضح بالجدول(١٣) نجد انها لاتتجاوز (٨ ر١٦ ٪) وهى نسبة غيــر كبيـــرة .

والجدول التالىرقم (١٤) يوضح توزيع رأس المـــال واليد العاملة بحسب الفئـــة الصناعية فى نهاية عام ١٩٧٠ م :

٥°٥

جدول رقم (١٤)

توزيع رأس المال واليد العاملة بحسب الفئة الصناعية بآلاف الريالات فى

نهايـــــة عــــام ١٩٧٠ م

الفئة الصناعية	عدد الموسسات	رأس المال المدفوع	رأس المال المستخدم	الاصول الثابتة	عدد المستخدمين	متوسط رأس المال المستخدم لكل موءسسة	متوسط رأس المال المستخدم لكل عامل	متوسط الاصول الثابتة لكل عامل
١- صناعات استهلاكية :								
المواد الغذائية والمرطبات	٧٧	٧٧ر٠٢٩	١٢١ر٨٢٩	٥٧ر٥٥٢	٣ر٢٢٣	١ر٥٨٢	٣٨	١٨
المنسوجات والجلود	٧	١٠ر٥١٤	١٠ر٤٥٢	٢ر٥٣٠	٢٢٦	١ر٤٩٣	٤٦	١١
منتجات خشبية	٢٩	٤ر١٨٥	٤ر٠٦٢	٣ر٤٥٦	٤٨٤	١٤٠	٨	٧
ورق ومنتجات طباعة	٣٣	٢٣ر٧٠٠	٣٨ر١٨٩	١٩ر٧٤٢	١ر١٣٩	١ر١٥٧	٣٤	١٧
أثاث معدنى	٦٦	١٦٧ر٠٢٠	٢٣١ر٤٦٠	١٢٨ر٢٦٨	٢ر٩٦١	٣ر٥٠٧	٧٨	٤٣
المجموع	٢١٢	٢٨٢ر٤٤٨	٤٠٥ر٩٩٢	٢١١ر٥٤٨	٨ر٠٣٣			
٢- صناعات انتاجية ووسيطة								
المعادن والالات	٦٢	٢٠ر١٩٨	٢٨ر٢١١	١٢ر١٧٩	١ر٣٧٥	٤٥٥	٢١	٩
٣- صناعات غيرمصنعــة	٤	٣٣٠	٣٩٠	٣٢٣	٣٧٥	٩٨	١	١
المجموع الكلى	٢٧٨	٣٠٢٩٧٦	٤٣٤٥٩٣	٢٢٤ر٠٥٠	٩ر٧٨٣			

المصدر: مركز الابحاث والتنمية الصناعية " دليل الاستثمارات الصناعى " ، الرياض ، ١٣٩٢هـ ، ص٥٦

أعد الجدول اعتمادا على بيانات غير منشورة من حصر الموءسسات لعام ١٣٩١ هـ .

وبتحليل الجدول السابق رقم (١٤) نلاحظ أن عدد العمال المستخدمين في الصناعة في القطاع الخاص تحت نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية يبلغ (٩٧٨٣) عامل ، واذا أضفنا هذا العدد الى عدد العمال في الصناعات التي تدخل تحت القطاع البترولي العام ، جدول رقم (١١) نجد أن اجمالي العدد يساوي (١٢٦٠٥) مستخدما في الصناعات المتوسطة والكبيرة .

ولو رجعنا الى الجدول رقم (٦) لوجدنا أن اجمالي عدد العمال في الصناعة بالمملكة في عام ١٩٧٠ يبلغ (٣٦١٠٠) عامل واذا طرحنا من هذا الرقم اجمالي عدد العاملين في الصناعات المتوسطة والكبيرة ويبلغ (١٢٦٠٥) عامل ، فاننا نحصل على عدد العمال في حقل الصناعة الفردية الصغيرة ، ويبلغ (٢٣٤٩٥) عامل في عام ١٩٧٠ م .

كما أن اجمالي عدد المؤسسات الصناعية بلغ (٢٧٨) مؤسسة وبمطابقة هذا العدد باجمالي عدد المؤسسات في الجدول رقم (١٢) والجدول رقم (١٣) الذي يبلغ (٢٤٠) مؤسسة ، نرجح أن الفرق وهو (٣٨) مؤسسة قبل صدور نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية في عام ١٩٦١ م .

ولعله من المفيد أن نستعرض في الجدول التالي رقم (١٥) مساهمة الصناعات التحويلية في الانتاج المحلي خلال الفترة من ١٩٦٥ – ١٩٧٠ م ، والنسبة المئوية لهذه المساهمة .

جدول رقم (١٥)

مساهمة الصناعات التحويلية فى الانتاج المحلى الاجمالى
حسب التكلفة بملايين الريالات بالاسعار الجارية
خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٧٠ م

السنة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
حجم المساهمة	٤ر٢١٢	٢٣٧	٦ر٢٦٥	٢٩٩	٣٣٢	٨ر٣٧١
نسبة المساهمة ٪	٨ر١	٨ر١	٨ر١	٩ر١	٩ر١	٧ر١

المصدر: الهيئة المركزية للتخطيط ، تقرير الهيئة المركزية للتخطيط ، الرياض ، ١٣٩٤ هـ ، ص ١١٨–١١٩ .

وباستعراض الجدول السابق نلاحظ أنه برغم الزيادة المطلقة فى حجم الانتاج المحلى حيث ارتفعت المساهمة من (٤ر٢١٢) مليون ريال فى عام ١٩٦٥ الى (٨ ر٣٧١) مليون ريال فى عام ١٩٧٠ م ، أى كانت نسبة الزيادة هى (١ر٥٧ ٪) فان نسبة المساهمة المئوية الى حجم الناتج المحلى الاجمالى تراجعت من ٨ ر ١ ٪ فى عام ١٩٦٥م الى ٧ر١٪ فى عام ١٩٧٠ ويعود ذلك الى نمو الانتاج المحلى ذاته بنسبة كبيرة .

وعموما يمكن القول أن هناك عناصر ايجابية تشجع على الاتجاه نحو التصنيع لعل من أهمها مايلى : –

(١) ان السوق المحلية لاستهلاك المنتجات الصناعية فى توسع مستمر لأسباب تتعلق بارتفاع مستوى الدخول ، والاستثمار الحكومى الضخم فى مجالات الطرق والمواصلات ، والبنية الاساسية بصفة عامة .

(٢) وفرة رؤوس الاموال لدى القطاعين الحكومى والخاص .

(٣) توافر مصدر رخيص نسبيا للطاقة ، وهو البترول والغاز الطبيعى .

(٤) نمو الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى فى ظل الاستقرار المالى والسياسى .

كما انه من خلال الدراسة التى اجريتها عن الصناعة التحويلية عموما الى نهاية الفترة محل البحث انتهيت الى الملاحظات التالية :-

(١) ان الصناعة السعودية التحويلية تشكل مساهمة ضئيلة بالنسبة لحجم الناتج المحلى الاجمالى .

(٢) معظم الانتاج الصناعى على شكل سلع استهلاكية نهائية . ولا توجد صناعات وسيطة يمكن استعمالها كمادة شبه خام لصناعة نهائية . كما لاتوجد صناعات ثقيلة فى القطاع الخاص .

(٣) الصناعة الوطنية تستورد جميع الخامات ، ومعظم الخبرات الفنية والايدى العاملة .

(٤) مرونة الاحلال بين اليد العاملة ورأس المال عالية جدا بسبب النقص فى الايدى العاملة .

(٥) "لاتوجد اسواق تنافسية حقيقية سواء فى مجال المدخلات أو المخرجات الصناعية"[١] .

ب ـ قطاع البناء والتشييد :

"تعتبر صناعة البناء أهم صناعة غير بترولية فى المملكة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية"[٢] ، ونتيجة للدخل المتزايد بدأت الاستثمارات الحكومية والخاصة فى مجالات بناء المرافق الحكومية والمساكن ، وفى الواقع نمت صناعة البناء والصناعات التابعة لها نموا مضطردا بسبب ازدياد الانفاق الحكومى على المشروعات العامة ، وتوسع المدن ، والقرى كما أن تطور استهلاك الاسمنت سواء من الانتاج المحلى أو المستورد، يعطى فكرة عن تطور قطاع البناء خلال الفترة محل البحث ، كما نرى فى الجدول التالى رقم (١٦) .

---

(١) Faisal S. Al-Bashir: A Structural Econometric Model of the Saudi Arabian Economy, 1960-1970, A Wiley-Interscience Publication, 1977, p.53.

(٢) Katanani A. Kamal: Policies and Models for planning the Economic Development of the Non-Oil Sector in Saudi Arabia, Jowa State University, Ph.D., 1971, p.19.

جدول رقم (١٦)

تطوركميات الاسمنت المحلىوالمستوردخلال ١٩٦٥-١٩٧٠م

بآلاف الاطنان

السنة	الانتاج المحلى	الكمية المستوردة	المجموع	نسبة الانتاج الى المجموع
١٩٦٥	٢٥٠ر٢	٤٩١ر٨	٧٤٠ر٠	٣٣ر٨
١٩٦٦	٣٢٣ر٢	٤٥٦ر٠	٧٧٩ر٢	٤١ر٥
١٩٦٧	٤١٧ر٦	٢٩١ر٦	٧٠٩ر٢	٥٨ر٨
١٩٦٨	٥١٠ر٨	٤٩٠ر٣	١٠٠١ر١	٥١ر٠
١٩٦٩	٥٧٤ر١	٦٨٥ر٧	١٢٥٩ر٨	٥٠ر٧
١٩٧٠	٦٦٦ر٩	٤٦٣ر٧	١١٣٠ر٦	٥٩ر٠

المصدر: موءسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٩٧٩ م
جدة ، ص ١٦٩ .

ومن الجدول السابق نلاحظ أن الطلب على الاسمنت فى تزايد مستمر فقد زاد مجموع الاستهلاك فىعام ١٩٧٠ بنسبة (٤ر٦٥ ٪) عن كمية الاستهلاك فى عام ١٩٦٥ م .. كما نلاحظ تزايد نسبة الانتاج المحلى من الاسمنت بالمقارنة مع الاسمنت المستورد ، فقد ارتفعت من (٨ ر٣٣ ٪) فى عام ١٩٦٥م الى (٥٩ ٪) فى عام ١٩٧٠ .

كما يشير الجدول التالى رقم (١٧) الى مساهمة قطاع البناء والتشييد فى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (١٧)

مساهمة قطاع البناء والتشييد (الخاص والحكومي) في

الناتج المحلي الاجمالي بملايين الريالات

حسب أسعار ١٩٦٦

السنة	القطاع الخاص	القطاع الحكومي	المجموع	النسبة ٪
١٩٦٥	٢٢٧ر٢	٢٧٨ر٨	٥٠٦	٤ر٥
١٩٦٦	٢٤٨ر٧	٣٢٧ر٧	٥٧٦ر٤	٤ر٥
١٩٦٧	٢٦٣ر٧	٣٧٧ر٥	٦٤١ر٢	٥ر٥
١٩٦٨	٢٧٤ر٧	٣٧٥ر٣	٦٥٠ر٠	٣ر٥
١٩٦٩	٢٩٠ر٠	٣٤٣ر٠	٦٣٣ر٠	٨ر٤
١٩٧٠	٣٠٥ر٨	٣٣٧ر٧	٦٤٣ر٥	٢ر٤

المصدر : الهيئة المركزية للتخطيط ، تقرير الهيئة المركزية للتخطيط ، الرياض ، ١٣٩٤ هـ ، ص ١٢٨-١٢٩ .

يوضح الجدول السابق أن أعمال التشييد والبناء نمت بمعدلات متقاربة ، وان نسبة مساهمة هذا القطاع في الانتاج المحلي الاجمالي وان كانت تتجه نحو الانخفاض فان هذا بسبب زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ذاته بمعدلات اكبر ، فقد بلغ متوسط نموه في خلال الفترة محل البحث (٩ر٩ ٪)*

(*) احتسب متوسط معدل على اساس معدلات النمو في السنوات ٦٥-١٩٧٠م انظر المرجع السابق ص ١٢٢ .

واذا قورنت نسبة مساهمة هذا القطاع بنسبة مساهمة الصناعة التحويلية فى الانتاج المحلى الاجمالى ، كما فى جدول رقم (١٥) ، فاننا نرى ان مساهمة هذا القطاع واضحة ولها أهميتها الاقتصادية ، لانه القطاع الذى يعتبر المستخدم الرئيسى للموارد المحلية البشرية والمادية ، فهو مجال الاستثمار التقليدى المضمون الربحية .

جـ - قطاع الكهرباء :

بدأت الخدمات الكهربائية للاغراض المنزلية ، تقدم لسكان المملكة منذ بداية الخمسينات فى المدن الكبرى ، ولا توجد احصائيات رسمية عن تطور نمو استثمارات شركات الكهرباء فى المملكة للفترة المنتهية بعام ١٩٧٠ م . ويمكن التعرف بطريق غير مباشر على نشاط هذا القطاع من الجدول التالى رقم (١٨) عن تطور الطاقة المنتجة خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (١٨)

انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية (ألف ك.و.ساعة)

السنة	الطاقة المنتجة	الطاقة المباعة	الاستهلاك الصناعى
١٩٦٦	٣٧٦ر٨	٣٠٦ر١	٣٤ر٢
١٩٦٧	٤٣٠ر٢	٣٥٠ر٦	٢٧ر٦
١٩٦٨	٥٢٨ر٥	٤٢٣ر٧	٢٤ر٠
١٩٦٩	٦٤٠ر٢	٥٢١ر٧	٣٦ر٥
١٩٧٠	٧٠٩ر٨	٥٧٥ر٢	٣٣ر٤

المصدر: المرجع السابق ، ص ١٥٥

من الجدول السابق نرى أن الطاقة المنتجة فى عام ١٩٧٠م زادت عن الطاقة المنتجة فى عام ١٩٦٦ م بنسبة (٨ ر٥١٪) كما أن الطاقة المباعة ازدادت بنسبة (٢ ر ٥٣ ٪) فى نفس الفترة .

أما بالنسبة للطاقة المستهلكة فى الانتاج الصناعى فقد بقيت كما هى فى المتوسط ، ولعل سبب هذا راجع الى أن انخفاض اسعار الاستهلاك الكهربائى الذى يحصل على اعانة من الدولة ، وصغر الوحدات الانتاجية ، لم تشجع على طلب تركيب عدادات الاستهلاك الصناعى . مما يستنتج منه عدم تطور الوحدات الصناعية فى تلك الفترة .

ثانيا : قطاع الانتاج الزراعى والثروة الحيوانية :

أ - الزراعة :

ان ظروف المناخ الاستوائى الصحراوى الذى تقع تحته المملكة يتحكم فى كمية ونوعية الانتاج الزراعى والحيوانى ، وتبلغ مساحة الاراضى الصالحة للزراعة فى المملكة حوالى ٥ر١ - ٢) مليون هيكتار فى حين لاتزيد مساحة الارض المزروعة فعلا عن (٥٢٥ر٠٠٠) هيكتار وباقى المساحة عبارة عن اراضى بور وصحارى .

والجدول التالى رقم (١٩) يوضح مساحة الاراضى حسب نوع الاستعمال فى المملكة .

جدول رقم (١٩) (١)

مساحات الاراضي حسب نوع الاستعمال في المملكة

النسبة ٪	المساحة بالالاف هيكتار	استعمال الارض	نوعية الارض
٢٤ر٠	٥٢٥	اراضي مزروعة	١- صالحة للزراعة
٧٧ر٠	٧٠٠ر١	مراعي	
٢٦ر١	٧٨٠ر٢	غابات	
٦٣ر٦	٠٠٠ر١٤٠	شبه صحراوية	٢- اراضي
٣٤ر١	٠٠٠ر٧٥	صحراء	
٩٩ر٧	٤٨٠ر٢١٩	المجموع	
		مستوطنات وطرق	٣- اراضي غيرزراعية
٠٦ر٠	١١٦	الخ	
١٠٠٪	٢٢٠ر١٢١		المجموع

(١) وزارة الزراعة والمياه ، دليل الاستثمار الزراعي في المملكة العربية السعودية ، الرياض ١٩٧٩ م ، ٩٥ .

المحاصيل الزراعيــــة :

يتصدر محصول الذرة والدخن المرتبة الاولى بين المحاصيــل الزراعية ويمثل حوالى (٥٧ ٪) من اجمالى المساحات المزروعة ويقدر انتاج الشعير بحوالى ؛ ١٠٠ الف طن سنويا ، وتعتبر القصيم من اهم المناطق الزراعية في المملكة تليها مرتفعات المنطقــة

الجنوبية (عسير)، ويعتبر التمر أهم محصول زراعى فى المملكة على الاطلاق حيث توجد حوالى (١١) مليون نخلة بالمملكة .

ودعما للقطاع الزراعى فقد تم انشاء بنك التسليف الزراعى فى عام ١٩٦٢ م ، ولقد كان لانشائه اثرا هاما فى توفير السيولة النقدية للمزارعين لشراء الالات الحديثة ، والاسمدة ، والتوسع الزراعى، دون ان يدفع المزارع أية فوائد على قروضه ، كما اهتمت وزارة الزراعة برفع مستوى الارشاد الزراعى وتقديم الخبرات الفنية لهم فى مواقع العمل .

ونستعرض فى الجدول التالى رقم (٢٠) تطور قروض بنك التسليف الزراعى خلال الفترة من ١٩٦٥ – ١٩٧٠ م حسب الاسعار الجارية .

جدول رقم (٢٠)

قروض بنك التسليف الزراعى السعودى للفترة من

١٩٦٥ – ١٩٧٠م

السنة الهجرية	السنة الميلادية	عدد القروض	اجمالى قيمة القروض
٨٥/١٣٨٤	١٩٦٥	٦٢٥	٤٣٩٠٠٠٠
٨٦/١٣٨٥	١٩٦٦	١٩٢٢	٩٩٢٧٠٠٠
٨٧/١٣٨٦	١٩٦٧	٣١٤٩	١٣٢٩٢٠٠٠
٨٨/١٣٨٧	١٩٦٨	٣٧٣٢	١٢٠٠٠٠٠٠
٨٩/١٣٨٨	١٩٦٩	٣٦٦٧	١٣٨٦٣٠٠٠
٩٠/١٣٨٩	١٩٧٠	٤٣٥٦	١٦١٣٤٠٠٠

المصدر: مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٨٣/١٣٨٢ هـ جدة ١٣٨٣ هـ . ص ٩٥ .

وكما نلاحظ من الجدول السابق فان عدد القروض ازدادمن(٦٢٥) قرضا فى عام ١٩٦٥ الى (٤٣٥٦) قرضا فىعام ١٩٧٠ م ، كما أن حجم اجمالى القروض المقدمة فى عام ١٩٧٠ م قد تضاعف اربع مرات تقريبا عن حجم القروض التى قدمت فى عام ١٩٦٥م ، وهذا يدل على رغبـــة الدولة فى تشجيع المزارعين على البقاء فى مزارعهم ، وزيـــادة انتاجيتهم .

وقد تم انشاء خمس مدارس زراعية ابتدائية منذ عام (١٩٦٠) كما انشأت وزارة الزراعة بمساعدة " منظمة الاغذية الدولية " مركـز التدريب الزراعى المهنى فى عام ١٩٦٩ م .

وعموما ، يوضح الجدول التالى رقم (٢١) قيمة مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى، واهمية النسبة خلال الفترة محل البحـث .

جدول رقم (٢١)
المساهمة المطلقة والنسبية لقطاع الزراعة فى
الانتاج المحلى الاجمالى(ملايين الريـالات)
(حسب التكلفة بالاسعار الجاريـة)

السنة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
حجم المساهمة	٨٣٩ر٤	٨٦٢ر٤	٨٩٥ر٧	٩٧٤ر٤	١ر٠٠٢ر٧	١ر٠٣٥ر٩
النسبة ٪	٧ر١	٦ر٦	٦ر٢	٦ر٢	٥ر٨	٤ر٩

المصدر: الهيئة المركزية للتخطيط ، تقرير الهيئة المركزية للتخطيط ، الرياض ، ١٣٩٣هـ ، ص ١١٨-١١٩ .

واذا كان هذا الجدول يشير الى ارتفاع حجم المساهمة المطلقة للقطاع الزراعي - في الناتج المحلي الاجمالي في هذه الفترة . فانه من الملاحظ أن نسبة المساهمة المئوية تتجه نحو الانخفاض ، والسبب في ذلك يعود حتما الى ارتفاع مساهمة قطاع البترول في الناتج المحلي الاجمالي ، وليس هذا دليلا على انخفاض الاهمية النسبية لقطاع الزراعة في الواقع ، بل أن اهمية قطاع الزراعة تتجلى في نسبة عدد السكان العاملين في الزراعة الى الحجم الكلي للسكان . فقد ذكر احد الباحثين أن "٦٥ ٪ من السكان في عام ١٩٦٩ م لايسكنون المدن ، وان حوالي ٤٥٪ منهم يشتغلون بالرعي والزراعة ، وان ٤٦٪ من القوة العاملة تشتغل بالزراعة"(١).

كما تجدر الاشارة الى أن هناك تحول من الزراعة التقليدية للحبوب والتمر الى زراعة الخضروات والفواكه بما يعادل حوالي ٥٠ ٪ من الانتاج(٢).

٥°٥

(١) Katanani A. Kamal: Policies and Models for Planning the Economic Development of the Non-Oil Sector in Saudi Arabia, Jowa State University, Ph.D., 1971, p.73.

(٢) Ibid., p.72.

ثالثا : قطاع الخدمـات :

أ ـ الخدمات العامـة :

الاقتصاد السعودى اقتصاد مورد واحد واقتصاد خدمات ، فهو اقتصاد مورد واحد لأنّ(٩٠ ٪) من دخله النقدى يأتى من تصدير سلعة واحدة هى البترول ،وهى تحت سيطرة الحكومة. وهو اقتصاد خدمات لأنّ (٨٠٪) من جملة الانفاق الكلى يتم بواسطة اعتمادات الميزانية ،لأنّ الانفاق على المشروعات العامة وتنميتها فى المملكة ، وأغلبية الصناعات الأساسية اما مملوكة للدولة أو تخضع للملكية المشتركة ، أو تعتمد على القروض والاعانات الحكومية ، والحماية الجمركية.

ودور الحكومة واضح تماما فى كافة المرافق والمجالات فالتعليم والصحة مجانا ، والطيران حكومى، ووسائل الاعلام حكومية ، أوشبه حكومية (الصحف والمجلات) ، والدولة تتدخل فى التجارة تنظيما للأسعار ، والأرباح بالنسبة للسلع الضرورية حماية للمستهلكين. كما أن للحكومة دور أساسى فى الخدمات الاجتماعية ، ورعاية الشباب.

وأهم مصدر للتمويل الاستثمارى ، هى ودائع الحكومة لدى مؤسسة النقد العربى السعودى التى تقوم باستثمارات ضخمة نيابة عن الحكومة فى الخارج ، وذلك بغرض استقرار القيمة النقدية للريال. ومنع الآثار التضخمية.

لهذا فان حجم نشاط القطاع الخاص ضئيل نسبيا اذا ما قورن بحجم النشاطات الحكومية وانفاقها. أما الانتعاش الظاهرى للقطاع الخاص ، خاصة فى مجال التجارة فهو نتيجة لتدفق نسبة من الايرادات البترولية الى القطاع الخاص ، على شكل اجور ومرتبات أو خدمات وتعاقدات مع الحكومة أو الشركات التى تنفذ المشروعات الحكومية .

وعلى كل حال ، فان دور القطاع الخاص آخذ فى النمو بصورة متزايدة ، خاصة بعد دخوله فى المجالات الانتاجية ، كما أوضحنا سابقا .

ومن الجدول التالى رقم (٢٢) تتضح أهمية الانفاق الحكومى على قطاع الخدمات .

جدول رقم (٢٢)
اعتمادات الميزانية للانفاق الحكومى على قطاع الخدمات
بملايين الريالات للفترة ١٩٦٥ – ١٩٧٠ م

السنة	الزراعة	المواصلات الاتصالات	البناء	الخدمات	الصناعة	المجموع	المصروف الفعلى ٪
١٩٦٥	١٤٩ر٠	٤٤٣ر٤	٧٠٣ر١	٢٧٢ر٨	١٠٢ر٦	١٧٧٠ر٩	٤٦ر١
١٩٦٦	٢٠٣ر٨	٢٨٢ر٠	٤٠٤ر٨	٥٧٥ر٢	١٠٤ر٥	١٥٧٠ر٣	٥٣ر٥
١٩٦٧	٢٥١ر٣	٥٣٨ر٨	٤٧٧ر٠	٦٢٨ر٤	٦٧ر٥	١٩٦٣ر٥	٥٣ر٥
١٩٦٨	٢٨٠ر٢	٥٢٦ر٩	٥٥٥ر٠	١١٨ر٧	٤٩ر٥	١٦٣٠ر٤	٧٣ر٥
١٩٦٩	٣٩٨ر٨	٧٩٤ر٤	٦٣٨ر٥	١٠٠٤ر٢	٧٠ر٦	٢٩٠٦ر٥	٧٢ر٥
١٩٧٠	٣٠٠ر١	٧٠٥ر٦	٥٥٩ر٤	١٠٤٥ر٩	٦٦ر٤	٢٦٧٧ر٤	٨٢ر٠

المصدر: Faisal S. Al-Bashir: A Structural Econometric Model of the Saudi Arabian Economy, 1960-1970, A Wiley-Interscience Publication, 1977, p.97.

وكما يتضح لنا من الجدول السابق نلاحظ تطور الاعتمادات المالية لقطاع الخدمات خلال الفترة محل البحث ، وانها تتجه للزيادة المطردة كما نلاحظ أن الحكومة لم تتمكن من صرف كامل الاعتمادات السنوية في الميزانية وذلك لاسباب منها ضيق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني على انه من الجدول نفسه نلاحظ توسع هذه الطاقة الاستيعابية وقدرتها على امتصاص نسبة اكبر من هذه الاعتمادات المالية المتزايدة. فقد ارتفعت هذه النسبة من (١ ر ٤٦٪) من اعتمادات عام ١٩٦٥ الى (٨٢ ٪) من اعتمادات عام ١٩٧٠ م ، وهى تعبر عن الزيادة المطلقة والنسبية فى توسع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى .

ب - التجارة الخارجية :

اما فى مجال التجارة الخارجية فان الحكومة كانت ملتزمة - ولا تزال بسياسة الاقتصاد المفتوح - الحر - ، ولذلك لاتوجد قيود على تحويل العملات الاجنبية ، ولا قيود على ترحيل رأس المال والارباح ، كما لاتوجد أية قيود على الواردات .

ومن خلال الجدول التالى رقم (٢٣) عن التركيب السلعى للواردات نستطيع أن نتبين آثر الخصائص القطاعية على التجارة الخارجية .

جدول رقم (٢٣)

التركيب السلعى للواردات للفترة من ١٩٦٥ – ١٩٧٠م

بملايين الريالات (حسب الاسعار الجارية)

التركيب السلعى للـــواردات	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩
١– مواد غذائية	٦٠٠	٦٩٣	٦٦٦	٨٩٤	٨٦٥
٢– مواد بناء	٢٤٨	٣٠٥	١٩٩	٤٣٠	٤١٣
٣– اقمشة ومنسوجات	١٥٤	١٤٨	١٤٧	١٥٤	١٥٧
٤– مكائن والالات وادوات كهربائية ووســائل مواصلات	٦٥٦	٧٠٨	٧٠٩	٨٨٠	١٠٢٢
٥– المنتجات الصناعية الكيماوية	١٠٠	١١٨	١١١	١٥٩	٢٣٨
٦– متنوعـــــات	٢٩٩	٢٨٦	٣٨٠	٢٨٧	٥١٨
	٢٠٨٥	٢٢٥٨	٢٢١٢	٢٨٠٤	٣٢١٣

المصدر: موءسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٩٠ – جدة ، ص ٩٤ – ١٠٩ .

ومن تحليل الجدول السابق نرى أن استيراد المواد الغذائيـــة يمثل المركز الاول فى قائمة الواردات من الناحية الفعلية ، لان البند الرابع فى الجدول المذكور يتضمن مواد تتعلق بعدد من القطاعـــات

الانتاجية والخدمات ، وتأتى مواد البناء فى المرتبة الثانية منحيث الاهمية ، ونظرا للتوسع العمرانى كما اشرنا من قبل ، ولم يختلف ترتيب هذه الاهميات خلال الفترة المشار اليها فى الجدول ٠

أما علاقة حجم الواردات وتطورها بحجم الصادرات فيمكن تحديدها من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (٢٤)

تطور حجم الصادرات والواردات (بملايين الريالات)

بالاسعار الجارية للفترة ١٩٦٥- ١٩٧٠م

	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩
قيمة الصادرات (١)	٦٨٣٨ر٤	٧٦١٤ر٣	٧٨٥٢ر٧	٨٩٥٢ر٩	٩٤٤٩ر٢
قيمة الواردات(-)	٢٠٥٨ر٤	٢٢٥٨ر٣	٢٢١٢ر٤	٢٨٠٤ر٠	٣٢١٣ر٠
فائض الميزان التجارى	٤٧٨٠ر٠	٥٣٥٦ر٠	٥٦٤٠ر٣	٦١٤٨ر٩	٦٢٣٦ر٢
نسبة الواردات المئوية الى حجم الصادرات	٣٠ر١٪	٢٩ر٦٪	٢٨ر١٪	٣١ر٣٪	٣٤٪

المصدر : موءسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٣٩٥هـ جدة ، ص ١٢٣ ٠

١- موءسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٨٨-١٣٨٩هـ جدة ، ص ٩٨ ٠

ونرى من الجدول السابق أن الزيادة فى قيمة الصادرات خلال السنوات محل البحث تبعتها زيادة متناسبة فى قيمة الواردات ، من

ناحية ، ومن ناحية أخرى فان نسبة قيمة الواردات الى قيمة الصادرات لم تتغير كثيرا خلال الفترة محل البحث . فقد كانت (٣٠ر١ /) فى عام ١٩٦٦/٦٥م ، ثم انخفضت فى العامين التاليين ثم عادت فارتفعت الى (٣٤ /) فى عام ١٩٧٠/٦٩م مما يدل على أنها ثابتة فى المتوسط.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية نصل الى ملاحظتين أساسيتين :

(١) ان الصادرات من المواد البترولية الخام والمكررة تشكل أكثر من ٩٠ / من صادرات المملكة . وبالتالى من حصيلتها من العملات الاجنبية .

(٢) تعتمد المملكة الى حد بعيد على الاستيراد بسبب ظروفها الطبيعية وأوضاع التنمية الاقتصادية فيها ، وحصيلة صادراتها من البترول . ولذلك لاينتظر أن تنخفض نسبة الواردات الى الصادرات فى الاجل القريب .

خاتمة الفصـــل :

أوجزنا فى بداية الفصل بعض سمات الجغرافيا الاقتصادية للمملكة ، فتكلمنا عن الموقع ، والمساحة ، ومناطق المملكة الادارية ، وعرضنا الى الحالة الاقتصادية فى المملكة حتى عام ١٩٦٥م ، ثم انتقلنا الى المتغيرات الكلية للفترة محل البحث من ١٩٧٠/١٩٦٥ م ، وتعرضنا فيها للسكان والناتج المحلى الاجمالى والاستثمار الخاص والقوى العاملة ، ثم انتقلنا الى السمات القطاعية فى نفس الفترة فتكلمنا عن انتاج البترول واستعمال عائداته فى تطوير القطاعات الانتاجية للمجتمع ، وعرفنا من خلال العرض ان الاقتصاد السعودى يتميز بسيطرة القطاع البترولى على مجمل الفعاليات المالية فى الدولة ، ومحدودية الانتاج المحلى من السلع والخدمات ، وان هناك مشكلات هيكلية تتعلق بالسكان ، والعمالة ، والزراعة ، والصناعة ، والخدمات العامة وبهذا العرض أعطينا فكرة واضحة عن السمات العامة للهيكل الاقتصادى السعودى خلال الفترة من ١٩٧٠/١٩٦٥م لتكون أساسا لدراسة مشكلات التنمية الصناعية فى الفترة من ١٩٨٠/١٩٧٠م من خلال خطتى التنمية الاقتصادية السعودية الاولى والثانية ، واثر الفوائض المالية المتحصلة من تصدير البترول على التنمية الصناعية .

***

الفصل الرابع

الفوائض المالية في المملكة العربية السعودية

الفصل الرابع : الفوائض المالية فى المملكة العربية السعودية :

المبحث الاول : تطور أسعار الزيت وكميات الانتاج :

شهدت صناعة الزيت تطورات هامة خلال عام ١٩٧٣ م ، كان من أهمها تلك التى تتعلق بالاسعار . فعقب تخفيض قيمة الدولار الامريكى للمرة الثانية واعادة تقويم العملات الرئيسية الاخرى ، التى ارتفع سعرها بالنسبة للدولار ، عدلت اتفاقية جنيف الاولى التى وقعت فى عام ١٩٧٢ م ، ووقعت اتفاقية أخرى فى عام ١٩٧٣م بين دول (أوبك) الرئيسة (والشركات) المنتجة للزيت . وكانت الظروف السياسية العالمية ، وفى الشرق الاوسط على وجه الخصوص ، هى التى اعطت دول (أوبك) زمام المبادرة والسيطرة على (أسعار) البترول العالمية ، وبرغم محاولة الدول الصناعية الضغط ، بطرق مباشرة وغير مباشرة ، للحد من تطلعات دول (الاوبك) الا أنها لم تحقق النجاح المطلوب ، وتطورت أسعار الزيت خلال الفترة من ١٩٧٠/٨/٣١ الى ١٩٧٤/١/١م على النحو المبين فى الجدول التالى رقم (١) .

جـدول رقم

تطور الاسعار المعلنة للزيت السعودي الخفيف وعائدات الحكومة السعودية

عن كل برميل منذ اتفاقية طهران بالـدولار

	السعر المعلن قبل اتفاقية طهران	اتفاقية طهران	اتفاقية جنيف	تعديل اتفاقية جنيف	اول سعر حددته دول الخليج	ثاني سعر حددته دول الخليج	تعديل السعر في
	١٩٧٠/٨/٣١	١٩٧١/٢/١٥	١٩٧٢/١/٢٠	١٩٧٢/٦/١	١٩٧٣/١٠/١٦	١٩٧٤/١/١	١٩٧٥/١٠/١
سعر برميل الزيت العربي السعودي الخفيف	١ر٨	٢ر١٨	٢ر٤٧٩	٢ر٨٩٨	٥ر١١٩	١١ر٦٥١	١٢ر٢٧٦
عائد الحكومة السعودية عن تصدير كل برميل	٠ر٩٨٩	١ر٢٦١	١ر٤٤٨	١ر٧٠٢	٣ر٠٤٨	٧ر٠٠٨	٩ر٩٤٨

المصدر: تم اعداد الجدول بناء على معلومات متوفرة بتقرير موسسة النقد العربي السعودي لعام ١٩٧٣/١٩٧٢م ص ٢٦ وما بعدها وكذلك تقرير نفس المؤسسة لعام ١٩٨١/١٩٨٠ م ص ٦٩ وما بعدها .

ويلاحظ من الجدول السابق أن تعديل أسعار الزيت زاد عائدات الحكومة السعودية خاصة منذ تعديل اتفاقية جنيف فى عام ١٩٧٢م حيث بلغت ايرادات المملكة العربية السعودية من تصدير البترول الخام عام ١٩٧٣ م ٢٢ر٥٧٣ مليون دولار .. أى اكثر من مجموع الايرادات التى تحققت للمملكة من تصدير بترولها الخام منذ عام ١٩٥٧ حتى ١٩٧٣م (١) ، ثم تطورت زيادة هذه العائدات بعد ذلك بسببين رئيسيين : ـ

(١) ارتفاع أسعار البترول .

(٢) ارتفعت نسبة مشاركة المملكة فى ملكية مرافق انتاج ارامكو الى ٦٠ ٪ اعتبارا من يناير ١٩٧٤م .

ونتيجة لذلك فقد سجلت قيمة الصادرات السعودية من الزيت ، وايراداتها منه نموا يفوق بشكل ملحوظ معدل النمو فى انتاج المملكة من الزيت . وبعبارة اخرى فقد ازداد حجم صادرات المملكة من المنتجات البترولية فى عام ١٩٧٣ م بنسبة (٢٨ر٣ ٪) منه فى عام ١٩٧٢ م . كما ازدادت ايرادات المملكة من العائدات البترولية بمقدار (٥٨ر٤ ٪) للعام نفسه بينما بلغت نسبة الزيادة فى معدل الانتاج فى عام ١٩٧٣ (٢٦ر١ ٪) بالنسبة للعام السابق .

---

(١) د . أحمد الصباب : المملكة العربية السعودية ، وعالم البترول ، دار عكاظ للنشر ، جدة ١٩٧٩ م ، ص ٢٥٣ .

وحتى نتبين كيف تحققت الفوائض المالية السعودية خلال الفترة من ١٩٧٣ م الى ١٩٨٠ م لابد لنا من متابعة تطورأسعار الزيت الخام ثم نمو الايرادات الحكومية من الزيت خلال هذه الفترة .. والجدول التالى يبين تطور أسعار الزيت للفترة من ١٩٧٥/١٠/١ – ١٩٨٠/١١/١ م .

جدول رقم (٢)

تطور الاسعار المعلنة للزيت الخام الخفيف بالدولار للبرميل

التاريخ	السعر بالدولار
١٩٧٥/١٠/١	١٢ر٣٧٦
١٩٧٧/١/١	١٣ر٠٠٠
١٩٧٧/٧/١	١٣ر٦٦
١٩٧٩/٤/١	١٤ر٥٤
١٩٧٩/٧/١	١٨ر٠٠
١٩٨٠/١/١	٢٦ر٠٠
١٩٨٠/٤/١	٢٨ر٠٠
١٩٨٠/٨/١	٣٠ر٠٠
١٩٨٠/١١/١	٣٢ر٠٠

المصدر: نشرات وزارة البترول فى المملكة العربية السعودية من عام ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ م . الرياض

ويتضح من الجدول السابق أن برميل البترول العربى الخفيف ارتفع من حوالى ١٢ر٣ دولار فى عام ١٩٧٥ الى ٣٢ دولار فى نهاية عام ١٩٨٠ م أى بنسبة تبلغ (١٥٨ر٥ ٪) .

أما فيما يتعلق بتطور انتاج البترول الخام ، وقيمة الصادرات ونصيب الحكومة السعودية من هذه العائدات فيمكن توضيحه فى الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

كميات وعائدات الزيت الخام والمكرر المصدر

وعائدات الحكومة السعودية

السنة	الانتاج بملايين البراميل سنويا	صادرات الشركات بملايين الدولار سنويا	ايرادات الحكومة السعودية بملايين الدولارات
١٩٧٢	٢١٩٥ر٨	٥٤٥٩	٢٧٤٤ر٦
١٩٧٣	٢٧٦٩ر٤	٨٩٩٤	٤٣٤٠ر٠
١٩٧٤	٣٠٩٨ر٦	٣٥٦٢٢	٢٢٥٧٣ر٥
١٩٧٥	٢٥٨١ر١	٢٩٥٧٩	٢٥٦٧٦ر٢
١٩٧٦	٣١٤٠ر٣	٣٨٥٠١	٣٠٧٤٧ر٤
١٩٧٧	٣٣٢٤ر٨	٤٣٥٣٧	٣٦٥٤٠ر١
١٩٧٨	٢٩٨٥ر٦	٣٧٣٩٠	٣٢٢٣٣ر٨
١٩٧٩	٣٣٩٣ر٠	٥٧١٣٤ر٠	٤٨٤٣٥ر٢
١٩٨٠	٣٦٢٣ر٨	١٠١٤٢١	٨٤٤٦٦ر١

المصادر : (١) موءسسة النقد العربى السعودى، النشرة الاحصائية لعام ١٩٨٠ ، ص ٦٩ — ٧٠

(٢) موءسسة النقد العربى السعودى، النشرة الاحصائية لعام ١٩٨١م ، ص ١٤٢ — ١٤٥

(٣) وزارة البترول والثروة المعدنية السعودية ، التقرير السنوى لعام ١٩٨٠ ، ص ٣ — ١٠

ومن الجدول السابق اعلاه نستخلص الملاحظات التالية :-

(أولا) : زاد الانتاج فى عام ١٩٨٠ م عن الانتاج فى عام ١٩٧٢ م بنسبة (٦٥ ٪) .

(ثانيا) : زادت ايرادات الحكومة فى عام ١٩٨٠ م عن ايراداتها فى عام ١٩٧٢ م بنسبة (٣٠٧٧٪) .

(ثالثا) : يجب أن نلاحظ أن الزيادة الكبيرة فى ايرادات الحكومة ليست فقط بسبب زيادة الانتاج والاسعار وانما بسبب زيادة حصتها فى نسبة المشاركة فى ملكية مرافق انتاج الشركات المصدرة للبترول حتى أصبحت الحكومة تملك منذ عام ١٩٨٠ كامل شركة ارامكو وهى اكبر الشركات المنتجة للزيت فى المملكة فبينما كانت الحكومة تحصل على حوالى (٥٠ ٪) من قيمة صادرات الشركات المنتجة فى عام ١٩٧٢ م كما يتضح من الجدول السابق فانها قد حصلت فى عام ١٩٨٠م على حوالى (٨٥٪) من اجمالى قيمة الصادرات .

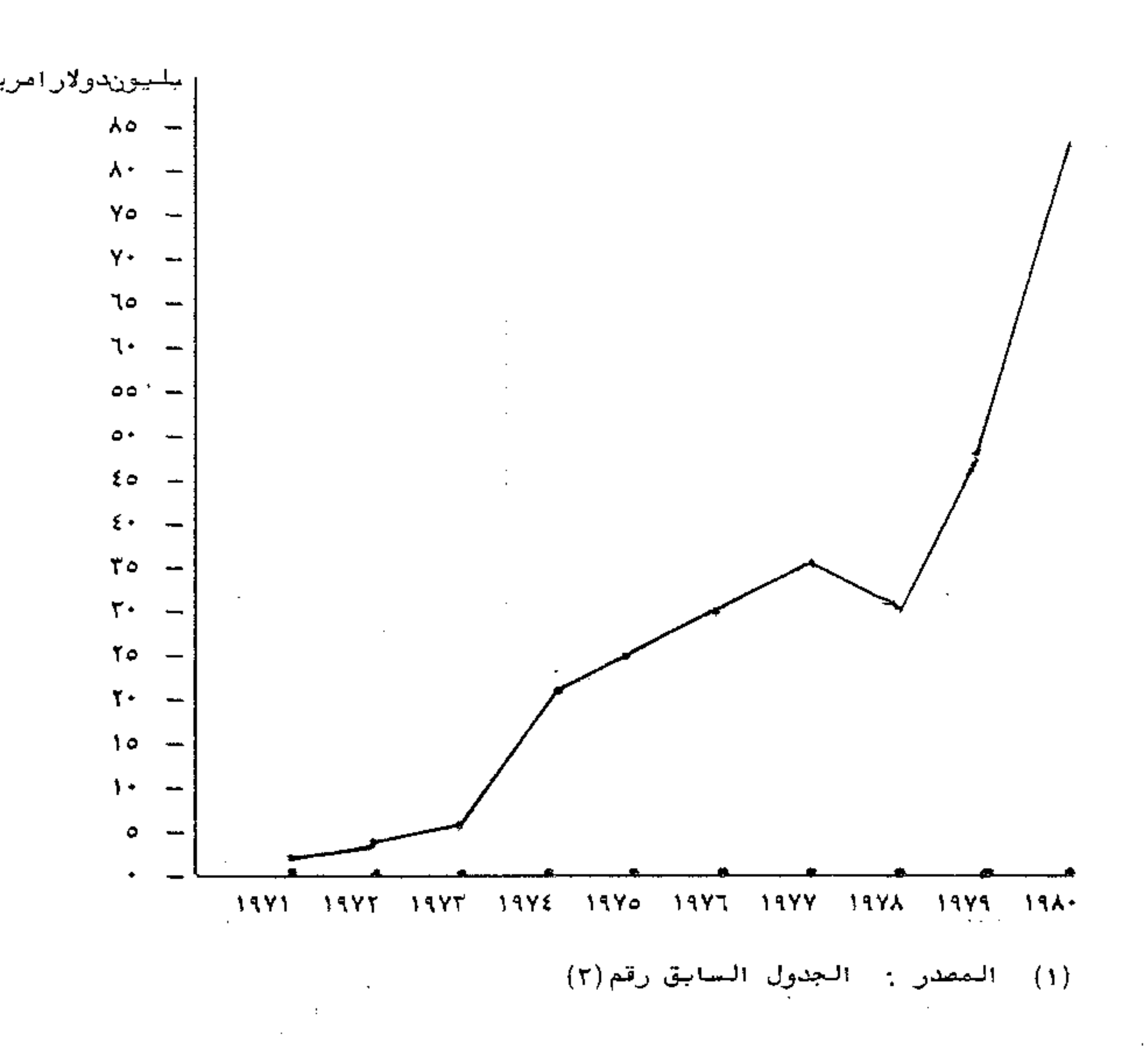
والرسم البيانى التالى يوضح تطور المبالغ المدفوعة للحكومة السعودية من شركات الزيت العاملة بالمملكة ببلايين الدولارات الامريكية خلال الفترة من عام ١٩٧١ م - ١٩٨٠ م .

رسم بيانى رقم (١)

المبالغ المدفوعة للحكومة السعودية خلال الاعوام

١٩٧٠ – ١٩٨٠ [1]، ببلايين الدولارات الامريكية

من عائدات الزيت الخام (الشركات الاجنبيـــــة)



(١) المصدر : الجدول السابق رقم (٢)

وفى الرسم البيانى السابق يتضح أن ايرادات المملكة من البترول ارتفعت فى عام ١٩٧٩ بعد انخفاضها فى عام ١٩٧٨ ثم ارتفعت مرة اخرى فى عام ١٩٨٠ م وذلك على اثر اتخاذ المملكة قرارها بزيادة الانتاج لتعويض النقص العالمى بسبب الحرب العراقية ـ الايرانية .

المبحث الثانى :

تقدير حجم الفوائض المالية السعودية :

ان دقة تقدير الحجم الحقيقى للفوائض البترولية السعودية وأماكن ونوعية استثمارها ، أمر غير ممكن عمليا ، وذلك بسبب أن بعض دول (أوبك) تريد أن تحتفظ بسرية المعلومات الاستثمارية ولتأكيد هذه الحقيقة ذكر مسؤول امريكى " انه لايستطيع الافصاح عن البيانات الشخصية للاستثمارات الخاصة بدول (الأوبك) لان الكويت والسعودية طلبتا أن تكون استثماراتهما سرية "[١] كما تذكر أحد المصادر أن نقص المعلومات عن استثمارات (الأوبك) كان" نتيجة اتفاقية وقعت بين وزير الخزانة الامريكى والسعودية[٢].

ومن المفهوم أن المعلومات والاحصائيات التى تنشرها المصادر الاجنبية يجب أن تؤخذ بحذر شديد فهى اما أن تكون موجهة أو تقديرية بسبب سياسة كتمان المعلومات التى اشرنا اليها .

---

(١) The Washington Post, U.S.A., July 27, 1979, p. P.F 2.

(٢) Arab Oil and Economic Reveiw, U.S.A., OPEC's American Investments, September, 1979, p. P.24.

وبناء على ذلك فان تقديرنا لحجم الفائض المالى البترولى فى المملكة العربية الـعودية لابد أن يعتمد اساسا على الاحصاءات والمعلومات الواردة فى التقارير الرسمية الحكومية . ولاشك فى أن ميزان المدفوعات هو أهم مصدر يمكن الاعتماد عليه فى تقدير حجم الفائض المالى فى المملكة .

والجدول التالى رقم (٤-١) يبين تطور الفوائض المالية الـعودية خلال الاعوام ١٩٧٦/١٩٧٣ وقد تم تحويل الارقام الاصلية من الريال الى الدولار على أساس الوزن المرجح لسعر الصرف فى كل عام :

حدول رقم (٤-١)
الحساب الجارى بميزان المدفوعات الـعودى بملايين الدولارات

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
١- الميزان التجارى (أ+ب - ج)	٤٠١٤	٢٩٠٩٦	٢١٣٣٥	٢٥٢٤٧
أ- صادرات الزيت	٥٨٤٩	٣٢٥٨٧	٢٧٢٣٢	٣٥٥١٠
ب - صادرات اخرى	٢٦	٧٩	١١٩	١٢١
ج - الواردات (-)	١٨٦١	٣٥٧٠	٦٠١٥	١٠٣٨٤
٢- الخدمات والتحويلات (أ- ب) (-)	١٤٨٥	٦٠٠٠	٦٩٩٥	١٠٩٦٥
أ- التحصيلات	٧٧٦	٢٦٠٢	٣٢٠٧	٤٥٦٧
١- عائدات الاستثمار (+)	٢٠٦	١٢١٨	١٨٦٢	٢٩١١
٢- اخرى	٥٧٠	١٣٨٤	١٣٤٥	١٦٥٦
ب - المدفوعات (-)	٢٢٦١	٨٦٠٢	١٠٢٠٢	١٥٥٣٢
١- عائدات استثمار (-) قطاع الزيت	٣٤٢	٤٨٩٥	١٦١٧	٢٢٠٦
٢- اخرى	١٩١٩	٣٧٠٧	٨٥٨٦	١٣٣٢٦
فائض أوعجز الحساب الجارى (١-٢)	٢٥٢٩	٢٣٠٩٦	١٢٧٤٩	١٤٢٨٢

المصدر: اعد الجدول على أساس الارقام الواردة بتقرير موءسسة النقد العربى الـعودى السنوى لعام ١٩٨١ ، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

جدول رقم (٤-٢)

الحساب الجاري بميزان المدفوعات السعودى

بملايين الدولارات

	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
١- الميزان التجارى	٢٥٦٩٠	١٧٠١٨	٣٤٤٨٨	٧٢٦٢٨
أ - صادرات الزيت	٤٠٢٨٦	٣٦٩٥١	٥٧٨٧٤	١٠٠٧٦٥
ب - صادرات اخرى	١٢٢	١٤٤	١٥٠	١٥٦
ج - الواردات	١٤٧١٨	٢٠٠٧٧	٢٣٥٣٦	٢٨٢٩٣
٢- الخدمات والتحويلات(أ- ب)	١٣٧٦٦	١٩٢٢٨	٢٣٤٠٧	٣١١٣٨
أ - المتحصلات	٥٩٩٩٧	٦٤٨٦	٧٧١٩	١١٢٨٩
١- عائدات الاستثمار(+)	٣٩٩٣	٤٣١٣	٤٩١٦	٧٤٥٨
٢- اخرى	٥٦٠٠٤	٢١٧٣	٢٨٠٣	٣٨٣١
ب - المدفوعات:	١٩٨٧٦	٢٣٠٧٠	٣١١٢٦	٤٢٤٢٨
١- عائدات الاستثمار(-)	٢٤٤٩	١١٦٦	٢٠٦٦	٩٦٤٢
٢- اخرى	١٧٤٢٧	٢١٩٠٤	٢٩٠٦٠	٣٢٧٨٦
فائض أو عجز الحساب الجارى (١ - ٢)	١١٩٢٤	٢٢٢٠-	١١٠٨١	٤١٤٩٠

ومن تحليل الجدولين السابقين (٤-١) ، (٤-٢) نلاحظ أن مجموع الحساب الجارى للسنوات ١٩٧٣ - ١٩٨٠ يبلغ (١١٢٢٧٠) مائة واثنى عشر ألفاومائتين وسبعين مليون دولار ، كما أنه حدث عجز فى عام ١٩٧٨ م بسببين أولهما انخفاض انتاج المملكة من الزيت من (٣٣٥٨) مليون برميل فى عام ١٩٧٧ م الى (٣٠٣٨) مليون برميل عام ١٩٧٨ م

بسبب " عوامل فنية "[1] والثانى هو أن النمو فى الانفاق الحكومى قد فاق النمو فى الايرادات نظرا لتنفيذ برامج خطة التنمية الاقتصادية الثانية والذى صاحبه ارتفاع اسعار السلع المستوردة . ثم عاد الانتاج الى اتجاهه المتزايد بعد ذلك .

ولقد زاد حجم الايرادات المالية من الصادرات البترولية فى عام ١٩٨٠ بحوالى ١٧ ضعف حجم الايرادات المالية فى عام ١٩٧٣م .. كما تضاعفت قيمة الواردات فى عام ١٩٨٠ بحوالى ١٥ ضعف حجم الواردات من السلع والخدمات فى عام ١٩٧٣ م

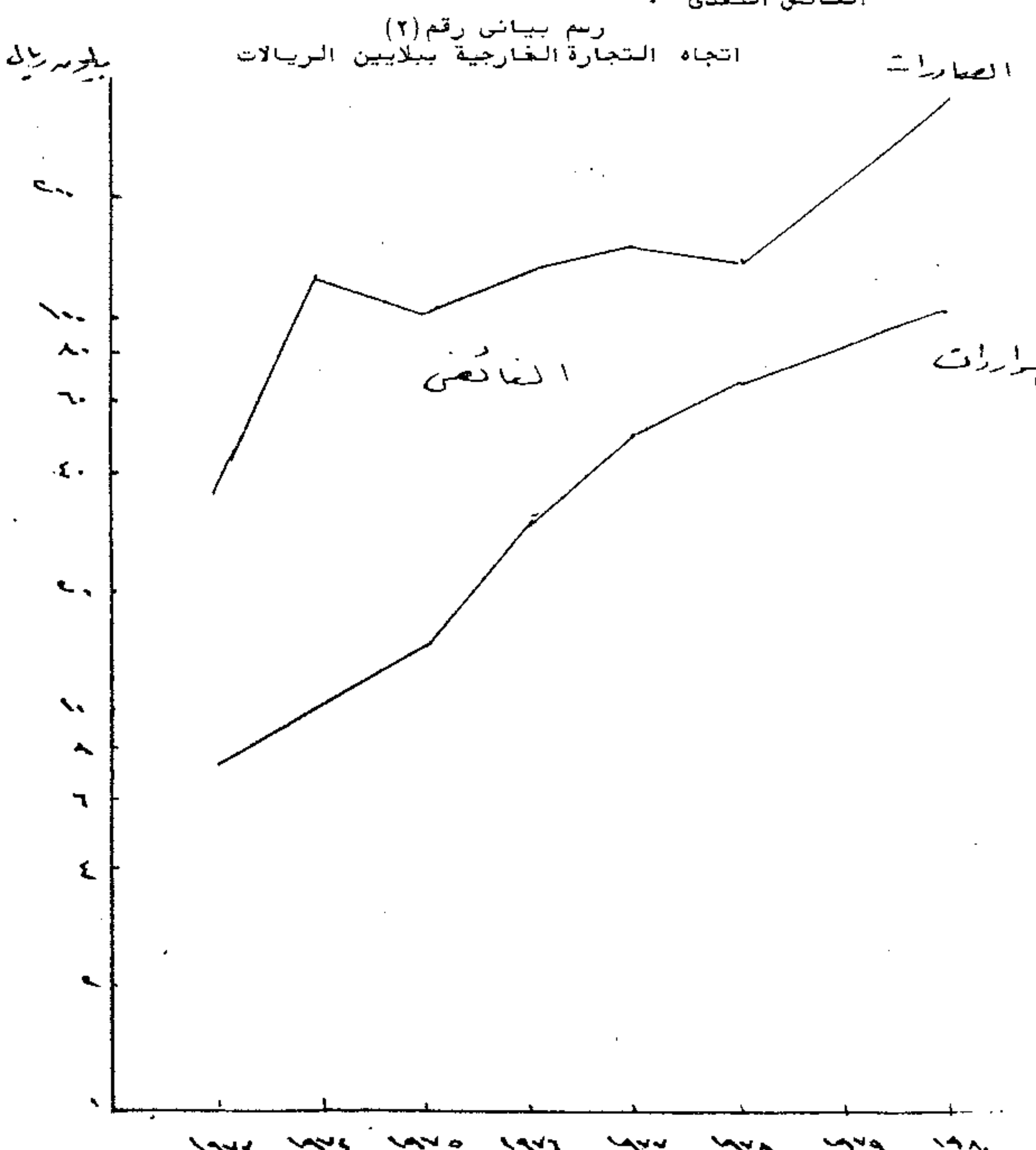
ويلاحظ أن قيمة ايرادات تصدير الزيت التى تحصلها الحكومة من شركات الانتاج الاجنبية العاملة بالمملكة بموجب الجدول رقم (٣) تقل عن البيانات الواردة فى ميزان المدفوعات لكل الاعوام ويرجع السبب فى ذلك الى أن الجدول رقم (٣) لايتضمن الصادرات البترولية للمؤسسة العامة للبترول والمعادن(بترومين) باعتبارها شركة وطنية حيث تضاف قيمة صادراتها فى ميزان المدفوعات .

---

(١) مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٩٧٩م ، جدة ، ص ١٨ .

والرسم البيانى التالى يوضح حجم الفرق بين الصادرات والواردات السلعيـــــة فقط للفترة من ١٩٧٣ م - ١٩٨٠ م حيث أن حجـم الفائض النقدى .

رسم بيانى رقم (٢)
اتجاه التجارة الخارجية ببلايين الريالات



الفصل الرابع :

المبحث الثانى: نمط وأسلوب استخدام الفوائض المالية السعودية

(١) الاستثمارات الداخلية :

ان الهدف الاساس للحكومة العربية السعودية هو استخدام عائداتها البترولية فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة مع الاخذ فى الاعتبار ظروف الاقتصاد العالمى ومساعدة الدول العربية والاسلامية على تنفيذ برامجها التنموية . ولقد أعطت الحكومة اهتماما خاصا لايجاد البنية الاساسية التى هى أساس التنمية الاقتصادية ، ونلاحظ ذلك بوضوح فى خطط التنمية التى وضعت اعتبارا من عام ١٩٧٠ م .

ومن خلال الجدول التالى رقم (٥) نستطيع أن نتعرف على اتجاه وحجم الميزانيات العامة للدولة ونصيب المشروعات العامة من هذه الميزانيات .

جدول رقم (٥)

الميزانيات السنوية للمملكة ونفقات المشروعات

خلال الفترة من١٩٧٣–١٩٨٠ بملايين الريالات والدولارات *

السنة الهجرية	السنة الميلادية	الميزانية		نفقات المشروعات	
		ريال	دولار	ريال	دولار
١٣٩٣/٩٢	١٩٧٣	١٣٢٠٠	٣٥٧٧	٦٧١٧ر٦	١٨٢٠
١٣٩٤/٩٣	١٩٧٤	٢٢٨١٠	٦٤٢٥	١٤٢٦٣	٣٨٦٥
١٣٩٥/٩٤	١٩٧٥	٩٨٢٤٧	٢٧٩٩٠	٢٦٣٩٧	٧٤٣٥
١٣٩٦/٩٥	١٩٧٦	٩٥٨٤٧	٢٧١٥٢	٧٤٣٧٩	٢١١٩٠
١٣٩٧/٩٦	١٩٧٧	١١٠٩٣٥	٣١٥١٥	٧٤٤٣٣	٢١٠٨٥
١٣٩٨/٩٧	١٩٧٨	١٤٦٤٩٣	٤٣٠٩٩	٧٤٨٦٦	٢٢٠٨٤
١٣٩٩/٩٨	١٩٧٩	١٣٠٠٠٠	٣٨٦٩٠	٨٣٠٤٨	٢٤٧١٦
١٤٠٠/٩٩	١٩٨٠	١٦٠٠٠٠	٤٨١٩٣	١٠٥٦٦٨	٣١٨٣١
١٤٠١/١٤٠٠	١٩٨١	٢٦١٥١٦	٧٨٠٦٤	١٧٤٧٣٧	٥٢١٦٠
المجموع			٣٠٤٧٠٥		١٨٦١٨٦

المصدر: تقارير موءسسة النقد العربى السعودى

عام ١٩٧٨ ص ١٩١ – ١٩٢
" ١٩٧٩ ص ١٦٣
" ١٩٨١ ص ١٦٦

* تم احتساب قيمة الدولار على أساس السعر المرجح لكل عام .

ومن تحليل الجدول السابق نجد أن ما اعتمد صرفه على المشروعات خلال هذه الفترة يبلغ حوالى ٦١٪ من حجم الميزانيات العامة للدولة والتى بلغ مجموع قيمتها (٣٠٤٧٠٥) مليون دولار .

ويلاحظ من هذا الجدول أن الطفرة فى الانفاق ابتدأت فى عام ١٩٧٦ وهى فى الواقع أول سنوات الخطة الخمسية الثانية ، ثم تتابع الانفاق بعد ذلك بصورة طبيعية ، مما نستنتج منه أن الانفاق الحكومى متلائم مع التوسع التدريجى فى المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى .

ولعل أهم مايلفت النظر فى موضوع الفوائض المالية هو تزايد الانفاق الحكومى ، وبالتالى تزايد الطلب الاجمالى ، وأن محاولة توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى تستلزم بالضرورة زيادة الاستثمارات " طويلة الاجل " وهى التى أخذ القطاع الحكومى على عاتقه مسؤلية تمويلها خارج نطاق النظام المالى ، الذى لازال يحبو خلف القدرة الحكومية المتزايدة على الانفاق .

أما بالنسبة للقطاع الخاص فأنه لايزال فى معظمه يميل الى الاستثمارات " قصيرة الاجل " ، والمضاربات المحلية على الاراضى من أجل تحقيق ارباح سريعة ، وهذه النوعية من الاستثمارات لاتحتاج الى تنظيم دقيق أو خبرة عريقه ، ولقد أدى هذا الوضع الى ترك السوق السعودية مفتوحة أمام الشركات الاجنبية دون منافسة تذكر. ولقصور الاستثمارات الداخلية فى المنطقة العربية عموما وفى المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص أسباب عدة لعل من أهمها أن النشاط المالى يعتبر نظاما تابعا لأنظمة مالية أجنبيه يعتمد عليها ، ويدور فى فلكها ، بل ويخدم اهدافها فى كثير من الاحوال ، وكان من الاثار السلبية لهذا الارتباط الاخلال بقدرة دول المنطقة على أن تستكمل ايجادها كلها المالية المستقلة .

وليس من شك فى أن هذه الهياكل المالية المستقلة لاتتمثل فيما هو موجود حاليا من موءسسات النقد المركزية أو التوسع فى عدد البنوك التجارية ، بل أن ادارة هذه الفوائض المالية يتطلب هيكل مالى يحتوى على موءسسات مالية متخصصة لتجميع الاموال وتخطيط مساراتها ، وتحديد الوسائل التى يتم بها التعرف على كميه ونوع واتجاه الطلب على النقود والسياسات التمويلية فى اطار الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى . وهذه عمليات مضنية تحتاج الى توفر الكفاءات المالية المدربة ، وهيكل مالى ونقدى متكامل .

ومن الاثار السلبية أيضا لعدم وجود الهيكل المالى والنقدى المشار اليه هو اتخاذ العملات الرئيسية الاجنبية أساسا لسعر الصرف ولذلك نجد أن جزءا كبيرا من الاستثمارات يستثمر فى أوراق مالية حكومية وأجنبيه مساهمة بذلك فى تمويل نشاطات اقتصادية اجنبيه ، ودعم موازين مدفوعاتها على حساب النشاطات الاقتصادية المحلية .

ونخلص من ذلك الى أن السوق المحلية هى سوق نقدية ، وليست سوقا مالية ، حيث نلاحظ أن العملة النقدية تمثل نسبة عالية فى التداول بالنسبة للودائع الادخارية ، التى لاتزال تقوم بدور محدود فى تمويل الاستثمار الانتاجى .

وفى الجدول التالى رقم (٦) نرى مثالا يوضح مكونات السيولة النقدية فى المملكة العربية السعودية للاعوام ١٩٧٣ -١٩٨٠م

جدول رقم (٦)[1]

مكونات السيولة النقدية فى المملكة العربية السعودية

بالريال السعودى (مليون)

العام	النقد المتداول	ودائع تحت الطلب	ودائع ادخارية ولاجل	ودائع أخرى شبه نقود
١٩٧٣	٢٤٨٧ر٨	٢٢٥٩ر٣	٨١٤ر٣	٦٥٦ر٤
١٩٧٤	٣٣٧٤ر٧٤ر٤	٣١٩٥ر٢	٩١٣ر٥	١٢٤٨ر١
١٩٧٥	٥٠٥١ر٦	٥٦٢٢ر٥	١٥٣٩ر١	١٨٣٦ر٦
١٩٧٦	٨٥٥٨ر٥	١١٠١١ر٨	١٥٧١ر٩	٣٣١٠ر٤
١٩٧٧	١٣٦٠٧ر١	١٧٦٠٩ر٦	١٨١٠ر٦	٤٣٠٧ر٦
١٩٧٨	١٧٩٦٩ر٦	٢٧٣٢٧ر٤	٣٠٦٠ر٢	٥٢٥٩ر٩
١٩٧٩	٢١٠٠٩ر٦	٢٩٤٧٦ر٣	٤١٦٥ر٢	٦٧٢٨ر٨
١٩٨٠	٢٥١٩٨ر٨	٣٠٤٤٨ر٥	٩٥١٠ر٠	٧٥١١ر٢

واذا نظرنا الى نسبة الودائع الادخارية ولاجل فى الجدول السابق الى مجموع النقد المتداول والودائع تحت الطلب ،نجد أن الودائع الادخارية تشكل نسبة ضئية ، مما يعبر عن عدم رغبة أومقدرة البنوك التجارية على زيادة وتنشيط الائتمان طويل الاجل ،لاسباب قد ترجع الى انخفاض سعر الفائدة محليا عنه فى الخارج ، أو تفضيل السيولة النقدية لاغراض المضاربة أو

(١) بنى الجدول على أساس أرقام واردة فى تقريرى مؤسسة النقد العربى السعودى لعام ١٩٧٨م ص ٤٠ عام ١٩٨١ ص ٢٩ ـ مع ملاحظة أنه اعتبرمنتصف العام الهجرى بداية للعام الميلادى.

الدوافع الدينية لدى بعض المستثمرين - التى تمنعهم من التعامل بالطرق الربوية المحرمة شرعا ، هذا بالاضافة الى عدم وجود أسواق مالية كما أشرنا من قبل تساعد على تسهيل حركة التداول والاستثمار ·

ولعله من الضرورى عقد مقارنة بين حجم القروض الاستثمارية التى تمنحها البنوك المحلية للمقترضين فى الداخل وحجم استثمارات هذه البنوك فى الخارج لنرى حجم وسائل التمويل المتاحة التى لاتجد منافذ استثمارها فى الداخل ·

جدول رقم (٧)
حجم ايداعات البنوك السعودية بالخارج مقارنا
بالاستثمارات والقروض التى تقدمها محليا
(بملايين الريالات)

السنة	قروض شخصية وتجارية	استثمارات	المجموع	موجودات لدى البنوك فى الخارج
١٩٧٣	١٧١٥	٦٥	١٧٨٠	١٣١٢
١٩٧٤	٢٢٨٣	١١٥	٢٣٩٨	١٨٣١
١٩٧٥	٤٤١٠	١٠٤	٤٥١٤	٢١٢٦
١٩٧٦	٦٥١٢	٢١٠	٦٧٢٢	٣٤٧١
١٩٧٧	٩٦٣٨	٢٤٦	٩٨٨٤	٨٠٣٦
١٩٧٨	٩٧١٤	٤٠٥	١٠١١٩	٩٣١٩
١٩٧٩	٢٠٨٢٨	٧٤٢	٢١٥٧٠	١٠٩٧٥
١٩٨٠	٣٠١٤٨	٧٣٥	٣٠٨٨٣	١٧٠٧٣

المصدر: بنى الجدول على أساس تقرير موءسسة النقد العربى السعودى لعام ١٩٧٨ ص ١٦٢ و عام ١٩٨١ ص ٢٤ ·

ومن الجدول رقم (٧) نلاحظ زيادة القروض الشخصية والتجارية زيادة مضطردة بينما أن القروض الاستثمارية تشكل نسبة ضئيلة فهي لم تزد عن ٧٤٢ مليون ريال في عام ١٩٧٩م ، ونلاحظ كذلك أن استثمارات هذه البنوك في البنوك الخارجية تنمو بسرعة كبيرة مما لايدع مجالا للشك في أن القطاع الخاص لايجد مجالا للاستفادة من من القروض للاغراض الاستثمارية .

والسبب في ذلك كما ذكرنا هو طبيعة النظام المالي والنقدي نفسه الذي يقوم على أساس أن العمليات المالية الحكومية هي المصدر الرئيسي لزيادة سيولة القطاع الخاص ، حيث " ساهم التدفق النقدي الحكومي بحوالي (٩٤ ٪) من السيولة الاجمالية التي استوعبها الاقتصاد المحلي خلال السنوات التالية لعام ١٩٧٣ م ، بينما ساهم القطاع الائتماني المصرفي بنسبة (٦ ٪) فقط[١].

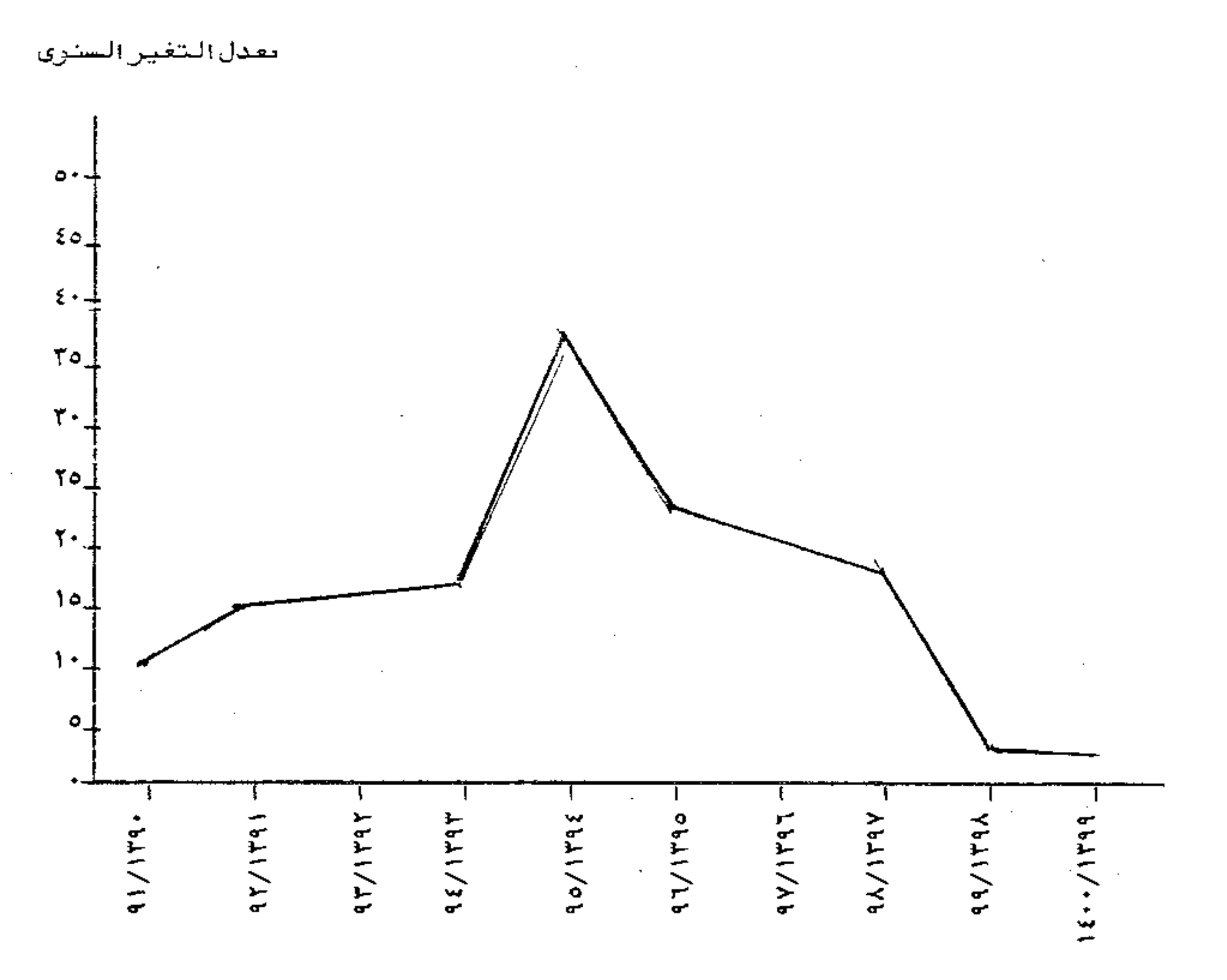
ولقد كان دور الحكومة في زيادة السيولة النقدية في الداخل للاغراض الاستثمارية دورا واضحا فقد تمكنت من انشاء موءسسات اقراض متخصصه لتقديم القروض (بدون فوائد) بما في ذلك القروض المتوسطة والطويلة الاجل الى مختلف القطاعات الاقتصادية حيث تطورت قيمة ما اقرضته هذه الموءسسات من (٣٠٨) مليون ريال عام ١٩٧٣ الى (١٩٠١٤) مليون ريال في عام ١٩٨٠ .

---

(١) موءسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لعام ١٤٠٠ - ١٤٠١ هـ ، جدة ، ص ١٥ .

ولقد نجمت عن هذا الانفاق الحكومي المتزايد ضغوط "تضخمية" فقد نمت وسائل الدفع كما رأينا بسرعة فاقت المقدرة الاستيعابية للاقتصاد غير أن الحكومة تمكنت من السيطرة على التضخم بوسائل عدة منها ترشيد الانفاق الحكومي ودفع الاعانات للمنتجين المحليين ودعم اسعار المستوردات الغذائية كما نرى في الرسم البياني التالي:

الفجوة التضخمية



(٢) الاستثمارات الخارجية :

رأينا أن المملكة العربية السعودية باعتبارها اكبر دولة عربية مصدرة للبترول تحصل على موارد مالية ضخمة تفيض عن قدرتها على استيعاب هذه الفوائض فى الاقتصاد الوطنى بشكل فورى ، ففى الوقت الذى تنفق فيه على برامج التنمية الاقتصادية المحلية محاولة توسيع الطاقة الاستيعابية لاقتصادها باستمرار ليمتص مزيدا من الاستثمارات الانتاجية فان المملكة تجد نفسها فى وضع سياسى واقتصادى يفرض عليها الحذر الشديد عند اتخاذ قرارات استثمار فوائضها المالية . وحيث أن جميع هذه الاموال مملوكة للحكومة فان المقصود هنا بالفوائض المالية المستثمرة فى الخارج هى الاستثمارات الحكومية فقط ، أما الاستثمارات الشخصية فهى لاتشكل الا نسبة صغيرة لامجال ولا أهمية لبحثها .

ويمكن ان نستنتج سياسة الاستثمار الحكومية السعودية من خلال ممارسات مؤسسة النقد العربى السعودى ، وتصريحات المسؤلين فيها عن افضل الطرق التى يرونها لاستثمار هذه الفوائض المالية فى الخارج وهى بلا شك سياسة محافظة وضد المغامرة ولذلك فهى ترتكز على الاسس التالية :

(١) الامان : Security

لقد كانت رغبة المملكة فى المحافظة على اموالها هى الدافع الاول لايداعها فى البنوك والمؤسسات المالية الغربية ، فقد واجهت

المملكة فى بداية تدفق ايرادات البترول مشكلة حفظ هذه الفوائض المالية فلجأت الى البنوك الشهيرة والموءسسات المالية الكبيرة لتحتفظ بأموالها فى شكل استثمارات قصيرة ومتوسطة الاجل تمهيدا لاستيعابها محليا متى اصبحت الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى تسمح بذلك . ويرى المسؤلون أن هذه السياسة هى الافضل فى سبيل تجنب المخاطر .. برغم انخفاض معدلات الفائدة على مثل هذه الاستثمارات . لذلك فان سياسة الاستثمارات من وجهة النظر الحكومية فى المملكة العربية السعودية ضد المخاطر وهدفها الرئيسى هو سلامة ارصدتها وليس عائد هذه الارصدة .

(٢) الاستثمار فى الاجل القصير والمتوسط :

تمشيا مع سياسة المحافظة والابتعاد عن المخاطر لجأت مؤسسة النقد العربى السعودى الى استثمار فوائض عائدات البترول المالية فى الاجل القصير والمتوسط الذى لايزيد عن خمس سنوات لاعتقاد المسؤلين فيها بأن الاستثمار لفترات قصيرة هى الضمان ضد التضخم (١).

والتفسير الرسمى لقرار الاستثمار ، لفترات قصيرة هو أن هذه الاموال ارصدة حكومية محتفظ بها لمشاريع التنمية الاقتصادية ويمكن احتياجها لهذا الغرض ،فى أى وقت،لذلك لابد من تجنب تجميدها

---

(١) Business Week: New Targets for Saudi Cash, November 7, 1977, p.88.

فى استثمارات اجنبية طويلة الامد[١]، لذلك فان معظم ارصدة الحكومة السعودية كما ذكرنا تستثمر لآجال قصيرة ومتوسطة فى الولايات المتحدة وأوروبا فى البنوك والاوراق المالية الحكومية .

لكن هناك دلائل على أن موءسسة النقد العربى السعودى بدأت تستثمر لفترات اطول وتزيد من استثماراتها فى الموءسسات الخاصة مما يدل على حدوث تغيير فى سياسة الاستثمار أو أن ظروف سوق الاستثمار قد حتمت مثل هذا التغيير ، بمعنى أن فرص الاستثمار لاجال قصيرة غير متوفرة مما اضطر الموءسسة الى الاستثمار لآجال طويلة[٢] .

(٣) عدم الاستثمار فى العقارات :

تهدف سياسة الاستثمار السعودية الى تجنب استثمار فوائض اموالها البترولية فى العقارات فى الدول الغربية لما يثيره هذا النوع من الاستثمارات من حساسيات فى الدول المستثمر فيها[٣].

(٤) عدم الاستثمار فى الذهب :

ان شراء كميات كبيرة من الذهب ستوءدى الى ارتفاع اسعاره ومن ثم اضعاف قيمة العملات العالمية وبالتالى رفع نسبة التضخم العالمية ، ونظر الخطورة المضاربة فى أسواق الذهب العالمية .

---

(١) Michael Prest: Investment of Surplus Revenues Leaves Gulf States much of think about, MEED, August 3, 1974, p.7.

(٢) د. سعود البريكان : الاستثمارات الخارجية لاموال النفط ، بحث مقدم الى دورة الميزانية العامة كأداة للتنمية الاقتصادية الادارية ، محرم ١٤٠١ ص ١١ .

(٣) TIME: The Saudis & Dollars, Nov.27, 1978, p.91.

كـــان من ضمن سياسة الاستثمار السعودى تجنب شراء الذهب بكميات كبيرة من أجل الاستثمار[١].

(٥) عدم التركيز على اسهم الشركات الاجنبية الكبيرة :

لقد وجد المسؤلـون عن سياسة الاستثمار فى المملكة أن شراء نسبة كبيرة من رأس مال الشركات الاجنبية يسبب قلقا فى الدول المضيفة ، غالبا ما ينتج عنه بعض المضايقات للدول المستثمرة لذلك وضعت المؤسسة سياسة عدم شراء اكثر من (٥ ٪) من رأس مال الشركة ، كما أن كشف هذه المعلومات قد يؤدى الى استغلالها سياسيا واعلاميا للتشهير بالدول المستثمرة .

ويجب ألا يغرب عن الذهن انه برغم هذه السياسة الاستثمارية المتحفظة التى تسلكها الحكومة السعودية فان اموالها المودعة فى الخارج قد تتعرض لكافة انواع المخاطر التى يمكن ايجازها فيما يلى :

١- العجز عن تسديد الديون .
٢- المصادرة .
٣- التضخم .

---

(١) TIME: The Saudis and Dollars, November 27, 1978, p. 91.

ولابد من الاشارة الى أن حوالى ٨٥ ٪ من ارصدة المملكة العربية السعودية بالخارج بالدولار الامريكى ، ويعتقد بعض الاقتصاديين أن هذا الوضع قد حتمه عدم وجود سوق مالى خارج نطاق سوق الدولار قادر على استيعاب فوائض اموال النفط الضخمة (١).

وتجب الاشارة هنا الى أن العلاقات الدولية أصبحت متداخلة ومعقدة للغاية ، بحيث أن القرارات الاقتصادية لم يعد بالامكان اتخاذها فى معزل عن القرارات السياسية ، والحلول الاقتصادية المثلى كما يراها الاقتصاديون قد لاتكون هى افضل الحلول من وجهة نظر صانعى القرارات السياسية .

حجم ونوعية الاستثمارات الحكومية السعودية فى الخارج:

لعل من المناسب ايضاح حجم ونوعية الاستثمارات الحكومية فى الخارج بواسطة مؤسسة النقد العربى السعودى لعام ١٩٨٠ م ، باعتباره نهاية الفترة محل الدراسة ، ولانه يعطى فكرة واضحة عن أهمية حجم هذه الاستثمارات التى لاتشمل حصص مساهمة الحكومة فى المنظمات الدولية ويوضح ذلك الجدول التالى رقم (٨) .

---

(١) Louis Turner and James Bedore: Saudi Arabia: The Power of the Purpose Strings, International Affairs, Vol.54, No.3 (July, 1978), p.419.

جـــدول رقم (٨) [١]

حجم ونوعية استثمارات مؤسسة النقد السعودى فى الخـارج

فى عام ١٩٨٠ بالدولار الامريكـى

نوعية الاستثمـــار	بالريال السعودى مليـون	بالدولار الامريكى مليـون
ودائع لدى البنوك فى الخارج	٦٩ر٧٥٨	٢١ر٥٩٧
استثمارات فى سندات ماليـة أجنبيـة	١٧٨ر٤٥٨	٥٥ر٢٥٠
ذهـب وفضـة	١٥	٤
موجودات أخرى متنوعـة	٤ر٦٤٠	١ر٤٣٦
المجمـوع	٢٥٢ر٨٧٢	٧٨ر٢٨٨

ومن الجدول السابق يتضح لنا أن مجموع قيمة استثمارات مؤسسة النقد العربى السعودى فى نهاية عام ١٩٨٠م يبلغ حوالى (٧٨) بليون دولار أمريكى فى حين قدرنا سابقا بموجب الجدول رقم (٤-٢) أن حجم الفوائض المالية يبلغ حوالى (١٠٩) بليون دولار.وبمقارنة الرقمين يمكن القول بأن الفرق يشكل الاحتياطيات الرسمية الحكومية ومساهمتها فى المنظمات الدولية . وكذلك الاستثمارات الشخصيـة التى لم تتمكن مؤسسة النقد من حصر بياناتهـا.

---

(١) أعد الجدول على أساس الأرقام الواردة فى تقرير مؤسسة النقـد السعودى لعام ١٩٨١م ،ص ١٢٤.

وفى النهاية يجب أن نشير الى أن تراكم " الفوائض المالية " جاء نتيجة أن الدولة تنتج كمية من البترول ، تفوق احتياجاتها المالية ، بل وتتجاوز طاقتها على استيعاب العائد من هذا الانتاج ، وقد يتساءل البعض عن السبب فى ذلك ، ويجيب أحد المسؤلين قائلا .." ان المملكة لاتستطيع محليا ودوليا أن تحدد انتاجها لانها تعرف الابعاد الخطرة لهذا الاجراء على الاقتصاد العالمى والصناعة الدولية ، وعلى المملكة نفسها ، ونحن فى مواجهة دخل يتراكم باستمرار ، دون أن تكون لنا السيطرة على ذلك ، وليس امامنا الا أحد الخيارات الثلاثة التالية[1].

(١) اما أن نترك هذه الاموال فى البنوك ليأكلها التضخم ، أو المعونات الخارجية .

(٢) واما أن نستثمر هذه الاموال فى الخارج ، دون أن تكون لنا سيطرة عليها ، مما يعنى انها قد تضيع فى أى وقت وهى امور حدثت لبلدان كثيرة ، ولايوجد أبدا ما يحول دون حدوثها للمملكة .

(٣) البديل الثالث وهو الذى تبنته المملكة ، وهو التنمية الاقتصادية .

---

(١) هشام ناظر : المدينة المنورة ، العدد ٣٧٤١ ، ١٣٩٦/٨/١هـ جدة ، ص ٤ .

الفصل الخامس

الاقتصاد السعودى ومشكلة الطاقة الاستيعابية

الفصل الخامس

الاقتصاد السعودى ومشكلة الطاقة الاستيعابية

لاشك فى أن الكتابات الاقتصادية فى مجال التنمية – مليئة بآراء مختلفة حول معنى الطاقة الاستعابية Absorptive Capacity ولقد بدأ استعمال هذا التعبير عند الدول المتقدمة صناعيا حين استخدمته لقياس المساعدات المالية التى تقدم للدول النامية ، بناء على مايمكن انفاقه ليزيد من طاقتها الانتاجية فى خلال فترة زمنية معينة. وبذلك لايوجد تعريف واضح متفق عليه بحيث يمكن فعليا قياس الطاقة الاستيعابية رقميا.

لكن الفكرة العامة للطاقة الاستيعابية يمكن توضيحها بانه تحت شروط معينة فان زيادة الاستثمار فى أحد المدخلات الانتاجية سيؤدى الى انخفاض معدل العائد بحيث يصل الى نقطة يكون فيها من الاجدى تحويل الاستثمار والموارد الى أغراض انتاجية أخرى.

وتشير الطاقة الاستيعابية الى "أقل معدل متوقع لعائد استثمار رأس المال والذى يقبل به المستثمر"(١) وبمعنى أوسع يمكن تعريف الطاقة الاستيعابية "بأنها الكمية الاجمالية لرأس المال – سواء كان رأس المال محليا، أوأجنبيا أورأسمال مضاف الى مساعدات فنية ، والذى يمكن لدولة نامية أن تستخدمه استخداما منتجا"(٢).

---

(١) El-Mallakh, Ragaei: "Where Does the OPEC Money Go?", The Wharton Magazine, Winter, 1980, p.36.

(٢) Adler, Jhone Hans: Absorptive Capacity: The Concept and its Determinants, Brookings Staff Paper, The Brookings Institution, Washington,D.C., June, 1965, p.iii.

كما يمكن تعريف الطاقة الاستيعابية بأنها" مقدرة الاقتصاد على استيعاب السلع والخدمات الحقيقية ، خاصة المستوردة ". (١)

ولاغراض تتعلق بهذا البحث فانه يمكننا قبول التعريف التالى لاصطلاح الطاقة الاستيعابية : " عندما يواجه أى اقتصاد معوقات محلية ، مثل نقص الايدى العاملة المدربة ، طاقة صناعية محدودة موانىء ذات تسهيلات محدودة ، فانه لابد أن يكون هناك حدا أعلى لما يمكن انفاقه داخل هذا الاقتصاد ، دون حدوث آثار جانبية ضارة ، وبمعنى آخر -- يمكن الانفاق فى حدود معدل معين ،بحيث لايسبب تضخما حادا . أما اذا كان معدل الانفاق مرتفعا ، فان هذه المعوقات سوف تساعد على ارتفاع التكلفة والاسعار،واحداث التضخم غير المرغوب فيه". (٢) وعند ذلك ، يمكن أن نصف الاقتصاد بأن طاقته الاستيعابية أضيق من أن تمتص التدفقات الرأسمالية سواء فى مجالات الاستثمار أو الاستهلاك.

---

(١) Abol Fathi, Farid et. al. The OPEC Market to 1985, Lexington Books, Lexington, Mass., 1977, p.23.

(٢) Roman Knaucrhas: The Economic Development of Saudi Arabia: An Overview, Current History, Vol.72, No. 423, (January, 1977), p.32.

وتعانى معظم الدول البترولية فى الشرق الأوسط مشكلة عدم التوازن بين رأس المال كأحد عناصر الانتاج من ناحية ،وبقية عناصر الانتاج من ناحية أخرى . حيث تتوفر رؤوس الأموال بينما هناك نقص حاد فى الموارد البشرية ، والمهارات الفنية والاراض الصالحة للزراعة ،واذا أمكن لزيادة الكثافة الرأسمالية أن تحل محل النقص فى بعض عناصر الانتاج فان هذا سوف يكون " لحد معين ينطبق بعده قانون تناقص الغلة".

وبناء على ذلك فقد قسم أحد الباحثين (١)، الدول العربية المصدرة للبترول الى قسمين من حيث " الطاقة الاستيعابية".

المجموعة الأولى تتضمن : الجزائر ، والعراق ،على أساس توفر اليد العاملة ومقدرة التنوع فى الانتاج الاقتصادى ، بحيث يمكنها امتصاص والاستفادة من جميع دخولها البترولية.

المجموعة الثانية : السعودية ، الكويت ،قطر ،ليبيا ، والامارات العربية المتحدة. وتعتبر المقدرة الاستعابية لاقتصادياتها محدودة بسبب محدودية عدد السكان واعتماد دخلها النوعى على مصدر أساس وحيد هو البترول .

---

(١) Ahmed Saied Bamakhramah: Policies for Transfer of Technology to Developing Countries, The Case of Middle Eastern Oil Exporting Countries, Ph.D. Dissertation, 1981, University of Miami, Coral Gables, Florida, U.S.A., p.81.

وفى رأينا ـ أن هذا التقسيم وان كان يبدو منطقيا ، الا أنه ليس صحيحا بالضرورة ، ذلك لانه طبقا للتعريفات السابقة لمفهوم الطاقة الاستيعابية ، يمكن اعتبار جميع هذه الدول ذات طاقة استيعابية محدودة . لانه لايمكن القول بأن التجهيزات الاساسية متوفرة فيها ، أوأن القوى العاملة الوفيرة مهيأة للانتاج بكفاية عالية. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى ـ فان مسألة ضيق واتساع الطاقة الاستيعابية تتعلق بعناصر ومحددات كثيرة ، كما سنرى فى نهاية هذا الفصل.

ولقد استخدم عدد من الاقتصاديين طرقا مختلفة للتعرف على الطاقة الاستعابية فى أى اقتصاد ، نذكر منها الطرق التالية :

١) طريقة الفجوتين : Two-Gap-Approach Model:

وهى طريقة استعملها (شينرى) H.B. Chenery(١) لايضاح معوقين أساسيين للدول المتخلفة هما انخفاض معدل الادخارالمحلى ونقص كمية العملات الاجنبية المتاحة لاستيراد المعدات الرأسمالية . وهذا المفهوم لاينطبق بالتأكيد على واقع المملكةالعربية السعودية حيث لايوجد هذان المعوقان أصلا فى التجربة السعودية .فليست هناك علاقة حقيقية بينمعدل الادخار المحلى وكمية العملات الاجنبية المتاحة للاستيرادنظر الوجود الفوائض المالية بالعملاتالصعبة .

(١) H.B. Chenery and A. Strout: Foreign Assistance and Economic Development: American Economic Review, 56 (September, 1966), pp.676-733.

٢) طريقـــة رأس المـال /الانتـاج : The Capital Output Approach

وهذه الطريقة استخدمها (هورفات) Branko Horvat[(1)] حيث عرف الطاقة الاستعابية بأنها عبارة عن جدول يوضح العلاقـــــة بين أحجام مختلفة من الاستثمارات ، أى أن الاقتصاد فى نظـــره ـ عباره عن طاقة انتاجية عملاقة يمكن أن تتمدد الى حد معين فـــى فترة زمنية محددة ، ولكن لايمكن أن تزيد الانتاج بمجرد زيـــادة رأس المـال ، لأنّ اضافة أية " استثمارات" ستؤدى الى نقص الانتاج بدلا من زيادتـــه .

وهذا معناه أن هورفات يتصور امكانية قياس الطاقـــــــة الاستيعابية ، لكن هذا التصور يعانى من القصور حين نحـــاول تطبيقـــه باستخدام الطرق التحليلية والرياضية.(٢)

---

(١) Branko Horvat: The Optimum Rate of Investment, Economic Journal, Vol.68 (December, 1968), pp.747-767.

(٢) Omair, Saleh A.: A Study of the Association between Absorptive Capacity and Development Strategy in Saudi Arabia, Texas Technical University, Ph.D., 1976, p.28.

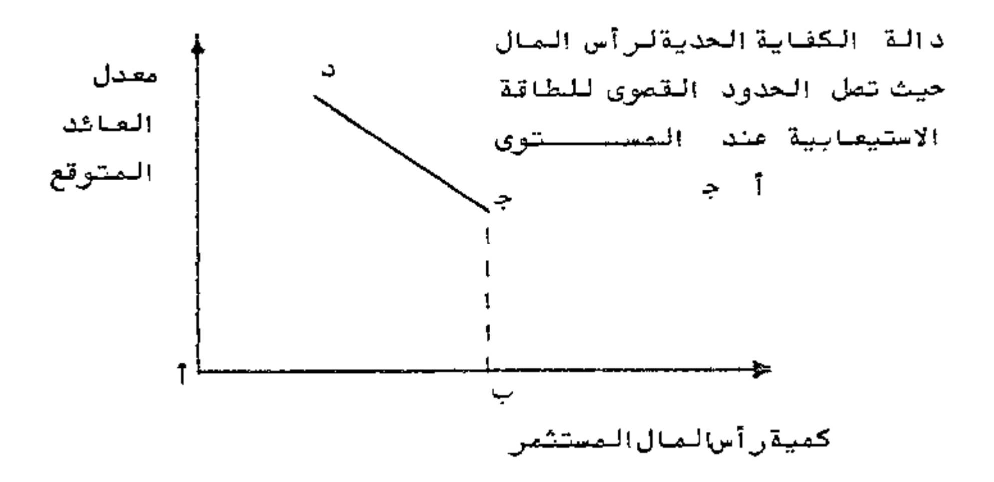
٣- طريقة المعدل الحدى للعائد: The Marginal Rate of Return

وهذه طريقة أدلر Adler [1]، حيث بنى افتراضاته على أساس أن الدول النامية تعانى من نقص خطير فى العوامل الانتاجية المساعدة ، ومن المفهوم أن هناك حد معين للطاقة الاستيعابية لمثل هذه الاقتصاديات النامية ، وبالتالى فان الكفاية الحدية لرأس المال سوف تنخفض بدرجة فجائية الى معدلات سالبة بمجرد اضافة أى كميات من رأس المال بسبب نقص العوامل الانتاجية المساعدة كما يتضح من الشكل التالى :

شكل رقم (١)

استخدام دالة الكفاية الحدية لرأس المال

فى قياس الطاقة الاستيعابية



(١) John Adler: Absorption Capacity: The Concept and its Determinate, Brookings Institution, Washington DC., 1965, p.5-10.

ويرجع (آدلر) ضعف الطاقة الاستيعابية الى عوامل عديدة أسماها العوامل المساعدة ،وأهمها :ـ

أ ـ نقص المعرفة والمهارات .
ب ـ عدم استقرار التشريعات والنظم الحكومية .
ج ـ المعوقات الاجتماعية والثقافية .

وبرغم أن هذا المفهوم قد ينطبق على بعض الدول النامية الا أنه ذو فاعلية محدودة بالنسبة للاقتصاد السعودى مثل المفهومين السابقين ، وذلك لامكانية معالجة العامل الاول عن طريق استقدام ايدى عاملة فنية منتقاه ، كما أن العامل الثانى يكاد يكون غير متوافر فى التجربة السعودية ، اما العامل الثالث فهو متغير تابع للخدمات التعليمية والثقافية ، والتى يمكن أن تأخذ مكانا اكثر اهمية فى التنمية المخططة وهو ما تسعى المملكة العربية السعودية جادة لتحقيقه .

ويرجع البعد النسبى لهذه المفاهيم عن ظروف التجربة السعودية الى اعتبارات هامة منها :

(١) فى حين تعانى المملكة العربية السعودية من ندرة حادة فى الايدى العاملة الا انه من الممكن ـ مرحليا ـ معالجة ذلك كما ذكرنا بالاستقدام من الخارج .

(٢) ان المملكة ليست فيحاجة الىتمويل من الدول المتقدمة بسبب توفر فوائضها المالية .

(٣) أن هناك نقصا نسبيا فى العوامل الانتاجية المساعدة ، ولكن يمكن التغلب عليه عن طريق الاستثمار الهيكلى. اذ لابديل لتوجيه اكبر نسبة من الاستثمارات فى بناء القاعدة الاساسية للاقتصاد والمجتمع فى مجالين رئيسيين هما :

أ - التعليم والتدريب فىمحاولة لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة .

ب - بناء التجهيزات الاساسية مثل الطرق والموانىء ومرافق المدن الصناعية ، ولتنفيذ هذه الاهداف لتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودى فلابد من اتباع استراتيجية للتنمية الاقتصادية تأخذ فى حسبانها الاعتبارات التالية :

١- الابعاد المختلفة للمعوقات المعروفة .
٢- استخدام الكثافة الرأسمالية فىمعدات الانتاج لتوفير الايدى العاملة .
٣- معرفة فرص الاستثمار المتاحة ، والبديلة على أساس يعكس طبيعة وخصائص الموارد الانتاجية المتاحة.
٤- اعطاء مكان هام للتنمية الاجتماعية والثقافية ، فى استراتيجية التنمية المخططة الشاملة على أساس

النموذج الاسلامى ، مع تحديد واضح للقطاعات محل التنمية وفقا لبرامج وأولويات محددة .

٥- تنظيم برامج محددة تهدف الى رفع الكفاية الانتاجية والادارية بصفة مستمرة .

٦- البحث فى امكانيات التعاون والتكامل الانتاجى ، وفتح الاسواق بين الدول العربية والاسلامية .

٧- التوازن النسبى فى توزيع الانفاق الاستثمارى على القطاعات المختلفة - انتاجية وخدمية ، مع التركيز على مشروعات زيادة الترابط بين الوحدات الانتاجية المكونة للاقتصاد القومى .

نخلص من هذا الى ان مجرد توافر كميات ضخمة نسبيا من رأس المال فى صورة نقدية لايعنى بالضرورة حتمية الوصول الى مجتمع اقتصادى متقدم تلقائيا ، وبدون حدوث تفاعل بين رأس المال من جهة ، وبقية عناصر الانتاج فى الاقتصاد من جهة اخرى ، لايمكن تصور معالجة مشكلة الضيق النسبى فى القاعدة الانتاجية ، والمحدودية النسبية فى الطاقة الاستيعابية .

وهناك من الاقتصاديين من يرى انه " يجب استبعاد فكرة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد من مفهوم التنمية ، وخاصة فى الاقتصاد

البترولى ، ففرص الاستثمار متوافرة ، غاية الامر نحتاج الى تعديل فى الهيكل التنظيمى ، وفى اساليب وطرق تحويل رأس المال النقدى الى رأسمال صناعى . وما يسبب التضخم ليسهو حجم الانفاق الاستثمارى ، وانما نوعية هذا الاستثمار" (١).

واعطى د . شيحه دليلا على صحة استنتاجه بأن" معدلات التضخم فى المملكة العربية السعودية قد تحددت منذ أن بدأت المملكة فى التخلى عن سياسة الاكتناز ، وتعقيم الثروة النقدية فى اصول نقدية اجنبية ، وتخصيص الجزء الاكبر من مواردها للانفاق على التنمية الاقتصادية ، وعلى خلق فرص التوظف الاستثمارى" (٢).

كما أن هناك رأيا اقتصاديا يقول أصحابه " صحيح أن المملكة العربية السعودية تواجه كثيرا من مشكلات التخلف فى كافة المرافق .. ولكنها ستكون غلطة لو طبقت فكرة الطاقة الاستيعابية لرأس المال . بحيث تحدد مقدرة الحكومة على زيادة سعة الانفاق ، وانه من المهم التفرقة بين " الطاقة لاستيعاب رأس المال Capital Absorptive Capacity
وبين مايسمى" الطاقة الاستيعابية للانفاق" Expenditures Absorptive Capacity
ويستطرد هذا الرأى الى القول بأنه من الافضل أن يوجه ، بجانب الانفاق الاستثمارى ، انفاق آخر ضرورى لرفع مستوى معيشة السكان بزيادة الاستهلاك ، حيث ان هذا يعتبر من اهداف استراتيجيات التنمية" (٣).

---

(١) د . مصطفى شيحه : "مشكلة التضخم فى الاقتصاد البترول" نموذج الاقتصاد السعودى ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨١م ، ص ١٠٦

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٣) Donald A. Wells: Saudi Arabian Development Strategy, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Wahsington DC., 1976, p.16.

ان الذى نريد التوصل اليه هنا ليس شرحا لمفاهيم الطاقة الاستيعابية من الناحية النظرية فى حد ذاته، أو نفى عدم وجود محدودية نسبية فى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودى أصلا ، لان هذا معناه عدم وجود حدود لاطار الانفاق العام ، على الاقل فى الفترات القصيرة نسبيا وانما نود تأكيد حقيقة أن المشكلة قائمة آنيا ، ولكنها ليست مشكلة مستعصية الحل ، اذ يمكن معالجتها تدريجيا خلال الزمن، فبجانب حدوث بعض الموجات التضخمية ، أمكن أيضا توسيع الطاقة الاستيعابية نسبيا .

ونحن نختلف مع الرأى القائل بأن" محاولة زيادة مستوى الانفاق من ايرادات البترول على أوجه الاستثمار فى القطاعات غير النفطية سوف يصطدم بالحدود القصوى الحالية للطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودى(١) ، لأنه لاتوجد مثل هذه الحدود ـ منطقيا وعمليا ـ خلال الزمن .

كما أن" عدم كفاية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد باتجاه العائد الحدى لرأس المال نحو الانخفاض حتى يصل الى مستوى الصفر فى بعض المجالات نظرا لعدم مرونة الجهاز الانتاجى ، الذى ينعكس فى عدم استجابة العرض الكلى للسلع والخدمات لأى زيادة اضافية للاستثمار، فى تلك القطاعات المشار اليها ، هو مايترجم فى صورة ارتفاع متزايد فى معدل التضخم "(٢). أمر مشكوك فيه لسببين :ـ

---

(١) د . محمد احمد سالم : " حول مستقبل الاقتصاد السعودي"
الجزيرة ، العدد ٣٤٤٥ ، ١٩٨٢/١/٨ م . ص ١١

(٢) المرجع السابق ، ص ١١

١- ان الاقتصاد السعودى مازال فى بداية عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم سيظل العائد الحدى لرأس المال ايجابيا لفترات ليست بالقصيرة فى كثير من القطاعات الانتاجية .

٢- ان ترجمة تزايد الموجات التضخمية على أساس انها نتيجة مباشرة لعائد حدى صفرى أمر مشكوك فيه ، لان هناك العديد من أسباب التضخم - المحلية والعالمية - بجانب الجمود النسبى فى الجهاز الانتاجى آنيا .

وتأسيسا على ذلك لايعقل القول بأنه يجب ابقاء جميع القطاعات الانتاجية فى حالة تخلف وجمود ، بحجة عدم قدرة الطاقة الاستيعابية على امتصاص مزيد من الاستثمارات ، وكأن التنمية الاقتصادية فى تصور اصحاب هذا الرأى هى مجرد استثمار فى قطاع معين - مع بقاء كافة العوامل الديناميكية ثابتة دون تغير - على أسس اقتصادية بحته .

" وان القول بوجوب الانتظار لبناء جميع التجهيزات الاساسية التى تحتاج اليها عملية تنمية القطاعات الانتاجية قبل البدء فى برامج التنمية ذاتها ، معناه قبول أسهل حل للبقاء فى مرحلة التخلف "(١).

(١) Henry J. Bruton: Principles of Development Economics, Prentice-Hall Inc., Englewood clifts, N.J., 1965, p.352.

نخلص من هذا الى أن الفرق بين التخلف والنموهوالمقدرة على الحركة وبالتالي - فان الاعتراف بفكرة المقدرة الاستيعابية ليس سببا لايقاف التدفقات الرأسمالية الاستثمارية الى قطاع معين ، لأن فكرة الطاقة الاستيعابية ليست اكثر من اداة من ادوات التحليل الاقتصادى ، لوصف وضع اقتصادى معين تحت ظروف اقتصادية معينة ، قابلة بالتأكيد للتغير خلال الزمن أى أنها بتعبير آخر مقياس لمعرفة أى القطاعات أولى بزيادة الانفاق الاستثمارى ، والى أى حد ، حتى يمكن تحقيق التوازن بين القطاعات الانتاجية من ناحية ، والطلب الكلى على السلع والخدمات من ناحية اخرى ، أى انها نظرة التخطيط الى الاهداف والوسائل فى الاجلين المتوسط والطويل .

وان فكرة الطاقة الاستيعابية لانقبلها على علاتها ،ولانرفضها برمتها ، ولكن نستعملها كموءشر اقتصادى يخدم اهداف التخطيط الاقتصادى دون خوف كبير من الآثار التضخمية ، التى يمكن التصدى لها باستخدام الرقابة على الاسعار ، والاعانات ، وتخفيض الضرائب ، بدلا من اللجوء الى الحد من الانفاق الحكومى .

ولاشك فى أن " كل اقتصادى يعرف أن كل دولة لها حدود معينة فيما يتعلق بمعدل تكوين رأس المال الذى ينتج عنه زيادة فى الانتاجية ، خلال فترة زمنية قصيرة ، كما أن هناك محددات فنية ، مثل : حجم صناعة الانشاء ،ومدى توافر المواد الخام ، والقوة العاملة ، وكفائه البنية الاساسية والتجهيزات ، مثل: الموانىء

ونظم المواصلات والاتصالات ، وتوافر الاسكان للعمالة الجديدة القادمة من الداخل والخارج ، والمجمعات الصناعية المتكاملة ، ومن المحددات أيضا ما يتعلق بحجم السكان ،وعدد القوة العاملة الفنية والادارية ، والنظم الانتاجية والادارية ذاتها ، والقيم الاجتماعية ، والدوافع الذاتية للعمل المنتج ، والقيم الاخرى التى تتعلق بمقدرة القطاع الحكومى على محاربة الاسراف وفساد الذمم وسوء استخدام الاموال المتاحة للاستثمار "(١).

والواقع أن المملكة العربية السعودية ـ مثل أى دولة نامية ـ تواجه كل هذه المشكلات ، ولكن السوءال هو .. هل تحول هذه المعوقات دون أن تنفق الحكومة السعودية ما قررته فى برامج التنمية بصرف النظر عن المقدرة الاستيعابية ؟ .

يقول برفوسور "ويلز Wells" الحقيقة أن فكرة المقدرة الاستيعابية ليس لها الا علاقة محدودة بالاوضاع التى تعيشها المملكة ، ذلك أن المملكة فى الوقت الحاضر تتوافر لديها نسبة ايرادات عالية وليس من الضرورى أن تنفق الحكومة فورا ايراداتها على الاستثمارات الانتاجية بل انه من المعقول أن توجه الحكومة نصف ايراداتها على

---

(١) Everett E. Hagen, The Economics of Development, (Homewood, Ill. Richard D. Irwin Inc., 1975) pp.430-431.

الانفاق الاستهلاكى بدلا من الانفاق الاستثمارى ، وان هذا يعتبر ضروريا ، حيث ان أية خطة اقتصادية لاتسمح بارتفاع مستوى المعيشة المادى للمواطن السعودى تعتبر وجهة نظر ضيقة "(١).

ونحن وان كنا نتفق مع " ويلز " فيما انتهى اليه بصفة عامة ، الا انه يجب التأكيد على أن الاقتصاد السعودى ، شأنه شأن أى اقتصاد نامى آخر من ناحية ، ولاعتماده على مصدر دخل اساسى واحد من ناحية أخرى ، يحتاج الى تكثيف استثمارى لتنويع القاعدة الانتاجية بصفة عامة ، وتوسيع الطاقة الاستيعابية على وجه الخصوص ، وهنا تتضح الاهمية القصوى للتنمية المخططة للقدرات الانتاجية للمملكة .

وهناك من الاقتصاديين من يرى " أن قدرة الدول المنتجة للنفط ، ولاسيما المملكة العربية السعودية ، على استيعاب الفوائض المالية الضخمة قدرة محدودة جدا ـ فى اطار زمنى محدد ـ بالنظر لغياب البنية الاساسية للهيكل العمرانى ، والى قلة عدد السكان النسبية ، مما يحد من أى توسع فى السوق المحلية ، وأيضا نظرا الى أن الخبرة المحلية اللازمة لضمان تنفيذ المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى محدودة "(٢).

---

(١) Donald A. Wells: Saudi Arabian Development Strategy, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington DC., 1976, p. 16.

(٢) محسن قنديل : أموال النفط ومشكلات اعادة الدورة الاقتصادية مطابع موسسة روز اليوسف ، القاهرة ، ١٩٧٦ م ، ص ٥٤ .

ونحن وان كنا نتفق جزئيا ، ومن وجهة نظر استاتيكية بحتة مع هذا الرأى ، الا اننا نسارع ونقول انه باعطاء أولوية لاستثمارات البنية الاساسية ، للاستثمارات البشرية لتنمية الايدى العاملة الماهرة والمدربة ، وبالاخذ بالفنون الانتاجية كثيفة التكنولوجيا وخفيفة العمل نسبيا ، وباتباع سياسة انتقائية واعية فى استقدام الايدى العاملة من الخارج لسد العجز فى ميزان قوة العمل المحلية ، سوف تتسع بالتأكيد القدرة الاستيعابية للاقتصاد السعودى ليكون فى امكانه امتصاص جرعات اكبر واكبر من الاستثمارات الجديدة خلال الزمن .

وخلاصة القول أن عملية تطوير المقدرة الاستيعابية لاى اقتصاد نامى تتوقف على الثلاثة عوامل الاساسية التالية : ـ

١ـ المجالات الاستثمارية المتاحة داخل الاقتصاد .
٢ـ القيود Constraints التى تحد من فاعلية الاستثمار .
٣ـ حجم ومعدل العائد المطلوب على رأس المال المستثمر .

التضخم والمقدرة الاستيعابية :

ينشأ التضخم ـ فى المفهوم التقليدى ـ نتيجة زيادة الطلب عن العرض ، أو بعبارة أدق من وجهة نظر تحليلنا ، نتيجة زيادة الانفاق فى ظل ضيق نسبى فى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد

القومى .. وبالتالى محدودية المتاح من السلع والخدمات ، فى فترة زمنية محددة ، وبالتالى ترتفع الاسعار .

واذا كان هناك من الاقتصاديين من يقترح الحد من الانفاق خوفا من حدوث التضخم - فهل يعنى ذلك أن ننتظر نموا تدريجيا فى الطاقة الاستيعابية ، بطريقة عادية ، وفقا للنموذج الانجليزى الكلاسيكى ، مما يستغرق مئات السنين .

لقد أعاد الاقتصادى الامريكى المعروف " ايرفنج فريدمان Erving Freedman " تنقيح كتابه " التضخم " كارثة عالمية " فى عام ١٩٨٠م ، وهاجم وجهة النظر التقليدية هذه ، والقائلة انه يمكن معالجة التضخم بانقاص الطلب ، واكد ان هذا الحل يوءدى الى البطالة وانخفاض مستويات المعيشة ، وأوضح أن الركود الاقتصادى لايعالج التضخم وانما يوءدى الى التضخم الركودى(١) .

وكان "فريدمان " من القائلين بفكرة "اقتصاديات العرض " وهى فكرة شائعة حديثا ، وموءداها أنه بدلا من مجرد محاولة تخفيض التضخم ، فانه يمكن القضاء عليه عن طريق برامج " التضخم المغرى " .. وتقوم هذه الفكرة على أساس انه ينبغى الا نعتبر أن مستوى الانتاج العالمى خارج عن ارادة المستهلكين ،

---

(١) مجلة فوربز ، التضخم ليس أمرا محتوما ، موءسسة فوربز نيويورك ، المطبعة العربية ١٩٨١ م ، ص ٤٦ .

فالانتاجية ، والاستهلاك ، والاستثمار جميعها متغيرات قابلة للتغيير وكلما غيرنا مستوياتها ، استطعنا القضاء على التضخم الذى هو من صنع الانسان ، وليس أمرا محتما" (١).

ويمضى فريدمان قائلا : انزيادة الانتاج لن ترفع بالضرورة من مستوى معيشة كل فرد على الفور، فسيذهب الكثير من زيادة الانتاج الى السلع الرأسمالية لزيادة الانتاجية .

ويخلص فريدمان الى أن معالجة التضخم ستختلف ، كبرنامج محدد، من بلد الى بلد ، وان السياسة الاقتصادية يجب أن تصمم على أساس " زيادة العرض" ، فقد لاحظت جميع دول العالم ، بما فيها الدول النامية ، أن رخاء الولايات المتحدة الامريكية لم يكن قائما على التقشف ، وانما على الانتاج ، ومن الطبيعى أن تمر بحالات ركود وأزمات ، ولكن الحافز الاول هو أن تنتج بكفاءة وتنتج بوفرة .

ونخلص من ذلك ، الى أن المعالجة الحقيقية للتضخم تكمن فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نفسها ، فاذا ما قامت هذه العملية بصورة جادة ومتجددة ومستمرة ، ستتبع المقدرة الاستيعابية للاقتصاد، ويرتفع بالتالى مستوى انتاجيته ، ويزداد

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٧

عرض السلع والخدمات ، مما يخفف كثيرا من الضغوط التضخمية ، ان لم يعالجها تماما. وعلى كل حال فان" قبول قدر معين من التضخم ، يعتبر حتميا وثمنا معقولا للتنمية السريعة "(١).

وفي مجال ضرورة ترشيد الانفاق الحكومي - وليس الحد منه - للسيطرة على التضخم والوصول الى الاهداف المخططة ، يقول أحد المسؤلين السعوديين " اننا نعيش اوهاما أولها أن مالدينا من مال لاينتهى ولا ينضب ،ويتسع لكل وجه من وجوه الانفاق على كل حقل من حقول التنمية ، ويشجع هذا الوهم قصور الوعى ، وانخفاض الشعور بالواجب ، ان كل مبادىء الادارة السليمة تستهدف الاستخدام الامثل لموارد اقتصادية محدودة ، ولقد كنا خلال السنوات الماضية نتصرف منطلقين من قانون مضاد لقانون الندرة ، وهو قانون " الوفرة " ، ومعنى ذلك أن الكثير من تصرفاتنا لم تكن قائمة على أساس اقتصادى سليم "(٢).

وتأكيدا للحقيقة التى سبق ذكرها فان المشكلة الاساسية فى الاقتصاد السعودى ، ليست هى زيادة الانفاق العام أو تقييده بقدر ما هى مشكلة نوعية هذا الانفاق ، وتنظيمه أو ترشيده وتوزيعه على فترات زمنية ، وتقديره ، بما يتفق مع الاحتياجات الحقيقية للنمو ومع تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .

---

(١) دافيد مورجان : صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ،" السياسة المالية فى البلدان المصدرة للنفط من عام ١٩٧٢-١٩٧٨م" ، التمويل والتنمية ، واشطن ،مارس ١٩٨٠،ص ٢٣.

(٢) د . غازى القصيبى : التنمية وجها لوجه ، سلسلة الكتاب العربى السعودى ، موءسسة تهامة جدة ١٩٨٠ م ، ص ١٠٤ .

ويذكر أحد الباحثين أن " الجزء الاكبر من الانفاق الحكومى يتسرب فى شكل نفقات لا انتاجية مخصصة للجهاز الادارى،والنفقات الجارية"(١)، ولعل هذا هو السبب فى ضرورة ترشيد الانفاق الحكومى ٠

---

(١) د ٠ مصطفى شيحه : مشكلة التضخم فى الاقتصاد البترولى ، " نموذج الاقتصاد السعودى " الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨١ م ٠

الفصل السادس

تقويم التنمية الصناعية فى ظل الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٠ - ١٩٧٥م

الباب الثالث : التنمية الصناعية واستراتيجيتها :

الفصل السادس : تقويم التنمية الصناعية فى ظل الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٠ - ١٩٧٥)

((الجزء الثانى))

التنمية الصناعية واستراتيجيتها

الباب الثالث

الفصل السادس : تقويم التنمية الصناعية فى ظل الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٠ - ١٩٧٥ م) :

المبحث الاول : أساسيات الخطة (الاستراتيجية والاهداف)

لمحة تمهيدية عن تاريخ التخطيط الاقتصادى فى المملكة العربية السعودية

بدأ الاهتمام بالتخطيط الاقتصادى فى عام ١٩٥٨ م بعدأن تبين اثر الازمة الاقتصادية التى مرت بها البلاد فى الفقرة من ١٩٥٥/١٩٥٧ م ان الحاجة ماسة الى نوع من الادارة الاقتصادية للعائدات الحكومية من تصدير البترول الخام تحقق الاستقرار الاقتصادى .

ففى عام ١٩٥٨ شكلت لجنة من الخبراء الماليين ، ثم شكلت فى عام ١٩٥٩ لجنة التنمية الاقتصادية من بعض المسؤولين الحكوميين ، وفى عام ١٩٦٠ طلبت الحكومة من البنك الدولى للانشاء والتعمير ان توفد بعثة لبحث المشكلات الاقتصادية واقتراح افضل السبل لتطوير موارد الدولة لتكون أساسا صالحا تبنى عليه خطط التنمية الاقتصادية فى المستقبل ، وبناء على اقتراح هذه البعثة فقد انشىء المجلس الاعلى للتخطيط فى عام ١٩٦١، الذى شكل من عدد من الوزراء ولاسباب فنية وادارية لم يستطع المجلس الاعلى أن يحقق النجاح المطلوب ، واستعانت الحكومة بمجموعة فورد فاونديشن : Ford Foundation Group وخبراء من الامم المتحدة ، اللذان قدما تقريريهما منفصلين للحكومة فى عام ١٩٦٤ م ، تم على اساسهما اعادة تنظيم المجلس الاعلى للتخطيط فصدر فى عام ١٩٦٥ م مرسوم ملكى بانشاء الهيئة المركزية للتخطيط ، وبدأت الجهود الحقيقية للتعاون مع باقى المؤسسات الحكومية ذات العلاقة فى وضع الاسس العلمية النظرية للتخطيط الاقتصادى ، فاعدت خطة التنمية الاقتصادية الخمسية الاولى التىصدرت عام ١٩٧٠ ، والتى هى موضوع بحثنا فى هذا الفصل من حيث اهدافها واستراتيجيتها ومكوناتها ، وآثار ومشكلات تطبيقها ، والدروس المستفادة من المعوقات التى صادفتها .

المبحث الاول : أساسيات الخطة (الاهداف والاستراتيجيات) :

ان معرفة هيكل وطبيعة النظام المالى للمملكة العربية السعودية ، تعتبر ضرورة لتقدير ابعاد الدور الذى يلعبه القطاع العام فى التنمية الاقتصادية فى البلاد ، فايرادات الزيت بالعملات الاجنبية تشكل المصدر الرئيسى لدخل الحكومة ، ولايترتب على تحصيلها من قبل الحكومة ، اى انخفاض فى القوة الشرائية للقطاع الخاص ، كما هو الحال بالنسبة للايرادات الناتجة عن الضرائب ، بل على العكس من ذلك ، فان الانفاق الحكومى المحلى من ايرادات الزيت ، تبدأ معه سلسلة من التوسع فى الدخل ، وفى الطلب من قبل القطاع الخاص ، وفى ضوء هذا المفهوم تتضح مدى الاهمية التى يتمتع بها القطاع العام فى التأثير على الاتجاهات الاقتصادية فى البلاد. ويعنى ذلك أن التنمية الاقتصادية فى المملكة بوجه عام ، والتنمية الصناعية باعتبارها احد اركانها تعتمد فى نموها اعتمادا أساسيا على حجم الانفاق الحكومى سواء كان انفاقا استهلاكيا ، أو استثماريا ، أو دعما مباشرا .

ومما لاشك فيه أن اقتصاد المملكة يواجه تحديا مزدوجا ، فمن جهة هو مطالب باستخدام ايرادات الزيت لاغراض التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل ، وهو من جهة اخرى مطالب بتخفيف الضغوط التضخمية التى تلازم زيادة الانفاق مع محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى ، وليس من السهل مواجهة هذا

التحدى فى اقتصاد يولد فيه الانفاق المحلى الحكومى ليس فقط طلبا مباشرا على السلع والخدمات ، بل ويساعد على زيادة السيولة فى القطاع الخاص .

وفى ضوء مسح واقع الاقتصاد السعودى ، وعلى أساس خصائصه الهيكلية ، والظروف التى يمر بها ، ووفقا للاعتبارات الفنية ، تم تحديد اهداف الخطة فى ظل تقشف مالى شديد فرضته ظروف الفترة التى اعقبت حرب الشرق الاوسط عام ١٩٦٧ م .

وكما هو معلوم ، فان هناك اساسا عوامل رئيسية تتحكم بدرجات متفاوته فى تحديد الاهداف الوطنية العامة لاى خطة تنمية على المستوى الكلى أو القومى ، لعل من أهمها مايلى :-

١- المراحل الزمنية لعملية التخطيط نفسها ، وهذه تتضمن المراحل التالية :

أ - المرحلة قصيرة الاجل ، وهذه تتعامل مع المشكلات الآنية الفورية ، وتتعلق غالبا بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة والتى تتطلب قرارات فورية أوعاجلة ، وعادة ما يكون بعدها الزمنى سنة أو أقل .

ب ـ المرحلة متوسطة الاجل : وعادة ما يكون طولها خمس سنوات.. وهى فترة مناسبة لتنفيذ مرحلة من مراحل التنمية ، ومعطياتها ، وتحليل نتائجها ، وملاحظة معوقاتها ، وآثارها الاجتماعية والاقتصادية ، حيث أن عملية التخطيط بطبيعتها عملية ديناميكية ومستمرة تتطلب اعادة النظر ، والتعديل فى البرامج كلما كان ذلك ضروريا ، ووفقا للظروف المتغيرة والمتجددة •

جـ ـ المرحلة طويلة الاجل : وهذه قد تمتد من (١٥ ـ ٣٠)عاما والتخطيط لهذه المرحلة يستمد وجوده من الإهداف الوطنية العامة .. وهى الاهداف الاساسية التىتحكم اتجاهات التخطيط فى الخطة متوسطة الاجل ، ويرتكز التخطيط فى هذه الحالة على تحديد عام للاتجاهات العامةوالمسارات الكلية لعملية التنمية •

٢ـ الاهداف المحددة للتنمية الاقتصادية ، وهى تتأثر بعاملين هما :

أ ـ اهداف التنمية ، وتشمل الغايات العامة التى يتوخاها المجتمع من عملية التنمية •

ب ـ امكانيات التنمية ، ونعنى بها القدرات الانتاجية المتاحة والمحتمل اتاحتها خلال البعد الزمنى للخطة ، والتى يتعين حشدهالاحداث عملية التنمية وتحقيق غاياتها •

٣ - الخصائص الهيكلية للقطاعات التى يتكون منها الاقتصاد الوطنى ، من معدلات تغير ، ومحددات فنية ، ومشكلات واحتمالات تنمية .

٤ - المعوقات الداخلية والخارجية لبرامج التنمية ، وهذه تتعلق بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى ، والاستقرار الداخلى ، والعلاقات الدولية ، ومدى توافر مصادر المواد الخام واسواق التصدير ،

وفى آغسطس عام ١٩٧٠ انجزت الهيئة المركزية للتخطيط خطة التنمية الخمسية الاولى للدولة للفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٥ م) ، بعد أن وضعت خطط القطاعات المكونة للاقتصاد الوطنى بالتعاون مع كافة الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية ذات الصلة .

ولقد اوجزت الخطة الاهداف والاستراتيجيات العامة لها فيما يلى(١): -

الحفاظ على القيم الدينية والاخلاقية وزيادة الرفاهية ، ورفع مستوى المعيشة لشعب المملكة العربية السعودية ، مع الحفاظ على الارض والاستقرار الاقتصادى والاجتماعى وذلك بالعمل على تحقيق الاهداف العامة التالية : -

(١) زيادة معدل نمو الانتاج المحلى الاجمالى .
(٢) تطوير الموارد البشرية لتتمكن عناصر المجتمع المختلفة من زيادة مساهمتها الانتاجية ، وتمكينها من المشاركة الكاملة فى عملية التنمية .

---
(١) الهيئة المركزية للتخطيط ، خطة التنمية ١٣٩٠هـ الرياض ١٣٩٠ ص ٢٥ .

(٣) تنويع مصادر الدخل الوطنى ، وتخفيف الاعتماد على البترول عن طريق زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى فى الانتاج المحلى الاجمالى •

(٤) وضع الاسس التى تقوم عليها التنمية الاقتصادية مستقبلا •

ان تحقيق اهداف التنمية المذكور يتطلب تركيز الجهود فى المجالات التالية : -

(١) وضع سياسات مالية ونقدية ، تعمل على تمويل عمليات التنمية فى ظروف من الاستقرار النقدى •

(٢) تشجيع ومساعدة القطاع الخاص على المشاركة فى تحمل اعباء تمويل عمليات التنمية وتنفيذ البرامج •

(٣) تنفيذ برنامج مخطط له بعناية فائقة ، يستهدف رفع مستوى الكفاءة الادارية فى الاجهزة الحكومية ، وذلك لاستثمار الطاقات الانتاجية بأعلى درجة ممكنة •

(٤) القيام بأعمال التخطيط ، وتشجيع ودعم اجراء البحوث العلمية للمساعدة على وضع السياسات والبرامج •• واستغلال كافة الموارد المتاحة بطريقة اقتصادية •

(٥) تدعيم برامج التنمية الادارية الخاصة بالاجهزة الحكومية ، وخاصة تلك التى تقدم خدمات مركزية ، وتطوير عمليات الاستفادة من نظام الحاسب الآلى " الكمبيوتر " •

(٦) العمل على توعية المواطنين ، واقناعهم بالمشاركة الجادة في تحقيق الاهداف العامة للخطة ، لان ايجابية التعاون بين الدولة والمواطنين هي في ذاتها أحد أطراف التخطيط الاقتصادي السليم .

وتهدف خطة التنمية الخمسية الاولى للفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٥م الى زيادة الناتج المحلى الاجمالى من (١٦)بليون ريال في بداية الخطة الى (٢٦) بليون دولار خلال الخطة بمعدل نمو متوسط سنوى حوالى٨ر٩٪ .

ولتحقيق هذا الهدف فقد قدرت الاعتمادات المالية لتنفيذ الخطة بحوالى (٣ر٤١) بليون ريال تمثل المبلغ الاولى لمجموع تقديرات تكاليف البرامج والمشاريع التى شملتها الخطة . الا أن هذه التقديرات ستراجع سنويا على الاسس التالية :—

(١) التقديرات المعدلة لتكاليف ، وتوقيت تنفيذ البرامج والمشاريع التى شملتها الخطة ، شريطة اجراء دراسات اضافية قبل اعتمادها النهائى .

(٢) اعادة النظر فى تكاليف البرامج الجارية لتحديد احتمالات التوفير فى نفقات تلك البرامج .

(٣) الصعوبات التى قد تعترض تنفيذ البرامج المختلفة .

(٤) معدلات النمو الفعلية لانتاج البترول والايرادات المحصلة من هذا المصدر .

(٥) نمو مصادر الايرادات الاخرى .

الاهداف القطاعية المكونة للخطـــة :

يبين الجدول التالى رقم (١) قيمة الاعتمادات المالية المقدمة لتنفيذ الخطة بحسب القطاعات المختلفة .

جدول رقم (١)

الاعتمادات المالية (المقدرة) لتنفيذ الخطـــة الخمسية الاولى (حسب القطاعات " بملايين الريالات")

القطاع	نفقات متكررة *	مشروعات **	المجموع	
			المبلغ	النسبة ٪
الادارة العامة	٦٧٩٤ر٦	٩٢٢ر٨	٧٧١٧ر٤	١٨ر٦
الدفـــاع	٣٩٨٠ر٠	٥٥٧٥ر٠	٩٥٥٥ر٠	٢٣ر١
التعليم والتدريب المهنى والشئون الثافيـــة	٦١٥٠ر٢	١٢٢٧ر٥	٧٣٧٧ر٧	١٧ر٨
الصحة والشئون الاجتماعية	١٦١٢ر٩	٣٠٨ر٢	١٩٢١ر١	١٤ر٧
المرافق العامة وتطويـــر المـــدن	١٢٤٦ر٩	٣٣٢٥ر٤	٤٥٧٢ر٣	١١ر١
النقل والمواصلات	١٧٦٧ر٣	٥٧٠٩ر٢	٧٤٧٦ر٥	١٨ر١
الصناعة	٣٢١ر٨	٧٧٦ر٧	١٠٩٨ر٥	٢ر٧
الزراعة	٩٧٣ر٨	٤٩٣ر٩	١٤٦٧ر٧	٣ر٦
التجارة والخدمات	٨٣ر٥	٤٣ر٨	١٢٧ر٣	٠ر٣
المجمـــوع	٢٢٩٣١ر٠	١٨٣٨٢ر٥	٤١٣١٣ر٥	١٠٠ر٠

المصدر : المرجع السابق ص ٥٠ .

(*) تشمل نفقات الباب الاول والثانى والثالث من الميزانية السنوية .

(**) تشمل نفقات الباب الرابع من الميزانية السنوية .

وبتحليل الجدول السابق نرى أن (٤ر١٨) بليون ريـــال أى (٦ر٤٤ ٪) من حجم الخطة للمشروعات والباقى وقدره (٩ر٢٢) بليون ريال أى (٤ر٥٥ ٪) للنفقات المتكررة ، وحيث أن تنفيذ معظم هذه المشروعات يتم بالتعاون مع القطاع الخاص لذلك نلاحظ أهمية التركيز عليه فى الخطة . واذا استثنينا قطاع الدفاع نجد أن الخطة أعطت اهتماما مركزا لتطوير الادارة العامة وقطاع النقل والمواصلات والتعليم المهنى ، وتطوير المرافق والمدن جل اهتمامها .

كما نلاحظ من الجدول رقم (١) أن الخطة عمدت الى الاعتماد على نشاط القطاع الخاص فى مجالى الصناعة والزراعة ، وذلك لتخفيف الاعتماد على الموارد البترولية ، ولذلك كانت نسبة الاعتمادات المالية المخصصة لها ضئيلة نسبيا ، فقد بلغت نسبة المبالغ المعتمدة لهذين القطاعين حوالى (٣ر٦٪) من اجمالى حجم الخطة أى ما يعادل (٩ر٦ ٪) من اجمالى نفقات المشروعات .

وفيما يلى ملخصا للاهداف والاستراتيجيات العامة للخطة قطاعيا:
قطاع انتاج البترول الخام وتكريره وتصديره [1].

أ ـ زيادة انتاج وايرادات البترول الى اقصى حد ممكن ،وفقا للسياسة المقررة حاليا .

ب ـ التعاون مع الدول الاخرى المنتجة للبترول للمحافظة على الاسعار المعلنة للزيت .

---

(١) الهيئة المركزية للتخطيط ، الخطوط العريضة لخطة التنمية ، ١٣٩٠ ـ ١٣٩١هـ الرياض ، ص ١١ .

جـ ـ العمل على التخفيف من آثار عدم الاستقرار السياسى فى البلدان المجاورة على انتاج الزيت .

د ـ اجراء الدراسات الاقتصادية لتحديد امكانيات تطوير صناعات بترو كيماوية آخرى .

٢ ـ قطاع النقد والاعمال المصرفيـة :

أ ـ المحافظة على وجود اقتصادمفتوح مستقر دون قيود على تحويل العملة أوالاستيراد .

ب ـ اعادة تنظيم السياسة المالية بما يؤدى الىالاحتفاظ باحتياطى أجنبى يعادل قيمة ما تحتاجه المملكة من واردات لمدة عامونصف ، وليس أقل من عام واحد بآية حال .

جـ ـ مواصلة تطوير قطاع قوى " متنوع " وقادر ، للاعمال المصرفية بحيث يساعد على تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادى مع تجنب الآثار السيئة للتضخم .

د ـ العمل على جعل ملكية الجزء الاكبر من البنوك العاملة بالمملكة عائدة للسعوديين .

٥°٥

٣ ـ القطــاع الخــاص :

أ ـ تشجيع القطاع الخاص على زيادة انتاجيته والمساهمة بأكبر قدر مستطاع فى عملية التنميــة .

٤ ـ القطاع الحكومى (الادارى)

أ ـ تطوير فعالية المصالح التى انشئت للقيام بمهام حكومية مركزية
ب ـ اعطاء المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بالمهام الاخرى الى المصالح الحكومية المتخصصة .

ج ـ العمل على زيادة توضيح مهمات الاقسام والادارات والافــراد فى الاجهزة الحكومية .

٥ ـ قطاع العمل والعمــــال :

أ ـ سيكون معدل زيادة السكان والقوى العاملة خلال فترة الخطة أعلى مما كان عليه خلال الخمس سنوات السابقة لهـــا مباشرة ، وستكون الزيادة المقدرة فى القوى البشريـــة العاملة خلال فترة الخطة فى حدود (٢٢٥) ألفا .

ب ـ من الواضح أن الطلب على القوى البشرية العاملة خلال فترة الخطة سوف يتجاوز العرض الناشىء عن الزيادة الطبيعية للسكان بحوالى (١٥٤) ألفا .

٦ ـ قطاع التعليم والتدريب المهنى والشؤون الثقافية :
أ ـ استمرار التوسع لاتاحة الفرصة للتعليم على جميـــــع المستويات ولتوفير الامكانيات اللازمة لاستيعاب الطلبـــة

فى كل مراحل الدراسة ، ولقبول جميع المتخرجين المؤهلين من المستويات الدنيا ، ممن يرغبون فى التسجيل فى فصول أعلا .

ب ـ تدعيم اجهزة التعليم على كافة المستويات ، مع تركيز الجهود بصفة خاصة على اتخاذ كافة الترتيبات التى من شأنها الارتقاء بنوعية التعليم وفاعليته .

ج ـ بذل الجهود المركزة للحفاظ على المواقع ذات الاهمية التاريخية الخاصة .

د ـ ادخال التحسينات الممكنة على نوعية شبكات الاذاعة والتليفزيون الحالية ، وزيادة امكانات الاعتماد عليها ، وتوسيع نطاق شمولها .

هـ ـ تهدف الخطة الى معدل نمو سنوى فى حدود (١٩ ٪) .

٧ ـ قطاع الصحة :

أ ـ التوسع فى الخدمات الصحية ، وتحسين مستواها مع التركيز على رفع المستوى الحالى لهذه الخدمات ، وتطوير خدمات الطب الوقائى ، ونشر الثقافة الخاصة بالصحة والتغذية .

ب ـ التوسع فى البرامج الخاصة برفاهية المجتمع وتحسينها .

ج ـ تنفيذ الانظمة الصادرة حديثا بشأن شروط استخدام العمال .

د ـ رفع المستوى الصحى للمساكن ، خاصة مساكن ذوى الدخل المحدود .

وقدرت الخطة أن مساهمة الخدمات الصحية فى الانتاج المحلى الاجمالى سوف تنمو بمعدل سنوى قدره ٩٫٥ ٪ .

٨ – قطاع الشئون الاجتماعية :

أ – تحسين وتدعيم الخدمات الموجودة حاليا .

ب – تحديد نقاط الضعف فى الخدمات الحالية ، ومحاولة القضاء عليها .

جـ – تشجيع مساهمة الافراد والجماعات فى برامج الشئون الاجتماعية .

٩ – قطاع الاسكان :

أ – انشاء موءسسة لتمويل مشاريع الاسكان ، وتطوير العقارات فى العام الثانى للخطة .

ب – اعداد التصاميم الخاصة لبناء احياء سكنية نموذجية فى العام الثانى للخطة .

جـ – تنفيذ برنامج شامل لتنمية قطاع الاسكان فى العام الثالث للخطة ، بشكل يتكامل مع الخطط الخاصة بتطوير المدن.

١٠ – قطاع الكهرباء :

أ – توفير متطلبات القطاع الصناعى من الطاقة الكهربائية بأسعار لاتعيق برامج التنمية الصناعية .

ب – توفير الكهرباء للمستهلكين الآخرين بأسعار تقل عن الاسعار الحالية .

جـ - تحسين وتوحيد الخدمات الكهربائية بصورة عامة .

١١ - قطاع المياه والصرف الصحى :

أ - تحديد مصادر المياه المحتملة لغير الاستعمالات الزراعية وتنميتها حسب الحاجة .

ب - نقل المياه من مصادرها وتوزيعها على المستهلكين .

جـ - انشاء جهاز ادارى للاشراف على المياه والمجارى .

د - استكمال برامج محطات تحلية مياه البحر .

١٢ - قطاع النقل والمواصلات :

أ - تطوير النظم والاجراءات التى تعمل على توفير أكفأ استخدام للطرق .

ب - استكمال الطرق الرئيسية التى هى تحت الانشاء ودراسة انشاء طرق رئيسية جديدة ، مع اعادة بناء بعض الطرق القديمة .

جـ - تنفيذ برنامج لدراسة وتصميم وبناء طرق فرعية .

د - الاستمرار فى انشاء وصيانة الطرق الريفية .

هـ - رفع مستوى الخدمات البريدية والسلكية واللاسلكية والموانىء والسكك الحديدية .

١٣ – قطـــاع الزراعـــة :

أ – ايجاد وتبنى الوسائل التكنولوجية الحديثة اللازمة للتطوير الزراعى .

ب – ارشاد المزارعين ، وتقديم القروض لهم .

جـ – مضاعفة الجهد فى موضوع بحوث مصادر المياه وحسن استغلالها .

د – دعم وتشجيع الهيئات الحكومية والخاصة التى تقوم بالاستثمارات التأسيسية والعمل على اقامة الهيئات التى تساعد على الانتاج والتسويق على أسس اقتصادية وتجارية .

١٤ – قطاع التجارة والخدمـات :

أ – زيادة فاعلية التجارة فى اداءمهمتها الاساسية وهى ايصال الانتاج الى الاسواق المحلية أو العالمية وتلبية احتياجات كافة القطاعات الانتاجية ،والاستهلاكية من المنتجات الاولية والوسيطة والنهائية من مصادرها .

ب – التأثير على نمو التجارة بالشكل الذىيوءدى الى تشجيع الانتاج الزراعى والصناعى مما تتضح جدواه الاقتصادية ، وبالتالى مساعدة هذه القطاعات على زيادة انتاجها وتوزيعه .

جـ – رفع مستوى الخدمات الاستهلاكية والوسيطة كما وكيفا .

١٥- قطـــاع الصنـــاعة :

كان الهدف الرئيسى لقطاع الصناعة فى خطة التنمية الاولى هو الافادة من فرص التنمية الصناعية العديدة المتوفرة بالمملكة بأسرع وقت تسمح به الامكانات التنظيمية والبشرية والفنية والمالية ، وبذلك يمكن لقطاع الصناعة أن يساهم مساهمة كبرى فى نمو الاقتصاد وتنويعه .

أما السياسات العامة التى نصت عليها خطة التنمية الاولى صراحة أو ضمنا لتحقيق الاهداف المحددة لقطاع الصناعة فهى : -

(١) التوسع فى اعمال تكرير الزيت الخام وفقا لامكانات التصريف فى الاسواق العالمية ومواجهة الاحتياجات المحلية .

(٢) المشاركة مع موءسسات اجنبية فى تنمية الصناعات البتروكيماوية والاسمدة أو تصنيع المعادن الاساسية ، مع التركيز بصفة خاصة على استغلال موارد الغاز فى المملكة .

(٣) الاعتماد على القطاع الخاص فى تطوير وتنمية كل اوجه النشاط للصناعات التحويلية غير البترولية .

(٤) دعم التنمية الصناعية عن طريق اجراءات حكومية ، منها اعداد دراسات الجدوى[1] ، وانشاء المناطق الصناعية[2] ، وتأسيس البنك الصناعى[3] .

---

(١) فى عام ١٩٧٩م تحول مركز الابحاث والتنمية الصناعية الى هيئة استشارية تسمى الدار السعودية للخدمات الاستشارية ، تعمل على اسس تجارية .
(٢) تسمى الآن (المدن الصناعية)
(٣) تم فى عام ١٩٧٤م انشاء صندوق التنمية الصناعية السعودى .

(٥) استقدام الايدى العاملة الاجنبية حسب الحاجة لدعم عملية التصنيع ، مع الاسراع فى اعداد برامج لتدريب الايدى العاملة السعودية[١] .

(٦) العمل على انتشار الصناعة فى مناطق المملكة المختلفة .

(٧) الاعتماد على الهيكل التنظيمى القائم لتنفيذ هذه السياسات.

أما اهداف قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية فقد حددت بالآتى[٢] : ـ

١ـ رفع طاقة الاقتصاد الوطنى الانتاجية ، بحيث يتمكن من انتاج مجموعة متنوعة من السلع ، وبتكاليف تساعده على المنافسة فى الاسواق المحلية والخارجية .

٢ـ الاستفادة من المزايا النسبية الكبيرة التى تتيحها الاسعار المنخفضة للطاقة ، والكميات الوفيرة من المواد الخام الناتجة عن البترول ومشتقاته الصناعية ، والثروات الزراعية والمعدنية ، واستغلال هذه المزايا والموارد لتنويع القاعدة الاقتصادية .

٣ـ توسيع وتعميق صلات المملكة بالتكنولوجيا العالمية الحديثة .

٤ـ تشجيع الاستفادة من كامل طاقات القطاع الخاص فى الصناعات التحويلية .

---

(١) فى عام ١٩٨٠م تم انشاء المؤسسة العامة للتدريب المهنى.

(٢) مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، دليل الاستثمار الصناعى فى المملكة العربية السعودية ، ١٩٧٨ م الرياض ، ص ٣٨ .

٥- تحقيق تنمية صناعية اقليمية متوازنة .

٦- رفع انتاجية القطاع الصناعى بتشجيع قيام المصانع ذات الطاقات الانتاجية المثلى .

٧- تقليل اعتماد القطاع الصناعى على العمال غير السعوديين وذلك من خلال تطوير المهارات الوطنية بتنمية امكانيات التعليم الفنى والعام ، والاخذ بأسلوب التدريب على رأس العمل .

٨- زيادة نسبة التعاون والتكامل والتشابك بين مختلف الصناعات القائمة .

أما الاهداف المتوقع أن تساهم بها مكونات القطاع الصناعى فى القيمة المضافة للاقتصاد الوطنى خلال السنة الاخيرة من الخطة ، فقد تم بيانها فى الجدول التالى :

جدول رقم (٢)
القيمة المضافة لمكونات القطاع الصناعى
المتوقعة فى نهاية الخطة بملايين الريالات

القطاع الصناعى	القيمة المضافة		متوسط معدل النمو السنوى
	٦٩/١٩٧٠	فى نهاية الخطة	
١- انتاج الزيت الخام	٧٧٣٦ر٦	١١٩٥٩ر١	٩ر١
٢- تكرير الزيت	١٠٦٤ر٣	١٦٤٩ر٦	٩ر١
٣- البتروكيماويات والاسمدة	٣٠ر٠	١٤٠ر٠	٣٦ر٣
٤- التعدين	......	٥٠ر٠	غير متوفر
٥- المحاجر	٤٣ر٦	٧٥ر١	١١ر٥
٦- الصناعات التحويلية عدا ١ ، ٢ ، ٣	٣٣٤ر٧	٥٦٢ر١	١٠ر٩
٧- التشييد والصيانة	٧٩٠ر١	١٢٩٧ر٨	١٠ر٤
٨- مجموع الصناعة	٩٩٩٩ر٣	١٥٧٢٣ر٧	٩ر٥

المصدر: الهيئة المركزية للتخطيط ، خطة التنمية ١٣٩٠هـ ، الرياض ١٣٩٠ ، ص ٢٤١ .

من الجدول السابق نرى أن متوسط معدل الزيادة السنوية فـي القيمة المضافة للقطاع الصناعي يبلغ (٥ر٩ ٪) خلال فترة الخطة الخمسية الاولى .

أما فيما يتعلق بتحقيق الاهداف الخاصة بانتاج الزيت وتكريره فأنها تعتمد بصورة رئيسية على قدرة شركات الزيت و تساهم (بترومين) فى ذلك . كما أن الهدف (المتوقع) لما ساهمت به صناعة البتروكيماويات ، والاسمدة قد تم تقديره " بصورة متحفظة [1] " ، نظرا لكثرة العوامل الخارجية التى تتأثر بها هذه الصناعات الكبيرة بطبيعتها .

وقدر المعدل السنوى للنمو فى هذا القطاع بحوالى (٩ر١٠ ٪) .

وعموما يمكن ان نقول أن الخطوط العريضة لخطة التنمية الاولى فى المملكة تعتبر امتدادالسياسة العامة للدولة لسنوات ما قبل الخطة . فأن الاهتمام بمشروعات البنية الاساسية استحوذ على مايقرب من نصف الاعتمادات المخصصة للمشروعات فى الخطة . وبرغم أن هناك رغبة اكيدة فيتنويع الاقتصاد وتخفيف الاعتماد على البترول ، فأن ما خصص للصناعة ، والزراعة حوالى (٦ر٦ ٪) من مجموع الاعتمادات المالية لخطة التنمية ، ولعل ذلك يرجع الى عدة اعتبارات فنية وادارية والى ضيق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، فى هذه المجالات .

---

(١) الهيئة المركزية للتخطيط ، خطة التنمية ١٣٩٠ هـ ،الرياض ١٣٩٠ هـ ، ص ٢٣٨ .

وأهم ما جاءت به الخطة فى الواقع هو أن الحكومة استطاعت أن تكون تصورا عاما لمتطلبات التنمية الاقتصادية فى البلاد ، وأنهـــا استخدمت الميزانية السنوية كوسيلة ميكانيكية لتنفيذ اهداف الخطـــة العامة مرحليا بعد أن كانت الميزانية تصمم على أساس التصــــورات والاحتياجات الآنيـــة السنوية .

ﮦ ﮦ ﮦ

الفصل السادس

(المبحث الثانى)

انجازات الخطة ومعوقاتها

٥٥٥

أولا : نظرة عامة لانجازات الخطة ككل :

بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الاولى فى ١٣٩٠/١/١هـ الموافق١٩٧٠/٣/٩م برغم أن خطة التنمية الخمسية الاولى للمملكة العربية السعودية تعتبر الآن جزءا من التاريخ الاقتصادى لها ، فان تحليل منجزاتها ، والتعرف على المشكلات والصعوبات التى واجهت تنفيذ الخطة ، يعطينا مؤشرات هامة لمتابعة دراسة وتحليل خطط التنمية الاقتصادية التالية .

ويعتبر المسؤولون فى الحكومة أن الخطة قد حققت المطلوب منها فى كثير من المجالات ، وهى بذلك خطة ناجحة على الاسس التالية [1] :

(١) ان الانفاق الحكومى الفعلى ، للنفقات المتكررة والمشروعات لفترة تنفيذ الخطة من ١٩٧٠ - ١٩٧٥ م ، قد تجاوز بنسبة كبيرة الاعتمادات المخصصة اصلا لتنفيذ الخطة ، كما يتضح من الجدول التالى رقم (٣) .

(٢) ان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى المتحقق وقدره (١٣٫٥٪) [٢] تجاوز المعدل المتوقع فى نهاية الخطة وقدره (٩٫٨ ٪) .

---

(١) Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982, p.156.

(٢) مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٩٦هـ جدة ، ص ٥٢ .

جدول رقم (٣)

العائدات والنفقات الحكومية خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الاولى

(ببلايين الريالات) بالاسعار الجارية

البيان / السنة	١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١	١٩٧٣/٧٢	١٩٧٤/٧٣	١٩٧٥/٧٤	الاجمالى	توقعات الخطة
العائدات الحكومية	٧ر٩	١١ر١	١٥ر٤	٤٤ر٨	١٠١ر٤	١٨٠ر٦	٣٧ر٤-٣٣ر٨
اجمالى النفقات الحكومية	٦ر٤	٨ر٣	١٠ر١	١٩ر٥	٤٢ر٢	٨٦ر٥	٤١ر٣
أ - النفقات المتكررة	٤ر١	٤ر٩	٥ر٩	٩ر٢	٢٧ر٢	٥١ر٣	٢٢ر٩
ب - النفقات على المشروعات	٣ر٢	٣ر٤	٤ر٢	١٠ر٣	١٥ر٠	٣٥ر٢	١٨ر٤

المصدر: Ragaei El-Mallakh, Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982, p.157.

ويوضح الجدول رقم (٤) كيف حقق الانتاج المحلى الاجمالى نموا معدله (١٢٫٥ ٪) كما أشرنا من قبل .

جدول رقم (٤)

معدلات النمو المقدرة فى الخطة الاولى والمحققة فعلا للقطاعات المكونة للانتاج المحلى الاجمالى

القطاع	تقديرات الخطة	الارقام المتحققة
الانتاج المحلى الاجمالى	٩٫٨	١٢٫٥
قطاع الزيت	٩٫١	١٤٫٩
القطاع الخاص (عدا الزيت)	١٢٫٠	١١٫٠
الزراعة	٤٫٦	٣٫٦
الصناعات	١٤٫٠	١١٫٦
الانشاءات	١٠٫٤	١٨٫٦
النقل والمواصلات والتخزين	١٢٫٩	١٧٫٠
القطاع الحكومى	٧٫٠	٧٫٨

المصدر : مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٩٦ هـ ، جدة ، ص ٥٢ .

وقبل أن نخوض فى تفاصيل التقديرات عند بداية الخطة المتوقعة أو مقارنتها بالارقام المحققة فى نهاية الخطة ، كما وردت فى الجدول السابق ، لابد أن نستعرض باجياز بعض الظروف التى رافقت تنفيذ خطة التنمية .

فلقد اعدت خطة التنمية ـ كما ذكرنا سابقا ـ في ظل احتمالات من القيود المالية الشديدة ، فقد تراوحت تقديرات الايرادات فى الخطة الاولى ـ كما هو موضح بالجدول رقم (٣) مابين رقم متحفظ قدره (٨ر٣٣) بليون ريال وآخر مبنى على التفاؤل وقدره (٤ر٣٧) بليون ريال ، اما تقديرات الانفاق الاجمالى فقد بلغت (٣ر ٤١) بليون ريال منها (٩ر٢٢) بليون ريال للنفقات المتكررة (٤ر١٨) بليون ريال للمشروعات ، ومن ثم فقد كان " من المتوقع حدوث عجز " [١].

غير أن الايرادات الفعلية ـ كما فى الجدول (٣) ـ بلغت حوالى (٦ر١٨٠) بليون ريال ، وقدر الانفاق الفعلى بحوالى (٥ر٨٦) بليون ريال [*]، وكانت الزيادة الملحوظة فى ايرادات الزيت اعتبارا من عام ١٩٧٤/٧٣م كما فى الجدول (٣) ـ من أهم اسباب زيادة الانفاق الحكومى ، حيث (اصبح واضحا فى السنة الثانية من الخطة أن المصادر المالية لم تعد تشكل فى حد ذاتها معوقا لتنفيذ برامج التنمية ، وجرى بعد ذلك اتباع سياسة للاسراع بتنفيذ الخطة و " توسعتها " ببرامج ومشروعات جديدة ، كانت متلائمة مع الاهداف الاساسية للخطة [٢]، أى أن الانفاق الحكومى

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٢

(*) تدخل فى ذلك المعونات للدول العربية والاسلامية والاجنبية (المرجع السابق ص ٦٢) .

(٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثانية ، الرياض ، ١٣٩٥هـ ص ٣٢ .

الفعلى بلغ اكثر من ضعف الانفاق المقدر فى الخطة جدول (٣) ولاشك فى أن تحقيق معدل نمو فى الانتاج المحلى الاجمالى قـــدره (٥ر١٣ ٪) فى نهاية فترة الخطة ، جدول رقم (٤) مــع أن تقديرات الخطة لم تتجاوز (٨ر٩ ٪) .. كان بسبب النمـو الذى حققه قطاع الزيت .

ونظرا لوجود معوقات غير مالية ، يرجع معظمها الى ضيـق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى ، مثل ، اختناقات فى الموانئ والاسكان والعمالة رافقتها موجة تضخمية حادة ذات شقين ، الاول محلى بسبب زيادة الانفاق الحكومى والثانى مستورد بسبب ارتفـاع اسعار المستوردات من الدول المتقدمة - نتيجة لرفع اسعار البترول - فقد جاء معدل النمو فى بعض القطاعات الهامة دون المستوى المقدر فى الخطة رغم الجهود الايجابية المبذولة فى الخطة ، ويعتـرف المسؤلون عن اعداد الخطة بأن " بعض الصعوبات التى واجهـت تحقيق الاهداف متوقعة وجرى ذكرها فى الخطة ، خاصة المشـكلات المتعلقة بالقوى البشرية ، والصناعة المستندة الى المـواد الهايدروكربونية ، وقطاعات آخرى"(١).

هذا وتجدر الاشارة الى أن الارقام الواردة فى الجدول رقم (٣) والخاصة بايرادات ونفقات الحكومة اثناء فترة الخطة ، لـم تدخل فيها اعتبارات التضخم ، الناتج عن ارتفاع الاسعار العـام سواء فى داخل المملكة أو خارجها ، بعد الارتفاع العام فى أسعـار البترول .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٢ .

ولقد ذكرت احدى الدراسات التيتمت عن الاقتصاد السعودى انه بالنسبة للقطاع غير البترولى ، ارتفعت الاسعار بمقدار ٥٠ ٪ تقريبا خلال الفترة من ١٩٧١ – ١٩٧٥ م (اثناء تنفيذ الخطة) وأن معظم هذه الزيادات فى الاسعار كانت خلال الثلاث سنوات الاخيرة من الخطة ، وكذلك فان معدلات التضخم كانت (١٠ ٪) فى عام ١٩٧٣ ، (١٢ ٪) فى عام ١٩٧٤ م ، (١٥ ٪) فى عام ١٩٧٥م وانتهت الدراسة المذكورة الى أن معدل التضخم ربما يكون قد وصل الى معدل سنوى بلغ (٥٠ ٪) مع بداية عام ١٩٧٦م[1].

ويذكر وزير التخطيط السعودى أن متوسط الزيادة فى الاسعار عموما خلال فترة تنفيذ الخطة بلغ ٨٦ ٪ تقريبا[2]، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (٥)

الزيادة فى أسعار البضائع المستوردة

للمملكة خلال فترة تنفيذ الخطة الاولى

نوع البضاعة المستوردة	النسبة المئوية للزيادة فى الاسعار
المواد الغذائية	١٠٠ ٪
المواد المصنعة	٦٠ ٪
المنتجات الصناعية	٧٠ ٪

(١) موءسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لموءسسة النقد العربى السعودى لعام ١٣٨٢ – ١٣٨٣ هـ جدة ١٣٨٣ ، ص ١٨ .

(٢) الرياض – ١٣٩٦/٣/٢٠ هـ .

كما يوضح الجدول التالى رقم (٦) تطور الرقم القياسى للمعيشة خلال فترة خطة التنمية الاولى ١٩٧٠ – ١٩٧٥ م ، ومنه يتضح الاتجاه العام للاسعار وآثر الضغوط التضخمية .

جدول رقم (٦)

الرقم القياسى لتكاليف المعيشة خلال تنفيذ الخطة

الاولى (١٩٧٠ = ١٠٠)

الاوزان*	٥٢ر١٩	٢٤ر٨٨	٦ر٥٨	١٦ ر ٣٥	١٠٠
السنة	الاغذية	السكن	الملبوسات	متنوعة	الرقم القياسى للمعيشة
١٩٧١	١٠٢ر٧٤	١١١ر٤٦	١٠٧ر٠٥	١٠٠ر٦٨	١٠٤ر٨٦
١٩٧٢	١٠٤ر٤٤	١٢١ر٥٥	١١٧ر٥٥	١٠٢ر٨٩	١٠٩ر٣٢
١٩٧٣	١٢١ر٠٦	١٣٦ر١٨	١٣٤ر٩٦	١٢٨ر٧٨	١٢٧ر٠٠
١٩٧٤	١٤٢ر٧٢	١٨٩ر٢٢	١٥٢ر٧٣	١٣٨ر٠٨	١٥٤ر١٩
١٩٧٥	١٧٠ر٩٤	٢٣٢ر٨١	١٥٥ر١٠	١٥٤ر٨٤	٢٠٧ر٥٥

المصدر: موءسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٩٧٧ م جدة ، ص ٦٩ .

ومن الجدول عاليه يتضح لنا أن متوسط الزيادة فى الرقم القياسى للمعيشة خلال سنوات الخطة بلغ اكثر من (٤٠ ٪) سنويا.

وكانت استراتيجية الدولة فى التغلب على الضغوط التضخمية تقوم على أساس تقليل معدل نمو التضخم الى ادنى حد ممكن ، وذلـــــــك بتنظيم معدلات النمو فى الطلب ، وزيادة المعروض من السلع والخدمات ومنع الاحتكار ، وتشجيع التنافس التجارى لصالح المستهلك وتخفيـــــض الرسوم الجمركية ، ومنح الاعانات لبعض السلع الغذائية المستوردة والمنتجة محليا ، كما " ساعدت اعادة تقييم الريال بالنسبة للدولار فى جهود الدولة لمكافحة التضخم[1] " .

ولقد امكن السيطرة على التضخم حتى وصل معدله فى عام ١٩٧٨ م الى (٢ر٩ ٪) .

---

(١) مديحة الدغيدى : النفقات العامة للمملكة العربية السعودية الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة ، ١٤٠٠ هـ ، ص ٦٩

المبحث الثانى : انجازات الخطة ومعوقاتهـا :

(١) قطاع البترول :

قدرت الخطة معدل النمو فى قطاع الزيت بحوالى (١ر٩ ٪) على أساس النمو فى السنوات السابقة للخطة ، ولكن النمو الفعلى الذى تحقق بعد تنفيذ الخطة وصل الى (٩ر١٤ ٪) .

ولقد كان السبب الرئيسى وراء هذه الزيادة هو زيادة الكميات المنتجة من ناحية الذى تحقق نتيجة لزيادة الطلب العالمى على البترول فى عام ١٩٧٣ م وما بعده من ناحية ، وارتفاع أسعار البترول العالمى من ناحية اخرى ، ارتفاعا غير متوقع .

ولقد كان معدل الانتاج اليومى للبترول فى بداية تنفيذ الخطة فى عام ١٩٧٠م (٨ ر ٣) مليون برميل ، وارتفع معدل الانتاج فى عام ١٩٧٤ الى (٥ر٨) مليون برميل يوميا ، ثم تراجع الى (٧ر٠٧) مليون برميل يوميا عام ١٩٧٥م .

والجدول التالى يوضح تطور اسعار الزيت العربى الخفيف الذى حددته (أوبك) خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٥ م .

جدول رقم (٧)

الزيادة فى انتاج البترول وعائداته خلال ١٩٧٥/٧٠م

البيان	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
السعر المعلن للنفط العربى الخفيف (بالدولار) للبرميل	١ر٨	٢ر٢٩	٥ر٠٤	١١ر٢٥	١٢ر٣٨
انتاج المملكة بملايين البراميل يوميا	٣ر٨	٤ر٧٧	٧ر٦٠	٨ر٤٨	٧ر٠٧
الدخل السنوى من البترول بالمليون دولار	١٢١٤	١٨٨٥	٤٣٤٠	٢٢٥٧٤	٢٥٦٧٦

المصدر : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثانية ، الرياض ١٣٩٥ هـ ، ص ٣٦ .

ومن الجدول عاليه نلاحظ أنه بينما تضاعفت الكمية المنتجة من الزيت خلال فترة الخطة ، فقد زاد الدخل فى عام ١٩٧٥ (العام الاخير من الخطة) الى حوالى ٢١ ضعفا عما كان عليه فى بداية الخطة عام ١٩٧٠ م .

ولقد جرى اثناء الخطة تنفيذبرنامج واسع لزيادة الانتاج ، وتركيب خطوط انابيب جديدة ، واضافة طاقة جديدة لمحطات فصل الغاز عن الزيت ومصنع لتصنيع الغاز الطبيعى ، وتوسيع المرافق المساعدة .

كما زادت العوائد البترولية عن طريق زيادة العوائدوالضرائب من جهة ، وزيادة حصة الدولة فىملكيةقطاع النفط من جهة اخـــــرى حتى تم فى عام ١٩٧٤ م تملك كامل شركة (ارامكو) للدولة "

(٢) تكوين رأس المال الاجمـــالى :

ارتفع تكوين رأس المال الاجمالى(بالقيمة المطلقة) مـــــن (٢ر٧) بليون ريال فى عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ م الى حوالى (٣٦)بليون ريال فى نهاية الخطة ، كما يشير الى ذلك الجدول التالى :

جدول رقم (٨)

تكوين رأس المال الاجمالى حسب القطاعـات

اثناء الخطة الاولى(بملايين الريـــــالات)

بالاسعار الجاريـــــــة

القطـاع	١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١	١٩٧٣/٧٢	١٩٧٤/٧٣	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٦/٧٥
القطاع الحكومى	١ر٢٠٤	١ر٤٤٣	١ر٩٨٥	٣ر٤١٦	٧ر٣٤٨	٢٣ر٤٢١
القطاع الخاص (غيرالبترول)	١ر١٥١	١ر٢٩٠	١ر٦٦٩	٢ر٣٥١	٣ر٨٥٣	٥ر٩٢٦
قطاع الزيت	٥٧٧	٦٧١	٢ر٠٤٠	٢ر٦٣٣	٣ر٦٥٩	٤ر٣٩٦
تكوين رأس المال الثابت الاجمالى	٢٩٣٢	٣ر٤٠٣	٥ر٦٩٤	٨٤٠٠	١٤ر٨٦٦	٣٣ر٧٤٣
المخزون	٢٠٥-	٩٥	١١٣-	٣٣٥	٢ر٤٠٢	٢٠٩١
تكوين رأس المال الاجمالى	٢ر٧٢٧	٣ر٤٩٨	٥ر٥٨١	٨ر٧٣٥	١٧ر٢٦٨	٣٥ر٨٣٤

المصدر: موءسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٩٧٧ جدة ٠ ص ٤٥ ٠

من الجدول السابق نلاحظ أن معدل تكوين رأس المال الاجمالى خلال فترة الخطة ارتفع بنسبة مئوية متوسطة مقدارها ٦ر٤٥ ٪ .

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص غير البترولى فقد حدث نشاط استثمارى ملحوظ ، ازدادت قيمته المطلقة من (٥١ر١) بليون ريال فى بداية الخطة الى (٩٢ر٥) بليون ريال فى نهايتها. وذلك رغم أن معدل نمو القطاع الخاص فى نهاية الخطة بلغ (ــ ر ١١) مع أن المعدل المقدر عند بداية الخطة كان (ــ ر ١٢) .

كما أن معدل النمو السنوى لتكوين رأس المال الاجمالى الثابت حسب القطاع كان كالتالى (1) :

القطاع	معدل النمو
القطاع الحكومى	٤ر٤٣
القطاع الخاص غير البترولى	٦ر٤٤
قطاع الزيت	١ر٦٢
المجموع	٨ر٤٦

والجدول التالى يوضح اجمالى التكوين الرأسمالى حسب نوع السلع الرأسمالية خلال الفترة من ٦٩/١٩٧٠ ــ ١٩٧٥/٧٤ .

---

(١) موءسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٤٠٠ هـ جدة ١٤٠١ هـ ، ص ٦ .

جدول رقم (٩)

اجمالى التكوين الرأسمالى الثابت حسب نوع السلع الرأسمالية بملايين الريالات

(بالاسعار الجارية) للفترة من ٦٩ / ١٩٧٠-١٩٧٥/٧٤م

	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١	١٩٧٣/٧٢	١٩٧٤/٧٣	١٩٧٥/٧٤	اجمالى معدل النمو لخمس سنوات	١٩٧٦/٧٥
١ـ البناء والتشييد	١ر٩٦٩	٢ر١٩٦	٢ر٥٩٦	٤ر٧٠٦	٦٢١٤	١١٥٠٥		٢٧ر٠٦٠
معدل النمو٪		١١ر٥	١٨ر٢	٨١ر٤	– ٣٢ر	٨٥ر٢	٤٥ر٧	– ١٣٥ر
٢ـ معدات النقل	٣٠٩	٣١٣	٣٣٥	٤٦٨	٧٥٧	١٣٣١		١٩٦٦
معدل النمو٪		١ر٣	– ٧ر	٣٩ر٧	٦١ر٨	٧٥ر٨	٣٧ر١	– ٤٧ر
٣ـ الاجهزة والالات	٣١٩	٤٢٣	٤٧٣	٥٢٠	١ر٤٢٩	٢ر٠٣٠		٤٧١٧
معدل النمو٪		٣٢ر٦	١١ر٨	٩ر٩	١٧٤ر٨	٤٢ر١	٥٤ر٢	– ١٣٢
الاجمالى الكلى	٢٥٩٦	٢٩٣١	٣٤٠٣	٥ر٦٩٤	٨ر٤٠٠	١٤ر٨٦٦		٣٣ر٧٤٣
معدل النمو٪		١٢ر٩	١٦ر١	٦٧ر٣	٤٧ر٥	– ٧٧ر	٤٤ر٢	– ١٢٧ر

المصدر : Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HLEM, London, 1982, p. 160.

ومن الجدول السابق نرى المعدلات المرتفعة التى حققها اجمالى التكوين الرأسمالى الثابت للسلع الرأسمالية ، وهو انجاز هام لخطة التنمية اذا أخذنا فى الاعتبار الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية التى صاحبت تنفيذ الخطة ، ومستوى الكفاءة الادارية فى القطاعين العام والخاص لتنفيذ برامج التنمية حيث انها أول خطة تنمية ، وهى بذلك أول تجربة عملية ومحدودية النجاح أمر طبيعى ومقبول فى تجارب جميع الدول النامية .

***

(٣) قطاع الزراعـــــة :

كان المعدل المتوقع لنموه فى نهاية الخطة (٦ر٤) ، ولكن معدل النمو المتحقق فعلا كان (٦ر٣) ، والواقع أن الخطة توقعت مثل هذا المعدل ذلك لان "هذا المعدل بنى على اساس معلومات غيـــر شاملة ، ومن المحتمل جدا أن يكون المعدل الحقيقى لنمو القطـــاع الزراعى أقل من متوسط المعدل عند بداية الخطة "(١)

وتذكر الخطة (ان المعدل المتوقع لو تحقق فعلا ، فذلك لايعنـــى بالضرورة امكانية الاحتفاظ به أو زيادته دون القيام بمجهود كبيـــر ، وتنفيذ مشروعات متناسقة مصحوبة بتغيرات اساسية فى هيكل ونظـــام الاقتصاد الزراعى فى المملكة (٢) .

وبعبارة اخرى ، فهناك عوامل تحد من امكانية تحقيق معـــدلات كبيرة فى القطاع الزراعى - رغم الدعم الذى تقدمه الدولة عن طريـــق التدريب والارشاد الفنى ، وتوفير مصادر المياه ، وقروض البنك الزراعى واقتطاع واستصلاح الاراضى الصالحة للزراعة لاحيائها ، وشراء القمـــح بسعر مدعم ...... الخ .. وهذه العوامل هى :

١- ان تغيير نظام وهيكل الاقتصاد الزراعى يتطلب خطة طويلة الامد.

٢- ندرة الايدى العاملة تحد من التوسع فى البرامج الحكوميـــــة ولاتشجع الاستثمارات الاهليـــة .

---

(١) الهيئة المركزية للتخطيط ، الخطوط العريضة لخطة التنميـــــة الرياض ، ١٣٩٠ - ١٣٩١ هـ ، ص ٣٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٧ .

٣- بدائية وسائل الانتاج والتخزين والتسويق .

(٤) قطاع الصناعة :

حقق قطاع الصناعة فى نهاية الخطة معدل نمو قدره (٦ر١١) مع أن المقدر له كان (١٤) وبرر مصدر حكومى ذلك حين ذكر أن " النمو الذى حققته بعض القطاعات (خصوصا قطاعى الصناعة والزراعة) كان دون المستوى المقدر له فى الخطة برغم الجهود الايجابية التى بذلت فى هذا الصدد ، ويمكن أن يعزى ذلك الى بطء مقدرة تلك القطاعات على الاستيعاب كنتيجة لوجود بعض المعوقات غير المالية [١] .

وتعليقا على هذا التبرير هنالك رأى مخالف لاحد الباحثين يقول فيه " ان الاعتراف بفشل قطاعى الزراعة والصناعة ، رغم الجهود التى بذلتها الحكومة ، اذا كان يمكن قبول مبرراته بالنسبة للزراعة ، فان الوضع يختلف بالنسبة للصناعة ، وذلك عندما ننظر الى اعتمادات الميزانية السنوية لهذا القطاع ، فأننا

نرى أن الاعتمادات المالية للمشروعات فى مجال الصناعة والتجارة بلغت حوالى (٨ر٢٧ ٪) فقط مما تخيلته الخطة ، وأن ما اعتمد فعلا لاتزيد نسبته عن (٤ر- ٪) من مجموع المبالغ المعتمدة للمشروعات فى الميزانيات اثناء فترة الخطة [٢] ، ويستطرد قائلا ،

(١) مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٩٥ هـ جدة ، ص ١٦ .

(٢) Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982, p.156.

وفي مقابل تركيز الحكومة الضعيف على التنمية الصناعية فان معدل النمو الذى تحقق انما يرجع فضله الى القطاع الخاص رغم انه اقل من المعدل المطلوب تحقيقه فى نهاية الخطة .

والواقع انه يمكن تفسير ذلك بأن عدم التركيز على قطاع الصناعة فى الاعتمادات المالية الحكومية يرجع الى رغبة الحكومة فى الاعتماد على القطاع الخاص ، وذلك تمشيا مع سياسة الاقتصاد الحر وتطبيقا لما ورد فى الخطة نفسها حيث ذكر فيها " أما الهدف الخاص بمساهمة الصناعات الانتاجية (غير البترولية والتعدينية) فيعتمد على دراسة فرص الاستثمار فى القطاع الصناعى ، وقد تكون السياسات الحكومية عاملا مشجعا على استغلال هذه الفرص ، ولكن هذا الاستغلال يعتمد بصورة رئيسية على مبادرات القطاع الخاص [(١)]. واتفق مع الرأى القائل بأن الخطة قد لا تعتبر ناجحة بحسب مقاييس النمو التى حققتها [(٢)]، وذلك لسببين :

(١) ان الانفاق الحكومى (المتكرر والمشروعات) الذى تم اثناء تنفيذ الخطة كان اكثر من ضعف المبلغ الذى قدرته الخطة ،فلو فرضنا أن الانفاق الحكومى كان بنفس المعدل الذى قدرته الخطة فأنه بالتأكيد سوف تكون معدلات النمو المتحققة فى هذه الحالة أقل بكثير مما وصلت اليه ، وبناء على ذلك نقول :

---

(١) الهيئة المركزية للتخطيط ، خطة التنمية ١٣٩٠ هـ ، الرياض ١٣٩٠ هـ ، ص ٢٣٨ .

(٢) Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, GROOM HELM, London, 1982, p.158.

أ - ربما كانت المعدلات المتوقعة متفائلة فى حدود الانفاق المقدر أصلا .

ب - ان معدل انتاجية رأس المال المقدرة اصلا ، انخفض لاعتبارات تتعلق بضيق الطاقة الاستيعابية ، والضغوط التضخمية .

(٢) ان قطاعى الزراعة والصناعة يعتبران أهم قطاعين انتاجيين فى هيكل الاقتصاد السعودى - باستثناء قطاع البترول - وتتأكد أهمية هذين القطاعين بسبب ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية Diversification ، فاذا لم تحقق الخطة المعدلات المتوقعة فان هذا يعبر عن صعوبات كبيرة لابد من دراستها ومعالجتها ، وهى حتما على حساب نجاح الخطة خاصة وان المعدلات المرتفعة فى قطاع البترول لم تكن نتيجة لتنفيذ الخطة .. وعلى كل فليس من المستغرب ألا تحقق الخطة اهدافها - كما اشرنا - بالنسبة للقطاع الزراعى ، اما بالنسبة للآمال الكبيرة فى التنمية الصناعية فان الامر يتطلب اهتماما بالغا وجدية حقيقية ، وسنعرف الاجراءات التى تم اتخاذها فى هذا الصدد عندمناقشة وتحليل انجازات الخطة الخمسية الثانية فى الفصل التالى .

ولايدعى وزير التخطيط السعودى النجاح المطلق فى خطط التنمية عندما يقول " ان حجم التنمية فى المملكة كلها اكبر بكثير من الوضع الادارى ، ومن امكانياتنا فى مرافق متعددة "(١)

---

(١) هشام ناظر: اليمامة ، الرياض،العدد ٦٤٦ ، ١٤٠١/٦/٦ هـ ، ١٩٨١/٤/١٠م ، ص ١٨ .

(٥) قطاع التعليم والتدريب المهنيوالشئون الثقافية :

تجاوزت المنجزات الاهداف الموضوعة مثل التعليم بجميع مستوياته (ذكور وأناث) والبرامج التعليمية الاخرى [١] .

(٦) قطاع الصحة :

فى خلال الفترة من ١٣٩٠ – ١٣٩٤ (١٩٧٠ - ١٩٧٤) زاد عدد المستشفيات التى تديرها وزارة الصحة من ٤٧ الى ٥٨ مستشفى كما زاد عدد الاطباء فى نفس الفترة من ٧٨٩ طبيبا الى ١٩٠٠ طبيب ، مع أن العدد المتوقع فى الخطة لعام ١٩٧٥/١٩٧٤ كان (١٤٠٠) طبيب فقط [٢] .

(٧) قطاع الشئون الاجتماعية :

توسعت مساعدات الضمان الاجتماعى الذى تقدمه الحكومة للاسر المحتاجة كما يلى :

جدول رقم (١٠)
تطور مساعدات الضمان الاجتماعى خلال الخطة الاولى

السنة	المساعدات بملايين الريالات	عدد المنتفعين
١٣٩١/٩٠	٤٧ر٦	٢٢٥ر٦٤٢
١٣٩٢/٩١	٤٩ر٩	٢٣٩ر٧٥٥
١٣٩٣/٩٢	٦٨ر٢	٣٢١ر٩٢٠
١٣٩٤/٩٣	٢٧٤ر٠	٣١٨ر٢٠٣

المصدر : وزارة التخطيط ، تقرير عام ١٣٩٥ هـ ، ص ٨٥

(١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثانية ، الرياض ١٣٩٥هـ ، ص ٣٢
(٢) وزارة التخطيط ، تقريروزارة التخطيط لعام ١٣٩٥ هـ ص ٧٧

وقد بلغ اعتماد المعاشات الاجتماعية فى عام ١٣٩٤ هـ ٢٧٤ مليون ريال ، أى اكثر من خمسة اضعاف مما انفق فى بداية الخطة عام ١٣٩٠ (١) ، كما بلغ عدد الجمعيات التعاونية فى نهاية الخطة ٨٣ جمعية .

(٨) قطاع الاسكان :

ساءت حالة الاسكان فى مدن المملكة بصفة عامة ، نتيجة للهجرة السريعة من الداخل والخارج الى المدن ، ونقص الايدى العاملة وارتفاع اسعار الاراضى والمواد الانشائية ، وفى خلال الخطة تم بناء ما يقرب من (٧٥) الف مسكن ، بينما يقدر عدد المساكن المطلوبه لـ (١٥٤) الف وحدة سكنية (٢) ، مما سبب مشاكل كثيرة فى مجال الاسكان مما ادى الى ارتفاع غير عادى فى الايجارات ، مما حدى بالحكومة الى تجميد الاجور القديمة تقريبا ، لكن هذا الحل لم يكن عمليا حيث ان أزمة الاسكان ازدادت حدتها نتيجة لزيادة الطلب وأيضا بسبب نتيجة ارتفاع اسعار الاراضى والمواد ، والايدى العاملة ، مما وضع صعوبات كبيرة امام القطاع الخاص ، للبناء لعدم توفر روءوس الاموال اللازمة ، مما دفع الحكومة فى السنة الاخيرة من الخطة الى انشاء بنك التنمية العقارى الذى يقرض ٧٠٪ من تكاليف بناء المساكن للقطاع الخاص دون فوائد ، وقد كان للبنك دور هام

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٥

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٢

فى زيادة عدد الوحدات السكنية الا أن ذلك تم على حساب زيادة التكاليف وجودة البناء ، وهذا طبيعى فى الظروف التى مرت بها المملكة ، والتى سيطر فيها التضخم على تكلفة جميع السلع والخدمات دون استثناء . وقد تم اطلاق حرية العقار فى بداية عام ١٤٠٣ هـ عندما نجح صندوق التنمية العقارية فى أداء مهمته .

(٩) قطاع البناء والتشييد :

استطاع قطاع البناء والتشييد ، رغم جميع المعوقات التى اعترضت بقية القطاعات الاخرى ، غير قطاع الزيت ، ان يحقق نموا ، فاق معدل النمو المتوقع ، بل كاد يصل الى ضعفه ، فقد كان معدل النمو المتحقق فى نهاية الخطة (١٨٫٩ ٪) بينما كان المتوقع أن يبلغ (١٠٫٤ ٪) ويرجع السبب فى ذلك الى مايلى :

أ ـ نفذت الحكومة كثيرا من المشروعات الانشائية خلال فترة الخطة فكما رأينا فى الجدول رقم (٣) زاد الانفاق الحكومى على المشروعات بما يعادل ضعف المقدر فى الخطة .

ولقد سجل تكوين اجمالى رأس المال الثابت فى قطاع الانشاءات خلال فترة الخطة بكاملها اقصى معدل نمو سنوى قدره (٤٣٪)[١].

ب ـ انشاء صندوق التنمية العقارى ، وكذلك أمرت الحكومة الشركات المنفذة للمشروعات الكبرى أن تتولى بنفسها انشاء المجمعات السكنية لعمالها .

---

(١) موءسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٩٦ هـ ص ٥٠ .

(١٠) قطاع النقل ، والمواصلات ، والتخزين :

كما لاحظنا فى الجدول رقم (٤) فقد تجاوز هذا القطاع معدل النمو الذى قدرته الخطة وهو (٩ر١٢ الى ١٧٪)، وهذا برغم انـــه قد تأخر تنفيذ بعض البرامج مثل شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية نتيجة لوضع اهداف اقل من المطلوب فى الواقع ، كما أن تحقيـق اهداف اخرى مثل انشاء الطرق قد فاق الاحتمالات الواقعيــــة للتنفيذ بالنسبة للوقت المطلوب [١].

(١١) قطاع الماء والكهرباء والصرف الصحى والتجارة :

وهذه تدخل تحت القطاع الحكومى ، الذى حقق معدل نمـــو فى نهاية الخطة قدره (٨ر٧ ٪) أى بزيادة قدرها (٨ر ٪) عما هو مقدر فى الخطة ، ولقد اضطلع هذا القطاع فى الواقـع بمهمة اساسية فى تطوير المدن ومحطات تحلية المياه وتمديــد الشبكات الكهربائيــة .

(١٢) قطاع العمل والعمــــال :

خلال خطة التنمية الاولى قدر معدل زيادة الايدى العاملــة فى المملكة بحوالى (٨ر٣ ٪) سنويا [٢]، أى من (٣ر١) مليون عامل فى بداية الخطة الى (٦ر١) مليون عامل فـــى نهايتهــا .

(١) وزارة التخطيط ، " خطة التنمية الثانية ، ١٣٩٥–١٤٠٠هـ ، الرياض ١٣٩٥، ص ٣٣ .

(٢) Donald A. Wells: Saudi Arabian Development Strategy, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington DC., 1976, p. 29.

وبلغ معدل نمو الايدى العاملة السعودية (٣ر٧ ٪) وتشكل حوالى (٨٠ ٪) من مجموع القوى العاملة بالمملكة حتى نهاية الخطة ، بينما كان معدل نمو الايدى العاملة غير السعودية (٢ر٤ ٪)[١] .

ولا شك فى ان تنمية وتطوير القوى العاملة فى المملكة هى من أهم عناصر استراتيجية التخطيط الاقتصادى ، حيث أن ندرة القوى العاملة عموما ، والمدربة تدريبا اداريا وفنيا عاليا على وجه الخصوص ، تعتبر من أشد القيود التى تعوق تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية لجميع القطاعات الانتاجية ، وتحقيق اهدافها الاستراتيجية .

ولقد بلغ الطلب على الايدى العاملة المدربة من كافة المستويات فى عام ١٩٧٠ م (١٨٠ر١) الف شخص ، بينما لم يتجاوز العرض (٩٧٣) ألف شخص[٢] ، وكان هذا اكبر دافع لاستيراد العمالة الاجنبية خلال فترة الخطة .

والجدول التالى يبين توزيع النشاط الاقتصادى المحقق للقوى العاملة السعودية بالمملكة خلال فترة الخطة .

(١) وزارة التخطيط ، " خطة التنمية الثانية ١٣٩٥-١٤٠٠ ، الرياض ، ١٣٩٥ هـ ، ص ٣٤ .

(٢) محاضرة لوزير التخطيط السعودى فى نيويورك فى عام ١٩٧٣/ص٣

جدول رقم (١١)

توزيع النشاط الاقتصادى للقوى العاملة بالمملكة العربية

السعودية خلال الخطة الاولى ١٩٧٥/٧٠ م حسب القطاعات

النشاط الاقتصادى	اعداد القوى العاملة بالآلاف				نسبة التغير٪ خلال الخطة
	١٩٧١/٧٠	النسبة ٪	١٩٧٥/٧٤	النسبة ٪	
الزراعة الرعى والصيد	٤٤٥ر٨	٤٠ر٤	٤٢٦ر١	٢٨ر٠	– (٤ر٤)
المناجم والتعدين	٢٥ر٧	٢ر٣	٤٥ر٦	٣ر٠	٧٧ر٤
الصناعة	٣٦ر١	٣ر٢	٤٦ر٥	٣ر٠	٢٨ر٨
الكهرباء والغاز والمياه	١٢ر٢	١ر١	١٨ر٣	١ر٢	٥٠ر٠
التجارة	١٣٠ر٢	١١ر٨	٢١١ر٠	١٣ر٩	٦٢ر١
التشييد والبناء	١٤١ر٥	١٢ر٨	٣١٤ر٢	٢٠ر٦	١٢٢ر٠
المواصلات والتخزين	٦٢ر١	٥ر٦	١٠٣ر٢	٦ر٨	٦٦ر٢
الخدمات العامة	١٣٧ر٥	١٢ر٥	١٨٨ر٤	١٢ر٨	٣٧ر٠
القطاع الحكومى	١١٢ر٧	٥ر٥	١٦٨ر٨	١١ر١	٤٩ر٨
العدد الاجمالى :	١١٠٣ر٨	١٠٠	١٥٢٢ر١	١٠٠	

المصدر: د . مدنى عبدالقادر علاقى ، تنمية القوى البشرية ،
دار الشروق ، جدة ١٩٧٦ ، ص ٢٠٠ .

ومن الجدول السابق نلاحظ أن عدد العمال فى الزراعة الرعى والصيد انخفض فى نهاية الخطة بنسبة (٤ر٤) عن عددهم فى بدايتها والسبب فى ذلك هجرة السكان الداخلية الى مجالات وفرص العمل الاخرى بالمدن ، مما شكل ضغطا اضافيا على القطاع الزراعى فأدى كما رأينا الى انخفاض معدل انتاجه .. كما نلاحظ أن أقل نسبة للتغير خلال الخطة كانت فى قطاع الصناعة ، فقد بلغت (٨ر٢٨٪) فقط وهذا يشير الى ان فرص العمل التى كانت متاحة فىقطاع الصناعة كانت قليلة بسبب ظروف الصناعة ذاتها .

ونرى من الجدول السابق ايضا أن اكبر نسبة فى تغير التركيب العمالى كان فىقطاع التشييد والبناء ، فقد زاد عدد العمال فى هذا القطاع خلال الخطةبنسبة (١٢٢ ٪) وهذا يرجع الى توافر فرص العمل فى هذا القطاع بأجور مرتفعة نسبيا (بلغ متوسط أجر العامل العادى يوميا ٨٠ ريالا) فى عام ١٩٧٥ م[(١)] ، بسبب زيادة الانفاق الحكومى من خلال تنفيذ المشروعات المختلفة ، كما أوضحنا سابقا . ويلاحظ أن هذا القطاع هو اكبر قطاع يستخدم اليد العاملة فى المملكة بعد القطاع الاساسى الذى يعمل فيه غالبية السكان(قطاع الزراعة والرعى والصيد) . حيث ارتفعت نسبة العاملين فيه الى مجموع عدد العاملين من ٨ر١٢٪ فى بداية الخطة الى ٦ر٢٠٪ فى نهايتها .

---

(١) مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، دليل الاستثمار الصناعى فى المملكة العربية السعودية ، الطبعة الخامسة ، الرياض ، ١٣٩٨هـ ـ١٩٧٨م ، ص ٦٦ .

اما فيما يتعلق بالعمالة العربية والاجنبية الوافدة وتركيبها الاقليمى والنسبى فى نهاية سنوات الخطة ، فان الجدول التالـــــى رقم (١٢) يمكن أن يعطينا صورة تقريبية .

جدول رقم (١٢)

العمالة الوافدة وتركيبها الاقليمى والنسبى فى عام ١٩٧٥م (بالآلاف)

الجنسيـــــــة	العدد بالآلاف	النسبة ٪ الى العدد الاجمـــالى
اليمن الشمالية	٢٨٠ر٤٠٠	٣٦ر٣
بقية البلاد العربية	٤١٩ر٥٠٠	٥٤ر٣
مجموع العـــــرب	٦٩٩ر٩٠٠	٩٠ر٦
الباكستان	١٥ر٠٠٠	١ر٩
الهنـــــد	١٥ر٠٠٠	١ر٩
بقية الدول الآسيوية	٨ر٠٠٠	١ر٠
أوربيين وأمريكيين	١٥ر٠٠٠	١ر٩
ايرانيين	١٠ر٠٠٠	١ر٣
افريقيين وغيرهم	١٠ر٠٠٠	١ر٣
اتراك	٥٠٠	٠ر١
العدد الاجمالى	٧٧٣ر٤٠٠	١٠٠٪

المصدر : International Business Opportunities, Saudi Arabia, Published by: International Communications, London, 1981, p.41.

ومن الجدول السابق يتضح لنا أن اكثر من ٩٠ ٪ من العمالة الوافدة الى المملكة من البلدان العربية المجاورة ، وان العمال القادمين من اليمن الشمالية يشكلون نسبة كبيرة من هذه العمالة الوافدة .

كما أننا اذا نسبنا العدد الاجمالى للعمال غير السعوديين فى نهاية الخطة الى مجموع العاملين فى المملكة - عدا قطاع الزراعة والرعى والصيد - نجد أن نسبة الايدى العاملة غير السعودية تصل الى (٧٠٫٥ ٪) ، وبرغم أن هذه النسبة تبدو مرتفعة ، الا أنها تدل على أن الايدى العاملة السعودية لاتزال فى مرحلة التأهيل والاعداد العلمى فى المدارس والمعاهد والجامعات

(١٢) قطاع التجارة الخارجية :

نمت الواردات نموا مطردا لسببين رئيسيين أولهما البدء فى تنفيذ الخطة وثانيهما زيادة قيمة الصادرات ، والجدول التالى يبين لنا تطور كل من الصادرات والواردات خلال فترة تنفيذ الخطة الاولى .

جدول رقم (١٣) [(١)]

التجارة الخارجية خلال الفترة ١٩٧٠– ١٩٧٥م

بملايين الريالات (أسعار جارية)

السنة	الصادرات	النسبة ٪ (التغير)	الـــــواردات	النسبة ٪ (التغيـــير)
١٩٧٠	١٠٩٠٧ر٢	١٤ر٩	٣١٩٦ر٨	– ٣ر٥
١٩٧١	١٧٣٠٢ر٧	٥٨ر٦	٣٦٦٧ر٥	١٤ر٧
١٩٧٢	٢٢٧٦١ر٢	٣١ر٦	٤٧٠٨ر٣	٢٨ر٤
١٩٧٣	٣٣٣٠٩ر١	٤٦ر٣	٧٣١٠ر٢	٥٥ر٣
١٩٧٤	١٢٦٢٢٢ر٩	٢٧٨ر٩	١٠١٤٩ر٢	٣٨ر٨
١٩٧٥	١٠٤٤١١ر٧	– ١٧ر٣	١٤٨٢٣ر٠	٤٦ر١

وكما نلاحظ في الجدول السابق رقم (١٣) فقد قفز رقم الواردات من (٨ ر٣١٩٦) مليون ريال في عام ١٩٧٠ الى (١٤٨٢٣) مليـــون ريال في عام ١٩٧٥ م ، أي حوالي أربعة اضعاف قيمة الواردات ، وكان هذا الارتفاع في حجم وقيمة الواردات لمقابلة الطلب على الســـلع الذي نشأ من الانفاق الحكومي الواسع على المشروعات الانشـائية ، وكذلك زيادة السيولة النقدية في أيدي الافراد ، مما دفعهم الـــى زيادة الاستهلاك وتنويعه ، وهذه الزيادة في الواردات أدت الى تراكمات في الموانيء ، مما سبب اختناقات حقيقية ، أدت الى ارتفـــاع

---

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي ، النشرة الاحصائية ، العدد الاول الرياض ، ١٩٨٠ ، ص ٧٩ .

أجور الشحن الى الموانىء السعودية ، لان انتظار البواخر حتى يتم تفريغها بلغ حوالى ٥ ـ ٦ أشهر ، مما يكلف يوميا من ٣ ـ ٦ آلاف دولار حسب حجم الباخرة[1] . وكل هذه النفقات تضاف بالطبع الى أسعار السلع فىالاسواق المحلية ـ وبالتالى تزيد تكلفة المشروعات الحكومية ـ ، كما تساعد على زيادة حدة التضخم ، ولكن مشكلة ازدحام الموانىء قدحلت تماما بانشاء الموءسسة العامة للموانىء عام ١٩٧٦ م والاجراءات الفورية التى اتخذتها .

***

(١) المؤسسة العامة للموانىء : التقرير السنوى ، ١٩٧٨، الرياض ، ص ١٦ .

تقويم اجمالى للخطـــة :

" ان حجم التنمية فى المملكة أكبر بكثير من الوضع الادارى ، ومن امكانياتنا فى مرافق متعددة ، والنظام الحر فى المملكة يجعل التخطيط عملية صعبة ، لانك لا تستطيع أن تتنبأ طول الوقت بما يمكن أن يقوم بادائه القطاع الاقتصادى"(١) .

يعترف وزير التخطيط السعودى بأن هناك " نواقص كثيـــرة " فى الخطة ويوءكد ذلك قائلا " نحن كممارسين للتخطيط فى المملكـــة نعرف أسباب القصور ، مثلا خطة التنمية الاولى تمت بدون احصائيـات للسكان ، وكانت المعلومات المتوفرة لدينا عن كثير من القطاعـــات مثل الانتاج الزراعى ، العمالة ، الاستيراد ، أعمار الناس ، كلهـا أما غير متوفرة أو متوفرة بشكل عام لا تعطى موءشرا ، ولايمكن الاعتمـاد عليها (٢) .

وعلى هذا يمكن القول ـ كما اشرنا من قبل ـ أن أولى العقبـات هى قصور المعلومات ، وبالتالى عدم دقة القرار ، وبطبيعة الحـال لايمكن انتظار التخطيط للتنمية حتى تتوافر الاحصائيات ، وانما مـن الممكن أن يبدأ الاهتمام بجمع المعلومات وتحليلها خلال فتـرة التطبيق ، وهذا ما حدث بالفعـل .

---

(١) هشام الناظر: اليمامة ، الرياض ، العدد ٦٤٦ ، ٦/٦/١٤٠١هـ ، ١٠/٤/١٩٨١ ، ص ١٩ .

(٢) المرجع السـابق ، ص ١٩ .

وفي تقرير رسمي غير منشور ذكر أن هناك صعوبات فنية وادارية أدت الى عدم تنفيذ أو اكتمال مشروعات الخطة الاولى المتعلقة بالتجهيزات الاساسية كمشروعات الاسكان ، والتدريب المهني، والموانئ والنقل ، والاسمنت،مما تسبب في عجز هذه القطاعات عن مواكبة حركة التطور المطلوبة ، وبالتالي ارتفاع الاكلاف على حساب الجودة في بعض الاحيان ، كما ارتفعت أسعار الاراضي ، ومن ثم تكلف انشاء المساكن لايواء الاعداد الهائلة القادمة من الداخل والخارج للمشاركة في عملية التنمية ، وبالتالي الى ارتفاع الاجور ، وأجور السكن بشكل حاد لم يعرف من قبل ، ولم تستطع الخدمات والمرافق ان تقدم سوى الحد الادنى من الخدمة المطلوبة منها .

كما وأن استقدام الايدي العاملة خاصة في مجالات الخدمات والتي لاتحتاج الى مهارات أو تدريب عالي ، له سلبيات اجتماعية واقتصادية ، لابد من التعامل معها بحذر ، والحقيقة انه يجب اعادة النظر في موضوع العمالة ، بالتنسيق مع الدول العربية والاسلامية للمساعدة في تدريب واختيار افضل العناصر حرصا على سمعة بلادها ، وخدمة اقتصادياتها .

ولقد أدى تحسس بعض الشركات العالمية والمحلية لرغبة الدولة في الاسراع في عملية تنفيذ مشروعاتها الى المبالغة في تكاليف عروضها ، وساعد في ذلك الشعور السائد بتوافر المقدرة المالية والرغبة في سرعة الانجاز (*) .

(*) لقد اشرنا في موضع آخر من البحث الى ملاحظة وزير الصناعة السعودي في هذا الخصوص .

وعلى كل حال فلابد لنا من الاعتراف بحقيقة انه " عمليا لا توجد خطة تنفذ بكامل تفاصيلها " .

ورغم العقبات التي ذكرت في السابق ، فقد تم تحقيق تقدم ملموس وفيما يلي بعض ملامح الاقتصاد في نهاية فترة الخطة الاولى :

(١) تم بذل جهود كبيرة في سبيل تنمية موارد المياه للاستخدامات المنزلية والزراعية ، وتم انشاء سبع محطات لتحلية المياه .

(٢) نما الانتاج الزراعي ببطء - كما رأينا - بسبب عدم توافر الايدى العاملة بأسعار مناسبة .

(٣) تم التوسع في الشبكات الكهربائية ، مع تخفيض اسعار الاستهلاك .

(٤) حصل نمو نسبي في قطاع الصناعات التحويلية ، بينما لم يحقق النشاط في الصناعات البترولية كل البرامج المخططة له .

(٥) تطورت البرامج التعليمية على كافة المستويات حتى وصل عدد الجامعات الى ستة جامعات .

(٦) حدث تطور كبير في مجالات الخدمات الصحية والاجتماعية والمعاهد الخاصة بالتدريب الفني .

(٧) حدث تطور كبير في بناء الطرق ، وتطورت نسبيا وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية .

(٨) ظهرت الحاجة الى عدم توفر الصيانة الفنية اللازمة .

(٩) اهتمت الادارات الحكومية ببرامج التدريب لموظفيها اثنـــاء العمل ، والتوسع في ابقائهم في دورات تدريبية بالخارج .

°°°

المبحث الثالث : تقويم الصناعة في فترة الخطة

أولا : الصناعات المستندة الى المواد الهايدروكربونية ..من خلال نشاطات المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) :

برغم ما ذكرنا من أن النشاط الصناعي في قطاع الصناعة المستندة الى المواد الهايدروكربونية لم يحقق جميع ما هدفت اليه الخطة فانه قد تحققت الانجازات التالية : -

(١) ارتفع انتاج مصفاة رأس تنوره من (١٥٦) مليون برميل في عام ١٩٦٩ الى اكثر من (٢٢٤) مليون برميل عام ١٩٧٤م . كما تم انشاء مصفاة جديدة في الرياض طاقتها (١٥٠٠٠) برميل يوميا وبدأ تشغيلها في عام ١٩٧٤ م .

(٢) ارتفع انتاج الاسفلت الى اكثر من الضعف خلال فترة تنفيذ الخطة فوصل الى (٦٧٠٠) برميل يوميا في نهاية الخطة .

(٣) تم في عام ١٩٧٢م انشاء مصنع خلط الزيوت والتشحيم في جدة بطاقة انتاج سنوية مقدارها (٧٥٠٠٠) برميل .

(٤) بدأت شركة الاسمدة العربية السعودية (سافكو) انتاجها في عام ١٩٧٢ م ، وعملت في نهاية الخطة بكامل طاقتها الانتاجية البالغة (٣٠٠) الف طن من (اليوريا) سنويا .

(٥) تم اعداد الخطط لجمع الغاز المصاحب لانتاج البترول والـــذى كان يحرق سابقا ، ومعالجته ، واستغلاله ، وبلغ حجم الغـــاز الطبيعى والسائل (٦ر٣) مليون قدم مكعب يوميا ، بمعـــدل (٤٥٠) قدما مكعبا من الغاز مع كل برميل ينتج من الزيت.

(٦) بلغ انتاج قضبان الحديد المستخدم فى تسليح المبانى فى مصنع درفلة الحديد والصلب فى جدة حوالى ٠٠٠ر٢٢) طن ســـنويا عندما بدأ تشغيله على أساس فترتى عمل فى آخر عام ١٩٧٤م (اقل من الطاقة الانتاجية لاسباب تتعلق بعدم توفر الايدى العاملة) ٠

* *

ثانيا : الصناعات التحويلية الاخرى :

ان الصناعات التحويلية التى نقصدها فى هذا البحث تعنى مايلى :-

١ - الصناعات غير البترولية ٠

٢ - الصناعات التى لايقل عدد العمال فيها عن ١٠ عمال والمرخص لها صناعيا ٠

٣ - ان كل الصناعات محل البحث مملوكة للقطاع الخاص فيما عدا صناعة صوامع الغلال ، ومصنع الصلب بجدة ٠

ولقد اجرى مركز الابحاث والتنمية الصناعية فى عام ١٩٧٥/١٩٧٤م مسحا ميدانيا للمصانع التى تستخدم اكثر من عشر عمال ، وقد شـــمل

هذا المسح مناطق المملكة الوسطى ، والشرقية ، والغربية فقط .. وكانت نتيجة المسح كما هو موضح فى الجدول التالى رقم (١٤) .

٥°٥

جدول رقم (١٤)

الصناعات المرخص لها فى المناطق الوسطى والشرقية والغربية من المملكة

فى عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ (بآلاف الريالات)

المجموعة الصناعية	عدد الوحدات الصناعية التى تم مسحها	عدد العاملين	متوسط رأس المال لكل وحدة	متوسط عدد العمال لكل وحدة	صافى القيمة المضافة لكل وحدة	متوسط رأس المال لكل وحدة	صافى القيمة المضافة لكل وحدة
الصناعات الغذائية	٤٩	٢٩٩٨	٢ر٠٥٧	٦١	١ر٠٨٠	٣٣	١٧ر٦
صناعة النسيج	٩	٤٤٣	١ر٩٩٣	٤٩	٦٠٤	٤٠	١٢ر٣
صناعة منتجات الاخشاب	١٦	٣٢٥	٦٧١	٢٠	٦٤٩	٣٣	٣٢ر٠
صناعة الورق والطباعة	٤٠	١٦٩٧	٢ر٠٠٨	٤٢	١ر٠٥٣	٤٧	٢٤٠ر٨
صناعات غير معدنية (عدا البترول)	٤٤	٤٥٧٧	١٣ر٨١٦	١٠٤	٣ر٤١٥	١٣٢	٣٢ر٩
صناعة المعادن الاساسية	١	٣٠١	٥٤ر٠٩٥	٣٠١	٧ر١٧١	١٨٠	٢٣ر٨
الصناعات المعدنية	٧٩	٢٧٧٠	١ر٣٨٤	٣٥	٩١٨	٣٠	٢٩ر٢
صناعات اخرى	٦	٣٢٣	٤ر٨٥٤	٥٤	٣ر٧٦٨	٩٠	٧٠ر٠
الاجمالى / المتوسط	٢٦٦	١٥٢٢٧	٥ر٦٠٢	٥٧	٢ر٠٧٨	٩٨	٣٦ر٢

المصدر : مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، دليل الاستثمار الصناعى فى المملكة العربية السعودية ، الطبعة الخامسة ، الرياض ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ، ص ٣٣ .

وبتحليل الجدول السابق نستخلص المعلومات التالية :ـ

١ ـ ان مجموع الاستثمارات فى هذه الصناعات بلغ ٠٠٠ر٢٤٥ر٠١٠ر١) بليون وعشرة ملايين ومائتين وخمسة وأربعين ألف ريال .

٢ ـ ان مجموع عدد العاملين (سعوديين وغير سعوديين) بلغ (١٥٢٢٧) خمسة عشر ألف ومائتين وسبعة وعشرين عاملا .

ooo

وقد ذكر فى الدراسة التى اجراها مركز الابحاث والتنمية الصناعية بهذا الخصوص ان نتائج المسح الصناعى الذى قام به فى عام ١٩٧٥/١٩٧٤ يمكن اجمالها فيما يلى [١] : -

أ - زاد اعتماد قطاع الصناعات التحويلية على الايدى العاملة الاجنبية فأرتفعت نسبة استخدامهم من ٣٩ ٪ من مجموع القوى العاملة الى ٥٨ ٪ .

ب - ارتفعت انتاجية العمال الصناعيين الى اكثر من الضعف مما ادى الى تحسين فى نسبة رأس المال المستثمر الى الانتاجية ، وفى معدل استغلال الطاقات المركبة .

ج - حدث تحول ملحوظ عن صناعة السلع الاستهلاكية التقليدية الى الصناعات التى تنتج السلع الوسيطة مثل مواد البناء .

د - تتمثل فى صناعة البلاستيك والصناعات الكيماوية ، اكبر نسبة من رؤوس الاموال المستثمرة الى عدد العاملين .

هـ - قدر المركز عدد المنشآت الصغيرة غير المرخص لها بنحو (٩٠٠٠) منشأة ، يتركز معظمها فى بعض الانشطة مثل الخياطة ، والمخابز ، والنجارة ...... الخ ..

---

(١) مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، دليل الاستثمار الصناعى فى المملكة العربية السعودية الطبعة الخامسة ، الرياض ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م ، ص ٣٤ .

وفى نهاية عام ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٦/٧٥ م ، آخر سنوات الخطة الخمسية الاولى بلغ عدد المؤسسات الصناعية الحاصلة على تراخيص (٦٣٩) مؤسسة رأسمالها الاجمالى (٣٦٧٥) ثلاثة بلايين وستمائة وخمسة وسبعين مليون ريال ، منها (٤٦٦) مؤسسة مملوكة للسعوديين بالكامل رأسمالها الاجمالى (١٩٧١) مليون ريال ، حصلت على تراخيص بموجب نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية ، كما ساهم رأس المال الاجنبى بمبلغ (٥٧١) مليون ريال فى المشاريع المشتركة المصرح لها بالعمل طبقا لنظام الاستثمار الاجنبى[1]، كما هو واضح فى الجدول التالى :

جدول رقم (١٥)

عدد المشروعات الصناعية المرخص لها حتى نهاية فترة الخطة الاولى وحجم رؤوس اموالها

(بملايين الريالات)

الوضع القانونى للصناعة	عدد المؤسسات الصناعية	رأس المال المصرح به
صناعات مملوكة للسعوديين	٤٦٦	١٩٧١
صناعات مشتركة بين السعوديين والاجانب	٢٣٣	٥٧١ اجنبى ١١٢٣ سعودى
المجموع	٦٣٩	٣٦٧٥

(١) مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٩٦ هـ ، جدة ، ص ٧١ .

ومن الجدول السابق يتبين أن عدد الموءسسات السعودية يبلغ ضعف عدد الموءسسات ذات رأس المال المشترك ، وأن رأس المال الاجنبى يساهم بنسبة (٥ر١٥ ٪) من مجموع الاموال المستثمرة فىقطاع الصناعة .. ولقد زادت العمالة فىقطاع الصناعة التحويلية من (٣٦١٠٠) عامل فى بداية الخطة الى (٤٦٥٠٠) فى نهايتها [1] ، أى بنسبة (٨ر٢٨ ٪) ، ويلاحظ أن معظم هوءلاء العمال يشتغلون فى الصناعات الصغيرة ، غير المرخص لها صناعيا .

صناعة الاسمنت :

وتعتبر صناعة الاسمنت ثانى اكبر صناعة فى المملكة ، فقد بلغ انتاجها خلال فترة الخطة (٥ر٤٧١ر٧٠٠) طنا ، كما يتضح من الجدول التالى رقم (١٦) .

---

(١) وزارة التخطيط ، " خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ – ١٤٠٠ هـ الرياض ، ١٣٩٥ ، ص ٢٦٣ .

جدول رقم (١٦)

كميات الاسمنت المنتجة محليا خلال فترة الخطة

بآلاف الاطنان

السنة	الانتاج المحلى	المستورد	المجموع	نسبة الانتاج ٪ الى المجموع
١٩٧٠	٩ر٦٦٦	٧ر٤٦٣	٦ر١١٣٠	٥٩ر
١٩٧١	٤ر٧٠٣	٩ر٥٤٩	٣ر١٢٥٣	١ر٥٦ر
١٩٧٢	١ر٩١١	٥ر٢٩٩	٦ر١٤١٠	٣ر٧٥ر
١٩٧٣	٣ر١٠٠٨	٥ر٢٨٠	٨ر١٢٨٨	٢ر٧٨ر
١٩٧٤	٦ر١٠٥٦	٧ر١٥١٠	٣ر٢٥٦٧	٢ر٤١ر
١٩٧٥	٤ر١١٢٥	٨ر١٨٢٥	٢ر٢٩٥١	١ر٣٨ر
المجموع	٧ر٥٤٧١	١ر٤٩٣٠	٨ر١٠٤٠١	٦ر٥٢ر

المصدر : موءسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨ م ، ص ١٩٧ .

ويلاحظ فى الجدول رقم (١٦) تطور كمية انتاج الاسمنت سنويا من (٩ر٦٦٦) الف طن فى (عام ١٩٧٠ الى ٤ر١١٢٥) الف طن فى عام ١٩٧٥م أى بنسبة (٦٠٪) تقريبا كما أن متوسط نسبة الانتاج المحلى خلال سنوات الخطة الى مجموع الاسمنت المستهلك (المستورد والمحلى) بلغت (٦ر٥٢٪) .

وفى الواقع يعتبر انتاج الاسمنت واستيراده فى مجموعه موءشرا حقيقيا يدل على التطور الانشائى فى المملكة خلال فترة الخطة ، وهذا يفسر المعدل المرتفع الذى حققته الخطة فى هذا القطاع كما رأينا من قبل . هذا وقد تم هذا الانتاج بواسطة الثلاث مصانع التى كانت موجودة فى ذلك الوقت فى كل من جدة والرياض والدمام .

محطات القوى الكهربائية :

كان من الممكن معالجة هذا القطاع ضمن المكونات القطاعية لمنجزات الخطة فى المبحث الثانى من هذا الفصل ، ولكن نظرا لكون الكهرباء تعتبر صناعة قائمة بذاتها فى التصنيف الصناعى ولانها تعتبر اهم قطاع صناعى يقدم خدماته مباشرة لجميع القطاعات الانتاجية والاستهلاكية فى المملكة كما أن التنمية الصناعية تعتمد عليه اعتمادا اساسيا من حيث تكلفة الانتاج ، لذلك سوف نناقش تطوره تفصيلا فى هذا المبحث .

تعمل شركات الكهرباء الست التابعة للقطاع الخاص على انتاج التيار الكهربائى بطاقتها القصوى لامداد المدن التسع الرئيسية فى المملكة بحاجتها من الكهرباء ، حيث زاد استهلاك الكهرباء بصورة لم يسبق لها مثيل نتيجة للزيادة فى التوسع العمرانى ودخول الافراد ، والنشاط الاقتصادى عموما ، فكما نلاحظ من الجدول التالى أن استهلاك الطاقة زاد فى سنة واحدة ٣٧٪ وهى السنة الاخيرة للخطة .

جدول رقم (١٧)

الكهرباء المولدة في المدن الرئيسية في المملكة خلال

فترة الخطة (مليون كيلووات/ساعة)

المدينة / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
جدة	٢٥٤ر٣	٢٦٢ر٣	٣١٧ر٧	٣٦٥ر٣	٤٥١ر٨	٦١٨ر –
منها كهرباء من محطة التحلية	–	٩٢ر –	٢٠١ر –	٢١٤ر٧	٢٤٤ر –	٣٠٣ر٣
الرياض	٢٠٨ر٥	٢٢٣ر٤	٢٨٣ر٢	٣٤٦ر٧	٤١٩ر –	٥٤٧ر٤
مكة والطائف	٩٢ر٢	١٠٤ر٦	١٢٢ر –	١٤٨ر٤	١٨٠ر٣	٢٤٩ر٤
الظهران، الخبر	١٢٢ر٢	١٤٣ر –	١٨٩ر –	٢٤٤ر٧	٣٢٣ر٦	٤٦١ر٢
المدينة المنورة	٢٧ر –	٢٩ر٦	٢٧ر٩	٤٦ر٣	٥٥ر٢	٧ر٧
الاحساء	١٥ر٤	١٧ر٥	٢٧ر٨	٣٤ر٨	٤٤ر١	٦٦ر١
المجموع	٦٩٩ر٦	٧٨٠ر٤	٩٧٧ر٦	١١٨٦ر٢	١٤٧٤ر –	٢٠١٣ر٨

المصدر : موءسسة النقد العربي السعودي ، <u>التقرير السنوي لعام ١٣٩٦ هـ</u> ، جدة ، ص ١٤٨ .

ونرى من الجدول رقم (١٧) مساهمة الطاقة الكهربائية المنتجة من محطة تحلية المياه في جدة وانها تساهم في السنة الاخيرة من الخطة بحوالي (٥٠ ٪) من مجموع الطاقة المنتجة .

ومن الجدول السابق أعد جدول آخر يبين لنا نسبة الزيادة فى انتاج الطاقة الكهربائية فى خلال فترة الخطة حسب المدن ، وكذلك نسبة الزيادة فى عام ١٩٧٥ عنها فى العام السابق له ، لنتبين مقدار تطور الطلب على الكهرباء فى خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (١٨)
نسبة الزيادة فى انتاج الطاقة الكهربائية

المدن الرئيسية	نسبة الزيادة المئوية	
	١٩٧٠ – ١٩٧٥	١٩٧٤ – ١٩٧٥
جدة	١٦٣ر٨	٣٦ر٨
الرياض	١٦٢ر٥	٣٠ر٦
الدمام/الظهران/الخبر	٢٧٧ر٤	٤٢ر٥
مكة / الطائف	١٧٠ر٥	٣٨ر٣
المدينة المنورة	١٦٥ر٦	٢٩ر٩
الاحساء	٣٢٩ر٢	٤٩ر٩
المجموع	١٨٧ر٨	٣٦ر٦

وفى عام ١٩٧٤ صدر قرار مجلس الوزراء بتخفيض أسعار استهلاك الكهرباء لتكون ٧ هللات لكل كيلوات/ساعة للاستهلاك العادى، وخمس هللات للاستهلاك الصناعى .

ثالثا : التسهيلات الحكومية المقدمة للقطاع الصناعى :

تهدف السياسة الحكومية ، كما اشرنا ، الى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى الصناعات الوطنية ، وتقدم لهم حوافز كثيرة فى ظل نظام حماية وتشجيع الصناعة الوطنية ، واجراء الدراسات الاقتصادية للمشروعات ، فأنشأت مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، وأنشأت المناطق الصناعية ، لتعمل لاقامة المصانع عليها بأجور رمزية ، كذلك توسعت فى القروض التى تقدمها للقطاع الصناعى لمساعدته على التمويل ، وفيما يلى عرض موجز لاهم الحوافز الحكومية المقدمة للقطاع الصناعى فى المملكة .

(١) المناطق الصناعية :

قامت الحكومة بانشاء عدد من المناطق الصناعية ، مقسمة الى قطع للتأجير على اصحاب المصانع بايجار رمزى هو (٨) هللات للمتر المربع فى السنة ، ويعتبر هذا من أهم الحوافز التى تقدمها الحكومة نظرا لان الخدمات متكاملة فى المناطق الصناعية ، كما أن الاراضى أسعارها مرتفعة ، قد تشكل من حيث التكلفة عائقا لايمكن تجاوزه بالنسبة للصناعة الوطنية ، ويبلغ عدد قطع الاراضى التى تم التعاقد على استئجارها داخل المناطق الصناعية حتى نهاية الخطة (٢٠٩) قطعة ، فى كل من الرياض ، وجدة ، والدمام ، كما أن عدد المصانع التى اقيمت فعلا فيها الى نهاية الخطة كانت (٤٧) مصنعا .

(٢) صندوق التنمية الصناعية السعودى :

فى عام ١٩٧٤ م انشىء صندوق التنمية الصناعية السعودى برأس مال قدره (٥٠٠) مليون ريال سعودى، قابل للزيادة لتقديم قروض متوسطة وطويلة الاجل بلا فوائد الى المشاريع الصناعية الجديدة أو لتوسعه القائم منها فى القطاع الخاص ، ونص قانون انشاء الصندوق على تعاونه مع الهيئات الحكومية الاخرى المعنية بالتنمية الصناعية ، وان يقوم بمراجعة جميع دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع التى يتقدم أصحابها بطلبات للحصول على قروض ، ولاتزيد القروض الممنوحة مقابل ضمانات عن ٥٠٪ من اجمالى رأس مال المشروع ، أو المبلغ المخصص لتوسعة المشروع القائم ، كما لاتمنح قروض لتغطية رأس المال العامل ، ولاتزيد مدة القرض عن ١٥ سنة .

وقد منح الصندوق للتنمية الصناعية ، منذ انشائه فى عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م قروضا طويلة الاجل بلغ مجموعها (٢١ر٣٩) مليون ريال سعودى[١] .

كما اعتمد الصندوق ما جملته (٢١٢٧) مليون ريال ، قروضا لشركات الكهرباء بالمملكة ، دفع منها فعلا حتى منتصف عام ١٩٧٦ (١٤٠٤) مليون ريال[٢] .

---

(١) Saudi Industrial Development Fund Annual Report. Fiscal Year, 1396/1397H.

(٢) مؤسسة النقد العربى السعودى ، تقرير المؤسسة لعام ١٣٩٦ هـ ، جدة ، ص ٦٩ .

(٣) صندوق الاستثمارات العامة :

انشىء فى عام ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م وبلغ رأسماله فى١٣٩١هـ١٩٧٦م (٧ر٤) مليون ريال .

اغراضه :

١) تمويل الاستثمارات فى المشاريع الانتاجية التجارية .
٢) شراء الاسهم فى الشركات الجديدة ومن ثم بيع هذه الاسهم بسعر اسمى وبشروط سهلة لذوى الدخل المحدود، اذا أثبتت الشركات درجة ربحيتها .

من شروط التمويل :

١) ان تكون المشروعات الانتاجية المطلوب تمويلها مملوكة للحكومة أو تابعة لاحدى موءسسات التمويل الصناعى الحكومية ، أو الموءسسات العامة .

٢) ان يكون فى الامكان تنفيذ هذه المشروعات بواسطة أى من الجهات المذكورة فى (١) بمفردها أو بالتعاون بينها وبين القطاع الخاص .

هذا وقد بلغ مجموع المبالغ التى قام بالمشاركة بها منذ انشائه وحتى نهاية عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م (٢٣٧٨) مليون ريال[١].

---

(١) موءسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٩٧٩ م ، جدة ، ص ٤٣ .

رابعا : مبادىء السياسة الصناعية :

شعرت الحكومة بأهمية تنويع القاعدة الاقتصادية الانتاجية ، لذلك اصدرت فى عام ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م بيانا يحدد مبادىء السياسة الصناعية التى تبنتها المملكة لتحقيق التنمية الصناعية المرجوة وكان الدافع لهذا البيان رغبة الحكومة فى ايضاح سياسة الدولة تجاه التنمية الصناعية وقد نص البيان على مايلى [1] : ــ

١ ــ تهدف الحكومة الى تشجيع وتوسيع مجالات الصناعات التحويلية والصناعات المعتمدة على الزراعة وذلك لما استحقته هذه المجالات من مساهمات فى الدخل القومى ، وما ستتيحه من فرص العمل ، وما ستجنيه الدولة من فوائد لتنويع القاعدة الاقتصادية للبلاد .

٢ ــ أن مبدأ التنافس الحر السائد بين المؤسسات التجارية والصناعية هو أساس النشاط الاقتصادى بالمملكة ،وادراك الحكومة لهذه الحقيقة يجعلها تؤمن انه لابد لها فى النهاية من اعطاء هذه المؤسسات الخاصة كامل الحرية لتحمل مسؤولية تنفيذ هذه المشاريع الصناعية ، وفى سبيل ذلك تستقدم الدولة كل العون والدعم لرجال الاعمال .

---

(١) مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، دليل الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية ، الرياض ١٩٧٨ م ، ص ٤٢ وما بعدها .

ويشمل الدعم الحكومى المساعدة فى انشاء المشاريع الصناعية ، وتمويلها والمشاركة فى ادارتها ، اذا كان حجمها ونوعية التكنولوجيا التى ستستخدمها فوق طاقة القطاع الصناعى وحده .

٣ - تعتبر الحكومة ان المنافسة التى تستهدف مصلحة المستهلكين هى التى تحقق انخفاض لتكاليف الانتاج ، ثم الاسعار العادلة لكل من المنتج والمستهلك ، ولن تسمح الحكومة بالمنافسة الاجنبية الضارة كالمنافسة الاغراقية .

٤ - وللتأكد من أن رجال الاعمال الراغبين فى المساهمة فى التنمية الصناعية للمملكة على علم بكل البيانات والمعلومات اللازمة لاختيار وتنفيذ وتشغيل وادارة المشروعات الصناعية ذات الجدوى بنجاح تام ، فستقوم الحكومة بنشر المعلومات عن المشروعات المجدية التى يمكن الاستثمار فيها ، مع تقديم كافة التسهيلات والخدمات الفنية والادارية للمنشآت الصناعية القائمة .

٥ - ستقوم الحكومة بتقديم الحوافز التشجيعية ، والمالية المختلفة لكل القطاعات الصناعية وتشمل هذه الحوافز :-

أ - تقديم القروض والمشاركة الرأسمالية ، وبشروط سهلة وميسرة .

ب - مساعدة رجال الاعمال فى تكوين شركات صناعية بينهم مع المساعدة فى تنظيمها .

جـ - المساعدة فى اختيار المشاريع الصناعية ، واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها وتقييمها .

د – تقديم العون الفنى والمالى اللازم لتشغيل المصانع .

هـ – اعفاء حصص الشركاء الاجانب فى رؤوس أموال المشاريع ، من ضرائب أرباح الشركات .

و – اعفاء المكائن والمعدات والمواد الخام من الرسوم الجمركية .

ز – اعطاء الافضلية للمنتجات الوطنية فى المشتروات الحكومية .

ح – فرض الضرائب الجمركية على المنتجات الاجنبية المنافسة حماية للمنتجات المحلية .

ط – منح قطع الاراضى فى المناطق الصناعية لاقامة المصانع عليها .

ى – تقديم الدعم اللازم لتدريب العاملين السعوديين بها .

ك – المساعدة على تصدير المنتجات الوطنية .

٦ – تطبيق مبدأ الترخيص الصناعى ، لتتمكن الحكومة من تنسيق وتنظيم انواع الدعم للمشاريع المرخصة ، لضمان أرباح عادلة للمستثمر الصناعى .

٧ – تهدف سياسة الحكومة بالنسبة للمشاريع الصناعية كبيرة الحجم والتى لايمكن ان يقوم بها القطاع الخاص بمفرده ، ان تتكفل الحكومة بأنشائها على أن تتيح للقطاع الخاص المساهمة فيها

حسب امكانياته ، وفى هذه الحالة ، وكذلك فى بعض الحالات التى تقوم الحكومة فيها بتمويل جزئى للمشروعات الصناعية الخاصة ، فان سياسة الحكومة تهدف الى بيع أسهمها فى هذه المشاريع فى الوقت المناسب .

(وهذه كما نرى طريقة مشجعة تسير وفقا للتكامل اليابانى بين القطاع العام أو الحكومة ، والقطاع الخاص) .

أما فى الحالات التى لابد من تسلم الحكومة لمقاليد الادارة بسبب عدم قدرة رجال الاعمال على ادارتها ، فانها ستعمل على اعادة شؤونه الى القطاع الخاص بأسرع وقت ممكن (أى أن الحكومة ستدير هذه المشروعات بصفة مؤقتة) ، ولذلك فان الاهداف البعيدة لسياسة الحكومة الصناعية تجعل الحكومة شريكا للمنتجين فى القطاع الخاص وليست منافسة لهم .

٨ ـ ستبذل الحكومة قصارى جهدها لتتجنب اللجوء الى فرض القيود الكمية ، أو طريقة تحديد الاسعار ، كوسائل لتنفيذ سياستها الصناعية . كما لن تحاول فرض أى نوع من القيود الا فى الحالات التى يثبت فيها فشل الاسلوب التنافسى ، وينطبق هذا على السلع التى تتسم طبيعتها بالصفات الاحتكارية .

٩ ـ وكل ما لا يتعارض مع الانظمة القائمة ، فان الحكومة تعترف بحق القطاع الخاص العامل فى حقل الصناعة فى اختيار

واستغلال وادارة الموارد الاقتصادية ، والتى تشمل القوى البشرية العاملة فى هذا الحقل ، بهدف رفع مستوى الكفاءة الانتاجية الصناعية الى اقصى حد ممكن .

١٠ – ترحب الحكومة بدخول رؤوس الاموال والخبرات الاجنبية الى قطاع الصناعة بالمملكة ، وليس هذا الا اعترافا من الحكومة بما سيحققه هذا التعاون من فوائد لتنمية الصناعة بالمملكة خاصة فى مجالات الادارة الصناعية والقدرات الفنية ، وامكانيات التسويق العالمى التى تصحب رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة فى الصناعة الوطنية ، (وتطبيقا لهذه السياسة فقد دخلت الحكومة فى مشروعات صناعية مشتركة عن طريق الشركة السعودية للاستثمارات الصناعية (سابك) مع شركات كبرى عالمية فى امريكا وأوربا واليابان فى مجالات الصناعات البتروكيماوية كما سنرى بالتفصيل فى الفصول القادمة من هذا البحث ، ولهذا فان الحكومة تود أن تؤكد حرصها على تفادى فرض أية قيود على حركة نقل الاموال الى المملكة أو خارجها ، كما انها تؤكد على التزامها بسياستها فى احترام ملكيات الافراد ، والنابعة من مبادىء الشريعة الاسلامية .

١١ – ستوفر الحكومة كل المرافق العامة ، والتجهيزات الاساسية التى لابد منها لقيام الصناعات ذات الجدوى الاقتصادية .

وبما أن الحكومة تدرك أهمية التنمية الشاملة ،وضروتها لتحقيق التقدم الصناعى المرتقب ، فانها ستبذل كل امكانياتها فى تطوير كافة القطاعات الاقتصادية بالمملكة ، بحيث توفر للمنتجين مايكفيهم من الموارد المحلية الملائمة وترفع من مستوى القدرة الشرائية لدى المستهلكين .

* * *

ملاحظات عامة :

نخلص من دراسة وتحليل القطاعات الاقتصادية عموما ، وقطاع الصناعة على وجه الخصوص ، خلال فترة الخطة ، الى ملاحظات عدة واعتبارات عامة كان لها فى اعتقادنا تأثير مباشر على معدل النمو المنخفض نسبيا الذى حققه قطاع الصناعة فى نهاية الخطة ، كما رأينا من قبل وهى :-

(١) ان مشكلة نقص الايدى العاملة السعودية تعتبر فى الواقع أهم مشكلات التنمية والتصنيع فى المملكة ، أضف الى ذلك الضعف العام فى الجهاز الفنى والادارى ، مما سبب ارتباكا فى تنفيذ المشروعات ، أو تأخيرها أو سوء ادارة على مستوى القطاعين العام والخاص .

(٢) تسبب ضيق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى ، مع زيادة التدفقات المالية من خلال الانفاق الحكومى ، فى زيادة السيولة النقدية فى أيدى الافراد ، وزاد الطلب

على السلع المستوردة والنشاطات التجارية عموما وفى مثل هذه الظروف ، كان لابد من استمرار رجال الاعمال فى توسيع اعمالهم التجارية ، ودخول عدد كبير من المواطنين فى مجال التجارة ، باعتبارها ذات عائد سريع مرتفع ومضمون ، كما دخلوا فى عقود حكومية للتوريد والخدمات .

ورغم الحوافز الحكومية التى أشرنا اليها ، لم تستطع الصناعة أن تجتذب اهتمام رجال الاعمال لأسباب كثيرة أهمها :

أ — عدم توافر الخبرة الادارية والصناعية .

ب — الشعور بأن فترة الرواج الاقتصادى والتجارى قصيرة ، ولابد من استغلالها لتحقيق طموحاتهم فى الثراء السريع .

ج — تحتاج المشروعات الصناعية الى رؤوس أموال وفترة دراسة وتأسيس ، وهى بالنسبة لكثير من رجال الاعمال مغامرة بالوقت والمال .

د — ارتفاع تكاليف الانتاج ، ومشكلات العمال الفنيين واسكانهم وعدم توفر قنوات التوزيع والتسويق لاسباب كثيرة .

هـ — منافسة السلع الاجنبية ، لان تطبيق نظم الحماية الجمركية فى مثل هذه الظروف التى مرت بها البلاد لم يتحقق عمليا

و – ادت ظاهرة المتاجرة بالاراضى والعقارات أثناء فترة تنفيذ الخطة الى تحويل اهتمام رجال الاعمال عموما وكبار المستثمرين خصوصا الى الاتجاه نحو هذا النوع الجديد من الاستثمار الذى حقق لهم ارباح خيالية لم تكن فى تصور أحد من قبل ، وكان هذا بالتأكيد على حساب الدخول فى أية صناعة مهما كانت حوافزها.

ز – تهافت أصحاب الدخول المتوسطة ورجال الاعمال على شراء أسهم الشركات مضمونة الربحية مثل شركات الكهرباء والاسمنت مما رفع اسعارها وبالتالى قلت نسبة أرباح الاسهم .

ح – عدم وجود سوق مالية تنظم شوءون الاستثمار الداخلى .

ط – عدم وجود نظام متكامل يضع أولويات للاستثمار فى صناعات ومشروعات تحت ضمانات ورقابة الدولة المباشرة ، مما يشجع الافراد على شراء أسهمها .

ى – من الطبيعى أن يأتى التحول من التجارة الى الصناعة تدريجيا لان المملكة هى دولة نامية تحتاج الى وقت وكثير من التجارب والخبرة الصناعية والتسويقية .

الفصل السابع

تقويم التنمية الصناعية في ظل الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٥-١٩٨٠م

الفصل السابع : تقويم التنمية الصناعية فى ظل الخطة الخمسية الثانية (١٩٧٥ / ١٩٨٠ م) :

مقدمة :

المبحث الاول : أساسيات الخطة

المبحث الثانى : انجازات الخطة ومعوقاتها

المبحث الثالث : تقويم الصناعة فى فترة الخطة

*

الباب الثالث

((الفصل السابع))

تقويم التنمية الصناعية فى ظل الخطة الخمسية الثانية

١٩٧٥ - ١٩٨٠ م

مقدمة :

كتب آرثر لويس Arthur Lewis ، قائلا أن أى خطة للتنمية الاقتصادية يجب أن تحتوى على كل أو بعض العناصر التالية .[1]

أ - دراسة عن الاوضاع الاقتصادية السائدة .

ب - قائمة بالانفاق العام المقترح .

ج - مناقشة لدور القطاع الخاص فى التنمية المطلوبة .

د - تصور كلى Macro-economics للاقتصاد المقترح الوصول اليه .

هـ - ايضاح للسياسات الحكومية .

والواقع أن خطة التنمية الثانية فى المملكة العربية السعودية تحتوى على كل العناصر السابقة بالاضافة الى انها حددت مسبقا طريقة ادارة خطة التنمية[2] .

---

(١) Arthur Lewis: Development Planning, The Essentials of Economic Policy, (New York, Harper and Row, 1966). P.15.

(٢) Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982, p.167.

وليس من شك فى أن استراتيجية الخطة الثانية ليست الا امتدادا لاستراتيجية الخطة الاولى على وجه العموم ، والفرق الهام فى الخطة الثانية هو التركيز على فك الاختناقات فى القطاعات الاقتصادية المختلفة واعطاء أهمية اكبر لتنويع القاعدة الاقتصادية وذلك بالتركيز على مجالات الصناعات الهايدروكربونية ، والصناعات التحويلية والزراعة والتعليم بكافة مستوياته .

ولقد اعدت الخطة الثانية ، فى ظروف مالية تختلف عن ظروف وضع الخطة الاولى التى كانت تحكمها ضوابط مالية عديدة ، والسبب فى ذلك هو الدخل البترولى غير المتوقع الذى تدفق اعتبارا من عام ١٩٧٣م كما أشرنا من قبل ، والمشكلة التى واجهت خطة التنمية الثانية ليست مشكلة تمويل وانما هى ايجاد قنوات لامتصاص" الفوائض المالية " ذلك لان المملكة العربية السعودية ، حتى اذا قورنت بدول الاوبك الغنية ، تعتبر (طاقتها الاستيعابية) ضعيفة (١).

واذا لوحظ أن برامج التنمية الاقتصادية السريعة فى المملكة تعتمد اساسا على زيادة الكميات المنتجة من البترول ، بدلا من أن يكون انتاج البترول متغير تابع لمتطلبات الخطة الاقتصادية ، فان هذا يعتبر (قرار سياسى) لايمكن تجنبه ، ذلك لان مسألة " ايجاد مصادر بديلة للبترول ، ليست عملية سهلة ، بل ستأخذ الكثير من

---

(١) Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982, p.163.

الجهد والمال ، ولكنها فى نهاية المطاف قضية وقت ، ثم أنها موضوع قرار سياسى اكثر منها قضية تكلفة مادية [1].

بمعنى أن أى تناول للخطة يجب أن يأخذ فى الاعتبار جميع المنطلقات الاساسية التى تقف وراثها ، وانترتبط بالهدف السياسى المحيط بانتاج البترول ، ثم حجم الاموال المتراكمة من هذا الانتاج، وحتمية التنمية لاستثمار هذه الاموال استثمارا رشيدا ، وآخيرا المدة الزمنية المتاحة لنا قبل أن ينضب بترولنا ، أو يستغنى العالم عنه ، لذلك يجب أن نعمل بكل طاقاتنا. لا أقول لانجاز تحول المملكة الكامل الىمصادر بديلةللدخل ، ولكن لاتمامتجهيز البنية الاساسية على الاقل.

---

(١) هشام ناظر ، المدينة المنورة ، جدة ، العدد ٣٧٤١ ، ١٣٩٦/٨/١ هـ ، ص ٤ .

المبحث الاول : أســاسيات الخطـــة الاستراتيجية والاهداف :

التخطيط يعنى فيما يعنيه الاستخدام الفعال المنتج للموارد المتاحة لبلد ما وفقا لاولويات معينة تحدد على أساس مـــدروس لتحقيق اهداف تقتضيها المصلحة العامة الوطنية ، ولما كانت هذه الاهداف تستند الى نوعية القيم الدينية والتاريخية والاخلاقيـــة والسياسية فانه من الضرورى أن تعكس خطة التنمية فى جوهرهـــا المبادىء والقيم الروحية والاجتماعية لذلك البلد .

وبعد انجاز خطة التنمية الاولى تجسدت بوضوح أهداف التنميـــة واستراتيجيتها ، واتضحت المشكلات الاساسية التى كان لابد مــــن ظهورها ، ومن ثم ايجاد الوسائل لحلها ، والتخلص من آثارهـــا الســلبية .

وقدرت الدولة اجمالى تكاليف تنفيذ خطة التنمية الخمســية الثانية بمبلغ (٤٩٨٠٠٠) أربعمائة وثمانية وتسعين ألــف مليون ريال سعودى حسب الاسعار السائدة فىعام ١٣٩٥/١٣٩٤هـ(١٩٧٥/٧٤ م)

أو ما يعادل حوالى تسعة اضعاف حجم خطة التنمية الخمسية الاولى والتى كان حجمها (٣ر٤١) واحد واربعين ألف مليون ريال فقط .

ولقد تم اعداد خطة التنمية الثانية فى ظل الاعتبارات التاليـة : ـ

أولا : ان سياسة المملكة العربية السعودية الاقتصادية تواجه خيارات اجبارية ليست من صنعها ولا سيطرة لها عليها .. وتتحرك بموجب هذه الخيارات ، كما أشرنا من قبل .

ثانيا : ان الفترة الزمنية المتاحة التى سيظل فيها البترول مادة استراتيجية مسيطرة وطاقة لابديل لها قد لاتزيد عن عشرين عاما وانه يجب خلال هذه الفترة القصيرة أن تعمل الدولة بكل امكاناتها المادية والبشرية المتاحة على اتمام تجهيزات البنية الاساسية الجيدة التى يمكن أن تساعد على التحول التدريجى نحو ايجاد مصادر بديلة للدخل والتنمية الاقتصادية .

وعلى هذا الاساس بنيت اهداف الخطة واستراتيجيتها ، وكان لابد من أن تعيد الدولة دراسة السياسة المالية والنقدية للبلاد بشكل يواكب متطلبات التنمية وتطورات الاقتصاد ، وتطوير الانظمة التجارية وأسلوب ادائها وغيرها من الانظمة القائمة ، كذلك تحديد العلاقة بين المواطنين ومرافق الخدمات وطريقة استخدامها .

وبذلك يمكن القول أن خطة التنمية الخمسية الثانية انطلقت من الاساسيات التالية :ـ

(١) الاعتماد على مبدأ الحرية الاقتصادية فى حث المواطن على التمتع بجهوده الذاتية ودوافعه الشخصية .

(٢) التشجيع الحكومى لجميع أوجه النشاط الاستثمارى الخاص والاستفادة من الدعم الحكومى للقطاع الصناعى .

(٣) تطوير جميع الامكانات البشرية السعودية للتعامل مع خطط التنمية على أساس تساوى الفرص أمام جميع المواطنين .

(٤) تسخير الدخل الحكومى الناتج عن تصدير البترول لبناء المرافق الاساسية من طرق وخدمات صحية وتعليمية واجتماعية وخدمات الاتصال ، وبناء رأس المال الاجتماعى لخدمة كافة المواطنين .

***

اهداف واستراتيجيات الخطـة :

نصت خطة التنمية الخمسية الثانية للفترة من ١٣٩٥/ ١٤٠٠ هـ (١٩٧٥ / ١٩٨٠ م) على الاهداف المحددة التالية (١) : ـ

(١) الحفاظ على القيم الدينية والاخلاقية الاسلامية .

(٢) تعزيز الدفاع عن المملكة واستمرار ترسيخ الامن الداخلي فيها .

(٣) تحقيق (والحفاظ على) معدل مرتفع للنمو الاقتصادى عن طريق تنمية الموارد الاقتصادية والحصول على اقصى قدر ممكن من ايرادات الزيت خلال اطول فترة ممكنة ، مع الحفاظ على الموارد القابلة للنضوب .

(٤) تخفيف اعتماد اقتصاد المملكة على صادراتها من الزيت الخام عن طريق توسيع القاعدة الاقتصادية للمملكة .

(٥) تنمية القوى البشرية عن طريق التوسيع فى التعليم والتدريب ورفع المستوى الصحى .

(٦) زيادة الرفاهية لجميع فئات المجتمع ودعم الاستقرار الاجتماعى فى مواجهة التغيرات الاجتماعية السريعة .

(٧) بناء التجهيزات الاساسية اللازمة لتحقيق الاهداف العامة المحددة فى الخطة .

---

(١) وزارة التخطيط ، " خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠ هـ ، الرياض ، ١٣٩٥ هـ ، ص ٢٨ .

وقد تم تفصيل هذه الاهداف فى شكل سياسات داخلية عريضة كما يلى : -

أولا : تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادى ، وذلك بالتعجيل باستغلال جميع الموارد البشرية والطبيعية بشكل فعال لتحقيق (والمحافظة على) معدل مرتفع من النمو الاقتصادى وتخفيف اعتماد المملكة على مصدر واحد للدخل قابل للنضوب هو البترول . وتدرك الدولة أن تحقيق هذا الهدف يتطلب بالضرورة تنويع القاعدة الانتاجية عن طريق تشجيع التوسع فى قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين مع التركيز بصفة خاصة على الصناعات البتروكيماوية والصناعات التعدينية حيث تتمتع المملكة بمزايا نسبية مقارنة مع غيرها من الدول .

وتعمل الدولة دائما على تشجيع القطاع الخاص على التوسع فى أوجه النشاط هذه عن طريق توفير التسهيلات والحوافز الكافية لانطلاقته ، وذلك وفقا لمبادىء السياسة الصناعية التى تكلمنا عنها فى الفصل السابق .

ثانيا : تنمية القوى البشرية :

وذلك باتاحة الفرصة لجميع المواطنين فى الحصول على التعليم والتدريب على جميع المستويات وفى نفس الوقت حماية المواطن صحيا واتاحة الفرصة له فى الحصول على العناية الطبية فى أى بقعة فى المملكة .

وللافادة الكاملة من امكانات الطاقة البشرية لابد من ايجاد البيئة الاجتماعية والصحية المناسبة ، وكذلك لابد من ايجاد المناخ الاقتصادى الذى يساعد الفرد فى الحصول على العمل الذى يتناسب مع امكاناته وقدراته .

ثالثا: الرخاء الاجتماعى :

وتهدف الخطة الى تطوير الخدمات الاجتماعية بشكل يكفل لكل فرد مهما كانت ظروفه غير مواتية التمتع بحد ادنى من مستوى المعيشة الكريمة ، بينما تبقى مستويات المعيشة فوق الحد الادنى مكافأة للفرد على جهوده وانجازاته .

وتحقيقا لهذا الهدف ستعمل الحكومة على توسعة وزيادة برامجها الاجتماعية بالطرق التالية :ـ

أ ـ توفير السلع الضرورية وخاصة المواد الغذائية بأسعار مستقرة ومعقولة ، وتقديم الاعانات لها اذا اقتضت الضرورة مع الاخذ بعين الاعتبار نتائج ذلك على انتاج المملكة من المواد الغذائية .

ب ـ توفير فرص التعليم المجانى على كافة المستويات واقامة البيئة الصحية النظيفة واقامة المرافق العلاجية المجانية .

جـ ـ تأمين السكن المناسب لذوى الدخل المحدود بواسطة مشروعات اسكانية تقوم بها الحكومة وتوزع بموجبها

المساكن بشروط سهلة وتشجيع اعمال البناء والتشييد من قبل الفئات الاخرى بمنحهم قروضا دون فائدة وتقديم الاعانات لهم ، والهدف الاخير أن يكون لكل اسرة سعودية بيت تملكه .

د - توسيع نطاق شمول الضمان الاجتماعى وتقديم منافع أخرى ومساعدات للمعوقين .

هـ - توفير القروض والسلف دون فائدة لذوى الدخل المحدود الذين يعانون من مصاعب مالية ، ولصغار المستثمرين ورجال الاعمال .

رابعا: التجهيزات الاساسية :

ركزت الخطة على أهمية مواصلة الحكومة التوسع فى بناء التجهيزات الاساسية وتحسينها مثل النقل ، ووسائل المواصلات والبلديات والاسكان بالقدر الذى يكفل انجاز الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التى تعتمد على هذه التجهيزات .

خامسا: الحرية الاقتصادية ضمن اطار الرعاية الاجتماعية :

كما أشرنا من قبل فأن النظام الاقتصادى للمملكة يرتكز على مبادىء الحرية الاقتصادية وتمشيا مع هذه السياسة فان خطة التنمية تهدف الى ان تشرك الدولة جزءا كبيرا من عمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات للافراد (القطاع الخاص) وتضمن لها الحرية

فى تعاملها ولكن الدولة تحتفظ لنفسها بسلطة اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لتجعل نظام السوق الحر يتفق مع المصلحة الاجتماعية العليا لجميع المواطنين .

وتتحقق الاهداف المشار اليها عن طريق السياسات التالية :

أولا : تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق التركيز على زيادة الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى .

ثانيا : سرعة تنمية الموارد البشرية فى المملكة .

ثالثا : تحقيق التنمية الاقتصادية لمناطق المملكة باتباع الوسائل التالية :ـ

أ ـ توزيع الاستثمارات الانتاجية على أساس توفر الموارد الطبيعية والبشرية الخاصة بكل منطقة .

ب ـ تطبيق البرامج الاجتماعية حسب الحاجة .

وبذلك يمكن توزيع معطيات التنمية الاقتصادية على جميع القطاعات دون ازالة الحوافز الخاصة بالمجهودات والمنجزات الفردية ويضع عنصر الاستراتيجية الاولى الاساس المتين للاكتفاء الذاتى الاقتصادى مستقبلا لان ذلك اجراء وقائى ضد النفاذ التدريجى للبترول ، وهذا يقتضى توجيه الاستثمارات الكبيرة الى المشروعات الصناعية التى تعتمد على الغاز الطبيعى ، والموارد المعدنية بالدرجة الاولى .

كما أن استراتيجية الخطة تركز على تشجيع الاستثمارات الفردية والمشاركة فى الصناعات الاخرى التى لاتعتمد على الزيت مع منح الحوافز الخاصة كالقروض وتقديم الاجهزة الاساسية والخدمات المعاونة وكذلك دعم الانتاج الزراعى عن طريق القيام بالدراسات والبحوث ومنح القروض والاعانات للمدخلات مع زيادة رقعة الارض الزراعية بتوزيع الاراضى البور مجانا للراغبين فى استصلاحها وزراعتها .

أما عنصر الاستراتيجية الثانى فانه يعتبر التطوير السريع للموارد البشرية ، ضروريا لكل مظاهر تقدم المملكة ، وتشمل مقومات هذا التطوير دعم القوى العاملة بزيادة عدد العاملين من السعوديين ، وغير السعوديين ورفع الكفاية الانتاجية للعاملين عن طريق التدريب والتعليم مع مرونة تحويل العمال من القطاع الزراعى الى القطاعات الاخرى التى تتزايد فرص التوظيف فيها بمستويات أعلى من الانتاجية والدخل ، ولابد من الاشارة هنا الى أنه قد يتبادر الى الذهن أن مرونة تحويل العمال من القطاع الزراعى الى القطاعات الاخرى يتم على حساب الزراعة ، ولكن اذا عرفنا أن طبيعة التركيب السكانى للمملكة اما مزارعين ويشكلون حوالى ٤٦٪ من مجموع السكان أو رعاة رحل وتبلغ نسبتهم حوالى ٢٩٪ من مجموع السكان[1] ، فان تعليمهم وتدريبهم وتوجيههم نحو القطاعات الاخرى أمر ضرورى لان هناك بطالة مقنعة فى سوق العمالة الزراعية

---

(١) Katanani A. Kamal: Policies and Models for Planning the Economic Development of the Non-oil Sector in Saudi Arabia, Jowa State Univ., Ph.D., 1971, p.20.

نظرا لعدم نمو وتطور القطاع الزراعى بدرجة كافية ، ومن ناحية آخرى فان اتجاه الدولة الى تحديث وسائل الانتاج بادخال الالات الزراعية الحديثة تخفض الحاجة الى استعمال العدد المتوفر من الايدى العاملة فى الانتاج الزراعى المحدود بطبيعته نتيجة لعوامل البيئة والمناخ الصحراوى .

أما عنصر الاستراتيجية الثالث فأنه يركز على تنمية الموارد الاقتصادية الاقليمية وتوزيع الخدمات الانتاجية والاجتماعية حسب متطلبات المناطق والتى ستؤدى الى عدالة توزيع الخدمات والثروة على كافة مواطنى المملكة كما يلى :ـ

أ ـ المنطقة الوسطى :

التطوير المستمر لمدينة الرياض عاصمة المملكة السياسية وتنمية الصناعات التىلاتحتاج الى كميات كبيرة من المياه . كذلك تطوير المشروعات الزراعية ذات الحجم الكبير فى المناطق الزراعية .

ب ـ المنطقة الشرقية :

تنمية الصناعات التى تعتمد على استغلال المواد الهيدروكربوشية وانشاء مجمع صناعى كبير فى منطقة (الجبيل) الواقعة على الخليج العربى ، الساحل الشرقى للمملكة العربية السعودية . مع تطوير

الزراعة فى الجهات المتوقع لها امكانات زراعية كبرى مثل (مقاطعة الاحساء) .

ج ـ المنطقة الغربية :

نقل المواد البترولية والهيدروكربونية بواسطة الانابيب الى المنطقة الغربية لتكوين قاعدة صناعية كبرى ثانية فى مدينة (ينبع) على البحر الاحمر ، الساحل الغربى للمملكة ، كذلك استمرار تطوير التجارة وخدمات الحج وكافة أوجه النشاط الصناعى فى المدن الرئيسية ، مع تطوير الامكانات الزراعية فى المنطقة .

د ـ المنطقة الجنوبية :

نظرا لطبيعة هذه المنطقة الجغرافية فأنه سيتم التركيز على تطوير المشروعات الزراعية فى مناطقها الخصبة وانشاء السدود المائية والطرق البرية وتنمية السياحة المحلية فى مناطق (عسير وأبها) ، كذلك دعم الصناعات الخفيفة الاستهلاكية واعطاء اهتمام خاص بالصناعات الزراعية مع تطوير المناطق التعدينية .

هـ ـ المنطقة الشمالية :

التركيز على المشروعات الزراعية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية ودعم الصناعة عندمايكون ذلك مناسبا .

من العرض الذى تقدم نلاحظ أن الخطة الثانية الخمسية للمملكة للفترة من ١٣٩٥ / ١٤٠٠ هـ (١٩٧٥ / ١٩٨٠ م) ركزت على الاولويات التالية : ـ

(١) زيادة الدخل الحقيقى للاسرة السعودية برفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية ، وخدمات الاسكان لذوى الدخل المحدود .

(٢) فك الاختناقات التى واجهت خطة التنمية الاولى وذلك بالتوسع فى اعتماد وتنفيذ التجهيزات الاساسية اللازمة للقطاعات الانمائية مثل الصناعة والزراعة والمواصلات والاتصالات .

(٣) تطوير وتدريب القوة البشرية على كافة المستويات .

هذا ويمكن القول أن استراتيجية التنمية فى الخطة الثانية تركزت على أربع نواح رئيسية :

١) انجاز اكبر قدر ممكن من التجهيزات الاساسية الانشائية .
٢) بدء تصنيع المواد الهايدروكربونية .
٣) تطوير وتحديث النظم الادارية .
٤) دعم وتشجيع القطاع الخاص .

***

حجم الخطة ومتطلباتها المالية :

برغم أن سياسة انتاج الزيت ليست جزءا من خطة التنمية وانما يحددها المجلس الاستشاري الاعلى للبترول والمعادن[1]، فقد ساعد ازدياد دخل المملكة من عائدات تصدير البترول على توفير الموارد المالية الضرورية لاعداد وتنفيذ خطة للتنمية تفوق بأى مقياس التصورات عند وضع الخطة الاولى الخمسية .. ونظرا لاعتبارات تتعلق بالظروف الدولية من ناحية والطاقة الاستيعابية المحلية من ناحية أخرى ، فقد أوضحت الخطة أن هناك احتمالات بعدم امكانية انجاز كل الاهداف الكبيرة المتوقعة .

كما أن الخطة توقعت أن الدخل من البترول خلال فترة تنفيذها يكفى تماما لمقابلة جميع المتطلبات المالية المتوقعة حتى لو حدث تضخم كبير فى الاسعار ، وهو ما حدث فعلا أثناء تنفيذ الخطة .

---

(١) وزارة التخطيط ، " خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠ هـ ، الرياض ، ١٣٩٥ ، ص ١٢٨ .

جدول رقم (١)

مقارنة بين اجمالي المتطلبات المالية لخطتي التنمية الاولى والثانية ، بملايين الريالات على أساس أسعار ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م

قطاعات التنمية	خطة التنمية الاولى		خطة التنمية الثانية		نسبة الخطة الثانية للأولى
	المبلغ	النسبة ٪	المبلغ	النسبة ٪	
أولا: قطاعات التنمية الرئيسية :					
١) الموارد الاقتصادية	٣ر٦٠٣٣	٧ر١٠	٠ر٩٢١٣٥	٥ر١٨	٣ر١٥ ضعفا
٢) الموارد البشرية	٧ر١٠١٩٨	١ر١٨	٩ر٨٠١٢٣	١ر١٦	٩ر٧ "
٣) التنمية الاجتماعية	٠ر٢٤٤٣	٤ر٤	٨ر٣٣٢١٨	٧ر٦	٦ر١٣ "
٤) التجهيزات الاساسية	٨ر١٤٠٨٦	١ر٢٥	٦ر١١٢٩٤٤	٧ر٢٢	٠ر٨ "
المجموع الفرعى	٨ر٣٢٧٦١	٣ر٥٨	٣ر٣١٨٤١٦	٩ر٦٣	٧ر٩ "
ثانيا : الادارة وبقية القطاعات :					
المجموع الفرعى	٢ر٢٣٤٦١	٧ر٤١	٩ر١٧٩٨١٣	١ر٣٦	٧ر٧ "
المجموع الكلى	٠ر٥٦٢٢٣	١٠٠	٢ر٤٩٨٢٣٠	١٠٠	٩ر٨ "

المصدر : المرجع السابق ، ص ٧٥٨

من الجدول السابق يتبين مايلى :ـ

١ ـ تتطلب قطاعات التنمية الرئيسية الاربعة اعتمادات قدرها (٣١٨٤١٦ر٣) مليون ريال أو ٦٤ ٪ من مجموع المتطلبات المالية للخطة .

٢ ـ البند الخاص بتنمية الموارد الاقتصادية يشكل حوالى ١٥ ضعفا تقريبا لنظيره فى الخطة الاولى ، ويأتى فى المرتبة الثانية بعد بند التجهيزات الاساسية من حيث المتطلبات المالية ، الامر الذى يعكس اهتمام الخطة ورغبتها فى بناء القاعدة الاقتصادية الانتاجية .

٣ ـ البند الخاص بتنمية الموارد البشرية اكبر من مثيله فى خطة التنمية الاولى بمقدار ٨ أضعاف تقريبا .

٤ ـ تضاعفت المتطلبات المالية للتنمية الاجتماعية حوالى أربعة عشر ضعفا فى الخطة الثانية .

ونفصل فى الجدول التالى تكاليف برامج التنمية بحسب القطاعات ونصيبها النسبى من اجمالى تكلفة الخطة الخمسية الثانية .

جدول رقم (٢)

تكاليف برامج خطة التنمية الخمسية الثانية

القطاع	التكلفة بملايين الريالات	النسبة الى اجمالى تكلفة الخطة ٪
المياه وتحلية المياه	٣٤٠٦٥	٦ر٨٣
الزراعة	٠٤٦٨٥	٠ر٩٥
الكهرباء	٠٦٢٤٠	١ر٢٥
الصناعة والتعدين	٤٥٠٥٨	٩ر٠٥
التعليم	٧٤١٦١	١٤ر٨٩
الصحة	١٧٣٠٢	٣ر٤٨
البرامج الاجتماعية ورعاية الشباب	١٤٦٤٩	٢ر٩٤
الطرق والموانىء والسكك الحديدية	٢١٢٨٣	٤ر٢٧
الطيران المدنى	١٤٨٤٥	٢ر٩٨
المواصلات والاتصالات	٠٤٢٢٥	٠ر٨٥
البلديات	٥٣٣٢٨	١٠ر٧٠
الاسكان	١٤٢٦٣	٢ر٨٦
مشروعات الحج	٠٥٠٠٠	١ر٠٠
مشروعات اخرى	٠٩٣١٢	١ر٨٧
الدفاع	٧٨١٥٧	١٥ر٦٩
الادارة العامة	٣٨١٧٩	٧ر٦٦
صناديق التمويل	٦٣٤٧٨	١٢ر٧٣
المجموع الكلى	٤٩٨٢٣٠	١٠٠

المصدر: المرجع السابق ، ص ٧٦٠

ويجب أن نلاحظ هنا أن هذه المتطلبات المالية لاتشمل الاستثمارات التاليـــة :ـ

١ـ استثمارات القطاع الخاص فى التنمية الزراعية .
٢ـ استثمارات شركات الزيت فى زيادة الطاقة الانتاجية .
٣ـ استثمارات الحكومة والافراد فى الخارج .
٤ـ استثمارات القطاع الخاص والمشروعات المشتركة مع الرأسمال الاجنبى فى مجالات الانتاج الصناعى والزراعى والمقاولات .
٥ـ استثمارات القطاع الخاص فى مجالات التجارة والنقل والخدمات
٦ـ الاستثمارات فى قطاع الاسكان الخاص والتى لاتمول عن طريـــق صندوق التنمية العقارى .

ومن تحليل بيانات الجدول رقم (٢) السابق نتبين مايأتى :ـ
١ـ ان دعم الدفاع العسكرى اعطى الاولوية المطلقة حيث بلغـــت نسبة متطلباته المالية خلال الخطة (١٥ر٦٩ ٪) مـــــن اجمالى حجم الخطة .

٢ـ فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعطيت الاهميـــة الاولى للتعليم (١٤ر٨٩ ٪) يليه صناديق التمويــــل (١٢ر٧٣ ٪) وذلك بهدف زيادة النشاطات التمويلية فـــى الداخل والخارج ، ثم الشـــئون البلدية والقروية (١٠ر٧٠٪) لرفع مستوى الخدمات البيئية . كما خص للصناعة والتعدين (٩ر٠٥ ٪) من اجمالى حجم الخطة .

مكونات الخطة قطاعيــــا :

أولا : الموارد الاقتصاديــة :

اعتمدت خطة التنمية الثانية مبلغ ٩٢ر١٣٥) مليون ريـــال لتطوير الموارد الاقتصادية عموما كما يتضح من الجدول التالى:ـ

جدول رقم (٣) (١)

الانفاق على تنمية الموارد الاقتصادية خلال الخطة الثانية (بملايين الريـالات)

القطاع	التكاليف المتكررة	المشروعات	الاجمالى	النسبة المئوية
قطاع المياه	١٠١ر٨	٣٣ر٩٦٣ر٠	٣٤ر٠٦٤ر٨	٣٧ر٠
الصناعـــة	٣٤١ر٤	٤٣ر٩٣٩ر٢	٤٤ر٢٨٠ر٦	٤٨ر٠
الزراعـــة	٢ر٢٠٥ر٧	٢ر٤٧٩ر٢	٤ر٦٨٤ر٩	٥ر١
الكهـــرباء	٨٨٠ر٠	٥ر٣٦٠ر٠	٦ر٢٤٠ر٠	٦ر٧
قطاعات أخرى	٩٨٩ر٦	١ر٨٧٥ر١	٢ر٨٦٤ر٧	٣ر١
الاجمالى	٤ر٥١٨ر٥	٨٧ر٦١٦ر٥	٩٢ر١٣٥ر٠	١٠٠ر٠

ومن الجدول السابق نلاحظ أن الاهمية الكبرى اعطيت لقطاع الصناعة يليها مباشرة قطاع المياه ، ومما لاشك فيه أن قطاع المياه يتدخل

---

(١) El-Mallakh R.: Saudi Arabia, Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982, p.175.

فى الصناعة وتنمية الزراعة ، وسوف نوالى بحث الموضوعات حسب ترتيبها فى الجدول .

(١) المياه :

تهتم خطة التنمية بتطور مصادر المياه وتنميتها ، ويدخل فى ذلك المياه الجوفية ومحطات تحلية المياه من البحر ، وقدرت الخطة أن كميات المياه سوف تزداد فى نهايتها بنسبة ٥١ ٪ أى من (٦٨١ر٦) مترا مكعبا الى (٠٠٠ر١٠) مترا مكعبا ، وحسب تقدير الخطة فان (٣٧٤ر٢٥) مليون ريال أى حوالى ربع المبلغ الاجمالى المعتمد للمياه سوف تصرف على محطات التحلية . وأن محطات المياه سوف تنتج حوالى (٥٢٥ر٣) ميجاوات من الكهرباء سنويا .

والجدول التالى يوضح الطاقة الانتاجية من المياه المتوقع الحصول عليها فى نهاية الخطة .

جدول رقم (٤)

استعمالات المياه فى المدن الرئيسية فى بداية ونهاية الخطة الثانية بآلاف الامتار المكعبة / يوميا

استعمالات المياه	الكميات فى عام ١٩٧٤ م	الكميات المتوقعة لعام ١٩٨٠ م
المدن الرئيسية		
الرياض	٥٧ر٥	١٦٣
جدة	٥٧ر٠	١٤٢
مكة المكرمة	١٨ر٥	٧٤
الطائف	٦ر٠	٤١
المدينة المنورة	٢٢ر٠	٣٥
الدمام وماحولها	٥٠ر٠	٩٠
الاجمالى الفرعى	٢١١	٥٤٥
المجمعات الصناعية		
ـ الجبيل	ـ	٧٦
ـ ينبع	ـ	١٩
الاجمالى الفرعى	ـ	٩٥
حقن آبار البترول	١ر١٠٠	٢ر٤٠٠
رى الزراعة	٥ر٣٧٠	٧ر٠٦٠
الاجمالى الكلى	٦ر٦٨١	١٠ر١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠ هـ ، الرياض ، ١٣٩٥ هـ ، ص ١٦٣ .

ومن الملاحظ فى هذا الجدول أن الخطة اعطت اهتماما كبيرا لمياه الشرب والاغراض الصناعية فى المدن ، أما بالنسبة للزراعة فأعطتها الاولوية الثانية ، وذلك تمشيا مع السياسة العامة لتطوير المدن والظروف الصحية للمواطنين والمقيمين فى المدن الرئيسية ولان كميات المياه للاغراض الزراعية متوفرة نسبيا فى المناطق الزراعية كما نلاحظ من الجدول .

(٢) قطاع الزراعة :

تقوم سياسة الحكومة الزراعية على اساس زيادة الانتاجية الزراعية فنيا وذلك لان الخطة تهدف الى وضع الاسس العلمية للاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية فى الاجل الطويل ، وان تطوير البرامج المخصصة لزيادة مصادر المياه سوف يساعد على تحقيق هذا الهدف ذلك لان القطاع الزراعى يعانى من قلة الايدى العاملة وضعف الانتاجية مثلما يعانى من قلة المياه ، وتعنى زيادة الانتاجية الزراعية بناء السدود وميكنة طرق الانتاج وتوفير الارشاد الزراعى ومكافحة الآفات الزراعية .

وكما نلاحظ من الجدول رقم (٣) السابق فان المبلغ المعتمد للزراعة فى الخطة هو(٨٫٨٥٨٠٧) مليون ريال ، وقد أوضحت الحكومة انها تعتمد أساسا على نشاط القطاع الخاص فى تطوير الزراعة ، ولقد ضاعفت كميات الاموال التى خصصت للاغراض الزراعية

كما شجعت زراعة القمح وشرائه بأسعار مجزية من قبل الدولة لتزويد صوامع الغلال التى انشأت بالمملكة والتى قدرت الخطة أن ترتفع طاقتها الاجمالية من (٤٠،٠٠٠) طن مترى فى بداية الخطة الى (٢١٠،٠٠٠) طن مترى فى نهايتها .

(٣) قطاع الصناعة :

تهدف الحكومة الى توسيع القاعدة الصناعية باعتبارها أساس لتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطنى ، وبالطبع سوف تعتمد على الميزات النسبية التى تتوفر لها بجانب انتاج الزيت وهى الطاقة الرخيصة واستغلال المواد الاولية التى يهدر بعضها بدون ثمن مثل الغاز المصاحب ، ولقد اوضحت أهداف وسياسات الخطة تفاصيل تطوير هذا القطاع ، ومن الجدول السابق رقم (٣) نلاحظ أن المبالغ المعتمدة فى الخطة تبلغ (٤٤،٢٨٠،٦) مليون ريال وتهدف الخطة الى الانفاق على مشروعات (سابك) ، (بترومين) وصناعات الاسمنت :

أ – برنامج الصناعات المستندة الى المواد الهايدروكربونية أعد برنامج واسع لمدة عشرة أعوام (الخطة الثانية ، والثالثة) ويبلغ اجمالى الاستثمارات المقدرة فيه (٥٠،٦٩٠) مليون ريال ، كما يبلغ عدد العمال المتوقع تشغيلهم (٢٦،٩٥٠)[1] ، عاملا .

---

(١) وزارة التخطيط ، " خطة التنمية الثانية " ١٣٩٥–١٤٠٠ هـ ، الرياض ، ١٣٩٥ هـ ص ٢٨٣ .

ب - برنامج الصناعات الزراعية ، والمواد الغذائية

قدرت الخطة بناء على عدد طلبات الترخيص عند اعداد الخطة انه ستقيم (٢٣) مصنعا تبلغ تكلفتها الاجمالية التقديرية (٥٤٨ر٢٥٠) مليون ريال .

ج - صناعة الاسمنت

قدرت الخطة أن التوسع فى الطاقة الانتاجية لصناعة الاسمنت سوف ترتفع من ١ر٤٥٠ر٠٠٠) طن فى اليوم الى (١٠ر٣٦٠ر٠٠٠) طن يوميا فى نهاية الخطة .

د - برنامج الصناعات التحويلية

قدرت الخطة بناء على عدد طلبات الترخيص عند اعداد الخطة انه ستنشأ (٩٦) صناعة مختلفة يقدر حجم رأسمالها المعد للاستثمار مبلغ ٢٢ر٧٤٩ مليون ريال حسب الجدول التالى :

جدول رقم (٥)

الصناعات الجديدة المتوقعة خلال فترة الخطة الثانية
بملايين الريالات

نوع الصناعة	عدد المصانع	التكلفة التقديرية
١- صناعات مواد البناء ومنتجاتها	٣١	٢٣٩ر٩٢
٢- صناعات المنتجات المنزلية والتجارية	٤٩	٤٠٣ر٤١
٣- صناعات السلع الاستهلاكية الاخرى	١٦	١٠٦ر٨٩
المجموع :	٩٦	٧٤٩ر٢٢

المصدر: وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة ، الرياض ، ١٤٠٠ هـ ص ٢٩١ - ٢٩٥ .

(٤) قطاع الكهـــــربـاء :

اعتمدت خطة التنمية الثانية مبلغ ٦٤٢٠ مليون ريال لانفاقها على قطاع الكهرباء وذلك بهدف رفع الطاقة الانتاجية الحالية الـــــى ٣٢٨٢ ميجاوات ، كما وضع برنامج مستقل لبناء خطوط ومحـــــولات كهربائية يبلغ طولها ٣٥٤٠ كيلو متر لتوزيع الطاقة الكهربائيـــة على القرى والارياف ، هذا بالاضافة الى الكهرباء المتوقع انتاجهـــا من محطات التحلية وكميتها ٣٥٢٥ ميجاوات أثناء فترة الخطة .

كما أعد برنامج تدريبى لمدة خمسة عشر عاما لتدريب الشـــــباب السعودى للعمل فى مجال انتاج وصيانة الطاقة الكهربائية .

* * *

ثانيا : الموارد البشـــــــــرية :

حرصت خطة التنمية الخمسية الثانية على ابراز أهمية تنمية وتطوير وتدريب القوى البشرية السعودية على كافة المستويات ، وكما يتضـــح من الجدول رقم (١) فان نسبة ما يتطلبه تنفيذ برامج تعليم وتدريـــب القوى البشرية من اعتمادات مالية بلغت (١ر١٦ ٪) من اجمالى تكلفة الخطة أى مبلغ يزيد قليلا عن (٨٠) ألف مليون ريال ، وذلك لتحقيـــق برنامج لتنمية القوى البشرية ، حددت أهدافه فى الخطة كما يلى : ـ

١ ـ رفع مستوى انتاجية العمال الملتحقين بالقوى العاملـــــة حديثا ، وتأهيلهم للمناصب الادارية والفنية .

٢ - زيادة معدلات مساهمة السعوديين فى مجموع القوى العاملة

٣ - استخدام اليد العاملة الاجنبية الى المدى الذى يكمل النقص فى اليد العاملة السعودية ، مع التركيز على اجتذاب افضل الكفايات ممن لديهم المهارات المناسبة .

٤ - قدر معدل الزيادة السنوية فى مجموع العمالة بحوالى ٦ر٦ ٪ خلال خطة التنمية الاولى ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل الى ٩ر٨ ٪ سنويا خلال الخطة الثانية حيث سيصل مجموع اليد العاملة فى المملكة الى ٣٣ ر ٢ مليون نسمة فى نهاية الخطة .

ولقد وضعت استراتيجية تنمية الموارد البشرية فى الخطة على أساس الاعتبارات التالية : -

١ - قدر نمو احتياجات القطاع الخاص للقوى العاملة خلال خطة التنمية الثانية بنسبة ٩ر٧ ٪ سنويا .

٢ - قدر نمو احتياجات القطاع العام للقوى العاملة خلال خطة التنمية الثانية بنسبة ٩ ر ١٥ ٪ سنويا .

وهذه الزيادة سيكون لها آثار مباشرة على جهود التدريب المطلوبة من قبل القطاع العام وقطاع الصناعة للاسباب التالية : -

١ – ضرورة تدريب نسبة عالية من الايدى العاملة السعودية على شتى المهارات والعمل فى الوظائف ذات الانتاجية العالية .

٢– تؤدى التنمية السريعة بطبيعتها الى زيادة الطلب على الايدى العاملة زيادة كبيرة خاصة فى قطاع البناء والتشييد بصفة خاصة ، ولاشغال الوظائف الفنية والادارية بصفة عامة .

٣ – ترتفع الاجور وبسرعة وعلى الاخص فى القطاع الخاص نتيجة لزيادة النشاط التجارى والصناعى وزيادة الطلب على الايدى العاملة .

٤ – تسرب عدد كبير من القوى العاملة الى العمل بمفردهم فى القطاع الخاص نتيجة ارتفاع معدلات الارباح وفرص الاثراء السريع .

٥ – نسبة مساهمة الرجال فى القوى العاملة خاصة السعودية هى المهيمنة .

٦ – معظم الايدى العاملة الجديدة تأتى من المناطق الريفية وغالبا ما تكون انتاجيتهم ضعيفة بسبب عدم الخبرة والتدريب .

٧ – برامج التدريب قاصرة كما وكيفا عن امداد سوق العمل بالخبرات المطلوبة .

٨ ـ لاتزال برامج التدريب فى أثناء الخدمة غير مجديـــــة فى معظم القطاعات .

٩ ـ لاتزال الاعداد المؤهلة جامعيا أقل بكثير من متطلبــات خطط التنمية السابقة والحاليـــة .

وقدرت الخطة حجم العمالة السعودية والاجنبية خلال فترة الخطة الثانية كما يتضح من الجدول التالى رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

تقدير حجم القوى العاملة السعودية والاجنبية خلال خطة التنمية الخمسية الثانية بحسب فئاتهم الوظيفية

الفئة الوظيفية	عدد السعوديين		عدد غير السعوديين		مجموع القوى العاملة في نهاية الخطة
	عند بداية الخطة عام ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م	عند نهاية الخطة عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م	عند بداية الخطة عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م	عند نهاية الخطة عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠ م	
اداريون وكتبة	١٥٧٢٠٠	٢٠٥٥٠٠	٨٤٨٠٠	٢٤٦٨٠٠	٤٥٢٣٠٠
مهن فنية	١٨٣٥٠٠	٢٣٦٩٠٠	١١٩٣٠٠	٢٥٨١٠٠	٤٩٥٠٠٠
عمال	٩٤٥٣٠٠	١٠٧٥٦٠٠	١٠٩٩٠٠	٣٠٧٧٠٠	١٣٨٣٣٠٠
المجموع	١٢٨٦٠٠٠	١٥١٨٠٠٠	٣١٤٠٠٠	٨١٢٦٠٠	٢٣٣٠٦٠٠

المصدر : وزارة التخطيط ، " خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ – ١٤٠٠ هـ " ، الرياض ، ١٣٩٥ هـ ، ص ٣٣١ .

ومن الجدول السابق نعرف أن حجم القوى العاملة من المقدر أن يزداد خلال فترة الخطة على النحو التالى :

	العــدد	نسبة النمو الى عددهم
١ – السعوديين	٢٣٢٠٠٠	١٥ر٢٨ ٪
٢ – غير السعوديين	٤٩٨٦٠٠	٦١ر٣٥ ٪

***

ثالثا : التنمية الاجتماعية :

حيثأن هناك تلازما وثيقا بينالتقدم الاقتصادى والتنمية الاجتماعية ، فقد حرصت الخطة على التأكيد على أن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يتم الا اذا بذلت الجهود للتنمية الاجتماعية واعتدت لتنفيذ اهداف هذا القطاع مبلغ ٣٣ر٢١٢٠٨ مليون ريال ، توزع على القطاعات الرئيسية التالية :

١ – الصحة ١٧ر٣٠١ر٦ مليون ريال
٢ – الضمان الاجتماعي والشؤن الاجتماعية ١١ر٨٩٦ر٩ مليون ريال
٣ – الخدمة الاجتماعية الاخرى ٤ر٠١٤ر٩ مليون ريال .

وهدفت الخطة الى زيادة عدد الاسرة فى المستشفيات من (١ر١) سرير لكل (١٠٠٠) شخص الى ٢ر٥ سرير لكل (١٠٠٠) شخص فى نهاية الخطة ، وهذا الرقم وانكان يبدو متواضعا بالنسبة للدول المتقدمة الا انه هدف ممكن تنفيذه نظرا لقصور خدمات هذا القطاع أصلا من ناحية ، ومن ناحية أخرىفان الخطة ، اعتمدت على مشروعات القطاع الخاص فى تقديم الخدمات الطبية وبناء المستشفيات الخاصة بدعم مالى حكومى .

وحيث أن الخطة حرصت على ايصال الخدمات الاجتماعية الى كافة المواطنين فانبرامج الجمعيات التعاونية والخيرية ، والرعاية

الاجتماعية هى من صميم أهداف التنمية الاجتماعية خاصة فى مجتمع اسلامى يقوم على مبدأ التكافل الاجتماعى وأن الرعاية الاجتماعية فيه من المهام الاساسية للدولة .

رابعا : تنمية وتطوير البنية الاساسية :

تحتل تنمية وتطوير البنية الاساسية الاهمية الاولى فى خطة التنمية الثانية كما رأينا فى الجدول رقم (١) ، حيث كانت الاهمية النسبية للتجهيزات الاساسية فى متطلبات الخطة المالية تعادل ٢٢٫٧ ٪ ، حيث رصد لها مبلغ ١١٢٩٤٤٫٦ مليون ريال.

ويمكن تفصيل بنود انفاق هذا المبلغ فى الجدول التالى : ـ

جدول رقم (٧)

الاعتمادات المالية للانفاق على التجهيزات

الاساسية خلال الخطة الثانية بملايين الريالات

بنود الانفاق	نفقات متكررة	مشـروعات	الاجمالى الكلـى
الطرق	٣٢٢٩ر٩	١٠٨٥٢ر١	١٤٠٨٢ر٠
الموانىء	٨٨ر٠	٦٨٣٧ر٠	٦٩٢٥ر٠
المطارات	١٣٣٦ر٤	١٢٤٧٦ر٣	١٣٨١٢ر٧
وسائل الاتصالات	٦٨٦ر٥	٣٥٣٨ر٩	٤٢٢٥ر٤
البلديات	٧١٩٠ر٠	٤٦١٣٧ر٨	٥٣٣٢٧ر٨
الاسكان		١٤٢٦٣ر٠	١٤٢٦٣ر٠
اخرى (السكك الحديدية والطيران، ومشروعات الحج)			٦٣٠٨ر٧
المجموع			١١٢٩٤٤ر٦

المصدر: Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development; CROOM HELM, London, 1982, p.189.

ومن هذا الجدول نلاحظ أن ضخامة المبالغ المقدرة ، تعنى أن التنمية الاقتصادية لاتبنى الا على أساس متين من خدمات البنية الاساسية ، لان أى تطوير للقطاعات الاقتصادية يحتاج الى أن تسبقه التجهيزات الاساسية اللازمة ، وخاصة فى دولة شاسعة الاطراف مثل

المملكة العربية السعودية ، التى تحتاج الى طرق برية طويلة وخطوط سكك حديدية ، وموانئ ، ومطارات ، ونظم اتصالات حديثة ، وتهدف الخطة الى بناء طرق برية آساسية بما طوله (١٣٠٦٦) كم وطرق ثانوية طولها (١٠٢٥٠) كم ، وتعميم ودراسة طرق فرعية طولها (٢٠٠٠٠) كم ، وفيما يتعلق بالاسكان فقد ذكرت الخطة انه لايمكن بناء جميع الوحدات السكنية المطلوبة اثناء الخطة ، ولكن سوف تكون مشكلة الاسكان عموما فى طريقها للحل نتيجة للانفاق الحكومى والقطاع الخاص .

ويكفى أن نقول أن نجاح خطة التنمية فيما يتعلق بقطاعات التجهيزات الاساسية يعنى فعلا توفير أسباب نجاحها فى باقى القطاعات التى تعتمد تنميتها اساسا على بناء التجهيزات الاساسية ، وأهم مثال على ذلك هو فك الاختناقات الموجودة فى الموانئ فى بداية الخطة الثانية نتيجة لتراكم الاستيراد ونمو حجمه خلال الخطة الاولى .

***

المبحث الثاني : انجازات الخطـــة ومعوقاتهـــا :

نستعرض فى هذا المبحث الملامح الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة خلال خطة التنمية الثانية وما تم تحقيقه قياسا بالاهداف العامة للقطاعات الرئيسية .

وكما هو معروف فان الخطة (أى خطة تنمية) تضع الاطار العام للقرارات المتعلقة بمستوى النشاط واتجاهاته الاقتصادية والاجتماعية أما السياسات - وهى عادة قصيرة المدى - فتوضع لتنفيذ التعديلات المطلوبة بين الخطة والظروف المتغيرة محليا ودوليا. وتبرز الحاجة لهذا التعديل من واقع محاولة التخطيط فى المملكة ادخال تغييرات اساسية فى بنية الاقتصاد وخلق قطاعات انتاجية جديدة لجعله اقتصادا ناميا بدلا من محاولة التوسع للبنية القائمة .

لذلك كان لابد أن يواجه التخطيط مشكلات فنية وتنظيمية معقدة ومعوقات ادارية وهيكلية تحد من قدرته على تحقيق كامل أهدافه . وبالنسبة لواقع الخطة الثانية فان المعوقات الاساسية التى واجهت التنفيذ تعود الى نقص الامدادات - خاصة فى السنوات الاولى - وعدم توفر أو استكمال التجهيزات الاساسية والنقص الحاد فى مجال الاسكان والعمالة والضغوط التضخمية .

وسوف نركز على انجازات الخطة فى القطاعات غير التصنيعية لان النمو المضطرد خلال الخطة تحقق فيها ، ومع أن استثمارات كبيرة ومجهودات تخطيطية واسعة اتجهت نحو قطاع الزيت لتوسعة قاعدة الموارد وزيادة قيمة منتجاته الا أن العلاقة بين قطاع الزيت وغيره من القطاعات فى الاقتصاد السعودى ظلت فى جوهرها علاقة مالية فقط .

ويرى بعض الاقتصاديين ان خطة التنمية الثانية لم تتسم بالتنسيق المطلوب لوضع أولويات محددة . وانما تركت للقطاعات المختلفة صرف الاموال المعتمدة لها مما خلق فى الواقع جو من التنافس على الموارد مما ادى الى زيادة حدة التضخم حتى وصل الى معدل سنوى قدره ٥٠٪ نتيجة لضيق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى [(١)] .

ويمكن الرد على ذلك بأن المملكة تتبع اسلوب التنمية من خلال الخطة ولكنها لا تتبع اسلوب التخطيط الاقتصادى [(٢)] ، بمعنى أن يحل جهاز التخطيط محل جهاز الثمن والسوق فى عملية تخصيص الموارد الانتاجية بين القطاعات أو عملية توزيع الدخل الناشئ عن الموارد الانتاجية ، اما اسلوب الخطة فهو يحافظ على اقتصاد السوق المرسل، وقوانين الاستثمار ، غاية مايفعله هو تصور عام لبرامج حكومية وتحديد المتطلبات التمويلية ، سواء ما يتعلق منها بالحكومة أو القطاع العام فى اطار النفقات أو المشروعات . ووضع سياسة أو اجراءات لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة فى المشروعات

---

(١) International Business Opportunities, Saudi Arabia, Published by: International Communications, London, 1981, p.60.

(٢) A. Barrere: According to:-

د.مصطفى شيحه : مشكلة التضخم فى الاقتصاد البترولى " نموذج الاقتصاد السعودى ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١، ص ٩٦ .

وترتبط مصادر التمويل بالميزانية العامة للدولة ، وتـدرج الاعتمادات سنويا ، وعلى أساس أن الدولة تعتمدكليا على الايرادات البترولية لتغطية تلك النفقات .. فالاقتصاد السعودى يتبع أسلوب اقتصاد المشاركة وهو الصورة المتطورة لطريقة الانتاج الرأسمالى (١) .

وبالتالى فانه يمكن القول ان التضخم الذى حدث لم يكـن نتيجة الانفاق الحكومى وحده ، رغم انه خلق فعلا تنافس عـلى الموارد المحلية المتاحة ، ولكنه أيضا نتيجة للموءثرات الخارجية الدولية التى لاتستطيع الخطة ان تتحكم فيها وانما كل الذى امكن عمله هو محاولات ناجحة داخليا لتوزيع أعباء هذا التضخم والتحكم فى حدته عن طريق ترشيد الانفاق الحكومى .

وعموما يمكن أن يقال أن حالة التضخم بالنسبة للتركيب الهيكلى للاقتصاد السعودى تمثل " حالة مغايرة تماما لصور التضخم التقليدية (٢) حيث أن الدولة تسيطر على سياسة الاجور ، وموءسسة النقد تسيطر على حجم السيولة النقدية ، كما أن الدولة توفر السلع والخدمـات بعدم فرض قيود على الاستيراد بجانب أن الاقتصاد يتمتع اصلا بفائض كبير فى ميزان المدفوعات ، كما انه لاتوجد بطالة ، وتحـارب الدولة التضخم بوسائل عديدة أهمها برامج القروض والاعانـات المباشرة وغير المباشـرة .

---

(١) د. مصطفى شيحه : مشكلة التضخم فى الاقتصاد البترولى " نمـوذج الاقتصاد السعودى " الدار الجامعية للطباعة والنشـر ، بيروت ، ١٩٨١ ص ٩٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٠ .

والجدول التالى رقم (٨) يوضح تطور الفجوة التضخمية فى الاقتصاد السعودى خلال فترة خطتى التنمية الاولى والثانية .

جدول رقم (٨)

الفجوة التضخمية خلال فترتى الخطة الاولى والثانية

(١٩٧٠ – ١٩٨٠) ومعدلات التغير السنوية)

	وسائل الدفع	المعروض الحقيقى من السلع والخدمات	الفجوة التضخمية	الرقم القياسى لاسعار الواردات (*)	الرقم القياسى لكلفة المعيشة
٩١/١٣٩٠	١٢ر١	١ر٠	١١ر١	٣ر٣	٤ر٩
٩٢/١٣٩١	٢٧ر٤	١٠ر٨	١٦ر٦	١ر٦	٤ر٢
٩٣/١٣٩٢	٣٨ر٨	٢١ر٣	١٧ر٥	٤ر٦	١٦ر٢
٩٤/١٣٩٣	٤٠ر٤	٢١ر٨	١٨ر٦	١٩ر٩	٢١ر٤
٩٥/١٣٩٤	٦١ر٠	١٨ر٧	٤٢ر٣	١٩ر٧	٣٤ر٦
٩٦/١٣٩٥	٧٣ر٩	٤٧ر٧	٢٦ر٢	٠ر٧	٣١ر٧
٩٧/١٣٩٦	٥٢ر٧	٢٨ر٨	٢٣ر٩	٧ر٦	١١ر٤
٩٨/١٣٩٧	٤٣ر٦	٢٣ر٤	٢٠ر٢	٨ر٠	١١ر٢
٩٩/١٣٩٨	١٤ر٥	١١ر٠	٣ر٥	١٠ر٥	١ر٨
١٤٠٠/١٣٩٩	١٨ر٤	١٥ر٤	٣ر٠	١٣ر٨	٥ر٠
الخطة الاولى	٣٦ر٩	١٤ر٤	٢٢ر٥	٩ر٦	١٥ر٧
،، الثانية	٣٨ر٩	٢٤ر٦	١٤ر٣	٨ر٠	١١ر٧
السنوات العشر	٣٧ر٩	١٩ر٤	١٨ر٥	٨ر٨	١٣ر٧

(*) مبنى على الرقم القياسى للواردات بالدولار المعد من قبل صندوق النقد الدولى (فوب) بعد تعديله ليشمل الشحن والتامين و الارتفاع فى سعر صرف الريال مقابل الدولار .

انظر موءسسة النقد العربى السعودى ١٤٠٠هـ ص ١٠

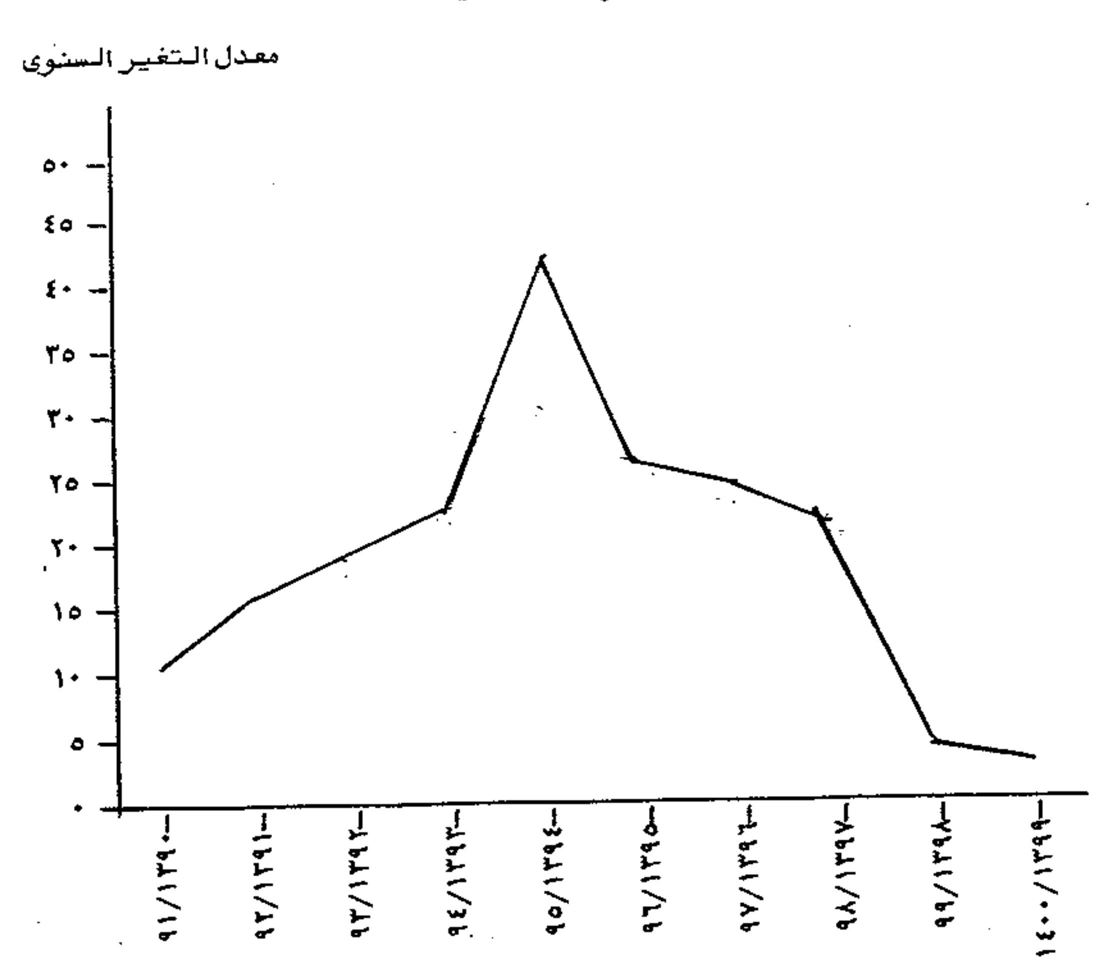
ومن خلال تحليل الجدول السابق نلاحظ كما ذكرنا سابقا أن التضخم لم يكن فقط ذا منشأ محلى كما يتبين من الرقم القياسى لاسعار الواردات .

كما نلاحظ اثر التضخم على الرقم القياسى لتكلفة المعيشة وكيف ان الاجراءات الحكومية استطاعت تخفيض معدله .

والرسم البيانى التالى يوضح معدل التغير السنوى فى الفجوة التضخمية .

رسم بيانى رقم (١)

الفجوة التضخمية



أولا : النمو فى الناتج المحلى الاجمالى :

ركزت خطة التنمية الثانية على تحقيق نمو كبير فى قطاعات الاقتصاد غير النفطى بمعدل متوسط قدره ١٣٫٣٪ وفى القطاعات المنتجة بنسبة ١٣٪ وفى قطاعات الخدمات بنسبة ١٣٫٤٪ .

وباضافة قطاع الزيت كان المعدل المقترح فى الخطة الثانية للنمو العام فى الانتاج المحلى الاجمالى حوالى ١٠٪ سنويا، بيد انه كان يصعب تحقيق النمو المتوقع فى الطاقة الاستيعابية والنشاط الاقتصادى بصفة عامة دون حدوث تضخم وعدم توازن وتقلبات فى معدل النمو، وهكذا فقد تحقق أعلى معدل للنمو فى السنة الاولى من الخطة بينما شهدت السنوات اللاحقة انخفاضا فى التضخم وفى الانتاج المحلى الاجمالى ، ومع ذلك فقد استمر معدل النمو فى الاقتصاد غير النفطى أعلى من معدله خلال سنوات الخطة الاولى السابقة .

وكما نلاحظ فى الجدول التالى رقم (٩) فان معدل النمو تجاوز معظم اهداف خطة التنمية ، فقد ارتفع معدل النمو المركب فى القيمة المضافة فى القطاعات الانتاجية بنسبة ١٦٫٦ ٪ وفى قطاع الخدمة بنسبة ١٤٫١ ٪ .

كذلك كانت انجازات الخطة الثانية بالنسبة لحصة الفرد من النمو مشجعة ، ففى الفترة بين عامى ١٣٩٥/٩٤هـ و١٤٠٠/٩٩هـ(١٩٨٠/٧٥م) زادت حصة الفرد من الانتاج المحلى الاجمالى بحسب الاسعار الثابتة (١٤٠٠/٩٩ هـ) الى حوالى ٤٫٨٪ سنويا [(١)] ، أى ان الناتج المحلى

---

(١) مؤسسة تهامه ، ملخص خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ م ، جدة ١٩٨٣م ص ٣٤ .

الاجمالى يحقق معدل نمو سنوى مقداره (٧ر١٥ ٪) ، كما حقق الانتاج الاجمالى الحقيقى للقطاع الخاص (بخلاف الزيت) زيادة فى معدل نموه بنسبة ٦ر٩ ٪ خلال الخطة الثانية [١].

---

(١) مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٤٠٠ ، جدة ١٤٠١ هـ ، ص ١ .

جدول رقم (٩)

الناتج المحلى الاجمالى ومعدلات النمو المخططة

والمحققة بملايين الريالات وبالاسعار الثابتة لعام

١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ

القطاعات الانتاجية	١٣٩٥/٩٤هـ ١٩٧٥/٧٤م	١٤٠٠/٩٩هـ ١٩٨٠/٧٩م	معدل النمو السنوية خلال الخطة	
			مخططة	محققة
١- القطاعات الاقتصادية غير النفطية	٦٦٧٢٣ر١	١٣٤٩٦٧١	١٣ر٣	١٥ر١
١-١-القطاعات الانتاجية				
الزراعة	٢٥٠٥٨	٣٢٥٩٤	٤ر –	٥ر٤
التعدين	٦٧٩١	١٤٩٧٥	١٥ر –	١٧ر١
الصناعات التمويلية	٣٣٠٣٤	٦٧٥٣٣	١٤ر –	١٥ر٤
المرافق العامة	١١٧٥	٣٥٠١	١٥ر –	٢٤ر٤
البناء والتشييد	٢٠٢٩١٩	٤٥٩٩٤٣	١٥ر –	١٧ر٧
المجموع الفرعى:	٢٦٨٩٧٧	٥٧٨٥٤٦	١٢ر –	١٦ر٦
١-٢- قطاع الخدمات				
التجارة	٦٤٣٩١	١٧٤٤٧١	١٥ر –	٢٢ر١
النقل	٧٧٥٦١	٢٠٢٢٧٥	١٥ر –	٢١ر١
المالية	٧١٣٧٨	١٣١٤٤٢	٩ر٧	١٣ر٠
الخدمات الاخرى	٢٧٤١٣	٥٢٥٧٣	١٤ر٠	١٣ر٩
الحكومة	١٥٧٥١١	٢١٠٣٦٤	١٢ر١	٦ر٠
المجموع الفرعى:	٣٦٨٢٥٤	٧٧١١٢٥	١٣ر٣	١٤ر١
٢- قطاعات النفط	١٧٦٠٧٦٣	٢٢٢٣٧٤٤	٩ر٧	٤ر٨
الناتج المحلى الاجمالى	٢٤٢٧٩٩٤	٢٥٧٣٤١٥	١٠	٨

المصدر : وزارة التخطيط ، <u>خطة التنمية الثالثة</u> ، الرياض ، ١٤٠٠ هـ، ص ٤٩ .

أهمية القطاع العام فى الناتج المحلى الاجمالى للاقتصاد السعودى :ـ

لعل من السمات البارزة لهيكل الاقتصاد السعودى هو استقلاله المالى ، وأقصد أن حصول الدولة على دخل متزايد ومستمر من ايرادات تصدير البترول يغنى عن الحاجة الى الاعتماد على فرض الضرائب على القطاعات الاخرى لتمويل النفقات الرأسمالية والجارية . كما يوءمن الدخل من عائدات البترول فى نفس الوقت العملات الاجنبية اللازمة لتمويل الاستثمارات .

ولما كانت عملية التنمية الاقتصادية فى المملكة معتمدة على تحويل ايرادات الزيت الى موجودات واصول محلية ، وحيث ان كل مرحلة من مراحل هذه العملية تتولاها الدولة لذلك فان التنمية فى المملكة يمكن اعتبارها الى حد كبير نشاطا حكوميا ، ولاينطبق هذا فقط على تمويل مشاريع التنمية وادارتها بل يشمل أيضا مراحل التصميم والتنظيم لعمليات التخطيط ، وانطلاقا من هذا المفهوم فان التنمية هى مسوءولية القطاع العام بالدرجة الاولى بمعنى أن ملكية وتشغيل معظم الاصول والموجودات الجديدة تابعة للدولة وفى معظم القطاعات تتولى المصالح الحكومية ادارة انفاق الاموال المعتمدة لبرامج التنمية بينما يتولى القطاع الخاص تنفيذها . وبذلك ترتبط نشاطات القطاع الخاص ارتباطا وثيقا بحجم ونطاق الانفاق الحكومى ، ويمكن تقسيم هذه النشاطات الى فئتين :

أ - نشاطات تابعة يسببها الانفاق الحكومى .

ب - نشاطات مستقلة لخدمة القطاع الخاص ذاته (*)

ويمكن قياس مدى اعتماد القطاع الخاص على الانفاق الحكومى بشكل غير مباشر بتحديد النسبة بين نشاطاته المستقلة الى الانتاج المحلى الاجمالى غير النفطى .

والجدول التالى يبين تطور الانتاج المحلى الاجمالى حسب القطاعات أثناء سنوات الخطة الثانية .

جدول رقم (١٠)

الانتاج المحلى الاجمالى حسب القطاعات

بالاسعار الجارية (ملايين الريالات)

القطاع	٩٦/١٣٩٥	٩٧/١٣٩٦	٩٨/١٣٩٧	٩٩/١٣٩٨	١٤٠٠/١٣٩٩ (*)
١- الانتاج المحلى الاجمالى	١٦٣٨٩٣	٢٠٣٩٤٢	٢٢٣٨١٨	٢٤٧٦٢٢	٣٥٧٣٤١ر٥
٢- قطاع النفط	١١٦٥٧٠	١٣٦٢٤٨	١٣٣٩٣٥	١٤٠٣٨٤	٢٢٢٣٧٤ر٤
٣- القطاعات غير البترولية	٤٧٣٢٣	٦٧٦٩٤	٨٩٨٨٣	١٠٧٢٣٨	١٣٤٩٦٧ر١
أ- القطاع الخاص	٢٨٣٨٢	٤٠٢١٩	٥٠٨٨٤	٦١٣٣٥	١١٣٩٣٠ر٧
ب - القطاع الحكومى	١٨٩٤١	٢٧٤٧٥	٣٨٩٩٩	٤٥٩٠٣	٢١٠٣٦ر٤

المصدر : مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٤٠١ هـ ، جدة ص ٥٦ .

(*) يمكن احتساب مستوى النشاط المستقل للقطاع الخاص على أساس الفرق بين اجمالى ناتج الاقتصاد غير النفط وقيمة الانفاق الحكومى (انظر خطة التنمية الثالثة ص ٥٠) .

(*) ارقام هذا العمود مصدرها حسابات الدخل القومى للمملكة - مصلحة الاحصاءات .

ونتبين من هذا الجدول تطور الانتاج المحلى الاجمالى عموما وان حجم مساهمة القطاعات غير البترولية تزايدت بأكثر من الضعف خلال فترة تنفيذ الخطة ، كما اتضح دور القطاع الخاص متزايد الاهمية فقد ارتفع انتاجه بصورة ملحوظة خلال فترة الخطة .

أما الجدول التالى فيوضح الانفاق المحلى الاجمالى .

جدول رقم (١١)

الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الخطة الثانية

بالاسعار الجارية (ملايين الريالات)

السنة		الاستهلاك	تكوين رأس المال الاجمالى	صافى صادرات السلع والخدمات	مجموع الانفاق المحلى
٩٦/١٣٩٥	القيمة	٥٢٧٨٥	٣٤٣٢٠	٧٧٤٢١	١٦٤٥٢٦
	النصيب المئوى	٣٢ر١	٢٠ر٩	٤٧ر٠	١٠٠ر٠
٩٧/١٣٩٦	القيمة	٧٥٤٠٦	٥٢٠٢٩	٧٧٦٢١	٢٠٥٠٥٦
	النصيب المئوى	٣٦ر٨	٢٥ر٤	٣٧ر٨	١٠٠ر٠
٩٨/١٣٩٧	القيمة	١٠١٦٤١	٧٤٥٠٢	٤٩٢٥٧	٢٢٥٤٠٠
	النصيب المئوى	٤٥ر١	٣٣ر١	٢١ر٨	١٠٠ر٠
٩٩/١٣٩٨	القيمة	١٣٢٧٤٨	٧٧٠٣٣	٣٩٧٥٨	٢٤٩٥٣٩
	النصيب المئوى	٥٣ر٢	٣٠ر٩	١٥ر٩	١٠٠ر٠
١٤٠٠/٩٩	القيمة	١٥٨٣٩٢	٩٩٨٤٦	١٢٨٢١٥	٣٨٦٤٥٣
	النصيب المئوى	٤١ر٠	٣٣ر٢	٣٣ر٢	١٠٠ر٠

المصدر : مستخرج من حسابات الدخل القومى للمملكة للفترة من ١٣٨٩/٩٠ حتى ١٣٩٩/١٤٠٠ هـ .. مصلحة الاحصاءات العامة ، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى .

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ الانفاق على الاستهلاك زاد زيادة مطلقة بأكثر من ثلاثة أضعاف فى نهاية الخطة عما كان عليه فى

بدايتها . كما نلاحظ أن نسب تكوين رأس المال الاجمالى تزايدت من ٩ر٢٠ ٪ فى بداية الخطة الى ٢ر٣٢ ٪ فى نهايتها .

والجدول التالى يوضح تطور الاستثمار الاجمالى الثابت حسب القطاعات أثناء تنفيذ الخطة الثانية .

جدول رقم (١٢)

الاستثمار الاجمالى الثابت حسب القطاعات

بملايين الريالات حسب الاسعار الجارية

القطاع	١٣٩٥ / ٩٦		٩٧/١٣٩٦		٩٨/١٣٩٧		٩٩/١٣٩٨		١٤٠٠/١٣٩٩ ه	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
القطاع الحكومى	١٧٤٩١	١ر٥٢	٢٧٣٥٢	٤ر٥٣	٤٠٤٨٤	٥ر٦٠	٤٩٠٣١	٠ر٦٤	٦١٥٩٨	٩ر٦٤
القطاع الخاص	١٠٦٢٧	٧ر٣١	١٦٥٢٣	٣ر٣٢	١٨٣٥٤	٥ر٢٧	١٩٤٠١	٣ر٢٥	٢٣١٨٣	٤ر٢٤
قطاع النفط	٥٤٢٢	٢ر١٦	٧٣١٦	٣ر١٤	٨٠٥٣	٠ر١٢	٨٢٢٢	٧ر١٠	١٠١٩٦	٧ر١٠
مجموع الاستثمار الاجمالى الثابت	٣٣٥٤٠	١٠٠	٥١١٩١	١٠٠	٦٦٨٩١	١٠٠	٧٦٦٥٤	١٠٠	٩٤؟٧٧	١٠٠

المصدر : مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٤٠١ ه ص ٦١ .

وكما هو واضح من الجدول اعلاه تكون الحكومة النسبة الكبرى فى الاستثمار الاجمالى الثابت ، وذلك بسبب الانفاق على مشروعات تجهيزات البنية الاساسية . يليها القطاع الخاص الذى يتعاون مع الحكومة فى تنفيذ المشروعات المطلوبة .

ولقد ارتفع حجم مجموع الاستثمار الاجمالى من (٣٣٥٤٠) مليون ريال فى بداية الخطة الى (٩٤٩٧٧) مليون ريال فى نهايتها أى ما يقرب من ثلاثة اضعافه ، مع ملاحظة انه لم تحتسب الآثار التضخمية عن الاسعار(*) .

(*) لمعرفة اثار الفجوة التضخمية يمكن الرجوع الى الجدول رقم (٨) لاحتساب معدل التغير السنوى فى الفجوة التضخمية .

ثانيا : ادارة الموارد المالية :

١ـ الايرادات والنفقات الحكومية :

حيث ان هناك علاقة مباشرة بين ايرادات الحكومة من البترول ونفقاتها لتنفيذ خطط التنمية فلابد اذا من معرفة تطور اسعار البترول والكميات المنتجة منه .

جدول رقم (١٣)

تطور اسعار البترول (دولار للبرميل) والكميات

المنتجة منه (١ مليون برميل سنويا)

السعر المعلن لبرميل الزيت العربي الخفيف

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
السعر *	١٢ر٣٨	١٢ر٣٨	١٣ر٦٦	١٣ر٦٦	٢٤ر٠٠	٣٢
الكمية المنتجة **	٢٥٨٢ر٥	٣١٣٩ر٣	٣٣٥٨ر٠	٣٠٣٨ر٠	٣٤٧٩ر٢	٣٦٢٣ر٨

المصدر: (*) موءسسة تهامة ، ملخص خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ م جدة ١٩٨٣ م ، ص ١١٧ .

(**) موءسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لعام ١٤٠١ هـ ، ص ١٤٢ .

كما يبين الجدول التالي تطور الايرادات والمصروفات الفعلية خلال فترة الخطة .

جدول رقم (١٤)

اجمالى الايراداتوالمصروفات الفعلية للحكومة

خلال فترة الخطة (بملايين الريالات)

السنة	٩٦/١٣٩٥	٩٧/١٣٩٦	٩٨/١٣٩٧	٩٩/١٣٩٨	٩٩/١٤٠٠هـ
اجمالى الايرادات	١٠٣٣٨٤	١٣٥٩٥٧	١٣٠٥٠٥	١٣١٥٠٥	٢١١١٩٦
ايرادات البترول	٩٣٤٨١	١٢١١٩١	١١٤٠٤٢	١١٥٠٧٨	١٨٩٢٩٥
ايرادات أخرى	٩٩٠٣	١٤٧٦٦	١٦٦١٧	١٦٤٢٧	٢١٩٠١
اجمالى المصروفات	٨١٧٨٤	١٢٨٢٧٣	١٣٨٠٤٨	١٤٧٩٧١	١٨٨٣٦٣

المصدر : مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٤٠١هـ ، ص ١٢ .

ويلاحظ فى الجدول السابق أن اجمالى الايرادات فى عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ وهو العام الاخير للخطة الثانية قد زاد عن اجمالى الايرادات فى عام ١٣٩٥/١٣٩٦ هـ - بداية الخطة بما يزيد عن الضعف ، بينما زاد اجمالى المصروفات بحوالى (١٣٠٪) خلال نفس الفترة .

٢- التجارة الخارجية :

تعتبر التجارة الخارجية أهم مؤشر اقتصادى لحجم النشاط الاقتصادى فى المملكة خلال فترة التنمية .. لذلك لابد أن نتعرف على حجم الصادرات والواردات الى المملكة خلال الخطة .

جدول رقم (١٥)

الصادرات والواردات خلال سنوات الخطـــة

بملايين الريالات(أسعارجارية)

السنة	الصادرات	النسبة ٪	الـــــواردات	النسبة ٪
١٩٧٥	١٠٤٤١١ر٧	١٧ر٣	– ١٤٨٢٣ر	٤٦ر١
١٩٧٦	١٣٥١٥٣ر٥	٢٩ر٤	– ٣٠٦٩١ر	– ١٠٧ر
١٩٧٧	١٥٣٢٠٨ر٦	١٣ر٤	– ٥١٦٦٢ر	٦٨ر٣
١٩٧٨	١٣٧٢٤٢ر٠	-٨ر٩	٧ ٦٩١٧٩ر	٣٣ر٩
١٩٧٩	٢١٣١٨٣ر٤	٥٤ر٢	٣ ٨٢٢٢٣ر	١٨ر٩
١٩٨٠	٣٦٢٨٨٥ر٧	٧٠ر٢	١٠٠٣٤٩ر٦	٢٧ر٧

المصدر : المرجع السابق ، ص ١٥٢

وأهم ما نلاحظه فى هذا الجدول أن قيمة الصادرات تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال فترة الخطة وأن الصادرات خلال عامى ١٩٧٩ – ١٩٨٠م حققت اكبر نسبة من هذه الزيادة ، وان الصادرات فى عام ١٩٧٨ حققت رقما سالبا نسبته (٨ ر٩ ٪) .

أما فيما يتعلق بالواردات خلال نفس الفترة ، فقد تضاعفت بمقدار (٧٦ر٦) ضعفا ،وهى بذلك تجاوزت بكثير معدل زيادة الصادرات ، وقد بلغ اكبر معـــدل للـــواردات فـــى عـــام ١٩٧٦ م وذلـــك

على اثر بداية تنفيذ خطة التنمية الثانية . ثم بدأت النسبة فـــــى الانخفاض حتى وصلت الى (٢٧ر٧ ٪) فى نهاية الخطة .

٥°٥

ثالثا : الانجازات والمعوقات فى قطاعات الموارد الاقتصادية :

(١) المياه :

اجرت وزارة الزراعة والمياه حصرا لموارد المياه بالمملكة تبين منه ان اضخم مصدر لامدادات المياه فى المملكة مستقبلا هو مخزون المياه فى اعماق تصل الى (٣٠٠) مترا ، وأن احتياطى المياه المؤكد هو (٣٣٧٥٠٠) مليون متر مكعب ، كما انها تبينت أن تحديث الزراعة والرى يمثل عنصرا هاما فى الحفاظ على مصادر المياه ، كما تعتبر اعادة استخدام مياه الصرف الصحى فى المدن الكبرى ، مصدرا أضافيا للمياه التى ستستخدم فى الاغراض الصناعية والزراعية والانتاج الحيوانى[1] .

وخلال خطة التنمية الثانية تم حفر أو اصلاح (٧٦٠) بئرا وتم انشاء حوالى (٤٠٠) مشروع لمد شبكات مياه الشرب فى المدن الرئيسية والقرى ، كما تم انشاء (٢٨) سدا ، وازداد عدد محطات تحلية المياه الى (١٤) محطة تبلغ طاقتها الانتاجية (٤ر٦٥) مليون متر مكعب سنويا ، فضلا عن (٣٥٠) ميجاوات من الكهرباء .

(٢) الزراعة :

بلغ معدل النمو السنوى (٥ ٪) وبلغ معدل النمو فى الكفاية الانتاجية (٨ ٪) سنويا ، ولم يتحقق توسع كبير فى الانتاج المحلى

---

(١) موءسسة تهامه ، ملخص خطة التنمية الثالثة ، ١٩٨٠-١٩٨٥م جدة ١٩٨٣ م ص ٧٩ – ٨٢ .

من اللحوم بينما زاد انتاج الدواجن بنسبة (١٠٠٪) تقريبا ، وتم انشاء (١٢) مزرعة البان تجارية طاقتها السنوية حوالى (٢٠٠٠٠) طن ، وتركزت الزراعة فى انتاج القمح والخضروات والفواكه نظرا لارتفاع أسعارها المحلية ، كما استمر دعم انتاج القمح وشراؤه لصوامع الغلال بالمملكة .

هذا وقد بلغت جملة القروض الزراعية التى قدمتها الدولة خلال فترة تنفيذ الخطة الثانية (٥٣٤٢٫٨٨٠) مليون ريال[١].

ويعلق أحد الاقتصاديين على معدل النمو الزراعى المتحقق بأنه لايعود للانتاجية الزراعية نفسها ، وانما يرجع الى النشاطات المعتمدة على المواد الزراعية[٢]، (مثل مزارع الدواجن ومصانع الالبان) .

معوقات التنمية الزراعية :

برغم أن القطاع الزراعى يعانى اصلا من ندرة الايدى العاملة ، فقد انخفض عدد العاملين فى الزراعة خلال فترة الخطة الثانية من (٤٠ ٪) من مجموع الايدى العاملة فى المملكة الى (٢٤ ٪)[٣]، مما ادى الى رفع تكلفة الانتاج وانكماش حجمه ، ولم يكن من السهل احلال

---

(١) المصادر: تقريرى موءسسة النقد لعام ١٩٧٩، ص ١٦٢، وعام ١٩٨١ص ١٦٥.

(٢) International Business Opportunities - Saudi Arabia, Published by: International Communications, London, 1981, p.189.

(٣) Ibid., p.189.

الآلة محل الايدى العاملة بسبب صغر الحيازات وعشوائية غرس النخيل وعدم وجود تعاونيات زراعية ، وكذلك للقيود المفروضة على استخدام القروض للآلات الزراعية ، "وتعانى اكثر المناطق الناشئة من نقص التجهيزات الاساسية كالطرق والآبار ، ومع توزيع نحو٠٠٠ر٩٩ هكتار من الاراضى البور ، فقد كانت معظمها صغيرة المساحة ، مما اضعف من انتاجيتها ، واستمر التدهور العام لاراضى المراعى كما لم يؤد نظام الاعانات بصورة عامة الى توفير الانتاج أو تحقيق الفائدة المرجوة " (١) .

(٣) الصناعة :

أ - الصناعات التى تستند على المواد الهايدروكربونية .

تم خلال الخطة الثانية انجاز المشروعات التالية :

١) بلغ انتاج شركة الاسمدة السعودية (سافكو) ٣٠٠٠٠٠ طن سنويا ، وفى عام ١٤٠٠ هـ قررت الدولة تمليك (١٠ ٪) من حصص رأسمالها للموظفين فيها وهذا فى الواقع اتجاه طيب يتمشى مع سياسة الدولة فى تمليك المشروعات العامة للقطاع الخاص .

٢) توسعت الطاقة الانتاجية لمصنع (حمض الكبريتيك (التابع لشركة (بيزوسيد) بمقدار ١٠٠ ألف طن سنويا .

---

(١) مؤسسة تهامة ، ملخص خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٥م جدة ١٩٨٣ م ، ص ١٠٢ .

٣) تم تشغيل برنامج تجميع الغاز .

٤) انشاء شركة (سابك) الشركة السعودية للصناعات الاساسية فى عام ١٩٧٦ م تم البدء فى بناء وانشاء المواقع والتجهيزات الاساسية فى كل من الجبيل وينبع كما قامت (سابك) بدراسة ثمانية مشروعات صناعية وتم البدء فى تنفيذ بعضها اثناء فترة الخطة .

ب – الصناعات التحويلية التقليدية :

كما نلاحظ من الجدول رقم (٣) فقد تم تخصيص (٤٨٪) من المبالغ المعتمدة للانفاق الحكومى على الموارد الاقتصادية لقطاع الصناعة ، ولقد حقق القطاع الصناعى (الصناعات غير الهايدروكربونية) معدل نمو سنوى قدره (٤ر١٥ ٪) خلال سنوات الخطة الثانية مقابل معدل قدره (٤ر١١ ٪) سنويا فى الخطة الاولى[١] ، مما يدل على وجود تقدم حقيقى .

ولقد بلغ عدد المصانع المرخص لها صناعيا والمنتجة فعلا فى نهاية عام ١٤٠٠ هـ ١٩٧٩/١٩٨٠ م (١١٨٣) مصنعا ، تستخدم ٦١٠٨٧ عاملا ، ويبلغ اجمالى تمويلها (١٧ر٠٣٢٦٧٥) ريال[٢] .

---

(١) Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982,p.206.

(٢) وزارة الصناعة والكهرباء ، النشرة الاحصائية الصناعية لعام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ، الرياض ١٩٨٠م ، ص ٢ .

وقد تمثلت العوائق التى واجهت القطاع الصناعى، اثناء تنفيذ الخطة الثانية فى نقص التجهيزات الاساسية ، ونقص الخبرة الصناعية ، وصغر حجم السوق ، وانقسامها الى أسواق اقليمية ، كما حدثت توسعات زائدة فى بعض الصناعات مثل مواد البناء والورق مما ادى الى الحد من تراخيصها كما تم انشاء صناعات مشتركة مع دول الخليج العربى .

جـ ـ قطاع الكهرباء :

اصبحت الكهرباء أحد المقومات الاساسية للتنمية فى المملكة ، وتتولى وزارة الصناعة والكهرباء مسؤولية التخطيط المركزى والمهام التنظيمية لقطاع الكهرباء وذلك عن طريق المؤسسة العامة للكهرباء .

ولقد تحققت معدلات نمو عالية خلال الخطة الثانية بلغت (٣٦ ٪)[١]، فى ذروة الاجمالى فى المتوسط سنويا كما زاد عدد المشتركين بنسبة (١٦ ٪) ، والجدول التالى يعطى مؤشرات اساسية لنمو قطاع الكهرباء خلال فترة الخطة .

---

(١) مؤسسة تهامة ، ملخص خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م جدة ١٩٨٣ م . ص ١٣٨ .

جدول رقم (١٦) [١]

اوضاع الكهرباء فى المملكة فى السنة الاخيرة

للخطة الثانية عام ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م

عدد المشتركين (بالآلاف)	٢ر٦٠٤	
عدد السكان المستفيدين من الخدمات الكهربائية	٢ر٤	مليون نسمة
طاقة التوليد المركبة (بالميجاوات)	٣ر٨٣٥	ميجاوات
ذروة الاجمال (ميجاوات)		
كهرباء وفرتها الموءسسة العامة لتحلية المياه	٣٥٠	ميجاوات

وقد بدأت موءسسة الكهرباء اقامة مشروعات كهربائية مركزيـة وكذلك تنفيذ برنامج كهربة الريف حيث بلغ عدد المشتركين الجدد فى (١٤٣) قرية نحو (٤١) آلف مشترك ، كما أعدت وزارة الصناعة والكهرباء خطة لتطوير قطاع الكهرباء خلال (٢٥) عاما .

ولقد بلغ مجموع القروض المقدمة من صندوق التنمية الصناعية الى الموءسسة العامة للكهرباء (١٦٥١١) مليون ريال ، كما بلغت الاعانات الحكومية لشركات الكهرباء مقابل تخفيض أسعار استهلاك الكهرباء للمواطنين (٥٦٣ر٤) مليون ريال .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

ومن ابرز المعوقات التى ظهرت فى قطاع الكهرباء عدم استطاعة قطاع الكهرباء توفير الكهرباء لكل من يطلبها فى ضواحى المدن والقرى ، ذلك لان النمو السريع فى البناء وتوسع المدن لم يكن متوقعا منناحية وان التحديدات الجديدة تحتاج الى دراسات وتنفيذ يتطلب فترة زمنية ، كما ظهر أن هناك نقص شديد فى الايدى الفنية المناسبة لهذا القطاع .

د ـ قطاع البناء والتشييد :

بلغ معدل النمو فى هذا القطاع فى الخطة الاولى (٢١ ٪) بينما كان المعدل الذى بلغه فى الخطة الثانية (١٨ ٪)[١]

ويرجع السبب فى ذلك الى أن هذا القطاع واجه فى بداية خطة التنمية عوائق ابرزها مشكلة عدم كفاية شبكة الطرق الداخلية ، وازدحام الموانئ مما ادى الى ارتفاع أسعار المواد الاولية والعمالة وتأخيرها .

وفى عام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦ م كان عدد مقاولى البناء (٢١٥) موءسسة منها (٧٠) شركات اجنبية ، ونحو ٤٢٠٠ ، مقاول سعودى صغير ، أما من ناحية العمالة فقد ارتفع عدد العمال فى هذا القطاع من (١٧٢٣٠٠) عامل فى بداية الخطة الى (٣٣٠ر١٠٠) عامل فى نهايتها . وكما هو معروف يعتمد هذا القطاع على العمالة الاجنبية بدرجة كبيرة .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

ولقد طرأت زيادة كبيرة فى تكاليف البناء مع بداية الخطة الثانية ، بلغت (٥٣ ٪) فى أول عام للخطة ، ثم انخفضت الى (١٠ ٪) فى آواخر أعوام الخطة الثانية [١].

(٤) قطاع الاسكان :

حقق قطاع الاسكان نموا ملحوظا فى الخطة الثانية ، فقد بلغ عدد الوحدات السكنية التى تم تنفيذها (٤٠,٠٠٠) وحدة سكنية سنويا مقابل (١٧,٥٠٠) وحدة سكنية سنويا فى الخطة الاولى [٢] ، ويعود السبب الرئيس فى ذلك الى اثر الدعم الحكومى للقطاع الخاص عن طريق صندوق التنمية العقارية الذى اقرض خلال فترة الخطة مبلغ (٣١,٥) بليون ريال ، ويوضح الجدول التالى تفصيل النمو فى قطاع الاسكان .

جدول رقم (١٧)
انجازات قطاع الاسكان فى الخطة الثانية

نوع المساكن	المستهدف فى الخطة	المتحقق فى الخطة	النسبة ٪ للمتحقق
١- المساكن الدائمة			
قطاع عام	٥٢٥٠٠	٥٣٦٠٠	١٠٢
قطاع خاص	١٢٢١٠٠	١٥٠٠٠٠	١٢٣
٢- المساكن المؤقتة			
مساكن للمشاريع	٥١٠٠٠	٥١٠٠٠	١٠٠
الجملة	٢٢٥٦٠٠	٢٥٤٦٠٠	١١٣

المصدر : موءسسة تهامة ، ملخص خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٥م جدة ١٩٨٣ م ، ص ٢٧٧ .

(١) المرجع السابق ص ١٧٠
(٢) " " ص ٢٧٧

ونلاحظ من الجدول السابق أن المساكن الدائمة المتحققة فى أثناء الخطة الثانية فاقت العدد المستهدف ، ومع ذلك فان عـــدد المساكن المطلوبة لايزال اقل من المعروف منها .

(٥) قطاع الشوءون الاجتماعية :

أ – الصحـــة :

زاد عدد المستشفيات الحكومية والخاصة ، كما ارتفع عدد أسرة المستشفيات من (٩٨٠٠) سرير الى (١٦٥٠٠) سرير خلال فتـــرة الخطـــة [1].

ب – الشوءون الاجتماعية :

ارتفع عدد العمال الذين يشملهم نظام التأمينـــــات الاجتماعية من (٢٠٠) الف عامل فى بداية الخطة الثانية الــــى (٧٠٠) الف عامل فى نهايتها [2]، كما بلغ عدد من يتلقون اعانـــات اجتماعية من الدولة (١٢٣) الف شخص فى نهاية الخطة مقابــــل (٦٤) الف شخص فى بدايتها ، ومع ملاحظة أن هذه الاعانات لاتصـــرف الا لمستحقيها من المعوقين أو الارامل والايتام والشيوخ والمحتاجين لان سياسة الحكومة لاتقدم للشباب القادرين على العمل آية معونـــات اجتماعية حتى لاتشجعهم على الكسل وخفض فعاليتهم الانتجية .

(١) المرجع السابق ، ص ٤١

(٢) المرجع السابق ، ص ٤١

(٦) قطاع المواصلات والاتصالات :

أ - ازدادت شبكة الطرق المعبدة بمقدار (٩٥٠٠) كم أى بنسبة ٦٣٪ كما زادت الطرق الزراعية بمقدار (١٥٠٠٠) كم ، وزادت حركة الشحن ونقل الركاب للمسافات الطويلة بنسبة ٧٥٪ .

ب - ارتفع عدد الارصفة فى موانىء المملكة من (٢٤) رصيفا فى بداية الخطة الى (١٣٠) رصيفا فى نهايتها ، كما ادخلت تحسينات عديدة فى وسائل التفريغ والتخزين والنقل الى حد يماثل المستويات العالمية " وارتفعت طاقة التفريغ الاجمالى فى موانىء المملكة الى ٣ر١٤ مليون طن سنويا فى نهاية الخطة بعد أن كانت ٤٥ مليون طن فى بدايتها[١]

ج - فى نهاية الخطة الثانية بلغ عدد الخطوط الهاتفية العاملة بالمملكة (٤٥٢) الف خط[٢]، مقابل (٦٣ر٦) الف خط فى بداية الخطة[٤]، كما تم استكمال شبكة الماكروويف التى تربط مدن وقرى المملكة .

(١) Ports Authority Organization: Annual Report, Riyadh, 1978, p.23.

(٢) موسسة تهامه ، ملخص خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٥م ، ص ٤١ .
جدة ١٩٨٣م ، ص ٤١ .

(٣) موسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٣٩٦هـ جدة ، ص ٥٨ .

المبحث الثالث : تقويم الصناعة فى الخطة الخمسية الثانية :

رأينا فيما سبق أن الحكومة عبرت عن اهتمامها بالصناعة باعتبارها حجر الزاوية فى تنويع القاعدة الانتاجية الاقتصادية فى البلاد ، باصدار بيان السياسة التصنيعية فى عام ١٩٧٤ م ، ثم أنشأت فى بداية تنفيذ الخطة الخمسية الثانية وزارة الصناعة والكهرباء بعد فصلها عن مهام وزارة التجارة والصناعة . وكان انشاء صندوق التنمية الصناعية فى عام ١٩٧٤ م هو التعبير الفعلى عن هذا الاهتمام .

وكما فعلنا فى الفصل السابق عند تقويم الصناعة فى الخطة الخمسية فسوف نتكلم أولا عن الصناعات الاساسية المرتكزة على المواد الكربوهيدرونية ، ثم نتكلم بعد ذلك عن الصناعات التحويلية الاخرى.

أولا : الصناعات البتروكيماوية :

مع بداية تنفيذ خطة التنمية الثانية فى عام ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م صدر الامر الملكى بانشاء هيئة ملكية عليا للجبيل وينبع ، لتكون مسؤولة عن الاشراف على بناء مرافق الانتاج وهياكل البناء الاساسية اللازمة فى منطقتى الجبيل على الساحل الشرقى للمملكة وينبع على الساحل الغربى للمملكة ، اللتين تم اختيارهما لتكونا أكبر قاعدتين صناعيتين فى المملكة لانشاء مرافق الصناعات الهيايدروكربونية (البترو كيماوية) .

ويغطى مشروع الجبيل مساحة (١٧٠) كم٢ لتقام عليه الانشاءات الصناعية ، بالاضافة الى (٧٣٠) كم٢ للتوسع مستقبلا . أما مشروع ينبع فيغطى مساحة قدرها (١٥٠) كم٢

وفى عام ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م تم انشاء الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) لتكون اكبر شركة تمثل القطاع الحكومى فى حقل الاستثمار الصناعى فى مجال البتروكيماويات والصناعات الثقيلة بالاشتراك مع الشركات العالمية المتخصصة فى مجالات المنتجات القائمة على استخدام الهايدرو كربونات والمعادن .

ولقد أبرمت الشركة بالفعل اتفاقيات مشاركة مع مستثمرين اجانب لانشاء سبع مشروعات صناعية كبيرة . منها خمس مشروعات فى مدينة الجبيل .. ومشروع فى ينبع وآخر فى جده ، وكما يتضح من الجدول التالى ، فان هذه المشروعات تشمل خمس مجمعات كبيرة للصناعات البتروكيماوية القائمة على غاز الايثان ، وغاز الميثان ، المستخلصين من مشروع تجميع الغاز من حقول النفط السعودية ، وقد ضمنت ترتيبات التسويق بين سابك وشركائها فتح قنوات هامة لتصدير المنتجات الى الاسواق الخارجية .

أما فى حقل استغلال المعادن ، فقد عقدت سابك اتفاقيتى مشاركة لمشروعين هامين ، الاول لتوسيع وتحديث مصنع درفلة الصلب بجده والثانى ، لانشاء مجمع جديد للحديد والصلب فى الجبيل ، يستخدم طريقة الاختزال المباشر المعتمد على الغاز ، وقد تم انجاز المشروع الثانى فى نهاية عام ١٩٨٢ م .

جدول رقم (١٨-١)

مشـــاريع ســـابك

المشـــروع	الموقـع وتاريـخ العقـد	اللقيـــم	الطاقة السنوية بالطـن المترى	المنتجـــات
١- الشركة السعودية للحديد والصلب	الجبيل (مارس١٩٧٩)	خامات الحديد والغاز الطبيعى	٨٠٠٠٠٠	قضبان وأســياخ
٢- شركة درفلة الصلب بجدة	جدة (مايو١٩٧٩)	كتل الحديد	١٤٠٠٠٠	قضبان وأســياخ
٣- شركة الجبيل للاسمدة	الجبيل (ديسمبر٧٩)	الميثان	٥٠٠٠٠٠	يوريا
٤- الشركة السعودية للميثانول	الجبيل (نوفمبر٧٩)	الميثان	٦٠٠٠٠٠	ميثانول
٥- شركة ينبع السعوديـــة للبتروكيماويات	ينبع (ابريل١٩٨٠)	الايثان	٤٥٠٠٠٠	الايثيلين
			٢٠٠٠٠٠	ايثيلين جيكول
			٢٠٠٠٠٠	بوليثيلين منخفض الكثافة
			٩٠٠٠٠	بوليثيلين عالى الكثافة
٦- شركة الجبيـــل للبتروكيماويات	الجبيل (ابريل١٩٨٠)	الايثيلين	٢٦٠٠٠٠	بوليثيلين منخفض الكثافة
٧- الشركة السعوديـــة للبتروكيماويات	الجبيل (سبتمبر٨٠)	الايثان	٦٥٦٠٠٠	ايثيليـــن
			٤٥٦٠٠٠	ايثيلين وكلوريد
			٢٩٥٠٠٠	ستيرين
			٢٨١٠٠٠	ايثانول
			٣٧٧٠٠٠	صودا كاوية
٨- الشركة الوطنيـــة للميثانول	الجبيل (فبراير٨١)	الميثان	٦٥٠٠٠٠	ميثانول
٩- الشركة العربيـــة للبتروكيماويات	الجبيل (مايو١٩٨١)	الميثان	٥٠٠٠٠٠	الايثيلين
			١٨٠٠٠٠	بوليثيلين منخفض وعالى الكثافة
١٠- شركة المنطقة الشرقية للبتروكيماويات	الجبيل (مايو١٩٨١)	ايثيلين	١٣٠٠٠٠	بوليثيلين منخفض الكثافة
			٣٠٠٠٠	ايثيلين جليكول

(المصدر) : ســابك .

ويوضح الجدول التالى رقم (١٨-٢) جنسية الشركات الاجنبية ومقدار مساهماتها فى رأسمال المشروعات التالية لشركة (سابك)

جدول رقم (١٨-٢)

المشروع	الاسم	جنسية الشريك الاجنبى	نسبة المساهمة الاجنبية
الشركة السعودية للحديد والصلب	حديد	ألمانيا	١٤٪
شركة درفلة الصلب	صلب	ألمانيا	٤٠٪
شركة الجبيل للاسمدة	سماد	الصين الوطنية	٥٠٪
الشركة السعودية للميثانول	الرازى	اليابان	٥٠٪
شركة ينبع السعودية للبتروكيماويات	ينبت	أمريكا	٥٠٪
شركة الجبيل للبتروكيماويات	كيميا	أمريكا	٥٠٪
الشركة السعودية للبتروكيماويات	صدق	أمريكا	٥٠٪
الشركة الوطنية للميثانول	ابن سينا	أمريكا	٥٠٪
الشركة العربية للبتروكيماويات	بتروكيميا	انسحب الشريك الاوربى فى عام ١٩٨٣م	٥٠٪
الشركة الشرقية للبتروكيماويات	شرق	اليابان	٥٠٪

اما فيما يتعلق بتكلفةهذه المشروعات النهائية الفعلية فلا تعرف الا بعد أن تبدأ فى عمليات الانتاج الفعلى لان معظم مشروعات سابك ستستكمل خلال الخطة الثالثة وتمثل المشروعات المشتركة لشركة سابك الجيل الاول للصناعات الاساسية ، كما تخطط سابك حاليا للجيل الثانى من الصناعات الذى يركز على الصناعات الوسيطة فى مجال انتاج البتروكيماويات والمعادن ، والتى تقوم على استخدام منتجات الجيل الاول من الصناعات الاساسية كمادة أولية ، وسيتاح المجال فى صناعات الجيل الثانى للمستثمرين السعوديين والشركات الاجنبية للمساهمة فيها ، وتهدف سابك من هذه الصناعات الى توفير المواد اللازمة لاسواق التصدير وتغذية متطلبات الصناعات القائمة فى المملكة والتى تستخدم المعادن والمنتجات البتروكيماوية كمواد أولية ذلك لان عدد المصانع العاملة فى قطاعات الصناعات المعدنية والكيماوية والبلاستيك بلغ فى نهاية عام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م حوالى (٤٤٧) مصنعا فى المملكة [(١)].

هذا ولم تصمم مدينتا الجبيل وينبع الصناعيتان لدعم مشروعات سابك فقط ، بل ولدعم قاعدة عريضة من المشروعات الصناعية والخدمات السائدة ومجمعات تكرير البترول التى ستقوم بترومين بانشائها بمشاركة اجنبية .

وتم فى عام ١٤٠١/١٤٠٠ هـ ١٩٨١/١٩٨٠ م توزيع قطع اراضى فى منطقة الصناعات المساعدة بمدينة الجبيل استفاد منها حوالى (٥٠) مشروعا صناعيا بمافيها (١٢) مصنعا للمنتجات المعدنية والكيمائية والبلاستيك ، كما منح فرع الهيئة الملكية بالجبيل(٢٣) امتيازا لمشروعات خدمات متنوعة تقام فى المدينة الصناعية .

ويعتبر صندوق الاستثمارات العامة المرتبط بوزارة المالية الممول الرئيسى لمشروعات شركة سابك ، وموءسسة بترومين ، والمشروعات الصناعية والتجارية الاخرى للقطاع العام .

* * *

ثانيا : الصناعات التحويلية :

حافظ هذا القطاع الصناعى على معدل النمو الذى بدأ تحقيقه خلال الخطة الثانية ، وكما رأينا سابقا فأن السياسة الصناعية للحكومة تهدف الى توفير أقصى قدر من الدعم للقطاع الخاص للاستثمار فى الصناعات المجدية والقادرة على المنافسة من خلال أساليب منح التراخيص الصناعية ، وبرامج المناطق الصناعية التى تنفذها وزارة الصناعة والكهرباء عن طريق التسهيلات الائتمانية التى يقدمها صندوق التنمية الصناعية .

ويسرى نظامان رئيسيان فى مجال الصناعة الخاصة فى المملكة كما أشرنا من قبل وهما نظام حماية وتشجيع الصناعة الوطنية ، ونظام استثمار رأس المال الاجنبى ، حيث تتمتع الصناعات المرخص لها بموجب هذين النظامين بمجموعة من الحوافز تشمل :

(١) الاعفاء من الرسوم الجمركية على الاستيراد بالنسبة للمعدات والمواد الخام .

(٢) توفير الاراضى فى المناطق الصناعية بأجور آسمية .

(٣) قروض طويلة الاجل بدون فوائـــــد .

(٤) معاملة تفضيلية فى المشتروات الحكومية .

(٥) الحماية الجمركية تفرض على البضائع المنافسة فى حالات معينة .

(٦) تسهيلات استقدام الايدى العاملة الفنية وغيرها .

كما تتمتع المشاريع المشتركة مع رأس المال الاجنبى بالاعفـــاء من ضرائب الدخل وضرائب الشركات لمدة عشر سنوات .

ونتيجة لهذا الدعم فقد بدأ نحو (٣٣٧) مشروعا صناعيا جديدا فى الانتاج خلال عام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م[١] ، كما اصدرت وزارة الصناعة والكهرباء خلال نفس الفترة حوالى (٤٢٦) ترخيصا جديدا بعضهـــا لانشاء مشروعات جديدة واخرى لتوسعة المشروعات القائمة .

ولقد بلغ عدد المصانع العاملة بمشاركة رأس المال الاجنبـــى حوالى (٢٦٨) مصنعا فى نهاية عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠ م ، بلغ اجمالـــى رأس مالها المصرح به (٤) بليون ريال ، ساهم رأس المال الاجنبى فيها بحوالى (١ر٤٠) بليون ريال[٢] .

هذا ويعتبر صندوق التنمية الصناعية السعودى المصدر الرئيسى لتمويل المشروعات الصناعية للقطاع الخاص الذى يقدم قروضا طويلـــة الاجل بدون فوائد . ولقد بلغت القيمة التراكمية للقروض التى التزم بها الصندوق نحو (١ر٨) بليون ريال الى نهاية ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م[٣] .

---

(١) موءسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٤٠١هـ ، ص ٧٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٥

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٨

والجدول التالى يبين قيمة القروض الصناعية التى وافق عليها صندوق التنمية الصناعية السعودى حسب القطاع الصناعى خلال فترة الخطة الثانية .

جدول رقم (١٩)

قروض صندوق التنمية الصناعية السعودى لقطاع الصناعات التمويلية خلال فترة الخطة الثانية بملايين الريالات

القطاع الصناعى	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	المجموع
المواد الغذائية	٩٤	٩	٢٠٢	١٠٧	١٢٦	٥٣٨
المشروعات	٧	٢٢	١٦	٥٢	١٢٦	٢٢٣
المنسوجات	٤٧	٣	–	٢١	٣٤	١٠٥
صناعة الجلود	–	–	–	–	٨	٨
منتجات خشبية	٥	٦	١	–	–	١٢
الاثاث الخشبى	٧	٢٥	٥	٦	١٩	٦٢
منتجات الورق	–	٢٨	٢٣	١٢	٢٣	٨٦
مواد الطباعة	٦	١٩	٥١	٢٩	١٥	١٩٢
مواد كيماوية	٣٩	١٧٠	٢٦	١٦٨	٤٥	٤٤٨
منتجات الزيت والغاز	–	٨٨	–	–	٢٩	١١٧
منتجات المطاط	–	١٤	٣	–	–	١٧
منتجات بلاستيك	٢٧	٤٩	٤٦	٢٦	٦٥	٢١٣
منتجات الخزف	–	٥٢	١٠	–	–	٦٢
منتجات الزجاج	–	٢٠	٢١	١١	١٦	٦٨
الاسمنت	٣٦٠	–	٨٦٣	–	٤٠٠	١٦٢٣
موادبناء اخرى	١٧٤	٥٠٨	٤٨٦	٤٠٤	١٧٩	٧١٤
منتجات معدنية	٢٠٢	٨٨	١٨٣	١٢٤	١٤٥	٧٤٢
الالات	٩	٣٥	١٠	١٣	٨٠	١٤٧
المعدات الكهربائية	٣٠	١٨	٥٢	١٢	١٤	١٢٦
معدات النقل	٢١	٢٤	٩٢	–	١٣	١٥٠
صناعات اخرى	–	٥	١	٢	٢	١٠
النقل البحرى	–	٦٨	–	–	–	٦٨
المجموع	١٠٢٨	١٢٥١	٢٠٩١	٩٨٧	١٣٣٩	٥٧٣١

المصدر : صندوق التنمية الصناعية السعودى .

وبتحليل المعلومات التى وردت فى الجدول السابق نستطيع أن نتبين أن صناعة الاسمنت قد اعطيت أولوية مطلقة ، وهذا بديهى لانها أساس التوسع الانشائى للمشروعات الخاصة والعامة خاصة فى فترة التنمية وبناء الهياكل الاساسية من منشآت وطرق ومبانى وغير ذلك . فقد كان نصيب هذا القطاع من الدعم الحكومى (١٦٢٣) بليون ريال ، خلال فترة خمس سنوات ، والجدول التالى يبين تطور انتاج واستيرادو استهلاك الاسمنت خلال فترة الخطة .

جدول رقم (٢٠)

انتاج واستيراد واستهلاك الاسمنت خلال الخطة
بآلاف الاطنان

السنة	الانتاج المحلى	الكمية المستوردة	المجموع	نسبة الانتاج٪ الى المجموع
١٩٧٥	١١٢٥ر٤	١٨٢٥ر٨	٢٩٥١ر٢	٣٨ر١
١٩٧٦	١١٤٣ر٠	٢٧٩٥ر٠	٣٩٣٨ر٠	٢٩ر٠
١٩٧٧	١٢٩٢ر٤	٥٣٥٦ر٠	٦٦٤٨ر٤	١٩ر٠
١٩٧٨	١٧٩٠ر٧	٦٦٧٩	٨٤٦٩ر٧	٢١ر١
١٩٧٩	٢٦٤٧ر٦	٦٢٨٠ر٤	٨٩٢٨ر٠	٢٩ر٧
١٩٨٠	٣٢٠٢ر٠	١٠٠٠٢ر٠	١٣٢٠٤ر٠	٣٢ر٠

المصدر : موسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٤٠١ هـ ، ص ١٧١ .

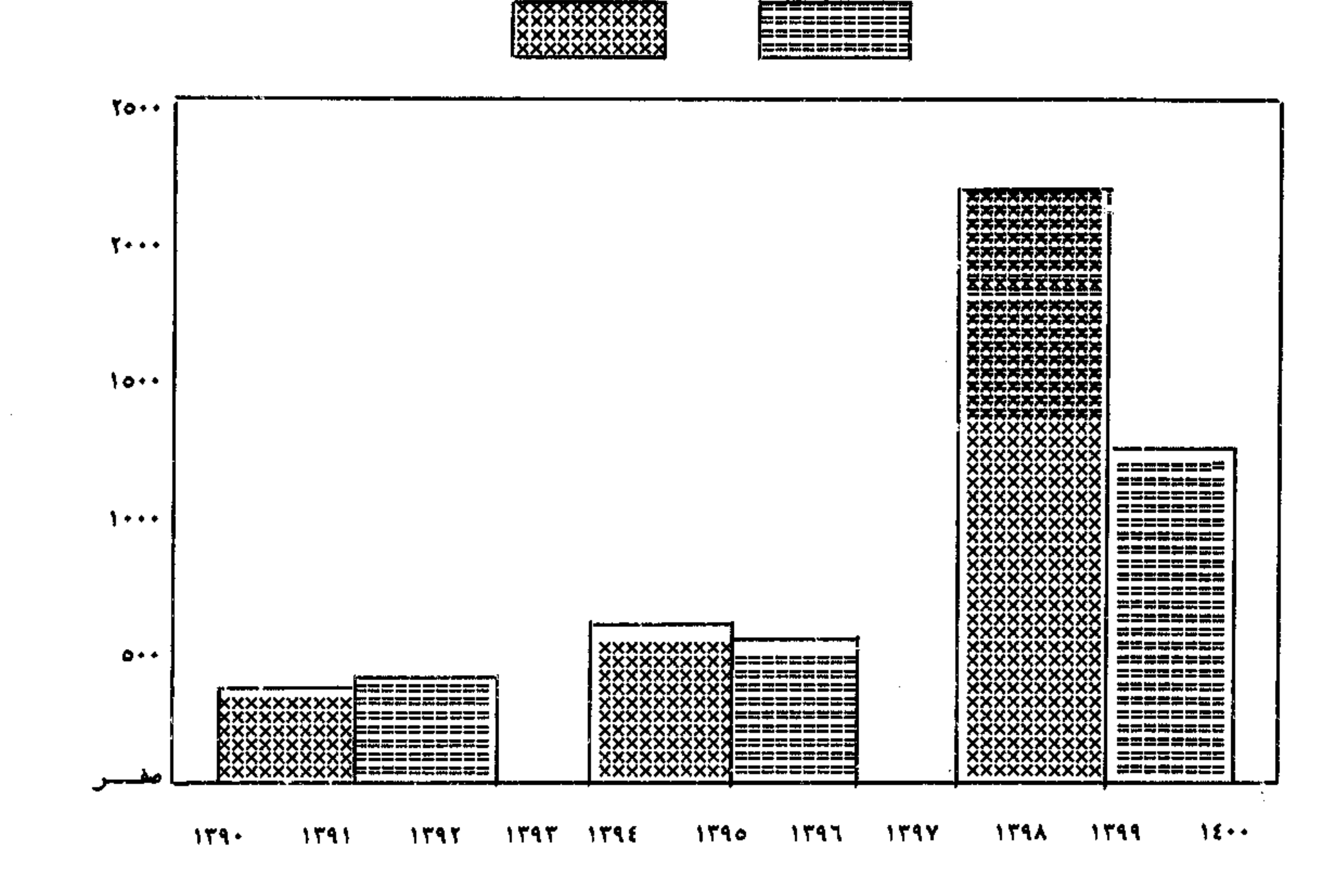
ومن الجدول السابق نلاحظ أنه برغم الزيادة المطلقة فى كل من الانتاج المحلى للاسمنت والكميات المستوردة فانه نظرا لارتفاع الطلب على الاسمنت فقد اتجهت نسبة الانتاج المحلى الى مجموع الاسمنت المستهلك

الى التدنى ثم عادت الى الارتفاع مرة أخرى مما دعا الى انشاء عدد اضافى من مصانع الاسمنت لمقابلة التوسع فى الطلب المحلى .

واذا عدنا مرة اخرى الى الجدول رقم (١٩) فاننا نلاحظ أن الصناعات المعدنية ومواد البناء الاخرى قدحصلت على الاهمية التالية بعد صناعة الاسمنت وذلك لانها صناعات مكملة لاعمال الانشاء والتعمير .

ثم تلتها صناعة المواد الغذائية التى حصلت على قروض من صندوق التنمية السعودى خلال فترة الخطة بلغت (٥٣٨) مليون ريال ، وكان هذا نتيجة لتوسع الاستهلاك الذى نشأ بسبب زيادة الدخول من ناحية واستهلاك العمالة الاجنبية الوافدة من ناحية اخرى .

ويوضح الرسم البيانى التالى تطور عدد المصانع المرخصة والمصانع المنتجة فى المملكة خلال خطتى التنمية الاقتصادية الاولى والثانية



المصانع المرخصة والعاملة بالمملكة
المصانع العاملة
المصانع المرخصة
٢٥٠٠
٢٠٠٠
١٥٠٠
١٠٠٠
٥٠٠
صفر
١٣٩٠
١٣٩١
١٣٩٢
١٣٩٣
١٣٩٤
١٣٩٥
١٣٩٦
١٣٩٧
١٣٩٨
١٣٩٩
١٤٠٠

يلاحظ من الرسم البيانى السابق مايلى :

(١) زاد عدد المصانع المرخصة بثمانية اضعاف ، فارتفعت من ٢٦١ الى ٢١١٤ مصنعاً .

(٢) زاد عدد المصانع العاملة بأربع اضعاف ، فارتفعت من ٢٩٤ الى ١١٨٣ مصنعا .

ويمكن ايضاح ما جاء فى الرسم البيانى السابق بالجدول التالى رقم (٥) الذى يوضح عدد المصانع المرخصة والمصانع المنتجة خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (٢١)

التراخيص الصناعية وعدد المصانع والعمال واجمالى التمويل للصناعات التحويلية خلال فترتى الخطة الاولى والثانية

	عدد التراخيص	عدد المصانع العاملة	عدد العمال	اجمالى التمويل (بآلاف الريالات)
حتى نهاية				
١٣٩٥ هـ	٤٩٢	٤٧٩	٢٥١٩٩	٦١٣٢٧٨٢
١٣٩٦ هـ	١٨٩	١٦٧	٨٥٥١	٦٢٨٩٤٧٨
١٣٩٧ هـ	٢٩٠	١٩١	١٠٦٠٣	٣٢٢٢٦٥١
١٣٩٨ هـ	٢٩٥	١٤٠	٦٣٧١	١٥٧٠٤٩٣
١٣٩٩ هـ	٣٤٣	١٣٠	٦٩٩٧	٢٨٠١١٨١
١٤٠٠ هـ	٥٠٥	٧٦	٣٣٦٦	٦١٦٠٩٠
الاجمالى	٢١١٤	١١٨٣	٦١٠٨٧	١٧٠٣٢٦٧٥

المصدر: اعد الجدول بناء على معلومات أخذت من وزارة الصناعة والكهرباء ، النشرة الاحصائية الصناعية لعام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م ، الرياض ١٩٨٠ م .

ومن تحليل الجدول السابق رقم (٢١) نستطيع أن نقول أن انجاز القطاع الصناعي خلال فترة خطة التنمية الثانية يبدو واضحا حيث أن عدد المصانع ارتفع من ٤٧٩ مصنعا الى ١١٨٣ مصنعا كما أن عدد العمال ارتفع من ٢٥١٩٩ عامل الى ٦١٠٨٧ عامل ، ومن المعروف أن الزيادة في عدد العمال تعني أن معظمها ايدي عاملة وافدة ، كما ارتفع اجمالي رأس المال الموظف في هذه المصانع من ٦١٣٢٧٨٢ ألف ريال الى ١٧٠٣٢٦٧٥ ألف ريال أي تضاعف حوالي ٣ أضعاف رأس المال في السنة الاولى من الخطة الخمسية الثانية .

وأخيرا نلاحظ أن هناك فرق بين عدد التراخيص وبين عدد المصانع المنتجة فعليا ، ولعل هذا يرجع الى أن اعداد بعض المصانع للانتاج يستغرق وقتا طويلا ولايتم في نفس العام .

واما الجدول التالي رقم (٢٢) فيبين لنا انواع النشاط الصناعي وعدد المصانع المنتجة فعليا وعدد العمال واجمالي التمويل خلال فترتي خطتي التنمية الاولى والثانية .

جدول رقم (٢٢)

عدد المصانع المنتجة وعدد العمال واجمالي التمويـــل حسب النشاط الصناعي خلال خطتي التنمية الاولى والثانية

(بآلاف الريـــــالات)

النشاط الصناعي	حتى نهاية ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م			من ١٣٩٦هـ حتى نهاية ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م		
	عدد المصانع	عدد العمال	اجمالي التمويل	عدد المصانع	عدد العمال	اجمالي التمويل
المواد الغذائية	٧٤	٣٩٤٧	٧٣٤٢٤٠	١٢١	٥٨٤٥	١٨١٠٧٧٠
المنسوجات والملابس	١٠	٧٤٣	٤٦٣٨٥	٨	٨٠٦	١١٦٩٠٣
الصناعات الجلدية	٣	١٢٦	١٥٨٨٠	٢	٨٥	١٥٨٢٦
المنتجات الخشبية	٢٦	١٩٦٩	١٥٨٩٦٩	١٣	٦٩٣	١٠١٠٥٥
المنتجات الورقية والطباعة	٤٨	١٢٣٥	٢٤٤٢١٣	٢٠	١١٦٢	٢١٨٤١٠
الكيماويات	٦٣	٣٣٢٤	١٠٢٠٢٣٢	١٢١	٦٣١٠	١١٢٩٩٦١
الخزف والصيني والزجاج	١	٨٧٥	٣٣٤٨٠٠	٢	٣٧٧	٤٣٣٧٨
مواد البناء	٩٥	٥٥٩٢	٢٥٤١٢٥٦	٢٩٢	١٥٣٩٨	٦١٠٦١٨٨
الصناعات المعدنية	١٥٣	٧١٦٢	١٠١٠٣٤٨	١٤٦	٧٣٥١	١١٦٢٢٠٣
صناعات أخرى	٥	٢٠٠	٦٧٢١	٣	٩٩	١٣٨٣٩
التخزين	١	٢٦	١٩٧٣٨	١٢	٤٦٢	١٨٠٣٦٠
الاجمالي	٤٧٩	٢٥١٩٩	٦١٣٢٧٨٢	٧٠٤	٣٥٨٨٨	١٠٨٩٩٨٩٣

المصدر : أعد الجدول استنادا الى معلومات متفرقة بالمرجع السابق .

ومن الجدول السابق نخرج بالمعلومات التاليـــة :ـ

١) ان اجمالى عدد المصانع خلال الخطة الخمسية الثانية بلغ ٧٠٤ مصنعا وهو عدد مرتفع اذا ما قيس بعدد المصانع فىالمملكـــة قبل واثناء الخطة الاولى والذى بلغ ٤٧٩ مصنعا فقط .

٢) ان حجم التمويل للمصانع الجديدة خلال خطة التنمية الثانيـــة فقط بلغ حوالى ١١ بليونريال ، بينما كان حجم التمويـــل للصناعات التىقامت قبل واثناء خطة التنمية الاولى لايزيد عن ١٤ر٦ بليونريال ، أى أن حجم الاستثمار الصناعى أثناءالخطة الثانية بلغ حوالى ضعف حجم الاستثمار الصناعى الذى وظف قبـل وأثناء الخطة الخمسية الاولى مما يوضح حقيقة النمو فـــى القطاع الصناعى .

٣) بلغ عدد العمال الذين تم توظيفهم فىالصناعة خلال خطـــة التنمية الثانية ٣٥٨٨٨ عاملا ، أى بمعدل زيادة قـــدره ٤ر١٤٢ ٪ عن مجموع عدد العمال فى الصناعة قبل وخلال التنمية الاولى والذى بلغ ٢٥١٩٩ عامـــلا .

٤) اما من حيث تركيز العمالة فان صناعة البناء تحتل المرتبـــة الاولى تليها الصناعات المعدنية وهى عبارة عن ورش الحديـــد والالمنيوم وهى أيضا تابعة لقطاع الانشاء والتعمير، ثـــم تأتى بعد ذلك الصناعات الغذائية .

واذا أردنا أن نستعرض التوزيع الاقليمى للمصانع المنتجة فى المملكة فانالجدول التالى رقم(٢٣) يوضح لنا عدد عمال هـــذه

المصانع وحجم رأس المال المستخدم فيها بحسب المناطق الادارية بالمملكة .

جدول رقم(٢٣)

المصانع المنتجة فى المملكة حسب المناطق الادارية

حتى نهاية ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م

المنطقة الادارية	عدد المصانع	عدد العمال	اجمالى التمويل مليون ريال
المنطقة الشرقية	٢٥٨	١٣٤١٦	٥١٢٠ر٨٧٥
المنطقة الغربية	٣٩٧	٢٣١٥٥	٥٤١٤ر٨٤١
المنطقة الشمالية	٢٣	٥٤٠	١٠٦ر٥٢٤
المنطقة الجنوبية	٤١	١٠٨٩	٢٤٧ر٩٦٥
المنطقة الوسطى	٤٦٤	٢٢٨٨٧	٦١٤٢ر٤٧٠
الاجمالى	١١٨٣	٦١٠٨٧	١٧٠٣٢ر٦٧٥

المصدر : اعد الجدول بناء على ارقام واردة فى النشرة الاحصائية الصناعية لوزارة الصناعة لعام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ص ٩ .

ومن تحليل الجدول السابق نتبين ما يلى :

١) ان حوالى ٣٩٪ من عدد المصانع فى المملكة انشىء فى المنطقة الوسطى (الرياض) باعتبارها العاصمة السياسية للمملكة ومركز للنشاط الاقتصادى .. تلتها المنطقة الغربية التى انشىء بها ٣٣ر٥ ٪ من اجمالى عدد المصانع ، ويلاحظ أن معظم المصانع تتركز فى مدينة جدة ثم مكة المكرمة .

أما بالنسبة للمنطقة الشرقية فان المصانع تتركز في مدينتي الدمام والخبر المطلة على الخليج العربي ونسبة عدد المصانع بها تبلغ (٨ ر٢١ ٪) الى مجموع عدد المصانع المنتجة في المملكة.

أما بالنسبة للمنطقتين الشمالية والجنوبية فلا توجد بها سوى ٦٤ مصنعا لمواد البناء والصناعات المعدنية والمواد الغذائية فقط .

٢) بينما يبلغ متوسط نصيب العامل الواحد من اجمالي رأس المال المستخدم في الصناعة على مستوى المملكة ٨ر٢٧٨ ألف ريال، فان متوسط نصيب العامل من رأس المال المستخدم في الصناعة على مستوى المناطق الادارية كان كالتالي :

المنطقة الادارية	متوسط نصيب العامل من رأسمال الصناعة بآلاف الريالات
المنطقة الشرقية	٧ر٣٨١
المنطقة الغربية	٨ر٢٣٣
المنطقة الشمالية	٢ر١٩٧
المنطقة الجنوبية	٧ر٢٢٧
المنطقة الوسطى	٣ر٢٦٨

وارتفاع نصيب العامل في رأس المال يعني في الواقع الاتجاه نحو كثافة رأس المال كعنصر من عناصر الانتاج ، وبمعنى آخر معناه

أن الصناعة تعتمد على الالات الضخمة والمعقدة . وينطبق هذا على الصناعة فى المنطقة الشرقية التى تعتمد على الوحدات الانتاجية الكبيرة والتى بلغ متوسط نصيب العامل من رأس المال ٣٨١ر٧ ألف ريال ، ومتوسط رأس المال بالنسبة لعدد المصانع فى المنطقة يبلغ ١٩ر٨٥ مليون ريال ، بينما بلغ نصيب العامل ورأس المال فى المنطقة الشمالية ١٧٩ر٢ ألف ريال ، ومتوسط رأس مال المصنع الواحد هناك بلغ ٢ر٦ مليون ريال ، مما يدل على أن .. الوحدات الانتاجية هناك تستخدم الالات ومعدات عادية .

أما بالنسبة لبقية المناطق فلقد وجد تشابه بين المنطقتين الغربية والجنوبية من حيث نصيب العامل فى رأس المال المستخدم فى الصناعة ، غير أنه بالنسبة لحجم رأس المال المستخدم فى المصنع الواحد وجد أن هناك اختلاف كبير حيث أن نصيب المصنع الواحد فى رأس المال فى المنطقة الغربية حوالى ١٣ر٦ مليون ريال بينما بلغ فى المنطقة الجنوبية حوالى ٦ مليون ريال .

أما بالنسبة للمنطقة الوسطى فقد وجد أن نصيب العامل من رأس المال بلغ ٢٦٨ر٣ ألف ريال ، وهو اعلى من جميع المناطق عدى المنطقة الشرقية وبلغ متوسط نصيب المصنع الواحد فى المنطقة الوسطى من اجمالى التمويل ١٢ر٣ مليون ريال .

ومن ذلك نرى أن متوسط نصيب المصنع الواحد من اجمالى رأس المال المستثمر فى الصناعة كان متشابها فى المناطق الغربية والوسطى والجنوبية وانه كان منخفضا فى المنطقة الشمالية باعتبارها

منطقة يغلب عليها الطابع الرعوى والزراعى ، وان نصيب المصنع الواحد من اجمالى رأس المال المستثمر فى المنطقة الشرقية كان أعلى منه فى أية منطقة آخرى ذلك لان الصناعات هناك تعتمد على الاستخدامات البترولية .

وطبقا لنظام استثمار الاموال الاجنبية فى المملكة فقد، أنشأت عدد من الصناعات بالتعاون مع روءوس الاموال الاجنبية فى كل من القطاعين الخاص والعام والجدول التالى رقم (٢٤) يبين لنا حجم هذه الاستثمارات الاجنبية ونسبتها الى الاستثمارات المحلية .

جدول رقم (٢٤)
المصانع المنتجة حسب النشاط الصناعى ونسبة مشاركة
رأس المال الاجنبى بآلاف الريالات حتى نهاية عـــام
١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م

النشاط الصناعى	عدد المصانع	اجمالى التمويل	حصة الشريك الاجنبى	النسبة ٪
صناعة المواد الغذائية	٢٢	٤١٢٠٧٥	١٤٤٧٨٨	٣٥
المنسوجات والملابس والجلود	٥	٨٠٩٤٠	٢٠٠٣١	٢٥
المنتجات الخشبية	١٠	٧٥٥٣١	٣٦٢٤٨	٤٨
الورق ومنتجاته	١٠	٦١٧٢٦	٢٩٣٢٨	٤٨
الصناعات الكيماوية	٥٢	٣٥٠٨٤٧	١٢٣٧٤٩	٣٥
مواد البناء والخزف والزجاج	٧٠	٢٠٧٢٩٨٤	٦٤٩٤٠٦	٣١
الصناعات المعدنية	٩٥	٨٨٧٣٣٢	٦٣٨٦٣٦	٤٢
صناعات آخرى	٣	٤١٦٦	٢١٥٨	٥٢
التخزين (التبريد)	١	١٩٧٣٧	١١٨٤٢	٦٠
الاجمالى الفرعى	٢٦٨	٣٩٦٥٣٣٨	١٣٨٦١٨٦	٣٥
مشروعات سابك				
الصناعات الكيماوية (٢)				
الصناعات المعدنية (١)	١	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠
الاجمالى العـــــام	٢٦٩	٤٠٦٥٣٣٨	١٤٣٦١٨٦	

المصدر: وزارة الصناعة والكهرباء ، النشرة الاحصائية الصناعية لعام ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م ، الرياض ١٩٨٠ م ، ص ١١ .

(١) تم الترخيص لشركة (سابك) لانشاء مصنع برأسمال (٢) بليون ريال ريال ونسبة المشاركة الاجنبية ٢٠٪ فى نفس الفترة بالنسبة للصناعات المعدنية.

(٢) بالنسبة للصناعاتالكيماوية فقد تم الترخيص لـ ٥ مصانع اجمالى تمويلها (١٦،٥٣) بليون ريال، نصيب رأس المال الاجنبى ٥٠ ٪ ولم تبدأ الانتاج فى الفترة نفسها .

وبمقارنة اجمالى التمويل للصناعة فى المملكة فى الجدول رقم(٢٤) باجمالى رأس المال الاجنبى المستثمر فى المملكة بموجب الجدول رقم(٢٣) يتبين أن حجم رأس المال الاجنبى المستثمر فى الصناعة الى نهاية عام ١٤٠٠ هـ لم يتجاوز ٨ر٤٣ ٪ .

العمالة السعودية فى الصناعة فى نهاية خطة التنمية الثانية :

بفرض أخذ عينة من العمالة فى الصناعات التحويلية التى تم انشائها فى المنطقة الصناعية بجدة من حيث العدد الاجمالى والنوعية ومتوسط الاجور ونسبة السعوديين الى الاجانب ، فقد اجريت الدراسة على ٧٠ مصنعا فى المنطقة فى نهاية ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م[1]، وكانت النتائج كما هو موضح فى الجدول التالى .

جدول رقم (٢٥)

عددونوعية العمالة السعودية والاجنبية ومتوسط الاجور الشهرية فى عدد من المصانع بالمدينة الصناعية بجدة فى نهاية عام ١٤٠٠ هـ

نوعية العامل	الجنسية		عدد العمال	متوسط الاجر الشهرى بالريال	نسبة السعوديين
	سعودى	أجنبى			
عامل فنى	٧٥	١١٤٧	١٢٢٢	٢٤٨٦	١٣ر٦
عامل عادى	٦٤	١٥٥٠	١٦١٤	١٤٤٤	٩٦ر٣
مهندس	٢	١١١	١١٣	٥١٩٠	٦٧ر١
اداري وموظف	٦١	٤٨٥	٥٤٦	٣٤٤٨	١٧ر١١
اخرى	١٨	٢٦٦	٢٨٤	١٧٤٣	٣٣ر٦
الاجمالى	٢٢٠	٣٥٥٩	٣٧٧٩		

(١) المنطقة الصناعية بجدة ، دراسة ميدانية جدة ١٤٠٢ هـ .

هذا وقد بلغ عدد المصانع التى شملتها هذه الدراسة ٧٠ مصنعا كما بلغ عدد السعوديين الى اجمالى عدد العاملين بهذه المصانع ٨٢ر٥٪ وهذه النسبة هى محل الدراسة فى الفصل التالى ان شاء الله .

المدن الصناعية فى المملكة العربية السعودية :

لاشك فى أن انشاء المدن الصناعية تعتبر من الوسائل الهامة التى تقدمها الدولة لتشجيع الصناعة الوطنية ، حيث تتيح لاصحاب المشروعات فرص الحصول على الاراضى اللازمة لانشاء مصانعهم مقابل ايجار رمزى اسمى بواقع (٨) هللات للمتر المربع ، حيث تقدم هذه المدن خدمات متكاملة يحتاجها التكامل الصناعى ويحصل عليها المشروع مجانا .

والجدول التالى يبين تطور انشاء المدن الصناعية فى المملكة .

جدول رقم (٢٦)

المدن الصناعية القائمة فى المملكة حتى نهاية عام

١٤٠٠ هـ

الموقع	المساحة الاجمالية كم٢	عدد المصانع المرخصة	المراحل
الرياض	٤٧٠١٠٢٨ كم٢	٣٧٤	الاولى والثانية
جدة	٤٦٦٢٠٠٠ كم٢	٢٦٠	الاولى والثانية والثالثة
الدمام	٥٣٤٤٠٠٠ كم٢	٢٤٥	الاولى والثانية
القصيم	٥٨٢٠٠٠ كم٢	٢٦	الاولى
مكة المكرمة	٧٦٧٠٠٠ كم٢	٢٥	تحت الانشاء
الاحساء	٥٣٢٠٠٠ كم٢	٨	الاولى
المدينة	—	—	تحت التنفيذ
خميس مشيط	—	—	تحت التنفيذ

المصدر: وزارة الصناعة والكهرباء ، المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية ، ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م ، ص ١٤ .

ويلاحظ أن المدن الصناعية تنشأ بها الصناعات التحويلية التى يقى بها القطاع الخاص فقط ، اما الصناعات الكبرى التى تقـــوم بها شركة " سابك " أو موءسسة بترومين أومصانع الاسمنت فهـــــــذه خصصت لها مواقع خاصة بها لانها ذات طبيعة صناعية خاصة .

الفصل الثامن

أساسيات الاستراتيجية المتبعة للتصنيع

((الباب الرابع))

استراتيجية التصنيع المتبعة وتقييمهـــــــــــــا

الفصل الثامن :

أساسيات الاستراتيجية المتبعـــــــة .

الفصل التاسع :

تقييم الاستراتيجية المتبعـــــــة .

الفصل الثامن : أساسيات الاستراتيجية المتبعة :

المبحث الاول : تقويم التجربة السعودية :

عند تقويم التجربة السعودية فى مجال التنمية الاقتصادية عموما فيما يتعلق ببرامج التنمية الصناعية على وجه الخصوص فى ظل الفوائض المالية التى تراكمت لديها خلال فترة سيطرة " الاوبك " على أسواق البترول العالمية والتى تحولت فيها السوق من سوق مشترين الى سوق بائعين أو ما يمكن أن نطلق عليه فترة " الثورة البترولية " خلال العقد السابع من القرن الحالى فلابد أن نشير الى أن التجربة السعودية مرت بمرحلتين هامتين :

أ - المرحلة الاولى :

وهى المرحلة التى تم خلالها تنفيذ خطة التنمية الاولى(١٩٧٠-١٩٧٥م) فكما رأينا من خلال بحثنا أن " الفوائض المالية " قد ساعدت بطريقة ملحوظة رغم ارتفاع الاسعار العالمية وما احدثته من تخضم مالى على المستوى الدولى ، على تنفيذ معظم الاهداف المحددة للخطة الخمسية الاولى وهى الخطة التى ركزت على وضع " البنية الاساسية " للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية فى المملكة العربية السعودية ، كما ركزت خطة التنمية الثانية على فك الاختناقات فى كثير من المرافق والتى سببتها الطفرة السريعة فى عملية التنمية ، واستكمال برامج " البنية الاساسية " Physical Infrastructure الضرورية لكى تبدأ التنمية فى الانطلاق من قاعدة متينة .

ورأينا كيف أن " ضيق الطاقة الاستيعابية " للاقتصاد القومي ، رغم سلبياته ، لم يحل دون تحقيق الاهداف المطلوبة ، بل وتم توسيع هذه " الطاقة الاستيعابية " تدريجيا فى الوقت الذى استطاعت فيه الحكومة اتباع سياسات كبحت جماح التضخم المالى ، وقللت من آثاره الداخلية والخارجية الضارة .

ب ـ المرحلة الثانية :

وهى المرحلة التى ابتدأت فعلا منذ عام ١٩٧٦ م وتزامنت مع تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الثانية للمملكة (١٩٧٥-١٩٨٠م) والتى استقرت فيها استراتيجية الصناعة السعودية على التركيز على الصناعات الاساسية المرتكزة على القاعدة البترولية ، فقامت الحكومة بانشاء شركة الصناعات الاساسية " سابك " التابعة لوزارة الصناعة وأوكلت اليها مهمة التخطيط والاشراف والتنفيذ لاقامة صناعات كبرى تعتمد على المشتقات البترولية وتوزع انتاجها داخليا وخارجيا على المستوى العالمى وكما رأينا فى الفصل السادس فان أسلوب تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الاولى قام على ركيزتين أساسيتين :ـ

الاولى : المشاركة مع موءسسات أجنبية فى تنمية الصناعات البتروكيماوية والاسمدة وتصنيع المعادن الرئيسية ، مع التركيز بصفة خاصة على استغلال موارد الغاز فى المملكة ، ولقد قامت موءسسة "بترومين " بالدراسات اللازمة ، وابتدأت فى تنفيذ المشروعات التى تمت دراستها فى هذا المجال خلال فترة الخطة الاولى وقبل أن تنتقل هذه المسوءوليات الى وزارة الصناعة .

الثانية : الاعتماد على القطاع الخاص فى تطوير وتنمية كل أوجه النشاط للصناعات التحويلية غير البترولية ودعمها عن طريق كثير من الاجراءات الحكومية مثل اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ، وانشاء المناطق الصناعية ، وحماية الصناعات الوطنية .

وكان الهدف من هذه الاجراءات هو الاستفادة من المزايا النسبية التى تتيحها الاسعار المنخفضة للطاقة ، وانشاء مجموعة من الصناعات المتنوعة ، والاستفادة من كامل طاقات القطاع الخاص والتشجيع على ادخال التكنولوجيا الحديثة .

أما فيما يتعلق بخطة التنمية الثانية ،فان ملامح استراتيجية التنمية الصناعية يمكن ابرازها فيمايلى :

أ – انجاز اكبر مجمعين صناعيين فى الشرق الاوسط فى كل من مدينة الجبيل على الساحل الشرقى للمملكة ، ومدينة ينبع على الساحل الغربى للمملكة ومد خط بترولى بين شرق المملكة ، وقد تم فعلا هذا الانجاز ، ففى شهر فبراير ١٩٨٣ م تم استعمال خط البترول المذكور وفى شهر مارس من العام نفسه تم وضع حجر الاساس لاربعة مشروعات ضخمة بمجمع الجبيل الصناعى وهى تعتبر الجيل الثانى للصناعات الاساسية فى هذا المجمع .

ب – دعم وتشجيع الصناعات التحويلية التى يقوم بها القطاع الخاص عن طريق صندوق التنمية الصناعية السعودى ، واقامة المدن الصناعية والزام الجهات الحكومية والمقاولين لاعمامها بشراء المنتجات الصناعية السعودية ، والاعفاءات الجمركية للآلات والمعدات والمواد الخام .

جـ - بعد نجاح المشروعات الصناعية الكبرى تقوم الحكومة ببيع نصيبها للقطاع الخاص ، وقد بدأ ذلك فعلا بشركة " سافكو " حيث تم بيع أسهمها للقطاع الخاص والعاملين بها بالذات .

د - تقوية أواصر التعاون الصناعي بين المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي ومن أجل ذلك انشئت المنظمة العربية للتنمية الصناعية عام ١٩٧٦ م كأحدى المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية ومن أهم أهدافها :

(١) وضع استراتيجية شاملة للاتحاد الصناعي بين دول الخليج العربي .

(٢) تقريب وجهات النظر في المجال الصناعي بين الدول الاعضاء بهدف منع الازدواجية في انشاء الصناعات الكبيرة والصناعات البتروكيماوية .

هـ - ان الغاز الذي يستخرج من حقول النفط السعودية هو مايطلق عليه الغاز المصاحب للانتاج وليس الغاز الجاف ، واستراتيجية الصناعة في المملكة تعتمد على استغلال جميع الغازات الطبيعية بدلا من احراقها ، وان هذا الزيت المصاحب وهو أرخص تكلفة من استعمال البترول ذاته كوقود يعتبر ميزة للصناعة السعودية في مجمعات الجبيل وينبع . لكن هذا الوضع ايضا له سلبياته المباشرة على الصناعة في المملكة ، فكون هذا الغاز الذي تدار به المصانع الكبرى في مجمعي الجبيل وينبع مصاحب للكميات المنتجة من البترول فان هذا يعني انه لابد من انتاج حد أدنى من البترول يكفي لانتاج الكميات اللازمة لادارة المصانع من هذا الغاز ، ولقد اتضحت هذه المشكلة منذ ظهور الفائض البترولي منذ عام ١٩٨٢ م ولقد عبر

عن ذلك وزير البترول السعودى عندما قال " ان الانتاج السعودى من البترول وصل الى الحد الذى لايمكن أن يهبط بعده الا بقفل بعض مصانعنا التى تدار بالغاز المصاحب للبترول ، وهذا يعنى تخفيض كميات المياه الحلوة التى ننتجها من مياه البحر ، وتخفيض استهلاك الكهرباء حتى ولو اشتدهجير الصيف .... الخ"(١)

وكان هذا الحد الذى تكلم عنه الوزير هو حوالى (٥ مليون برميل يوميا) . ومن هنا يبرز اهتمام المملكة وحرصها على استقرار سوق البترول العالمى ، بل والمحافظة على قوة منظمة (الاوبك) نفسها.

ولقد ذكر وزير الصناعة السعودى أن " مشروعات المملكة تم تمويلها بالكامل وان الاعتمادات المالية اللازمة لها مرصودة وموجودة ولذلك فلن يكون لاوضاع أسواق البترول أى تأثير على المشروعات الصناعية فى المملكة (٢) .

وعلى كل حال فانه من المعروف أن توقيت انشاء هذه الصناعات الكبرى فى المملكة تزامن مع الزيادات الضخمة فى العائدات المالية البترولية ... " الفوائض المالية " اعتبارا من عام ١٩٧٣م ، وان هذه الزيادات هى التى سمحت بتمويل المشروعات الكبرى لكل من " بترومين وسابك " ومن هنا فان " المشاريع الصناعية فى المملكة استفادت من العناصر ذاتها التى أدت الى ظهور ازمة النفط بعد العائدات المالية التى نتجت عنها . وبفضل هذه العائدات ، وسياسة استغلالها بدون تكلفة لتمويل المشروعات الصناعية اعطت هذه المشاريع مزايا تنافسية ملموسة مقارنة بالصناعات المشابهة فى الدول الاخرى .

---

(١) أحمد زكى يمانى : اقـرأ ، العدد ٤٠٨ جدة ، ١٤١٢/٤/٢٧هـ

(٢) غازى القصيبى : الرياض ، الملحق الاقتصادى ، العدد ٥٢٩٤ ، فى ١٤٠٣/٦/٩هـ .

ولقد وجد أحد الباحثين (١) ، أن هناك علاقة جدلية بين النفط والصناعات من حيث أن :

١ - الاستثمارات الضخمة للصناعات الاساسية قد مولت بفضل العائدات النفطية .

٢ - ان الصناعات الاساسية سواء أكانت البتروكيماوية أو غيرها تعتمد على الغاز المصاحب للنفط الخام كمادة أولية وكلقيم للصناعات المختلفة مما يتطلب ذلك مستوى معينا من الانتاج البترولي لتلبية حاجة هذه الصناعات الاساسية .

٣ - ان تزايد ونمو الصناعات الاساسية وتطور حركة التصنيع فى القطاعات الاقتصادية الاخرى المعتمدة على النفط مباشرة أوغير مباشرة ستوءدى الى ارتفاع معدل مستوى الاستهلاك المحلى .

واذا كان مقدرا لعناصر التنافس بين السياستين النفطية والصناعية ان تستمر فان ذلك لن يوءدى الى فشل السياسة الصناعية فى الاجل الطويل وذلك لعدة أسباب ايجابية هامة لاتستطيع سلبيات السياسة النفطية أن تتجاوزها ومن هذه الاسباب :

١ - ان قيام الصناعات الكبرى النفطية ستوءدى الى زيادة فى القيمة المضافة لسعر البترول عبر تكريره وتصنيع المنتجات المشتقة بالاضافة الى قيام الصناعات الاخرى التحويلية المعتمدة عليهما مما يوءدى الى تغيير فى طبيعة الهيكل الاقتصادى وتنويع مصادر الدخل .

---

(١) د. محمد على السقاف : الصناعة السعودية على ضوء الازمة النفطية الرياض ، الملحق الاقتصادى ، العدد ٣٨٠ فى ١٤٠٣/٥/٢٤هـ ، ص ١٢ .

٢ - توظيف الغاز المصاحب الذى كان يحرق هدرا فى تشغيل المصانع وتصديره بعد معالجته مستقبلا .

٣ - اقتناء التكنولوجيا المتقدمة وتنمية وتدريب الكوادر الوطنية على ادارة وتشغيل الصناعات الجديدة .

٤ - استخدام الفوائض المالية السعودية التى سبق أن تراكمت فى المصارف الاجنبية وما يستجد من عائدات بترولية أو استثمارات خارجية فى الدخول الى المجالات الصناعية المعقدة ذات الكثافة الرأسمالية العالية والعائدات الربحية المرتفعة .

٥ - اذا لم يتم بناء القاعدة الاقتصادية الصناعية للمملكة خلال سنوات الفائض المالى مهما كانت الصعوبات والسلبيات القائمة والمتوقعة فلن تكون هناك فرصة اخرى قريبة لان تنضم المملكة الى المجتمع الصناعى العالمى .

* * * * *

المبحث الثانى : الاستراتيجية الصناعية المتبعة :

وباختصار يمكن أن نحدد ملامح الاستراتيجية الصناعية المتبعة فى المملكة العربية السعودية فيمايلى :

١ - التركيزعلىاقامة المشروعات الصناعية الهايدروكربونية التى تتمتع المملكة بميزة نسبية فيها من حيث قرب مصادر الخام وتوفره وانخفاض اسعاره . ثم لتحقيق الهدف الاساسى وهو تخفيف الاعتماد على ايرادات البترول كمصدر أساسى للدخل ، ولتنويع القاعدة الاقتصادية . Export-Oriented Industries

٢ – اقامة الصناعات التحويلية البديلة للاستيراد Import Substitution والتى تحتاجها الاسواق المحلية وتستوردها بكميات متزايدة .

أما فيمايتعلق بتمويل هذه الصناعات فان الدولة تسير فى خطين متوازيين :

(أولا) بالنسبة للصناعات البتروكيماوية ، فان الدولة كما رأينا تمولها بالكامل من أرصدتها الناتجة عن الفوائض المالية من بيع البترول الخام وهى تستثمرها موقتا فى استثمارات أجنبية قصيرة ومتوسطة الاجل ليمكن استخدامها عند الحاجة اليها ، وبنيت هذه السياسة على أساس بناء القاعدة الاساسية لهذه الصناعات حتى اذا ما بدأت فى تحقيق الارباح تبيع الحكومة حصتها على القطاع الخاص .

(ثانيا) تقوم الحكومة أيضا فيما يتعلق بالصناعات التحويلية غير الهايدروكربونية باعطاء تسهيلات وقروض مالية بدون فوائد تصل الى (٥٠ ٪) من رأسمال المشروع للقطاع الخاص غير الاعانات المباشرة وغير المباشرة والتى تشمل اقامة المدن الصناعية واعفاء الآلات والمعدات وعدم فرض الضرائب على الارباح ، بل وحماية المنتجات المحلية عن طريق الشراء المباشر منها للاعمال الحكومية ومراجعة الدراسات للجدوى الاقتصادية للمشروعات المطلوبة ، وعدم التدخل الحكومى فى توجيه الانتاج والاسعار لان الدولة تعتبر أن القطاع الخاص هو أساس التنمية الاقتصادية والصناعية فى البلاد .

٣ – استكمال البنية والمرافق الاساسية مثل الطرق والاتصالات والموانىء والنظم الادارية ، وتدريب اليد العاملة الفنية والادارية للمشاركة الفعالة فى عملية التنمية الاقتصادية والصناعية .

٤ - تنمية التعاون مع الدول الخليجية والعربية فى مجالات التنمية الصناعية منعا للازدواجية والمنافسة الضارة ، وتوحيدا للجهود الصناعية .

٥ - تحويل اهتمام رجال الاعمال السعوديين من مجرد الاستثمار فى التجارة الى اهمية الدخول فى مشروعات صناعية تمارس التجارة من خلالها حيث أن النشاط التجارى فى الاستيراد مربح فقط فى ظروف موءقتة وان الصناعة هى وسيلة الربح الحقيقى فى الاجل الطويل .

٦ - ان الفوائض المالية ظاهرة موءقتة وانها لن تستمر للأبد ، ولقد اختلفت الآراء حول كيفية استغلالها ، فمن الآراء ما يستحسن نظرا لقلة الايدى العاملة ومحدودية الاسواق وغياب التكنولوجيا أن تعيش الدولة على عائد استثماراتها المالية فى الخارج وهو رأى مرفوض لاعتبارات اقتصادية وسياسية معروفة ، والرأى الذى تبنته الدولة هو استثمار الفوائض المالية فى بناء وتوسيع القاعدة الصناعية باعتبارها هدفا قوميا للاجيال القادمة .

٧ - تدرك الحكومة السعودية أهمية المشاركة مع روءوس الاموال والخبرات الاجنبية فى انشاء واستمرار المشروعات الصناعية الكبرى والبترولية بالذات ، وذلك لخبرة هذه الشركات الواسعة وقدرتها على تصريف الانتاج من خلال شبكات التوزيع العالمية التى تسيطر عليها ، لذلك فقد قامت استراتيجية المشاركة مع (سابك) على أساس المشاركة فى روءوس الاموال والادارة والتدريب الفنى للعمال السعوديين ، وفى نفس الوقت بدأت (سابك) بتكوين جهاز خاص بها للتسويق واستطاع هذا الجهاز كما يقول أحد المسوءولين "ان يدخل السوق بكفاءة عالية "[1] ، ويرى بعض الباحثين فى مجال الطاقة " الدولية انه لامجال لنجاح التوسع فى الصناعات البتروكيماوية فى دول الخليج

---

(١) عبدالعزيز الزامل ، الرياض ، الملحق الاقتصادى ، العدد ٥٢٩٥ ، ١٩٨٢/١٢/٨ م ، ص ١٣ .

الا على حساب الانتاج المماثل فى الدول الصناعية المتقدمة اذا بقيت معدلات الطلب كما هى ، وان هذه الدول لاتقبل بهذا الوضع ، وان الاختيار الوحيد امام دول الشرق الاوسط هو فى ابطاء التوسع فى هذه الصناعات أو قبول سياسة معتدلة فى أسعار الزيت مع زيادة الواردات من الدول المتقدمة (١)" .

ولم يكن هذا الرأى جديدا بل انه سبق لوزير الصناعة السعودى أن قال " لقد بدأنا نقرأ كلاما عجيبا عن المخاطر التى ستتعرض لها صناعة البتروكيماويات فى العالم نتيجة للبرامج الصناعية فى الخليج ، وبدأنا نسمع عن فائض خطير فى انتاج البتروكيماويات سيؤدى الى اغلاق بعض المصانع ، وبدأنا نسمع تلميحات هناك عن ضرورة اقامة حواجز جمركية تمنع دخول البتروكيماويات العربية فىالاسواق العالمية (٢)" .

ويرى د. القصيبى " ان دخول منطقة الخليج الى ميدان التصنيع لن يعرض صناعة البتروكيماويات العالمية لاى خطر اذا اعترفت هذه الصناعة من الآن بالخليج كمركز هام جديد من مراكزها . كما أن الفائض الخطير الذى يتحدث عنه المتشائمون لن يتحقق ، واذا تحقق فى الغدفان المسؤولية لاتقع على منطقة الخليج ، وهى مكان طبيعى لانتاج البتروكيماويات بل يتحمل مسؤوليته أولئك الذين يصرون اليوم على اقامة صناعات بتروكيماوية فى اماكن بعيدة عن الطاقة لاتصلح لاستضافة تلك الصناعة فى ظل الظروف الجديدة ، كما تعلمنا من الماضى المرير أن حرب الحواجز الجمركية مجهود عقيم ينتهى بانهزام كل الاطراف " .

---

(1) Ragaei El-Mallakh: Saudi Arabia - Rush to Development, CROOM HELM, London, 1982, p.118.

(٢) د. غازى القصيبى : التنمية وجها لوجه ، سلسلة الكتاب العربى السعودى، مؤسسة تهامة ، جدة ١٩٨٠م ص ٥٩ .

والواقع أنه من غير المحتمل أن يترتب على عرض منتجات (سابك) فى الأسواق العالمية ، اخلال فى الاتجاهات المتوقعة للعرض والطلب أو مزاحمة غير متكافئة للمنتجات المماثلة أو البديلة توجب أى نوع من المنافسة غير الاقتصادية ، ذلك لأن صناعات (سابك) تقوم على أساس الميزات النسبية التى تتوفر لها وتؤدى الى خفض تكاليف الانتاج . كما أنه علاوة على ذلك ، فان الاضافات السنوية فى الطلب العالمى على هذه المنتجات - تفوق فى كثير من الحالات الحجم الكلى السنوى لانتاج شركات (سابك) " مما يساعد على الحصول على نصيب كاف من الأسواق العالمية التى لايشكل انتاج سابك سوى نسبة صغير منها". (١)

ويقول مسئول فى (سابك) " لقد توخينا أن تقوم صناعاتنا على الأسس الاقتصادية المتفق عليها، وأن يكون عنصر المخاطرة فى أى منها مقبولا بالمعايير التجارية البحتة لتعيش مدى عمرها الاقتصادى ، ولتقوى على المنافسة فى خضم الأسواق العالمية ، كما تحرينا الدقة فى اختيار شركائنا أن تتوفر لديهم الخلفية والخبرة الفنية والادارية الكافية ،كما أن برامج التدريب التى تنفذها (سابك) تعتبر اتصالا وتتمة لعملية التصنيع ذاتها". (٢)

نخلص مما سبق الى أن السياسة الصناعية فى المملكة العربية السعودية تتميز بسمتين رئيسيتين :

---

(١) سابك ، التقرير السنوى الرابع ،١٤٠٠هـ ،١٩٨٠م ، ص ٢٥.

(٢) المرجع السابق ،ص ٧.

الاولى : تتولى الدولة اقامة الصناعات الاساسية التى تتطلب كثافة رأسمالية كبيرة ، واستثمار طويل الاجل ، وعائد مادى منخفض فى الاجل القصير ، علاوة على استخدام التقنية الدقيقة المعقدة . وضرورة تسويق الانتاج عالميا .

الثانية : اعطاء القطاع الخاص الدور الرئيسى فى مجال الصناعات غير الهيدروكربونية مع دعمه بكل الطرق المباشرة وغير المباشرة (أما بالنسبة للصناعات الثقيلة فى مجال صناعة الآليات والمعدات الضخمة ، فانها ليست واردة فى خطط الدولة الصناعية ولكن اذا رأى القطاع الخاص أن هذه المشروعات مجدية اقتصاديا فان الدولة ستقدم له الحوافز المناسبة) (١) .

وتقوم الحكومة بتمويل انشاء القاعدتين الصناعيتين فى الجبيل وينبع على أساس استراتيجية صناعية عملية ، حيث أن مثل هذه المشروعات لايمكن أن يقوم بها القطاع الخاص للاسباب المبينة أعلاه ، لذلك فان التمويل والاشراف الحكومى ضرورى للغاية .

أما فيما يتعلق بالصناعات الاخرى غير الهيدروكربونية فتقوم السياسة الصناعية الحكومية على استراتيجية الدعم المباشر وغير المباشر والواقع أن هذا الدعم بنوعيه يحقق أهداف الحكومة فى التنمية الصناعية عموما ويعود على المستثمر الصناعى والمستهلك أيضا بفوائد من حيث انخفاض التكلفة الانتاجية وزيادة معدلات الارباح بالنسبة للمنتج وتوفر السلع بأسعار معقولة بالنسبة للمستهلك .

فانشاء المدن الصناعية وتأجير المواقع الصناعية بأجور رمزية مع انخفاض أسعار الطاقة الكهربائية للاغراض الصناعية ، ووجود الخدمات الفنية ينصرف مباشرة الى تخفيض التكلفة الانتاجية .

---

(١) د. غازى القصيبى : الرياض ، الملحق الاقتصادى ، العدد ٥٣٩٤ ، ١٤٠٢/٦/٩ هـ ، ص ١٣ .

كذلك فان تقديم٥٠ / من تكلفة انشاء الصناعة بقرض دون دوائد من صندوق التنمية الصناعية*، معناه أن تكلفة هذه القروض تعتبر أرباحا غير منظورة تضاف مباشرة الى أرباح المستثمر الصناعى.

أما استخدام الحماية الجمركية كوسيلة لدعم الصناعة الوطنية الناشئة فهو موضوع هام يستوجب الدقة والحذر عند تطبيقه، فبرغم أن الحماية الجمركية تعتبر من أساسيات السياسة الصناعية فى المملكة العربية السعودية، ورغم أن الحماية الجمركية بصورة ما تعتبر مطلبا أساسيا للصناعة الوطنية فى أية دولة نامية ، الا أن تطبيق هذه الحماية الجمركية كان دوما محل اختلاف فى وجهات النظر بين رجال الصناعة وبين المسئولين عن تطبيق هذا النظام فى المملكة.

ومع اعتراف أحد هؤلاء المسئولين ، بمنطق أهمية حماية الصناعة الناشئة ، الا أنه يؤكد القول (أننا لانريد أن نحمى الصناعة الناشئة كى لا تؤثر على المستهلك ، وانما طلبنا من أجهزة الدولة ومشاريعها أن تعطى الأولوية فى الشراء للصناعات المحلية كتعويض أى أن الدولة تتحمل الفرق وليس المستهلك. وهذه فى قناعتى نظرية سليمة) (١).

ورأى هذا المسئول لايتفق مع كل من نظام الحماية الجمركية ومبادىء السياسة الصناعية الذى أشرنا اليه فى الفصل السادس من هذه الرسالة.

---

* يفرض البنك رسوما من ٢ر٥ - ٥ / من قيمة القروض كمصروفات ادارية ، تخصم عند تسلم أول قسط من القرض ولاتتكرر سنويا.

(١) د. عبدالرحمن الزامل : الجزيرة ، العدد ٣٨١٩ ، ٢٠/٥/١٤٠٣هـ ص ١٠.

وليس معنى ذلك أننى ادافع عن سياسة الحماية الجمركية من وجهة نظر رجال الاعمال ، ذلك لان سياسة الحماية الجمركية سلاح ذى حدين فان تطبيقها بدون تحفظ قد يضعف الصناعة الوطنية أمام المنافسة الاجنبية من حيث الجودة والتكلفة ، كما أن عدم تطبيقها أصلا يجعل الصناعة الوطنية غير قادرة على المنافسة الاجنبية خاصة اذا اتعمدت اسلوبا اغراقيا وهو أمر وارد جدا فى سوق ضيقة مثل السوق السعودية .

كذلك فأنى اعتقد أن تطبيق الحماية يجب أن يكون تدريجيا بحيث ترتفع نسبة الرسوم الجمركية على السلع المماثلة الواردة من الخارج بنفس نسبة نصيب الصناعة ذاتها من السوق المحلى . وفى نفس الوقت تجرى ترتيبات بين رجال الصناعة والمستوردين من الخارج بحيث يتم تسويق الانتاج المحلى عن طريقهم .

وأوافق الرأى القائل بأن " أصبح الفرص للاستثمار اليوم هى فرص الصناعة "(١)، وهو ما قاله ذلك المسئول الذى يرى عدم تطبيق نظام حماية الصناعات الناشئة بفرض الرسوم الجمركية العالية .

المبحث الثالث : الاستثمار الصناعى من خلال الاتجاه العام لميزانية الدولة :

يشكل الاتجاه العام لميزانية الدولة ترجمة حقيقية للوضع الاقتصادى فى المملكة العربية السعودية خلال فترة (الفوائض المالية) ويوضح الجدول التالى رقم (١) اتجاه الايرادات والمصروفات المقدرة والفعلية خلال الاعوام ١٣٩٤/٩٥ الى ١٤٠٣ / ١٤٠٤ هـ .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠

جدول رقم (١)

ايرادات ومصروفات الميزانية المقدرة والفعلية

خلال الفترة من ١٣٩٤ / ٩٥ الى ١٤٠٣ / ١٤٠٤ هـ

بملايين الريالات

السنة	تقديرات الايرادات	تقديرات المصروفات	الايرادات الفعلية	المصروفات الفعلية
١٣٩٤/٩٥	٩٨٢٤٧	٤٥٧٤٣	١٠٠١٠٣	٣٥٠٣٩
٩٥ /٩٦	١١٠٩٣٥	١١٠٩٣٥	١٠٣٣٨٤	٨١٧٨٤
٩٦ /٩٧	١١٠٩٣٥	١١٠٩٣٥	١٣٥٩٥٧	١٢٨٢٧٣
٩٧ /٩٨	١٤٦٤٩٣	١١٠٤٠٠	١٣٠٦٥٩	١٣٨٠٤٨
٩٨ /٩٩	١٣٠٠٠٠	١٤٨٦٧٦	١٣١٥٠٥	١٤٧٩٧١
٩٩ /٤٠٠	١٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٢١١١٩٦	١٨٨٣٦٣
٤٠٠ /٤٠١	٢٦١٥١٦	٢٤٥٠٠٠	٣٤٨١٠٠	٢٣٦٥٧٠
٤٠١ /٤٠٢	٣٤٠٠٠٠	٢٩٨٠٠٠	٠٠	٢٨٨١٧٤
٤٠٢ /٤٠٣	٣١٣٤٠٠	٣١٣٤٠٠	٢٤٣٦٧٠	٢٤٣٦٥٢
٤٠٣ /٤٠٤	٢٢٥٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٠٠	٠٠

المصدر : اعد هذا الجدول بناء على :

أ ـ معلومات من تقرير موءسسة النقد لعام ١٤٠١هـ ص ١٤ .

ب ـ جريدة البلاد العدد٧٠٢٢ فى ١٤٠٢/٧/١ هـ ص ٣ .

ج ـ جريدة الرياض العدد٥٤١٦فى ١٤٠٣/٧/١ هـ ص ٩

وبدراسة وتحليل الجدول السابق نلاحظ ما يلى :

١ـ ان حجم الميزانية ارتفع من (٩٨٢٤٧) مليون ريال فى عام ١٣٩٤ / ٩٥ الى (٣٤٠٠٠٠) مليون ريال فى عام ١٤٠١ / ١٤٠٢ هـ) ثم بدأ فى الانخفاض فى العامين التاليين فبلغ (٢٢٥٠٠٠) مليون ريال فى هذا العام المالى (١٤٠٣ / ١٤٠٤ هـ) .

٢ ـ ان الايرادات الفعلية ارتفعت من (١٠٠١٠٣) مليون ريال فى عام ٩٥/١٣٩٤ الى (٣٤٨١٠٠) مليون ريال فى عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ ثم بدأت فى الانخفاض فبلغت (٢٤٣٦٧٠) فى العام المالى السابق (١٤٠٢/١٤٠٣هـ) ثم قدرت الايرادات للعام المالى ١٤٠٣/١٤٠٤هـ بمبلغ (٢٢٥٠٠٠) مليون ريال .

٣ ـ ان المصروفات الفعلية ارتفعت من (٣٥٠٣٩) مليون ريال فى عام ٩٥/١٣٩٤ الى (٢٨٨١٧٤) مليون ريال فى عام ١٤٠١/١٤٠٢ هـ ثم انخفضت فى العام المالى التالى الى (٢٤٣٦٥٢) مليون ريال ، وقدرت المصروفات للعام المالى الحالى ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ بمبلغ (٢٦٠٠٠٠) مليون ريال .

٤ ـ اذا قسنا نسبة الانخفاض المتوقع فى ايرادات العام المالى الحالى ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ الى الايرادات الفعلية فى عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ نجد ان النسبة المتوقعة لانخفاض الايرادات هى (٤ر٣٥ ٪) وهذه النسبة اقل من نسبة انخفاض الانتاج وتدهور الاسعار، وهى تعنى زيادة الايرادات المحصلة من القطاعات الانتاجية الاخرى غير البترولية فى الاقتصاد المحلى .

٥ ـ برغم الازمة البترولية التى تعانى منها المملكة باعتبارها أهم الدول المنتجة الاعضاء فى (أوبك) فان احتياطيات المملكة من الفوائض المالية السابقة ستجعل فى الامكان الاحتفاظ بمستوى مرتفع من الانفاق الحكومى لاستكمال بناء القاعدة الاساسية للتحول نحو الانتاج الصناعى ليبدأ فى تحقيق عائداته مستقبلا تحقيقا لسياسة تنويع القاعدة الاقتصادية الانتاجية .

وحيث انه من المهم التوصل الى علاقة واضحة بين حجم القروض والاستثمارات الحكومية فى مجال التنمية الصناعية من جهة وبين كل من حجم الايرادات المالية الفعلية التى حصلت عليها الحكومة وحجم الاستثمارات الحكومية بالخارج من جهة أخرى ، وذلك لتحديد دور الفوائض المالية البترولية فى عملية التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية ، فقد استخدم الباحث ارقام الايرادات الفعلية ، وليس حجم الميزانية التقديرى خلال الاعوام ٩٥/٩٤ - ١٤٠٢/١٤٠١ (أى ٧٥/٧٤ الى ١٩٨٢/٨١م) وتوصل الى المعلومات التالية :-

(١) بلغت الايرادات الحكومية خلال الفترة المشار اليها (١٥٠٠٩٠٤) مليون ريال[1] .

(٢) بلغت قيمة القروض التى قدمها صندوق التنمية الصناعية منذ انشائه والى نهاية عام ١٤٠٢/١٤٠١هـ (١٧٣ر٦٠٩ر١٣٤ر٤١) ريالا[2].

(٣) قروض قدمها صندوق الاستثمارات العامة لاغراض صناعية بلغت (٩٩٤ر١٩) مليون ريال لنفس الفترة[3].

(٤) قروض أخرى قدمتها الحكومة لاغراض زراعية وصناعية بلغت قيمتها (٨٣٦ ر٢٠٨ر٩١١ر٨) ريالا لنفس الفترة .

(٥) بلغ مجموع القروض السابق ذكرها (٠١٩ر٨١٨ر٠٢٩ر٧٠) ريالا

(٦) اذا نسبنا مجموع القروض الحكومية للاغراض الصناعية خلال الفترة المشار اليها الى مجموع الايرادات الحكومية الفعلية نجد أنها تصل الى حوالى (٧٤ر٦ ٪) وهى نسبة معقولة اذا أخذنا فى الاعتبار النشاط الاقتصادى الذى يصاحب انفاق الميزانية ككل

فضلا ارجع الى :

(١) جدول رقم (١) الباب الرابع فصل رقم (٨) مع ملاحظة أننى لم اتمكن من الحصول على رقم الايراد الفعلى لعام ١٤٠٢/١٤٠١هـ فاستخدمت الرقم المقدر بالميزانية لهذا العام .

(٢) وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، الاعانات والقروض الحكومية خلال سبع سنوات من ١٣٩٥ - ١٤٠٢ هـ ، الرياض ، ١٤٠٣ هـ ، ص ١٩ .

(٣) تقارير مؤسسة النقد لعامى ١٩٧٩-١٩٨١م

والخدمات ورأس المال الاجتماعى ونفقات بناء البنية الاساسية والتجهيزات التى تقدمها الدولة مجانا وتستفيد منها الصناعة ككل .

(٧) اما اذا نسبنا مجموع القروض الصناعية التى قدمتها الحكومة مباشرة للصناعة خلال الفترة المشار اليها الى حجم الاستثمارات الحكومية للمملكة العربية السعودية فى الخارج فى عام ١٩٨٠ م (١٤٠٠/١٤٠١هـ) ومقدارها (٨٥٣ر٨٥١ر٨٧٢ر٢٥٢) ريالا [١]، نجد أنها تبلغ حوالى (٧ر٢٣ ٪) أو بمعنى آخر أن حجم الاستثمارات الحكومية السعودية بالخارج يبلغ حوالى أربعة اضعاف القروض الحكومية المستثمرة حاليافى الصناعة المحلية للقطاعين العام والخاص

(٨) تمكن الباحث من تقدير اجمالى رأس المال المستخدم فعلا فى القطاع الصناعى بشقيه الخاص والعام فى عام ١٤٠١/١٤٠٢ هـ كمايلى :

١ـ القطاع العام :

أ ـ قروض صندوق التنمية لقطاع الكهرباء	٠٠٠ر٥٠٢ر٤٥٥ر٣١ ريال [٢]
ب ـ قروض صندوق الاستثمارات العامة (سابك ، بترومين ، الخطوط السعودية)	٠٠٠ر٠٠٠ر٩٩٤ر١٩ ريال
المجموع الفرعى	٠٠٠ر٥٠٢ر٤٤٩ر٥١ ريال

٢ـ القطاع الخاص :

أ ـ قروض صندوق التنمية الصناعى	١٧٣ر١٠٧ر٦٧٩ر٩ ريال
ب ـ تمويل خاص قبل عام ١٣٩٩هـ [٣]	٠٠٠ر٧٨٢ر١٣٢ر٦ ريال
جـ ـ تمويل خاص الى نهاية ١٤٠٢ هـ [٤]	١٧٣ر١٠٧ر٦٧٩ر٩ ريال
المجموع الفرعى	٣٤٦ر٩٩٦ر٤٩٠ر٢٥ ريال
المجموع الاجمالى الكلى	٣٤٦ر٤٩٨ر٩٤٠ر٧٦ ريال

(١) جدول رقم (٨) الفصل الرابع ـ المبحث الثانى .
(٢) وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، الاعانات والقروض الحكومية خلال سبع سنوات من ١٣٩٥ ـ ١٤٠٢هـ الرياض ١٤٠٣ هـ ص ٢٠ .
(٣) راجع جدول رقم (٢٢) ص ٣٦٥ .
(٤) قدرعلى أساس أن صندوق التنمية الصناعية يمول المشروعات بنسبة ٥٠٪ من رأس المال المطلوب للصناعة حسب نظامه .

وهذا الرقم لايشمل الصناعات الحرفية واليدوية والتى يقل عدد عمالها عن عشرة أشخاص ولاتحتاج الى ترخيص صناعى ولا تعطى قروضا من صندوق التنمية الصناعية ، كما أن هذا الرقم لايشمل قيمة استثمارات القطاع الخاص فى شركات الكهرباء فى مختلف مدن وقرى المملكة وكذلك الصناعات فى القطاع الزراعى (اللحوم والدواجن والبيض والألبان والاعلاف .. الخ) لانها تحصل على اعانات مباشرة من الحكومة بالاضافة الى قروض البنك الزراعى والتى بلغت الى نهاية الفترة المشار اليها (٨٣٦ر٢٠٨ر٩١١ر٨) ريالا ، كما أشرنا آنفا. فان مجموع الاستثمارات تزيد عن (١٨٢ر٧٠٧ر٨٥١ر٨٥) ريالا.

وعلى الأساس السابق فقد تم احتساب وتقدير حجم الأموال المستثمرة فى القطاع الصناعى حتى نهاية العام المالى الحالى ١٤٠٣/٤٠٢ هـ(١٩٨٢/ ١٩٨٣) بحوالى (٩٦٠٠٠) مليون ريال صرفت فعلا.[1] أى بزيادة عن العام المالى السابق بحوالى (١١٠٠٠) مليون ريال أى بنسبة تبلغ حوالى (٥ر١١) وهى نسبة عالية تدل على نمو القطاع الصناعى بصورة مطردة رغم المشكلات التى تواجه الصناعة فى القطاع الخاص ، والتى سنتعرض لها بايجاز فى هذا الفصل.

ولابد من الاشارة أيضا الى أن الحجم الحقيقى لرؤوس الأموال المستثمرة فى القطاع العام أكبر مما أوردناه ،وذلك لأن المبالغ التى تستثمرها شركة (سابك) ومؤسسة (بترومين) والشركات التابعة لها والتى تمولها الحكومة من طريق صندوق الاستثمارات العامة تعتبر حوالى ٥٠ / من قيمة رأس المال ،وذلك بسبب دخول الشركات الاجنبية العالمية بحصص نقدية متفاوتة تشكل الـ ٥٠ / الاخرى تقريبا.وتقدر التكلفة الرأسمالية لمجموع الصناعات الأساسية التى تنفذها شركة (سابك) فى نهاية عام ١٩٨٠ بحوالى ٣٥ ألف مليون ريال سعودى.

---

(١) أما المبالغ المرتبط عليها والتى التزمت الصناديق المختلفة بدفعها فهى أكبر من ذلك طبعا، انظر: وزارة المالية والاقتصاد الوطنى "تقرير عن الميزانية للعام المالى ١٤٠٤/٤٠٣هـ ، الرياض، ١٤٠٣/٧/١٠هـ ، العدد ٥٤١٦ ،ص ٩.

ملاحظات عامة :

اتضح لنا من خلال هذا البحث أن " الفوائض المالية البترولية " هى حدث اقتصادى هام فى حياة الدول المنتجة للبترول عموما والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص ، ورغم أن المملكة - كبقية الدول المنتجة للبترول - لم تكن تتوقع أن تستمر هذه الفوائض لفترة طويلة فان السنوات السبع التى تمتعت فيها المملكة " بالفائض المالى البترولى" كانت كافية لاحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية جذرية فى المملكة . وان بناء القاعدة الاقتصادية الاساسية يعتمد على بناء المرافق والتجهيزات التى كان لابد من انشائها لتقوم عليها استراتيجية تنويع القطاعات الانتاجية وارساء قواعد التنمية الصناعية الشاملة .

وفى الواقع لم يكن امام المملكة سوى الخيارات التالية لاستثمار فوائضها المالية خلال تلك الفترة وهى :

(١) استثمارات طويلة الاجل فى الدول الصناعية ، رغم كل المخاطر المتوقعة . وهى استراتيجية حاول الاعلام الغربى تصويرها فى أذهان المثقفين العرب على أساس أن تصبح منطقة الخليج العربى من أكبر الاسواق المصرفية فى العالم .

(٢) استثمارات قصيرة الاجل يمكن السحب منها عند الضرورة وذلك لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية .

(٣) استثمارات فى دول العالم الثالث لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية فيها .

واختارت المملكة بناء على استراتيجية خطة التنمية الاقتصادية فيها أن تركز على البديل الثانى وهو الاستثمارات قصيرة الاجل ، مع المساهمة فعليا عن طريق مساهماتها فى صندوق النقد الدولى والبنك

الدولى للانشاء والتعمير وبنك التنمية الاسلامى وصناديق التنمية العربية أن تساهم فى تصحيح أوضاع أسواق النقد العالمية وان تقدم للدول الاسلامية والعربية مساهمات فعالة لتنمية اقتصادياتها الوطنية .

اما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية عموما ، والصناعية على وجه الخصوص فان المملكة لم يكن لها كما رأينا من خلال هذا البحث خيار أفضل من الاتجاه نحو الصناعات البتروكيماوية لتكون القاعدة الاساسية للتنمية الصناعية فى المستقبل .

ولقد اكدت الظروف البترولية الحالية التى مرت بها الدول المنتجة للبترول فى السنتين الاخيرتين انه لايوجد فى الاجل الطويل بديل أفضل من استثمار العائدات البترولية فى بناء قاعدة صناعية متكاملة قوية لاتتأثر كثيرا بالاوضاع السياسية والاقتصادية العالمية .

* * * *

المبحث الرابع : المشكلات التى تواجه الصناعة السعودية :

لم يتعرض الباحث الى المشكلات التى تواجه الصناعة البتروكيماوية التى يديرها القطاع العام وذلك على أساس الافتراض بأن مثل هذه المشروعات العملاقة تكون قد تمت دراسات الجدوى الاقتصادية لها بعد دراسات مستفيضة وشاملة بواسطة الاجهزة الحكومية المختصة من ناحية وبواسطة الشركات المشاركة فى هذه المشروعات من ناحية أخرى ، وان هذه المشروعات تخضع لاعتبارات اقتصادية ودولية لامجال لها فى هذا البحث .

لذلك فسوف يقتصر البحث على استعراض موجز للمشاكل التى تواجه الصناعات التى يديرها القطاع الخاص وهى صناعات تحويلية تتأثر مباشرة بالظروف الاقتصادية والتسويقية المحلية ، وفى الفصل التالى سوف تقييم

الاستراتيجية المقترحة للقطاع الصناعى العام والخاص .

وفى دراسة أجراها أحد الباحثين عن تقييم دورصندوق التنمية الصناعية السعودى فى تنمية القطاع الصناعى الخاص ، وجد أن مشكلات القطاع الخاص يمكن حصرها فيما يلى (١).

١- مشاكل مالية   ٢- مشاكل تسويقية

٣- مشاكل ادارية   ٤- مشاكل فنيـــة

وفيما يلى مناقشة لبعض النتائج التى توصل اليها الباحث المذكور ورأينا فيما توصل اليه :-

(١) يعانى من المشاكل المالية اكثر من ٧٥ ٪ من حجم العينة ويرجع سببها الى شروط منح القروض من حيث انخفاض فترة تسديد القرض وارتفاع عدد الاقساط ، وقيمة القسط ، الامر الذى أدى الى انخفاض نسبة السيولة فى تلك المشروعات ، مما اضطر ١٥٪ منها الى الاقتراض من البنوك المحلية .

وفى رأى من خلال المقابلات التى اجريتها مع بعض أصحاب ومدراء المصانع بجدة ، ومديرعام المنطقة الصناعية بجدة ان المشاكل المالية ليست الا نتيجة حتمية مرتبطة أساسا بالمشاكل التسويقية وترجع أيضا الى عدم دقة دراسات الجدوى الاقتصادية التى أعدها اصحاب المصانع ، فقد تعرض بعضهم الى ارتفاع تكاليف الالات والمعدات ومعظمهم لم يتمكن من الوصول الى الطاقة الانتاجية التى أعدت على أساسها دراسات الجدوى بسبب ارتفاع التكاليف وانخفاض حجم المبيعات ، واتفق مع الباحث الذى ذكر أن "نسبة ٥٦٪ " من

(١) محمد هاشم ابو خشبه : دورصندوق التنمية الصناعية السعودى ،فى تنمية القطاع الصناعى الخاص ، رسالة ماجستير ،جامعة الملك عبد العزيز ،جدة ١٤٠٣

المشروعات تقوم بتسديد اجمالى القروض خلال فترة مابين سنة الى ٤ سنوات ، وهى فترة قصيرة فى نظر ٧٠٪ من أصحاب المشروعات لانها لاتمكنهم من تحقيق الارباح التى يستطيعون بها تسديد قروضهم [١] .

ونرى أن مشكلة انخفاض السيولة لدى المشروعات تعود الى التكاليف الثابتة الكبيرة ،والتزاماتها المالية اكثر من عائداتها ، وهذا شئ طبيعى بالنسبة لكل المشروعات الجديدة فى المملكة ، اذا اخذنا فى الاعتبار أن الاستيراد يتم من خلال المصانع القديمة والكبيرة خارج المملكة والتى ربما تكون قد استعادت روءوس اموالها اكثر من مرة .

(٢) وجد الباحث أن " اكثر من ٩٥ ٪ من المشروعات ليس بها جهاز تسويقى يعمل على خلق منافذ لتوزيع المنتجات ، وليس هناك دراسات كافية للسوق لتوسيع نطاق التوزيع "[٢]، وبناء على ذلك تطالب كل المشروعات الصناعية بضرورة قيام الدولة بفرض الرسوم الجمركية على السلع البديلة المستوردة ، لتحديد كمية المعروض منها فى السوق ، ولتفسح المجال للمنتج المحلى لاكتساب ميزة نسبية عن المستورد .

ولقد سبق أن أوضحت رأيى فى موضوع الحماية الجمركية فى مبحث سابق، وأوءكد هنا أنه يجب أن يبحث موضوع الحماية الجمركية بوضوح وصراحة بين الصناعيين من رجال الاعمال وبين المسئولين عن هذا القطاع فى الدولة لتحديد سياسة واضحة يلتزم بها الجميع ،فليس من المصلحة العامة أن تتوقف عدد من المصانع

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٣

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠١

عن الانتاج بعد ان انفقت عليها ملايين الريالات بسبب عدم استطاعتها الصمود أمام المنافسة الاجنبية الاغراقية فى كثير من الاحوال فعلى سبيل المثال لا الحصر ، وجدت من خلال مقابلاتى الشخصية أن (٧) سبعة مصانع من اصل (١١٠) مصنع فى المدينة الصناعية بجدة قد توقفت عن الانتاج بسبب مشاكل التسويق ، وعدم القدرة على المنافسة الاجنبية وبرغم أن الدولة قد اصدرت فى السابق قرارات تلزم الاجهزة الحكومية بالشراء من الصناعات الوطنية الا ان ٨٥ ٪ من حجم العينة التى استخدمها الباحث أشارت على عدم الالتزام بهذا القرار ، ولقد تبين لى أن السبب فى ذلك يعود الى أن الشركات الاجنبية التى تنفذ معظم المشروعات الحكومية لاتضع فى مواصفاتها صناعات سعودية ، ولقد صدر فى هذا العام قرار حكومى بالتأكيد على الشركات بالالتزام بوضع مواصفاتها على أساس شراء المنتجات السعودية ، وفى اعتقادى أن المشكلة أوسع من ذلك بكثير غير أن مجال هذا البحث لايسمح بالتوسع فى هذا الموضوع وربما تم بحثه من خلال اللقاء الذى اقترحته بين المسئولين الحكوميين ورجال الاعمال والصناعة . ولعل الغرف التجارية والصناعية فى المملكة العربية السعودية تتبنى مثل هذا اللقاء بالتعاون مع وزارة الصناعة .

(٣) اما فيما يتعلق بالمشاكل الادارية " فقد ذكر الباحث ان ٦٥ ٪ من حجم العينة يعانون من المشكلات الادارية نظرا لضعف الجهاز الادارى ونقص الايدى العاملة . وانشغال بعض أصحاب تلك المشروعات فى أعمال أخرى "(١) .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٠

ومن خلال خبراتى السابقة حينما كنت أعمل فى موءسسة (بترومين) ونتيجة لمقابلاتى العديدة لمسئولين من كافة المستويات فى كثير من الاجهزة الحكومية استطيع أن اناقش بايجاز المشكلات الادارية والفنية فيما يلى : -

(أولا) : المشكلات الادارية :

أ - معظم اصحاب المصانع تجار تعودوا على سرعة دوران رأس المال وادارته بأنفسهم لذلك فليس لديهم خبرات كافية بمشكلات الادارة الصناعية ، وهم يصرون على ادارة المصانع بأنفسهم .

ب - عند تحليل الجدول رقم (٢٥) فى المبحث الثالث من الفصل (السابع) وجدنا أن نسبة العمالة السعودية الى مجموع العمالة فى العينة التى تمت دراستها لاتتجاوز (٨٢ر٥ ٪) وهى نسبة ضئيلة اذا أخذنا فى الاعتبار أن المصانع تحاول استخدام التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية لتوفير الايدى العاملة ، ولعل ذلك يرجع الى الاسباب التالية :-

١- ان معظم العمالة الفنية تستورد مع الالات والمعدات .
٢- ان معظم العمالة السعودية التى تم تدريبها فنيا فى الداخل تتجه للعمل فى المصالح والمشروعات الحكومية مثل شركات (بترومين وسابك) حيث الدخل الافضل والمجالات الاوسع ، فقد وصلت نسبة العاملين السعوديين فى بعض المشروعات التابعة لهذه الشركات الى (٨٤ ٪).[1]

---

(١) د . عبدالهادى حسن طاهر : المدينة المنورة ، العدد ٥٨٧٤ ، ١٤٠٣/٧/١٠ ، ص ٥ .

٣- ان الكفاءات الادارية والمالية والمهندسون السعوديون لاتفضل العمل بالقطاع الصناعى الخاص لعدم وجود حوافز وضمانات وظيفية واضحة مثل القطاع الحكومى ، الى جانب اعتبارات نفسية واجتماعية أخرى .

جـ - ليس لصندوق التنمية الصناعية أى دور فى حل المشكلات التى تواجه الصناعة ويقتصر دوره فقط على اقرار القروض والمطالبة بتسديدها ويرجع ذلك الى أسباب تتعلق بالصندوق نفسه ، وهو الدور الذى كان من الممكن أن يمارسه أى بنك تجارى .

" ان الصندوق لم يساهم بفاعلية فى حل مشاكل القطاع الصناعى الخاص ، كما لم يكن له دور واضح ومحدد فى متابعة المشروعات وتقديم الاستشارات ، وعمل الدراسات اللازمة لحل مشاكل تلك المشروعات[1] " .

د - رغم اهتمام وزارة الصناعة والكهرباء باجراء التراخيص الصناعية وانشاء المدن الصناعية وتوفير الكهرباء بأسعار مخفضة للاغراض الصناعية واقامة المعارض واسابيع الصناعة الوطنية .... الخ الا أنها لاتتدخل بالقدر الكافى للمعاونة الادارية والفنية والتنظيمية لحل المشاكل التى تواجه المستثمرين الصناعيين ،وكذلك لاتوجد أية دراسات أولية مسبقة توضع على أساسها خريطة صناعية مبرمجة توضح الاولويات الصناعية المطلوبة للتنمية الصناعية من وجهة نظر الاقتصاد القومى ، ولعل هذا من أسباب الدخول الخاطىء لصناعات غير ناجحة لان معلومات رجال الاعمال عن الصناعة

---

(١) محمد هاشم ابو خشبة ، دور صندوق التنمية الصناعية السعودى فى تنمية القطاع الصناعى الخاص ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ١٤٠٣ ، ص ١٨٩ .

لاتتجاوز وجود طلب فى فترة معينة على صناعة ما ... أو أن الشريك الاجنبى لديه مصنع مماثل فى بلده مما يشجع المستثمر السعودى على التورط فى صناعة قد لاتنجح .

هـ - اما الغرف التجارية والصناعية فقد بدأت تهتم بالصناعة خلال السنوات القليلة الماضية ، وان كان دورها محدود نظر المحدودية امكاناتها الفنية ، ولعل أبرز نشاط الغرف ظهر فى السنتين الماضيتين بترتيب المعارض الصناعية ، وتقديم دورات دراسية تدريبية لرجال الاعمال والصناعة وموظفيهم ، واعداد بعض البحوث الاقتصادية والصناعية .

ولقد اجرت الغرفة التجارية والصناعية بجدة دراسة ميدانية حول الاستثمار الصناعى بالمملكة العربية السعودية [1] ، توصلت فيها الى نتائج مشابهة لما ذكرناه فى هذا الفصل ومن ضمن هذه النتائج مايلى :-

أ - ان صعوبة التعرف على الفرص الصناعية المتاحة تعد أول مشكلة تواجه راغبى الاستثمار فى المجال الصناعى .

ب - بعض أصحاب رؤوس الاموال يبنون اختيارهم للمشروعات الصناعية على أسس غير سليمة منها :

- اتجاه بعضهم الى تقليد غيره .
- الاستثمار فى مجال صناعى يوافق المجال التجارى الذى يعملون فيه بناء على اقتناعهم بأنهم يكونون أقدر على تعريف المنتجات نتيجة السمعة الطيبة فى السوق .

---

(١) الغرفة التجارية الصناعية : الاستثمار الصناعى بالمملكة العربية السعودية ، جدة ١٤٠٢ هـ .

- هناك اتجاه للاستثمار فى مشروعات صناعية معينة ، تتصدرها الصناعات الكيماوية بما فيها صناعة البلاستيك ، ويلى هذا النشاط الاستثمار فى الصناعات المعدنية وصناعات الاجهزة والادوات الكهربائية .

***

الفصل التاسع

تقويم الاستراتيجية المتبعة للتصنيع

((الفصل التاسع))

تقييم الاستراتيجية المتبعة للتصنيع

المبحث الأول : التنمية الصناعية داخل المملكة

ان الاقتصاد السعودى يتضمن ايجابيات ذاتية كثيرة تساعده على تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية المطلوبة. وأهم هذه الايجابيات هى توفر السيولة النقدية الناتجة عن التراكمات المالية فى يد الحكومة والافراد ، والتى يعبر عنها" بالفوائض المالية البترولية " ، وكذلك توفر المواد الخام - سواء كانت مواد بترولية أم ثروات طبيعية تعدينية ، بالاضافة الى تصميم حكومى وأهلى جاد لاقامة صناعات كبرى تستوعب التكنولوجيا العالمية المتقدمة.

وعند تقييمنا للاستراتيجية الصناعية المتبعة فى المملكة العربية السعودية ، لابد أن نضع فى اعتبارنا مايلى :-

(١) يجب أن يكون واضحا فى الذهن أن التركيز هنا سوف يكون على الاستثمارات التى توجه نحو الصناعات الانتاجية السلعية وأن الاستثمارات فى الصناعات الخدمية والانشطة المالية والمصرفية ليست محل البحث فى هذه الرسالة.

(٢) أن القطاع العام الصناعى فى المملكة العربية السعودية يجب أن يقوم على أساس الاستثمار فى مجالين صناعيين رئيسيين هما :-

أ) الصناعات الهايدروكربونية ، وهى الصناعات التى أقامتها فعلا الحكومة عن طريق شركات" سابك وبترومين" والهيئة الملكية فى مدينتى ينبع والجبيل .

ب) الصناعات التعدينية والمناجم ، وهذا المجال الصناعى الجديد هو القاعدة الثانية بعد الصناعات البترولية التى ينتظر أن تقوم عليها التنمية الصناعية فى المملكة وكماهو معروف " فان المملكة تحتوى على معادن من جميع الانواع ، وأن هذه الثروة خضعت لمراحل طويلة من التنقيب والتوثق من الجدوى الاقتصادية لها ، والانَ بدأت مرحلة الانتاج "(١) ، وقد افتتح أول منجم للذهب فى شهر مايو ١٩٨٣م.

ومن هذا المنطلق ـ لابد أن نركز على الموضوعات التالية :-

(١) ماهى القطاعات الرائدة فى الاقتصاد السعودى ..؟

(٢) ماهو أثر هذه القطاعات الرائدة على التركيب الهيكلى للاقتصاد السعودى ..؟

---

(١) د. عبدالهادى حسن طاهر : المدينة المنورة ، العدد ٥٨٧٤، ١٠/٧/٤٠٣ ص ٥.

(٣) ماهو أثر الاستراتيجية المتبعة على التركيب السلعى للصادرات والواردات ، وبالتالى أثره على الاقتصاد السعودى فى اطار تقسيم العمل الدولى

(٤) الدور الذى يلعبه القطاع الخاص فى الصناعات التحويلية.

(٥) مدى ملاءمة الاستراتيجية الصناعية المتبعة للتجانس - مع استراتيجيات التكامل الصناعى بالنسبة لدول الخليج العربى من ناحية ، والدول العربية من ناحية أخرى ..

فمن خلال فصول هذه الرسالة ، عرفنا أن الناتج المحلى الاجمالى للمملكة العربية السعودية يعتمد أساسا على قطاع رئيسى واحد هو قطاع استخراج وتصدير البترول الخام[(١)] الذى يشكل نسبة كبيرة تبلغ حوالى ٦٥ ٪ من قيمة الانتاج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية ، وأن بقية القطاعات الاخرى تشكل النسبة الباقية. وأن أهم هذه القطاعات هو قطاع البناء والتشييد حوالى ١١ ٪. يليه قطاع الخدمات الحكومية - حوالى ٦ ٪ ، ثم قطاع التجارة حوالى ٥ ٪ ، ثم قطاع النقل والتخزين حوالى ٤ ٪ ، ثم تأتى مساهمة الصناعة بحوالى ٢ ٪ . تليها مساهمة القطاع الزراعى بحوالى ١,٥ ٪

---

(١) يمكن التعرف على تكوين وتوزيع الناتج القومى الاجمالى فى المملكة - من الهيكل الموجود فى الملحق بنهاية هذا الفصل.

وذلك معناه أن جميع القطاعات الاخرى مجتمعة فى الاقتصاد السعودى تقل مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى عن قطاع تصدير البترول لوحده ، ولذلك يمكن القول بأن هذا القطاع الرائد يعتبر محورا للنشاط الاقتصادى ، والوسيلة الوحيدة التى يمكن استخدامها لتنويع النشاطات الانتاجية فى داخل الاقتصاد السعودى . وهذا التنويع هو الهدف الاساسى لاستراتيجية التنمية الاقتصادية فى المملكة العربية السعودية ، وذلك كما أسلفنا لانّ البترول مادة أولية ناضبة لابد أن تستغل عائداتها لبناء قاعدة انتاجية متنوعة لضمان استقرار ونمو الاقتصاد الوطنى .

كماعرفنا أن الانتاج المحلى الاجمالى فى المملكة العربية السعودية زاد زيادة كبيرة خلال عقد السبعينات بفضل الايرادات الضخمة نتيجة زيادة أسعار البترول والكميات المنتجة منه . مما أدى الى تراكم الفوائض المالية للدول المنتجة للنفط ، ومن أهمها المملكة . ومن دراسة خطتى التنمية الاقتصادية الأولى والثانية التى أعدتها المملكة ـ لاحظنا أن سياسة التنمية الاقتصادية فى المملكة تسير على أسس يمكن حصر أهمها فيمايلى :ـ

(١) حرية اقتصادية فى اطار روح ومبادىء الشريعة الاسلامية
(٢) رفع المستوى المعيشى والاجتماعى والثقافى للمواطنين .
(٣) بناء التجهيزات الاساسية اللازمة لعملية التنمية .
(٤) بناء الدولة الحديثة من حيث التنظيم الادارى والقوة العسكرية

اللازمة لضمان الأمن والاستقرار الذى هو أساس للاستقرار والنمو الاقتصادى .

(٥) تنويع القاعدة الاقتصادية الانتاجية لاستبدال الثروة الناضبة بعناصر انتاج تشكل هيكلا اقتصاديا قويا تستفيد منه وتطوره الاجيال القادمة وذلك فى اطار :-

أ) خلق قاعدة صناعية عريضة

ب) استيراد وتطوير التكنولوجيا الحديثة فى مجالات الانتاج والاتصالات والمواصلات .

ج) تدريب السعوديين على استخدام وصيانة التكنولوجيا المتطورة .

د) تطوير القطاع الزراعى لتحقيق الأمن الغذائى.

كذلك عرفنا من خلال البحث أن المملكة استطاعت توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ـ عن طريق بناء التجهيزات الاساسية وكبح جماح التضخم الى أدنى حد ممكن ، كذلك تبين لنا أن استراتيجية استثمار الفوائض المالية السعودية تنحصر فى :-

أ) بناء قاعدة صناعية بترولية ضخمة .

ب) التعاون مع القطاع الخاص لتنمية القطاعات الانتاجية الاخرى، وأهمها القطاعين الصناعى والزراعى وقطاع الخدمات.

ج) استثمار معظم احتياطيات الدولة من الفوائض المالية

فى استثمارات قصيرة الاجل ليمكن انفاقها على مشروعات التنمية الاقتصادية فى المملكة.

د) بناء قاعدة لاستخراج وتصنيع الخامات المعدنية.

وباستطاعتنا كذلك الاشارة الى أنه من خلال هذا البحث لم نجد ما يثبت أن استراتيجيات التنمية والتصنيع فى المملكة متأثرة فى التطبيق العملى لبرامجها بخلفية نظرية محددة بكل تفاصيلها ، ولا يمنع ذلك من القول بأنها أخذت من ايجابيات بعضها مايتلاءم مع الظروف المتميزة للواقع الاقتصادى والاجتماعى للمملكة. ذلك لأنّ المملكة وان كانت تعتبر فى عداد الدول النامية الا أنها لاتعانى من نفس المشاكل الاساسية التى تحاول هذه الاستراتيجيات علاجها. أى أنها تعانى من مشكلات آخرى تتعلق بندرة الموارد البشرية والزراعية ، الى جانب بعض المشاكل العامة التى توجد فى البلاد النامية عموما.

وفى السنوات الاخيرة ، كتب الكثيرون حول موضوع الطريقة الافضل لاستثمار الفوائض المالية البترولية العربية والسعودية بالذات. فبعض الكتاب ركز على أثر الفوائض على النظام النقدى العالمى ، وبعضهم بضرورة اعادة تدوير الفوائض " Recycling of Surplus " وبعضهم دعى الى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية فى البلاد العربية غير البترولية وآخرون شككوا فى جدوى استخدام هذه الفوائض فى التصنيع

ونصحوا بأن تكون هذه الفوائض مستثمرة فى أسواق المال العالمية وانشاء أسواق مالية عربية أيضا حتى يمكن أن تستخدم البلاد المصدرة للبترول عائدات مالية سنوية دون جهد أو مخاطرة وليس من اهتماماتنا فى هذا البحث استعراض هذه الآراء بالتفصيل لانه من المعروف أن كل قرار اقتصادى له خلفية سياسية معينة وقد قام أحد الباحثين بعمل دراسة عن استراتيجيات التنمية فى المملكة العربية السعودية الى عام (٢٠٠٥) مستخدما أربع نماذج رياضية . وبناء على افتراضات وضعها مسبقا ،توصل الى النتائج التالية :-

(١) Jean Paul Cleron: Saudi Arabia 2000, A strategy for Growth, CROOM Helm, London, 1978, p.106.

استراتيجية التنمية	المشكلات	الآثار الايجابية
١) انتاج كبير للبترول	فائض فى الموارد المالية استثمارات كبيرة فى الخارج التبعية الاقتصادية آثار التضخم العالمية والمحلية استهلاك سريع لمصادر البترول لاتوجد حوافز لايجاد بدائل للبترول	فائض كبير فى ميزان المدفوعات موارد مالية ضخمة للتنمية المحلية فى المستقبل
٢) انتاج بترولى على أساس الاحتياجات المحلية	احتمال نقص فى امداد العالم بالبترول التضخم العالمى زيادة كبيرة فى أسعار البترول العالمية ودوافع قوية لايجاد بدائل للبترول.	استثمارات متوسطة فى الخارج – توازن بين احتياجات التنمية المحلية والموارد المالية. احتياطى بترولى كبير للاحتياجات المحلية مستقبلا

إستراتيجية التنمية	المشكلات	الآثار الايجابية
٣) تنويع القاعدة الصناعية وتكثيفهيا	زيادة الواردات آثار التضخم العالمية الحاجة الكبيرة للخبرات الاجنبية التضخم المحلى تحويل أرباح ورواتب عالية للخارج	الاستقلال الاقتصادى تنمية اقتصادية قوية
٤) برنامج تصنيعى متوسط مع استخدام الاموال فى التمويل البنكى الدولى	تبعية اقتصادية احتمال عدم الامان والمخاطرة التضخم المالى العالمى	فائض كبير فى ميزان المدفوعات حاجة معتدلة لاستيراد الخبرات والعمالة الاجنبية . تضخم محلى معتدل

وعلى الرغم من أهمية وضرورة مثل هذه الدراسة التطبيقية الا أنها ليست أكثرمن مجرد نموذج رياضى رهين بصحة فروضه . ومما يلاحظ على النتائج التى تم ذكرها آنفا ـ أن الباحث وضع افتراضات تتعلق بحجم انتاج البترول والتضخم ، والانفاق الحكومى ، ولكن هناك كثير من العناصر والمتغيرات ـ كان من الممكن ادخالها فى النماذج ، مثل العمالة السعودية ،والتكامل الصناعى ، وتنمية القطاع الزراعى . كما أنه لم يتعرض لنوعية الصناعة والآثار المترتبة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وأيضا تنمية قطاع التعدين ..الخ.

وفى رأى ذلك الباحث " أن استثمار المملكة لفوائضها فى أسواق المال العالمية هو أفضل وسيلة لمستقبل التنمية الاقتصادية ، وأنه رغم أن المملكة قد اختارت طريق التصنيع كأهم وسائل التنمية الصناعية ، فانها يجب أيضا أن تستثمر الجزء الأكبر من فوائضها فى عمليات بنكية دولية." (١)

ونحن لانؤيد هذا الرأى ، لأننا نعتقد بأن مستقبل التنمية الاقتصادية فى المملكة العربية السعودية انماترتكز أساسا على التكامل الصناعى على المستويين المحلى والخارجى ، من جهة ، ولأنّ الفوائض المالية السعودية والعربية كماسوف نرى فى نهاية هذا الفصل ـ أقل من أن تحقق المستوى الذى ينبغى أن يكون عليه هذا التكامل الصناعى. وكما أوضحت الدراسة التى قام بها هذا

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٠

الباحث - البند (٣) من البيان السابق - فان تكثيف الصناعة سيؤدى رغم المشكلات التى ذكرها ، الى استقلال المملكة اقتصاديا ويكون أساسا لتنمية صناعية قوية ..وفى يقينى أن ذلك هو أقصى ما تطمح اليه برامج التنمية الاقتصادية فى المملكة.

أما فيما يتعلق بتأثير قطاع الانتاج البترولى الرائد على التركيب الهيكلى للاقتصاد السعودى ، فانه من المتوقع -أن تظل لهذا القطاع الاهمية المهيمنة على كافة القطاعات الانتاجية الاخرى الى مدى طويل نسبيا . ذلك لانه مصدر لتمويل عمليات التنويع الاقتصادى والانتاجى من ناحية ، ومصدر للمدخلات الرئيسية للصناعات البتروكيماوية من ناحية ثانية وعلى هذا الاساس يمكن استعراض أهم التأثيرات والتغييرات فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى التى يمكن أن تحدثها العلاقات التبادلية بين القطاع البترولى وبقية القطاعات الاخرى فى الاقتصاد السعودى ،

وقبل أن نتكلم عن أثر قطاع الصناعات البترولية والكيماوية على التركيب الهيكلى للاقتصاد السعودى ، لابد أن نتعرض بايجاز الى خلفياته ، وذلك فيما يتعلق بمشاركة الشركات الكبرى فى الدول الصناعية للحكومة السعودية فى تشييد الصناعات وتسويق الانتاج.

فكما أشرنا من قبل - فان استراتيجية التصنيع - التى

اتبعتها المملكة بالنسبة لهذا القطاع ، مبنية على أساس الاستفادة من المواد الخام البترولية والتي لها ميزات نسبية اقتصادية واضحة في بناء صناعات تعتمدعلى الكثافة الرأسمالية ، والتقنية والطاقة ، واستخدام أقل حجم ممكن من العمالة ، وخططت طاقات انتاجها لتتجه الى الاسواق العالمية . وهي بذلك تستفيدمن توظيف فوائضها المالية في الداخل حتى لا تتعرض هذه الفوائض للمخاطر التي ذكرناها سابقا ، وفي نفس الوقت تحقق الاهداف التالية :-

أ) اضافة القيمة الى الموارد الطبيعية .

ب) تعضيد مصدر الدخل البترولي التقليدي.

ج) تهيئة اليد العاملة السعودية للاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة وتطويرها .

د) توفير الروابط الاساسية على خطوط الانتاج سواء منها الروابط الخلفية مع المواد الخام ، أو الروابط الامامية مع مجموعة متنوعة من الصناعات الثانوية المحتملة .

هـ) اكتساب الخبرات التسويقية والادارية العالمية .

ولتطبيق هذه الاستراتيجية عمليا لتحقيق الاهداف المطلوبة فلا يوجد أمام المملكة سوى البحث عن الشركاء الدوليين للدخول معها في هذه الصناعات . لأن هذه الشركات تحتكر التسويق العالمي ولديها القدرات التقنية والادارية المطلوبة .

لكن تحقيق ذلك ليس أمرا يسيرا ، ذلك لأن لهذه الشركات طموحات استثمارية وخلفيات سياسية قد لاتتفق كل الاتفاق مع مصالح الدول ذات الفائض المالى عموما، " مما يجعلها تتردد فى الاقدام على استثمارات ضخمة فى منطقة الشرق الأوسط" (١)

وانطلاقا من هذه النقطة بالذات ـ بدأت المفاوضات الصعبة بين الجانب السعودى وممثلى بعض الشركات العالمية ، ولاتريد المملكة أن تحذوا حذو بعض الدول النامية البترولية (الجزائر وليبيا) ـ فى بناء صناعاتها ثم ادارتها وتصريف انتاجها بنفسها وذلك على أساس أنه عندما يكون الشريك الأجنبى مساهما فى رأس المال ،فان ذلك معناه أن تكون لديه كل الدوافع لانجاح المشروع وبيع الانتاج عبر شبكة التسويق الواسعة التى يسيطر عليها. ونظرا" لاهمية المملكة البترولية فى السوق الدولية فسوف لاتجد بعض الشركات بدا من الدخول مع المملكة فى مشروعات مشتركة حتى لو كانت من الناحية الاقتصادية أقل جاذبية للاستثمار." (٢)

ويرى المسئولون السعوديون " أنهم لايفكرون فى تنفيذ أية صناعة غير مربحة فى مجال التصدير ، ولذلك فانه لايوجد تعارض بين أهدافهم القومية وبين المصالح التجارية للشركاء الأجانب ". (٣)

---

(١) Louis Turner and James M. Bedore: Middle East Industrialization, Saxon House, England, 1979, pp.56-59.

(٢) المرجع السابق ،ص ١٨.

(٣) المرجع السابق ،ص ١٨.

هذا ، ولا تعنى مساهمة الشركاء الاجانب بنسبة ٥٠ / أن التمويل يتم كله من مصادرهم الخاصة ، ذلك لانه من المتاح لهذه الشركات الحصول على قروض من صندوق الاستثمارات العامة السعودى بفوائد منخفضة تتراوح بين ٣-٦ / وذلك فى حدود ٦٠ / من قيمة حصصهم فى رأسمال المشروعات المطلوبة ، كمايمكنهم تغطية ١٠ / من البنوك التجارية المحلية ، كما أن مايحصلون عليه من حوافز تفضيلية وضريبية لايدع مجالا للشك فى أنهم فى الواقع يحصلون على أعلى معدل عائد للفرص البديلة المتاحة لاستثماراتهم فى خارج المملكة.

وبطبيعة الحال فان كلمة "ربحية" Profitability تعنى معانى أوسع من مجرد حساب الأرباح والخسائر المعروف محاسبيا لذلك فان استراتيجية التصنيع التى اتبعتها المملكة العربية السعودية تنظر الى "الربحية" بمعناها الاقتصادي والاجتماعى الأوسع.

واذا كانت القاعدة هى أن" قرار القيام بمزيدمن التصنيع قليلا ما يرجع الى البلدان النامية وحدها"(1) فان اصرار المملكة على نجاح مشروعات(سابك) دوليا سوف يؤدى بالتضافر مع الجهود التى تقوم بها مشروعات صناعية أخرى فى دول العالم الثالث - الى تغيير فى مسار وهيكل التجارة الدولية فى الاجل الطويل .

---

(١) البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم ، واشنطن أغسطس ١٩٨٠م ،ص ٣٥.

ومن خلال فحص السياسات أو الاستراتيجيات المطبقة فى قطاع الصناعات البترولية ، نلاحظ أنه بينما تطبق " بترومين " — سياسة تهدف الى تسويق منتجاتها البترولية محليا ، باحلال الواردات Import Substitution فان (سابك) تطبق استراتيجية تعتمد أساسا على التصدير للاشواق الخارجية Export-Oriented وفى نفس الوقت تمد الصناعات المحلية بالمواد الخام التى كانت تستوردها من الخارج Import Substitution بأسعار أقل ، بل وتشجع على اقامة صناعات جديدة أخرى تعتمد على وفرة المواد الخام . وهكذا " فالصناعات القائدة أو الرائدة ليست هى تلك الصناعات التى تنشأ لخدمة طلبا موجودا وقائما ، ولكنهاتلك الصناعات التى تخلق فى أثناء عملية انشائها الطلب على منتجاتها ".(١)

أما من حيث أثر هذا القطاع على هيكل الصادرات والواردات فانه بلاشك سوف يؤدى الى تغير نمط الواردات كما وكيفا نتيجة لاستيراد المعدات والاجهزة لانشاء الصناعات الجديدة. أما فيما يتعلق بالصادرات ، فسوف يتم تصدير مواد جديدة تعتبر ثانى أكبر بند بعد البترول الخام فى جدول صادرات المملكة.

وهذا بالتالى سوف يغير من نسب العلاقات التبادلية سواء فى مجال التصدير أو الاستيراد بين المملكة العربية السعودية

---

(١) د. عمرو محى الدين : التخلف والتنمية .... دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص ٣٨٧.

وبين دول العالم الأخرى .فبالنسبة لتسويق منتجات سابك مثلا " ستقوم الشركات المشاركة فى مشاريع سابك بتسويق ٦٠ ٪ من المنتجات بنفسها ، وستتولى سابك – داخليا وخارجيا – تسويق الباقى بنفسها ، علما بأن حوالى ٣٦ ٪ من منتجات هذه المشروعات ستتجه نحو السوق اليابانية ، ١٢ ٪ ستتجه الى أوربا ، ١٨ ٪ الى أمريكا ، ٣٤ ٪ الى بلاد أخرى ".[1] ويدخل فى النسبة الأخيرة التسويق الداخلى للمنتجات طبعا.

أما انتاج " بترومين " من المشتقات البترولية فسيؤدى الىتقليل الواردات الخارجية للسلع المماثلة والتى يتزايد الطلب المحلى عليها نتيجة النمو فى كافة القطاعاتالاقتصادية.

وتتضح الكثافة الرأسمالية بالنسبة للعمل فى مشروعات سابك اذا عرفنا أنه فى المتوسط يبلغ نصيب العامل الواحد من الاستثمار الرأسمالى(٦ر٤) مليون ريال . واذا ما قارنا هذا الرقم بمتوسط نصيب العامل الواحد فى الصناعات التحويلية الأخرى الذى يبلغ حوالى (٢٧٩) ألف ريال[2] لوجدنا أن هذا الفرق الكبير معناه أن الصناعة فى هذا القطاع لاتعانى أبدا من ندرة اليد العاملة ، بل ان ماتحتاجه هواليدالعاملة الفنية المدربة وهى تتوفر تدريجيا نتيجة لبرامج تدريب الشباب السعودى التى تنفذها سابك وبترومين فى الداخل والخارج .

---

(١) سابك : آخبار سابك ، العدد الثانى ،١٩٨١/٧/١٩م، ص ٠٧

(٢) انظر المبحث ٣ فصل ٧ ، ص : ٣٦٨

ولاشك فى أن هذا هو أحد الدوافع القوية للاستثمار الصناعى ذاته فى المملكة .

وقد بلغ عدد العاملين فى مشروعات سابك من جميع الفئات الفنية والادارية (١٧٠٢) شخصا منهم (١٢٦٥) سعوديا أى بنسبة أكثر من ٧٤ ٪ ، فاذا عرفنا أن مجموع العدد اللازم لتشغيل مشروعات (سابك) لدى وصولها جميعا الى مرحلة الانتاج (٦٦٥٩) شخصا من جميع الفئات الفنية ، فان ذلك معناه أنه سيكون هناك (٥٠٠٠) فنى وادارى سعودى مؤهلين علميا وعمليا لاستيعاب أحدث الوسائل التكنولوجية الصناعية ، وهو عدد اذا ما أضيف الى ما ستؤهله مشروعات بترومين وأرامكو ـ فان النتيجة هى ظهور أجيال من الشباب السعوديين الذين يساعدون على تطور القاعدة الصناعية فى المملكة ، الى المستوى العالمى . أضف الى ذلك ما تقدمه الصناعة المحلية من خبرات فنية وادارية لمنسوبيها من السعوديين .

وتقدر القيمة المضافة التى تسهم بها مشروعات سابك فقط فى الانتاج المحلى الاجمالى بحوالى (١٠) آلاف مليون ريال سنويا وذلك حين تصل جميعها الى مرحلة الانتاج الكامل بين عامى : (١٩٨٤ و ١٩٨٧م) وعلى هذا الاساس فان " معدل العائد الاقتصادى الاجمالى لتلك المشروعات على الاقتصاد ككل يصل الى حوالى ٣٠ ٪)[1] واذا أضفنا الى ذلك القيمة المضافة التى تسهم بها مشروعات بترومين والتى بلغت فى عام ١٩٨٠ أكثر من (١٠٢٧٦) مليون ريال[2] نجد أن ذلك يمثل أكثر من ٥ ٪ من اجمالى الناتج المحلى .

---

(١) سابك : التقرير السنوى ، الرياض ، ١٩٨٠م ، ص ٢١

(٢) مؤسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٩٨٠م ، الرياض ، ص ١٧٣ .

أما آثار التصنيع من الناحية الاجتماعية ،فلا يمكن أبدا النظر اليها من خلال المقولة التى تدعى " أن طبائع السعوديين تتعارض مع العمل فى الصناعة "[١] ، وذلك لسبب بسيط هو أنه لم تتح للسعوديين من قبل فرصة العمل فى الصناعة ورفضت . كما أن تاريخ شركة أرامكو يشهد بأن جميع العمال كانوا سعوديين وأن الشركة ذاتها لم تتح لهم القدر الكافى من التدريب الفنى والادارى ، والدليل العملى على ذلك هو نسبة السعوديين الى غيرهم فى مشروعات سابك وبترومين . كما أن القول " بأن المملكة لابد أن تعتمد على الصناعة ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة كأحسن وسيلة لخلق وظائف جيدة لموظفيها "[٢]، لايحتاج الى تعليق لسذاجته ، ذلك لأنّ الطريقة الأسهل هى توظيف الأموال السعودية فى الخارج وترك الشباب السعودى يعيش متواكلا على دخل يعوده على البطالة الاختيارية ، وهذا ما يتعارض مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المملكة العربية السعودية .

أما فيما يتعلق باستراتيجية التنمية الصناعية التى تقع مسئولياتها على عاتق القطاع الخاص ،والتى نعرفها بالصناعات التحويلية ، فانه وان كانت تعتبر احلالا للواردات ، الا أننا يجب أن ننظر اليها فى ضوء الاعتبارات التالية :ـ

---

(١) Donald M. Malive and Paul J. Abbondante: The Economy of Saudi Arabia, PRAEGER, U.S.A., 1980, p.60.

(٢) Louis Turner and James M. Bedore: Middle East Industrialization, Saxon House, England, p.159.

(١) أن الكثافة الرأسمالية بالنسبة لعدد العمال فى القطاع الخاص منخفضة بالمقارنة بصناعات القطاع العام ، وهذا معناه أن الالآت والمصانع المستخدمة ليست فى مستوى التكنولوجيا المطلوبة ، وأن تكلفة استيراد العمالة الاجنبية اضافة الى سلبياتها الاجتماعية والاقتصادية ،سترفع من تكاليف الانتاج وتخفض بالتالى الارباح . أضف الى ذلك أن التشغيل أقل من الطاقة القصوى فى بعض المصانع .

(٢) أن معظم هذه الصناعات لم تنشأ على أساس مخطط له من قبل بحيث تعطى أولوية لصناعات معينة ، وانما تم انشاء هذه الصناعات على أساس التوقعات والطموحات الشخصية . ولذلك لانستطيع تحديد القيمة المضافة الحقيقية للاقتصاد الوطنى ولقد لاحظ ذلك صندوق التنمية الصناعية فعمل على اعطاء أولويات للقروض الصناعية .

(٣) من المفروض أن تعطى الاولوية للصناعات التى تستخدم المواد الخام والتى تنتج محليا بواسطة القطاع العام حتى تكون لهذه الصناعات ميزة نسبية تمكنها من المنافسة الداخلية وتؤهلها للتصدير.

(٤) ليس من المفروض أن تعنى سياسة احلال الواردات تصنيع كل شىء لمجرد الشعور بأنه مربح ، ولابد من ترشيد استخدام الموارد المحلية بما فيها رأس المال.

(٥) لابد أن تقام الصناعات التحويلية ـ تماما مثل صناعات القطاع العام ـ على أساس استراتيجية التكامل الصناعي مع الدول الخليجية والعربية المجاورة ، كما سنرى في نهاية هذا الفصل.

(٦) يرى بعض الاقتصاديين أن الصناعات التجميعية " ليست صناعات حقيقية ، وهي كذلك ليست وطنية ، فهي ناتج أجنبي مجزأ تعمل على تكريس احتكار الشركات الأجنبية للأسواق المحلية ". (١)

ونحن لانتفق معه في الرأي لأننا نرى أن ايجابيات الصناعة التجميعية أكثر من سلبياتها ،ذلك لأنّ هذه الصناعات تعتبر من أسباب نقل التكنولوجيا المعاصرة. غير أنه يمكن وضع شروط لقيامها بحيث تكون نفقات انتاجها محليا أقل من تكاليف استيرادها.

ملاحظات عامة بالنسبة للقطاع الصناعي الخاص :

يرى الباحث أن طرح الملاحظات التالية قد يساعد على النهوض بمستوى أداء القطاع الصناعي الخاص :

(١) أن الصناعة في القطاع الخاص يجب أن ترتكز على دعامتين

---

(١) د. خليل حسن خليل : نظرة في التنمية العربية ،مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ،يوليو ١٩٨٠م، القاهرة ،ص ٥٢٢

أساسيتــــين :ــ

(أ) المؤسسات الفردية والشركات (عدى المساهمة) ، وهـــذه المؤسسات تمول كماهو معمول به جزئيا عن طريق صنـــدوق التنمية الصناعية بعد اعادة دراسة وتحسين شروط الاقراض

(ب) انشاء شركات صناعية مساهمة كبرى على غرار شركات الكهرباء والاسمنت تمول بواسطة الاكتتاب المحلى والعربى ، ويشمـل الاكتتاب المحلى بعض المؤسسات الحكومية ذات الصناديـق الخاصة مثل مصلحة معاشات التقاعد ،والمؤسسة العامـــة للتأمينات الاجتماعية ، وشركات الاستثمار المصرفيــــة والبنوك المحلية ، ولايحق لهذه الشركات الحصول علــى قروض من صندوق التنمية الصناعيـة .

وهناك فكرة تمت دراستها وهى فى مراحل التنفيذ الاخيـرة لانشاء" الشركة الوطنية للتصنيع"[1] وهى شركة مساهمة رأسمالها (٦٠٠) مليون ريال وتطرح ٦٠ ٪ من أسهمها للاكتتاب العــــام وستكون شركة قابضة تتبعها شركات صناعية فرعية على غــــرار شركة (سابك) ومن أهم أهدافهـــا :ــ

* نقل التقنية الصناعية المتقدمة للمملكة العربيةالسعودية بصفة خاصة وللمنطقة العربية بصفة عامة ، وذلك فى مجـال

---

(١) د.محسون بهجت جلال : الرياض ، العدد ٤٥١٢ ، ١٤٠٣/٦/٢٧هـ.

- صناعات تحويل البتروكيماويات والصناعات الكيماوية والصناعات الهندسية والميكانيكية.

* المساهمة في توسيع القاعدة التصديرية للمملكة – عن طريق تصدير منتجات المملكة المصنعة الى الدول الاخرى.

* البحث عن الفرص الصناعية ، ودراسة الجدوى للمشاريع دراسة تفصيلية ، والمساهمة في المشاريع الجاهزة التي تعترضها عقبات فنية أو مالية أو ادارية.

* تطوير التقنية الصناعية وثرائها ، وانشاء مشاريع تطوير القدرة على الصيانة الصناعية أو المساعدة في تنفيذها أوادارتها.

وهذه الشركة – عند انشائها – سوف لن تكون بديلا عن الشركات التي اقترحت قيامها،وليس من المفروض أن تكون منافسا لها..بل يجب أن تكون متكاملة مع أهدافها، لانّ هذه الشركة لن تمتلك أي مشروع امتلاكا كاملا، وحيث أن هذه الشركة سيكون لها أجهزة وكوادر فنية وادارية ذات كفاءة عالية،فانه لابد أن يقتصر نشاطها على تلك الصناعات التي لايستطيع القطاع الخاص الفردي ،أوشركات المساهمة الاخرى الاصغر حجما الدخول اليها والاستثمار فيها، سواء لاعتبارات فنية وادارية ، أولانّها

صناعات استراتيجية وغالبا مايكون عائد الربح فيها أقل من غيرها.

وفي نظر الباحث أن أهم مايمكن أن تقوم به هذه الشركة من نشاط هو التركيز على الصناعات الالكترونية بالغة التعقيد، لانها تحتاج الى تدريب واسع وأموال ضخمة ، وكذلك التعاون مع مركز البحوث الوطنى للعلوم والتكنولوجيا على تنفيذ مشروعاته ، لانّ المستقبل الصناعى يبدأ من هذه المرحلة المتقدمة فنيا.

كما يرى الباحث أن هذه الشركة يمكن أن تكون اداة للتنسيق الصناعى بين دول الخليج العربى بصفة خاصة والبلاد العربية بصفة عامة.

(٢) يقترح الباحث أن يصدر نظام يحتم على البنوك التجارية فى المملكة المساهمة بنسبة معينة من أرباحها السنوية فى الاكتتاب فى أسهم الشركات الصناعية بالمملكة وذلك لتحقيق نوع من التوازن فى سوق الاستثمار الداخلية، لانه من المعروف أن البنوك التجارية تحقق أعلى معدلات مضمونة لرأس المال دون مخاطرات تذكر. كما أن هذه البنوك تستثمر جزءا كبيرا من أرباحها فى الخارج كما رأينا فى الجدول رقم (٧)[1]، حيث بلغ حجم ايداعاتها فى البنوك الخارجية فى عام ١٩٨٠م (١٧٠٧٣) مليون ريال.

(٣) لم تتضمن خطة التنمية الاوّلى والثانية التى تمت دراستهما، أو الخطة الثالثة أية اشارات مباشرة الى مستقبل فرص توظيف المرأة

---

(١) الباب الثانى : الفصل الرابع : المبحث الثانى.

والمشكلة قادمة بلاشك ، غير أنى أقترح أن تدرس من الآن امكانية توجيه بعض القطاعات التعليمية لتأهيل المرأة للعمل فى صناعات خاصة بها ومناسبة لها.

(٤) حلا لمشكلة عدم اقبال المؤهلين اداريا وفنيا من السعوديين للعمل فى مشروعات القطاع الصناعى الخاص فى نفس الوقت الذى يقبلون فيه على العمل فى المشروعات التابعة (لسابك وبترومين ، وأرامكو) ، فانى أقترح اعداد نظام خاص بتوظيفهم فى المشروعات الصناعية الخاصة مع انشاء صندوق للمعاشات التقاعدية لاتقل ميزاته عن العاملين فى المشروعات المشار اليها ،مع مرونة هذا النظام بحيث يسمح للعاملين بالحصول على مزايا اضافية تشجيعية بحسب قدراتهم وانتاجهم ، فقد وجدت أحدى الدراسات (أن ٨٨ ٪ من حجم العينة المستخدمة ترى عدم كفاية نظام التأمينات الاجتماعية المعمول به فى المملكة لرعاية العاملين) (١)

(٥) يرى الباحث أن الوقت قد حان لاجراء مراجعة شاملة لبرامج التعليم النظامى فى المملكة ، بحيث يمكن التعرف على مقدرة الطلاب وميولهم قبل سن الخامسة عشر ، ثم يبدأ الطالب الذى يرغب فى الدراسات الفنية والعملية فى سلك دراسى يؤهله لاستيعاب وتطبيق التكنولوجيا الحديثة ولا يعرضه للتعثر الدراسى نتيجة لفرض مراحل ومواد دراسية لاتتفق مع ميوله الفطرية والمكتسبة. مع ملاحظة الاهتمام بالوسائل التعليمية لغرس روح البحث والاكتشاف فى نفوس الطلاب.

---

(١) الغرفة التجارية الصناعية ،" رجال الاعمال والتأمينات الاجتماعية ، جدة ١٤٠٣ ،ص ٣١.

(٦) يقترح الباحث أن تتبنى وزارات التجارة والصناعة والأجهزة التابعة لها سياسات تعطى لتجار الجملة المستوردين لسلع يتم تصنيعها في الداخل - الأولوية في شراء أسهم الشركات المنتجة للسلع التي يتاجرون فيها والأولوية فيحق توزيعها بالجملة ،مما يشجعهم على تسويق منتجات هذه المصانع حرصا على مصالحهم الخاصة ، بجانب الدوافع الوطنية.

كذلك تشجيع كافة المستهلكين للسلع المختلفة للاكتتاب في أسهم الشركات الصناعية مهما قل عدد الاسهم . وهذا بجانب كونه ادخارا استثماريا ، فانه يعطى المواطن اعتزازا بملكيته ورغبة في استهلاك منتجات صناعة هومستثمر فيها.

(٧) تكثيف دورالدار السعودية للخدمات الاستشارية ، بحيث تقوم بالتعاون مع الاجهزة المختصة في صندوق التنمية الصناعية باجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لحساب المستثمرين الراغبين في الحصول على تراخيص صناعية ، وقروض من صندوق التنمية الصناعية ، بحيث تكون هذه الدراسات التي تجريها الدار شرطا للحصول على الترخيص الصناعي ،لانه (لوحظ)أن الصندوق لايقبل كافة الدراسات التي قبلتها وزارة الصناعة وأصدرت الرخص الصناعية على أساسها.

(٨) يرى الباحث أن الغرف التجارية والصناعية يجب أن تقوم بدورأكثر فاعلية في خدمة التجار ورجال الصناعة من خلال اتصالاتها بالغرف المماثلة في الدول الصناعية.

(١) الغرفة التجارية الصناعية ،دورصندوق التنمية الصناعية السعودي في دعم الصناعات الوطنية ، جدة ١٤٠٣هـ ،ص ٢٩.

(٩) ان شعور العامل الادارى بالولاء للمؤسسة التى يعمل بها لايمكن أن يتم الا اذا شعر بأن أى نجاح يتحقق هو سببه ولابد أن يستمتع بنصيب من هذا النجاح ، كما أن الفشل عار وخسارة تلحق به قبل أن يكون خسارة على المصنع والمجتمع ، ولعل صدور تنظيم يشجع العامل على الادخار والاستثمار فى نفس المصنع الذى يعمل به ،بالاضافة الى تحديد نسبة ثابتة من الأرباح لتوزع على العاملين - يساعد على تنمية العلاقة بين العامل والعمل.

(١٠) لاحظت من خلال هذه الدراسة - أن اهتمام القطاع الصناعى الخاص بالصيانة - رغم الحاجة الماسة اليها - مفقود مما يتسبب فى اضافة تكاليف عالية الى تكاليف الانتاج وأقترح أن تؤسس فى اطار المدن الصناعية شركات صيانة وطنية تتحمل الدولة جزء من تكاليفها فى السنوات الأولي لتكون الصيانة كفوءة ومتاحة بتكاليف مناسبة لكل الصناعات فى المنطقة .

* *

المبحث الثانى : التكامل الصناعى الخليجى والعربى :

تعانى الدول العربية فى الخليج من ضيق الأسواق الداخلية وانخفاض الطاقة الاستيعابية لها ، فعدد السكان فى كل منها ماعدا العراق والسعودية ، لايتجاوز المليون نسمة . ونظرا لوجود علاقة قوية فى الكثيرمن الصناعات التحويلية بين ناتجها وتكاليف الوحدة المصنعة ، فان عدم قدرة المنتجات الصناعية الخليجية على التحرك بلا قيود داخل أقطار الخليج العربى - من شأنه اقامة صناعات غير اقتصادية ووجود طاقات انتاجية كبيرة عاطلة ، مما يعمل على زيادة التكاليف ، واضعاف القدرة التنافسية لها ، ويزيد الأمر سوءا زيادة تكاليف اليد العاملة وخدمات الصيانة الضعيفة وطول فترات التوقف .

وبالنظر لهذه الظروف بالذات ، فان رجال الأعمال الخليجيين يترددون كثيرا فى الانتقال من التجارة - المهنة التقليدية لهم - والمقاولات والخدمات التى تتمتع بظروف عمل أسهل وأرباح أوفر - الى صناعات ذات العائد البعيد المدى وظروف العمل الأصعب والأعقد .

لهذا فان التعاون الصناعى الهادف الى توحيد السوق الخليجية من شأنه توسيع السوق الداخلية ، كما وأن الحوافز أوالفوائد الاقتصادية الناتجة عن التنسيق والتعاون الصناعى

بين الدول العربية الخليجية كثيرة ، ولعل أهمها :ـ

* تجنب التكرار والازدواجية فى اقامة المشاريع الصناعية .
* الاستفادة من وفورات الحجم الناتجة عن التخصص بين هذه الدول .
* زيادة قدرة هذه الدول على تصريف منتجاتها فى السوق الدولية ، نتيجة زيادة قوتها التفاوضية .
* زيادة مقدرتها على تحقيق عملية نقل التكنولوجيـــــا وتطويرهــــا .
* تحسين خدمات الصيانة وتخفيض فترات التوقف عن العمل .

وأخيرا تدعيم عمليات التدريب وتأمين الموارد البشرية اللازمة لعملية التصنيع (١)

واذا كان التكامل الصناعى بين دول الخليج العربـــى مفيدا فيما يتعلق بالصناعات البترولية ذات الكثافـــة الرأسمالية العالية والاقتصاد فى استخدام الأيدى العاملـــة النادرة ، فان التكامل الصناعى العربى بين دول الخليـــج العربية وبقية الدول العربية غير البترولية ـ لابد من تحقيقه حيث أن الفوائد الاقتصادية لهذا التكامل ، لا تقتصر على الدول العربية غير البترولية وحدها ، وانما تعود إلــــى الدول

---

(١) د.محمد هاشم خواجكيه : " الحوافز الاقتصادية للتعاون الصناعى الخليجى " ، التعاون الصناعى فى الخليج العربى ، اكتوبر ١٩٧٨م ، ص ٥ـ٩ .

البترولية أيضا وبدرجة كبيرة من الاهمية ، خاصة فيما يتعلق بالصناعات التحويلية الاستهلاكية والمتوسطة والرأسمالية .

وحتى نتبين مدى ملاءمة الاستراتيجية الصناعية المتبعة فى المملكة العربية السعودية للتجانس مع استراتيجيات التكامل الصناعى مع دول الخليج العربى من ناحية وبين الدول العربية من ناحية أخرى ، فانه لابد أن نتكلم عن أهم ملامح التصنيع فى الدول العربية عموما ، والتى يمكن الاشارة اليها فيما يلى :-(١)

(١) جميع الصناعات التحويلية فى البلاد العربية أنشئت من أجل احلال الواردات Import Substituiton الغذائية بدرجة كبيرة ثم الصناعات الاستهلاكية الاخرى ، ثم الصناعات الرأسمالية المتوسطة . لكن هذه الصناعات لم تساعد على التكامل القومى داخل القطاع الصناعى ذاته ، لا من حيث الروابط الخلفية ولا الامامية .

(٢) الاسراف فى استخدام الحماية الجمركية والاجراءات الاخرى التنظيمية والنقدية (اعانات غيرمباشرة) خاصة بالنسبة

---

(١) لمزيد من التفصيل حول موضوع التكامل الصناعى العربى فضلا ، انظر :

Elias T. Ghantus: Arab Industrial Integration, A Strategy for Development, CROOM HELM, London and Canberra, 1982.

للقطاع العام ، أدى الى اقامة صناعات ذات تكاليف عالية ونوعية سلعية منخفضة.

(٣) كما أن الاسراف فى استخدام الاجراءات السابق ذكرها - يؤدى الى ارتفاع عوائد الاستثمار فى الصناعة بصورة مفتعلة.

(٤) يبدو أن سياسة احلال الواردات فى الدول العربية لم تساعد كثيرا على تصحيح موازين مدفوعات الدول المعنية ،لاعتمادها على المدخلات المستوردة . كما أنها تستنزف الموارد المحلية بأسعار منخفضة.

(٥) بعض هذه الدول تعنى بزيادة الاستثمار الصناعى بصرف النظر عن كفاءة الهيكل الصناعى ،لاغراض سياسية واجتماعية تتعلق بالتوظيف .

(٦) صغر السوق المحلية يؤدى الى طاقات انتاجية عاطلة بالاضافة الى انخفاض انتاجية العمل ورأس المال .

من أجل ذلك كله .. نرى أن الدول العربية جميعها البترولية وغير البترولية - تواجه تحديا لامفر منه ،ولا تستطيع التغلب عليه الا باقامة التكامل الصناعى الذى سوف يساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كافة البلاد العربية

وبالتالى يخرج اقتصادياتهامن دائرة تصدير المواد الاولية وبناء عليه ، فان خطط التنمية الاقتصادية الاقليمية يجب أن تصمم فى اطار التكامل الاقتصادى العربى ، فالتكامل الصناعى جزء لايتجزأ منه . ذلك لانّ " تنسيق القرارات الاستثماريـــة ضمن سوق واسعة سوف يمكن اقتصاديات الصناعات المتكاملة من تحقيق مزايا كثيرة لا تمكن الظروف الاقليمية من تحقيقها.

وكما هو معروف ، فقد حاولت بعض الدول العربية اظهار وتطبيق مشروع السوق العربية المشتركة ،أو ايجاد نوع من التكامل الاقتصادى . الاآن عدم نجاح هذه المحاولات يرجع ـ بالاضافة الى أسباب غير اقتصادية ـ الى" التأكيد على تكامل الاشواق Market Integration بدلا من تنسيق برامج الاستثمار والانتاج"(١)

ومن خلال التجارب السابقة فى مجال التكامل ودراسة أسبابها ،فقد عرض أحدالاقتصاديين أسلوبا جديدا للتكامل الصناعى بين الدول العربية ـ أطلق عليه "الاتجاه الشمولى Package Deal Approach(٢)، وتتلخص الفكرة فى أن هذا الاتجاه لا يشبه أساليب التكامل الصناعى التى طبقت فى بعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب شرق آسيا والتى لا تصلح فى التطبيق فى البلاد العربية ، نظرا لعدم تجانس امكانياتها الاقتصادية. كما أنهذا الاسلوب الشمولى

---

(١) Please see previous Ref., p. 225.

(٢) لمزيدمنالتفاصيل ،انظرالمرجع السابق ،ص٤٦-٥١

يحقق التوسع الصناعى الافقى والرأسى ، وان كل الدول العربية تستطيع الاستفادة من التكامل الصناعى بهذا الاسلوب لانه لايتعارض مع الهياكل الاقتصادية والانتاجية القائمة ، كما أنه مناسب لكل الايديولوجيات السياسية ، ذلك لانّ هذا الاسلوب يقترح انشاء "صناعات التكامل" Integration Industries وهذه الصناعات الجديدة يتم التخطيط لها بواسطة (مجلس الوحدة الاقتصادية العربى) CAEU بحيث تعطى لهذه الصناعات الجديدة جميع فرص النجاح من حيث حجم الاستثمار واتساع السوق وعدم فرض ضرائب جمركية مانعة .

ونحن وان كنا نعتبر الاسلوب السابق ذكره طريقة جيدة للتكامل الصناعى ، الا أننا نرى أن اقتصاره على انتاج السلع الرأسمالية ذات الكثافة الرأسمالية العالية ـ معناه تجاهل للامكانيات الزراعية لبعض البلاد العربية التى لابد وأن تكون الساق الاخرى للتكامل ،بحيث يصبح تكامل صناعى ـ زراعى . بمعنى تصنيع المواد الزراعية . وعندما نأخذ ذلك فى الاعتبار فسوف تكون استراتيجية التكامل الصناعى العربى شاملة للعناصر التالية :ـ

(١) اختيار صناعات فى الدول العربية تعتمدعلى استخدام المشتقات البترولية كمادة خام (مدخلات) نعنى بها الصناعات الكيماوية والمعدنية .

(٢) قيام صناعة موحدة للادوية تسندها معامل للابحاث فى جامعات الدول العربية .

(٣) قيام صناعات هندسية تخدم القطاع الزراعى ،وقطاع المواصلات

(٤) قيام صناعات للنسيج والملابس الجاهزة .

(٥) يؤدى قيام صناعات غذائية الى تطوير القطاع الزراعى ذاته .

(٦) قيام صناعات أخرى ذات روابط أمامية وخلفية .

وبطبيعة الحال ، فان موضوع التكامل الصناعى ليس منفصلا عن غيره من عناصر التكامل الهيكلى فى الاقتصاديات العربية . وانما يمكن البدء به باعتباره يخدم أهداف كل الدول العربية ، بصرف النظر عن أيديولوجية هياكلها الاقتصادية الاقليمية ، ذلك أن أى دولة لاتستطيع بمفردها أن تفعل كل شىء .

انتهينا الى التعريف بأهمية التكامل الصناعي العربى ولم نحاول أن نتوسع فى تفاصيل هذا الموضوع ، لانّ بحثه يحتاج الى رسالة مستقلة بذاتها .. وأرجو أن تتاح لى فرصة قادمة للبحث فى هذا الموضوع الهام .

ومجمل القول فان الصناعة هى لغة العصر وحضارته المشتركة وهى وحدها وسيلة الانتقال من حالة التخلف بكافة مظاهرها الى مرحلة طويلة وشاقة يستمتع فيها كل فرد بثمرة نشاطه وتعاونه مع غيره .

ومن هذا المنطلق نقول أن التنمية الصناعية فى المملكة

العربية السعودية ليست موجهة أساسا الى الاسواق السعودية ولا ينبغى أن تكون كذلك ، وانما تعمل على أساس التكامل الصناعى وايجابياته الاقتصادية ، وأنه فى ظل حرية الاقتصاد ـ سوف تنتج المملكة للتصدير العالمى ، وسوف تستورد للاستهلاك المحلى. ولابد لتحقيق هذا المطلب من أن تبنى فلسفة واستراتيجية الصناعة السعودية على أساس الميزات النسبية التى تتوفر لها ،سواءكانت موادخام ، أو أموال ،أومقدرة على استيعاب وتطوير التكنولوجيا المتقدمة ، لانّه من المعروف أن عائد الصناعات التقليدية أقل بكثيرمن عائد الصناعات الجديدة التى تولد فى المعامل ومراكزالبحوث .

* *

المراجع العربية

(أولا) : الكتب :

١) د. أحمد الصباب : المملكة العربية السعودية ، وعالم البترول ، دار عكاظ للنشر ، جدة ١٩٧٩م .

٢) أحمدزكي يماني: " الحقوق المشروعة لدول النفط " التجارة ـ الغرفة التجارية الصناعية بجدة ، شعبان ١٣٩٨ هـ .

٣) بدوي خليل مصطفى ابراهيم : " الاحصاءات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية " جامعة الكويت ١٩٨٠م .

٤) موءسسة تهامة : ملخص خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م .

٥) جامعة الدول العربية : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨١ م.

٦) جامعة الملك عبد العزيز : مجموعة انظمة ولوائح البنوك في المملكة العربية السعودية ، مركز البحوث والتنمية ـ جدة عام ١٣٩٨هـ

٧) د.خليل حسن خليل : نظرة في التنمية العربية ، مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٠م.

٨) د. عاطف عبيد : التصنيع ، مبرراته ، ومشاكله في الدول النامية ، جامعة بيروت العربية ، بيروت ١٩٧٣م.

٩) د.عبد الرحمن يسري: مساهمة الفكر الكلاسيكي في التحليل الحديث للتنمية الاقتصادية ، بيروت دار الاتحاد ١٩٧٤م.

١٠) د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد : التنمية الاقتصادية ، نظرياتها وسياستها ، مكتبة الجلاء بالمنصورة ، ١٩٨١-١٩٨٢م

١١) د. عبد الهادى حسن طاهر : استراتيجية التنمية والبترول في المملكة العربية السعودية ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة ١٩٧٠م .

١٢) د. على عتيقه : النفط والتنمية العربية ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول الكويت ١٩٧٨ م

١٣) د. على خليفه الكوارى : "دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية " ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت يونية ١٩٨١ .

١٤) د. عمرو محيى الدين : التنمية والتخطيط الاقتصادى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ .

١٥) د. عمرو محى الدين : التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٨٣ .

١٦) د. عونى شاكر العانى : " الطاقة في النظام الاقتصادى العالمي الجديد" النفط والعلاقات الدولية اصدار منظمة اوبك ، الكويت ١٩٧٩م .

١٧) د . غازى القصيبي : التنمية وجها لوجه ، سلسلة الكتاب العربى السعودى ، موءسسة تهامة ، جدة ١٩٨٠ م .

١٨) الغرفة التجارية الصناعية : دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في دعم الصناعات الوطنية ، جدة ١٤٠٣هـ

١٩) الغرفة التجارية الصناعية : " رجال الاعمال والتأمينات الاجتماعية " جدة ١٤٠٣ هـ

٢٠) الغرفة التجارية الصناعية : الاستثمار الصناعي بالمملكة العربية السعودية ، جدة ١٤٠٣ هـ .

٢١) د. فؤاد هاشم وآخرين : استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات ، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٧م .

٢٢) د. فايق عبد الرسول : دور صندوق النقد العربي في امكانية تحقيق التكامل النقدي بين الاقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ابريل ١٩٨١م .

٢٣) محسن قنديل : أموال النفط ومشكلات اعادة الدورة الاقتصادية ، مطابع مؤسسة روز اليوسف القاهرة ١٩٧٦م .

٢٤) د. محمد هشام خواجكيه : "التكامل الاقتصادي في الخيج العربي " دراسات الخليج والجزيرة العربية الكويت عام ١٩٧٨م .

٢٥) د. محمد زيان عمر : البحث العلمي ، مناهجه وتقنياته دار الشروق ، جدة ١٩٧٥ م .

٢٦) د. محمودعبد الفضيل : النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ابريل ١٩٧٩م .

٢٧) د. مدني عبد القادرعلاقي : تنمية القوى البشرية ، دار الشروق جدة ١٩٧٦ م .

٢٨) مديحة الدغيدي : النفقات العامة للمملكة العربية السعودية ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة ١٤٠٠ هـ .

٢٩) مركزدراسات الوحدة العربية : التكامل النقدي العربي ، بيروت ابريل ١٩٨١ .

٣٠) مركز الابحاث والتنمية الصناعية : دليل الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية ، الطبعة الخامسة الرياض ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨ م .

٣١) مركز الابحاث والتنمية الصناعية : دليل الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية ، الرياض ١٩٧٨م .

٣٢) مركز الابحاث والتنمية الصناعية : " دليل الاستثمار الصناعي " الرياض ١٣٩٢ هـ .

٣٣) د . مصطفى شـيحه : مشكلة التضخم فى الاقتصاد البترولي "نموذج الاقتصاد السعودى" الدار، الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨١م .

٣٤) موراى ، د . برايس : التنمية الصناعية ، ترجمة د . عمر القبانى ، دار الكرنك للنشروالتوزيع ، القاهرة ١٩٦٧ ،

(ثانيا) الدوريات والنشرات والتقارير :

١) أوبك : نشرة منظمة الدول العربية المصدرة للنفط ، أغسطس ، سبتمبر ١٩٧٧م .

٢) أوبك : نشرة " أوبك" ، الكويت ، يناير ١٩٨١م .

٣) د . بكر عبدالله بكر : الجزيرة ، الرياض العدد ٣١٥٣ ، ٣:٤:١٩٨١م .

٤) البنك الدولى : التقرير السنوى لعام ١٩٨٠ ، واشنطن

٥) البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم واشنطن ، أغسطس ، ١٩٨٠ .

٦) ج . غ . بديجو : " العالم الثالث وانعكاساته على الدول المتقدمة " مشكلات اقتصادية ، باريس ، ترجمة د . سليم درويش ، العدد ١٦٠٢ ، اكتوبر ١٩٧٨م .

٧) د . جورج قرم : بولونيا وديون العالم الثالث وأمن المال العربى فى الخارج ، الاقتصاد والاعمال ، بيروت ، فبراير ١٩٨٢م .

٨) الخفجي : شركة الزيت العربية المحدودة ، الخفجي المملكة العربية السعودية ، العدد التاسع ، ديسمبر ١٩٨١م .

٩) دافيد مورجان : " السياسة المالية فى البلدان المصدرة للنفط من عام ١٩٧٢–١٩٧٨ " التمويل والتنمية ،واشنطن مارس ١٩٨٠م .

١٠) دبليو ، لاهمير وشركاه : " تنمية الصناعات فى المملكة العربية السعودية " ،فرانكفورت ، مين، المانيا ١٣٨١ هـ – ١٩٦١م .

١١) الرياض : ١٣٩٦/٣/٢٠ هـ .

١٢) رودلف هابليتزل : " قضايا التنويع الاقتصادى فى البلدان الغنية بالنفط " التمويل والتنمية واشنطن ،يونية ١٩٨١م، تصدر عن صندوق النقد الدولى .

١٣) سابك : التقرير السنوى الرابع ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

١٤) الشركة العربية للاستثمار : " تجربة الشركة فى مجال الاستثمار ، فى الاقطار العربية " خطاب افتتاح فى موءتمر المستثمرين العرب بالطائف عام ١٩٨٢م .

١٥) د. طلاح الدين الصيرفى : " الطاقة الاستيعابية والطلب على العائد وعرض النفط " ، النفط والتعاون العربى، المجلد السابع ، العدد الثانى ، ١٩٨١م.

١٦) صندوق النقد الدولى : توقعات الاقتصاد الدولى ، واشنطن ١٩٨٠م

١٧) د.عبد الرحمن الزامـــل : الجزيرة ، العدد٣٨١٩، ١٤٠٣/٥/٢٠هـ

١٨) عبد العزيز الزامـــل : الرياض ، الملحق الاقتصادى ، العدد ٥٢٩٥ ، ١٩٨٢/١٢/٨م .

١٩) د. عبد الهادى حسن طاهر : المدينة المنورة ، العدد٥٨٧٤ ، ١٤٠٣/٧/١٠ هـ .

٢٠) د . غازى القصيبـــــى : اقـــرأ ، العدد ٤٠٨ جدة ،١٤١٣/٤/٢٧هـ

٢١) د . غازى القصيبـــــى : الرياض ، الملحق الاقتصادى ، العدد ٥٣٩٤ ، فى ١٤٠٣/٦/٩ هـ .

٢٢) فوربـــــــــز : التضخم ليس أمرا محتوما ، مؤسســة فوربز ، نيويورك ، المطبعة العربية ١٩٨١ م .

٢٣) د. محســون بهجت جـــلال : الرياض ، العدد ٤٥١٢ ، ١٤٠٣/٦/٢٧هـ

٢٤) د . محمد هشام خواجكيـــة : " الحوافز الاقتصادية للتعاون الصناعى الخليجى " ، التعاون الصناعى فـــى الخليج العربى ، اكتوبر١٩٨١م.

٢٥) محمد آبا الخيـــــل : المستقبل ، بيروت ، فبراير١٩٨٢م

٢٦) د . محمد احمد ســـالم : " حول مستقبل الاقتصاد السعودى " الجزيرة ، العدد٣٤٤ ، ١٩٨٢/١/٨م .

٢٧) هشام ناظـــر : اليمامة ، الرياض ، العدد ٦٤٦ / ١٤٠١/٦/٦ هـ ، ١٩٨١/٤/١٠م.

٢٨) هشام ناظـــر : المدينة المنورة ، جدة ، العدد ٣٧٤١ ، ١٣٩٦/٨/١ هـ .

٢٩) يوسف الشيراوى : نشرة منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (اوبك) السنة السابعة العدد ٥ ، مايو ١٩٨١م .

(ثالثا) المطبوعات الحكومية :

١) موءسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٩٧٩م جدة

٢) موءسسة النقد العربى السعودى: التقرير السنوى لعام ١٤٠٠ ، جدة ١٤٠١هـ .

٣) موءسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٩٦٠/١٩٦١ ، جدة ١٩٦١م .

٤) موءسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٣٨٢/١٣٨٣ هـ، جدة ١٣٨٣ هـ .

٥) موءسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٣٩٥هـ جدة

٦) موءسسة النقد العربى السعودى: التقرير السنوى لعام ١٣٩٠هـ،جدة ١٣٩١.

٧) موءسسة النقد العربى السعودى: التقرير السنوى لعام ١٣٨٨/١٣٨٩ هـ / جدة .

٨) موءسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٣٩٦هـ ، جدة

٩) موءسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٩٧٧م جدة

١٠) موءسسة النقد العربى السعودى : النشرة الاحصائية ، العدد الاول ، الرياض ، ١٩٨٠ م .

١١) موءسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٤٠١ هـ ،جدة

١٢) موءسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لعام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .

١٣) الهيئة المركزية للتخطيط : تقرير الهيئة المركزية للتخطيط الرياض عام ١٣٩٤ هـ .

١٤) الهيئة المركزية للتخطيط : خطة التنمية ١٣٩٠ هـ ، الرياض

١٥) الهيئة المركزية للتخطيط : " الخطوط العريضة لخطة التنمية " ١٣٩٥/١٣٩٠هـ ، الرياض ١٣٩٠ هـ

١٦) وزارة البترول : نشرات وزارة البترول فى المملكة العربية السعودية ، الرياض من عام ١٩٧٥–١٩٨٠ م

١٧) وزارة التخطيط : تقرير وزارة التخطيط لعام ١٣٩٥ هـ

١٨) وزارة التخطيط : " خطة التنمية الثانية ١٣٩٥–١٤٠٠ هـ الرياض ، ١٣٩٥ هـ .

١٩) وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ، الرياض ١٤٠٠هـ

٢٠) وزارة التخطيط : منجزات خطتي التنمية الاولى والثانية ١٣٩٠-١٤٠٠ هـ ، الرياض ١٤٠٣ هـ

٢١) وزارة الزراعة والمياه : دليل الاستثمار الزراعي فى المملكة العربية السعودية ، الرياض ١٩٧٩ م

٢٢) وزارة الصناعة والكهرباء : النشرة الاحصائية الصناعية لعام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م. الرياض ١٩٨٠ م.

٢٣) وزارة الصناعة والكهرباء : المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .

٢٤) وزارة المالية والاقتصاد الوطني : الموءشر الاحصائي ،مصلحة الاحصاءات العامة ، الرياض ، العدد الخامس ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م

٢٥) وزارة المالية والاقتصاد الوطني: الاعانات والقروض الحكومية خلال سبع سنوات من ١٣٩٥ - ١٤٠٢ هـ ، الرياض ١٤٠٣ هـ

٢٦) وزارة المالية والاقتصاد الوطني : "تقرير عن الميزانية للعام المالي ١٤٠٣ - ١٤٠٤هـ " ، الرياض ١٤٠٣/٧/١هـ العدد ٥٤١٦ .

(رابعا) البحوث والمحاضرات :

١) د . سعود البريكان : الاستثمارات الخارجية لاموال النفط بحث مقدم الى دورة الميزانية العامة كأداة للتنمية الاقتصادية ، جامعة الرياض ، كلية العلوم الادارية محرم ١٤٠١

٢) د. سليم درويش : "محاضرات فى الاقتصاد الصناعى" القيت على طلبة قسم الاقتصاد جامعة الملك عبد العزيز عام ١٩٨٢ م .

٣) د. عبدالمنعم سيد على : الوضع الاقتصادى والنقدى الخارجى للاقطار العربية ودورالفوائض المالية فى امكانية تحقيق التكامل النقدى العربى ، بحث مقدم لندوة التكامل النقدى العربى ، صندوق النقدالعربى بيروت ، ابريل ١٩٨١ م

٤) د. على توفيق صادق : " انماط التجارة الخارجية فى الدول العربية المصدرة للبترول وعلاقتها بمستقبل التنمية العربية "، المعهد العربى للتخطيط ، بحث مقدم لحلقة النقاش الرابعة ، الكويت ، فبراير ١٩٧٩ م.

٥) د. على توفيق صادق : " مستقبل الفوائض المالية للبلدان العربية المنتجة للنفط "بحث مقدم الى موءتمر آفاق جديدة للتمويل فى الشرق الاوسط " الجامعة الامريكية ، بيروت ، ١٠-١٤ يونية ١٩٨٠م .

٦) د. محمود الحلــو : أهم المشاكل الاقتصادية التى تواجه الاقطار العربية فى الثمانينات، المعهد العربى للتخطيط ، الحلقة النقاشية الثانية ، الكويت ١٩٨٠م .

٧) د.محمودمحمد سفر : "التكنولوجيانقل أم استنبات" بحث مقدم الى ندوة التعليم العالى والتنمية المعقودة فى البحرين٤-٨ يناير١٩٨٢م.

٨) هشام ناظر : الجديد فى السياسة البترولية ، محاضرة القيت بجامعة الرياض ، فى ديسمبر١٩٦٣م.

(خامسا) الرسائل الجامعيـــــة :

١) محمد هاشم ابو خشـــــبه : دور صندوق التنمية الصناعية السعودى فىتنمية القطاع الصناعى الخـــاص ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبدالعزيز جدة عام ١٤٠٣ هـ .

٢) نجــــلاء الاهوانـــــى : النفط العربى ونمط استخدام عائداتـه فىالدول العربية ، النموذج الكويتـــى رسالة ماجستير ١٩٧٦م ، جامعـــــة القاهرة ، كلية الاقتصادو العلـــــوم السياسية ، القاهرة ١٩٧٦ م .

(سادسا) المقابلات الشخصيـــة :

١) بترومين (الرياض) .
٢) صندوق التنمية الصناعية السعودى (الرياض)
٣) المنطقة الصناعية (جدة) .

Thesis Abstracts

INDUSTRIAL DEVELOPMENT IN THE LIGHT OF FINANCIAL SURPLUS
THE CASE STUDY OF SAUDI ARABIA
1970-1980

*

The period of 1970-1980 witnessed the international importance of the continuous and sharp increases in oil prices, as oil price increases affected the economies of all nations around the world, directly or indirectly.

The oil price adjustments, in view of oil producing countries (OPEC) led the industrial nations to push the prices of their products sharply to match the oil price increases. Inflation is a natural product of these actions by which all nations were affected including oil producing countries themselves. As a result, the economic dialouge between the nations of the South and the North showed that all Less Developed Countries (LDC) were looking for economic development through industrialization and the transfer of technology. For, this considered to be the only answer to their economic difficulties.

Oil producing countries (OPEC) including Saudi Arabia, being the most important producer, have earned and generated huge financial surpluses as a result of the increase in oil prices and production. This surplus drew the international attention as to how to use this surplus of the Arab countries and to where to invest it.

However, Saudi Arabia has decided to choose the path of industrial development as the best way to use and invest its financial surplus. The present thesis provides a case study of Saudi Arabia.

In the first chapter we discussed some of the economic development strategies and the industrial policies in the LDC. This chapter was divided into two parts: the first part concerned with some theories of economic growth in LDC and the second part, discussed the important problems of LDCs in the field of industrial development.

The second chapter of the thesis is concerned with the volume of financial surpluses of Arab oil producing countries, its importance, effects on international inflation, and monetary co-operation between the Arab countries pertaining to investment of surplus funds.

The third chapter discusses the sturcture of the Saudi economy during 1965-1970. This period was of a special importance because it explains the economic background on which the first and second economic plans were prepared.

The financial surplus of Saudi Arabia was discussed in the fourth chapter, in which I have tried to estimate the volume of the Saudi surplus, and then I studied the alternative choices of investing the financial surplus by the Saudi government.

The problem of limited absorptive capacity of the Saudi economy and the Government efforts to overcome its limitations have been discusssed in some details in the fifth chapter of this study.

The chapter six deals with the evaluation of the first Saudi Economic Development Plan (1970-1975) in general, with a special reference to the industrial progress during this period in question.

Similarly, the chapter seven was concerned with evaluation of the second Saudi Economic Development Plan during 1975-1980, and a special attention was given to evaluate the achievement of industrial progress up to 1980.

The basic Industrial strategy followed by Saudi Arabia was discussed thoroughly in chapter eight. The most important problems facing the industrial development in Saudi Arabia also discussed here.

Chapter nine was the last chapter of the thesis. Here an overall evaluation of the industrial strategy was made with an indication of the efforts made by the government of Saudi Arabia and its expectations. As a result of the research and evaluation, it was found out that industrial integration among Arab-oil producing and non-producing countries is considered to be the most appreciate strategy to achieve their goals of economic development.

REFERENCES

1. Abol Fathi, Farid et. al.
The OPEC Market to 1985,
Lexington Books, Lexington,
Mass., 1977.

2. Adler, Jhon Hans.
Absorptive Capacity: The Concept and
its Determinants, Brookings staff paper,
The Brookings Institution,
Washington DC., June, 1965.

3. Al-Braican, Saud M.
OPECT Foreign Investment: The Case of Saudi Arabia,
Ph.D. Thesis, University of Colorado at
Boulder, 1980.

4. Arab Oil and Economic Review: U.S.A.
"OPEC 's American Investments"
September, 1979.

5. Bamakhramah, Ahmed Saied.
Policies for Transfer of Technology to
Developing Countries,
The case of Middle Eastern oil exporting
countries, Ph.D. Dissertation, 1981,
University of Miami, Coral Gables,
Florida, U.S.A.

6. Bank of England.
Quarterly Bulletin,
June, 1980.

7. Barrere, A.
International Consistency in the Public Economy,
The Plan and the Market,
(Conference in Public Economic)
Edited G. Papi).

8. Behrman, Jack N.
Industry Ties with Science and Technology
Policies in Developing Countries,
FMME. Oelgeschager,
Gum & Hains Publishers Inc.
Cambridge, Massachusetts, 1980,
U.S.A.

9. Bruton, Henry J.
Principles of Development Economics,
Prentice-Hall, Inc.,
Englewood clifs, 1965,
N.J.

10. Bruton, H.
Import-Substitution Strategy of Economic Development
A Survey; Pakistan Development Review, Vol.X. Summer
1970, No.2.

11. Business Week:
"New Targets for Saudi Cash",
November 7, 1977.

12. Chenery,H.B. and Strout, A.
Foreign Assistance and Economic Development:
"American Economic Review",
56, (September, 1966).

13. Cleron, Jean Paul.
Saudi Arabia 2000, A Strategy for Growth, CROOM HELM,
London, 1978.

14. Edens D.G. and Snavely , W.P.
"Planning for Economic Development in
Saudi Arabia",
Middle East Journal,
Vol. 24, No.1, 1970.

15. El-Bashir, Faisal S.
A Structural Econometric Model of the
Saudi Arabian Economy, 1960-1970,
A Wiley-Interscience Publication,
1977.

16. El-Mallakh, Ragaei.
"Where does the OPEC Money go?"
The Whurton Magazine, Winter,
1980, U.S.A.

17. El-Mallakh, Ragaei and Others.
Implications of Regional Development in
the Middle East for U.S. Trade,
Capital flows and balance of payments,
International Research Centre for Energy
and Economic Development, Boulder,
Colorado, 1977.

18. El-Ghazali, Abdel Hamid,
Planning for Economic Development,
The Modern Cairo Bookshop,
Cairo, 1971.

19. Farouk M., Akhdar.
Multinational Firms and Development Countries: A Case Study of the Impact of the Arabian American Oil Company "ARAMCO" on the Development of the Saudi Arabian Economy, University of California, Riverside, Ph.D., 1974.

20. Fayez I., Badr.
Developmental Planning in Saudi Arabia: A Multidimensional Study, Ph.D. Dissertation, University of Souther California, 1968, U.S.A.

21. Fleming, J.J.
External Economics and the Doctrine of Balanced Growth, Economic Journal, Vol.LXV, No.258, June 1955.

22. Ghalib, Sharif.
"Some of the Oil Dollars become Oil Deutschemark", Euromoney, April, 1979.

23. Ghantus, Elias T.
Arab Industrial Integration, A Strategy for Development, CROOM HELM, London, and Canberra, 1982.

24. Griffen, K.B. & Enos, J.L.
Policies for Industrialization in Underdevelopment and Development, Edit H. Bernstien, Penguin Books, 1975.

25. Hagen, Everette E.
The Economics of Development, (Homewood, 111 Richard D. Irwin Inc., 1975).

26. Hassanain, M. Ahmed.
An Economic Review of the Saudi Arabian Planning Framework, University of Pithsburgh, Ph.D., 1971.

27. Higgins, B.
Economic Development, Problems, Principles and Policies; Revised edition, (New York, W.W. Norton and Company Inc., 1968).

28. Hirschman, A.O.
The Strategy of Economic Development,
(New Haven: Yale University Press,
1958.

29. Hla, Myint.
The Economics of the Developing Countries,
Praeger, 1965.

30. Horvat, Branko.
"The Optimum Rate of Investment"
Economic Journal,
Vol.68 (December, 1968).

31. Hughes, Helen.
Policies for Industrial Progress
in Developing Countries,
A Study Jointly sponsored by UNIDO and
the World Bank, 1980.

32. International Business Opportunities:
Saudi Arabia, Published by:
International Communications,
London, 1981.

33. International Monetary Fund:
Year Book 1981,
International Financial Statistics,
Washington, U.S.A.

34. Kamal, Katanani A.
Policies and Models for Planning the
Economic Development of the Non-oil Sector
in Saudi Arabia, Jowa State University,
Ph.D., 1971.

35. Knaucrhase, Roman.
"The Economic Development of Saudi
Arabia: An Overview"
Current History,
Vol. 72, No. 423,
(January, 1977).

36. Krause, Walter.
Economic Development, Wadsworth
Publishing Company Inc.,
San Francisco, 1961.

37. League of Nations.
"Industrialization and Foreign Trade", Geneva, 1945.

38. Leibenstien, H.
"What can we expect from a theory of Development?" Kyklos, Vol.19, 1966.

39. Lewis, Arthur.
Development Planning, The Essentials of Economic Policy, (New York, Harper and Row, 1966).

40. Lewis, W.A.
Some Aspects of Economic Development, Ghana Publishing Corporation, 1969.

41. Lewis, W.A.
The Economics of Development: Problems and Policies, Weidenfield & Nicolson, London, 1973.

42. Mannan, M.A.
Theoritical and Analytical Framwork of Industrialization in Saudi Arabia, Paper, King Abdulaziz University, Jeddah, 1983.

43. Marshall, Alfred.
Principles of Economics, (Nrw York: The Macmillan Company, 1949).

44. Mative, Donald M. & Paul J. Abbondante:
The Economy of Saudi Arabia, PRAEGER, U.S.A. 1980.

45. Mcqueen, Mathew.
The Economics of Development: Problems and Policies, Weidenfield & Nicolson, London, 1973.

46. Merklein, H.A. and Hardy, W.Carey.
Energy Economics, Gulf Publishing Co., Houston, Texas, 1977.

47. Morgan Guaranty Trust Company of New York,
World Financial Market, January, 1975.

48. Myrdal, Gurner.
Rich Lands and Poor (New York:
Harper and Row Publishers, 1959).

49. Nehru, Jawaharlal.
"Strategy of the Third Plan",
Problems of the Third Plan (new Delhi:
India, 1961.)

50. Nurkse, Ranger.
"The Conflict between Balanced Growth and
International Specialization" in G.M.
Meiers, <u>Leading Issues in Development
Economics</u>, New York, Oxford University
Press, 1964.

51. Nurkse, Ranger.
Problems of Capital Formation in Underdeveloped
Countries, New York, Oxford University Press,1953.

52. Omair, Saleh A.
"A Study of the Association between
Absorptive Capacity and Development Strategy
in Saudi Arabia,
Texas Technical University,
Ph.D. , 1976.

53. Ports Authority Organization:
Annual Report, Riyadh,
1978.

54. Prest, Michael.
"Investment of Surplus Revenues Leaves
Gulf States much of Think About",
MEED, August 3, 1974.

55. Rodan, P.N. Rosenstein.
Problems of Industrialization of Eastern
and South Eastern Europe,
Economic Journal, Vol. 53,
June, 1943.

56. Rodan, P.N. Rosenstein.
Notes on the Theory of the Big Push,
in H.D. Ellis and H.C. Wallish (eds),
Economic Development for Latin America,
(London, Macmillan Company, 1961.)

57. Rostow, W.W.
Stages of Economic Growth, Cambridge University Press, 1960.

58. Saudi Industrial Development Fund:
Annual Report,
Fiscal Year, 1396H/97H.

59. Singer, H.N.
The Concept of Balanced Growth and Economic Development: Theory and Facts, University of Texas, Conference on Economic Development, April, 1958.

60. Spetter, Henry.
Inward Looking and Export Oriented Industrialization in Developing Countries, Studies on Developing Countires #35, Centre for Afro-Asian Research of the Hungarian Academy of Science, Budapest, 1970.

61. Standard Oil of California,
World Energy Outlook,
1981-2000, May, 1981.

62. Statistical, Economic & Social Research and Training Centre for Islamic Countries: Journal of Economic Cooperation among Islamic Countries,
Ankara, Turkey, Vol.II, July 1981, No.4.

63. Time:
The Saudis and Dollars,
November, 27, 1978.

64. Turner, Louis and Bedore, James.
"Saudi Arabia: The Power of the purpose Strings", International Affairs,
Vol.54. No.3.

65. Turner, Louis. & Bedore, James M.
Middle East Industiralization, Saxon House, England.

66. UNIDO:
International Symposium on Industrial Development, The Role of the State in the Industrialization of Developing Countries, Please see Henry Spetter,p.37.

67. United Nations, ECA,
Relations between Planning Bodies and Statistics,
(E/CN. 14 CAS. 3/14),
1963.

68. Wallich, Henry C.
Some Notes Toward a Theory of Desired Development,
The Economics of Underdevelopment,
New York: Oxford University Press,
1963.

69. The Washington Post:
Plays Choosing Sides on Foreign Investments,
July 27, 1979.

70. Waterson, A.
"What do we know about Planning?"
International Development Review,
December, 1965.

71. Waterson, Albert.
Development Planning: Lessons of Experience (Baltimore: The Jhone Hopkins Press, 1965).

72. Wells, Donald A.
American Enterprise Institute for Public Policy Research,
Washington DC., 1976.

73. Young, A.N.
"Financial Reforms in Saudi Arabia",
Middle East Journal,
Vol.XIV, No.14,
1960.